

شرح

الشروط العبرية

مجرداً من كتاب أحكام أهل الذمة

تأليف

الشيخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر

ابن قسيم الجوزية

٦٩١ - ٧٥١

حققه وعلق حواشيه وجرده من الأصل

الدكتور صبحي الصالح

رئيس قسم اللغة العربية وآدابها في الجامعة اللبنانية

وأستاذ الدراسات الإسلامية وفقه اللغة فيها

دار العلم للملايين

ص.ب. ١٠٨٥ - بيروت

جميع الحقوق محفوظة

•

الطبعة الأولى ١٣٨١هـ - ١٩٦١ م

الطبعة الثانية

بيروت، ١٠٤١هـ - ١٩٨١ م

شرح

الشروط العبرية

مؤلفه: ابن حنبل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق في الطبعة الاولى

إن الباحث عن أحكام الشريعة الاسلامية في أهل الذمة يستطيع الوصول إلى تلك الأحكام من أيسر السبل إذا جعل نصب عينيه الشروط العمرية وعدّها وثيقة تاريخية سواء أصحت نسبتها إلى عمر أم لم تصح ، لأن كتاب هذه الشروط الذي تعددت رواياته ولم يختلف مضمونه إلا قليلاً يصلح أن يكون متنّاً شديداً للإجاز لأحكام تفصيلية أخرى مصحوبة بظروف تاريخية تملل تلك الأحكام وتلقي عليها أضواء وأضواء .

ولقد تبلغ عنايتنا بالشروط العمرية حدّاً نرجح معه إمكان الاستغناء بشروطها المفصلة عن كل فرع فقهي يحتل تشعبه عن أحكام الذميين ، فمن يفرد تلك الشروط بالدراسة الدقيقة الموضوعية المستفيضة يقطع باطمئنان بأنه ملك موضوع التشريع لغير المسلمين في الدولة الاسلامية من جميع جوانبه . فلعل ابن القيم - في كتابه «أحكام أهل الذمة» - أراد إبراز هذه الحقائق الكبرى التي يشتمل عليها عهد عمر حين وعد في أوائل كتابه بذكر الشروط العمرية وشرحها^(١) ثم عاد في أواخره يشعر قارئه ويوحى إليه بإفراد هذه الشروط من جملة الكتاب ، فقال صراحة : « وإنما ذكرناها - أي مسألة الشركة بين المسلم والذمي - ليمت الكلام على شرح كتاب عمر رضي الله عنه لمن أراد أن يفرد من جملة الكتاب ، وبالله التوفيق »^(٢) . ولعلنا نحن لم نخطئ حين قدرنا هذه

(١) أحكام ٢٥

(٢) أحكام ٧٧٨

الشروط حق قدرها ، فأينا طبعها على صورتين : لإحداهما ذيل للكتاب على أنها آخر مبحث فيه ، والأخرى مجردة منه مستقلة عنه - كما في هذه الطبعة - كأنها بحث قائم برأسه منفرد بأبوابه وفصوله . وفي اعتقادنا أن ابن القيم لو أدار البحث منذ البداية حول شروط عمر لوسعه أن يلاحظ فيما تعاقب من عباراتها ومتونها ، وفيما أوضحه من مسائلها وقضاياها ، كل الجزئيات التي أثارها ، لأنه آمن بصحة هذه الشروط ونظافة أسانيدنا وتلقي الأئمة لها بالقبول وإنقاذهم مضمونها ، ولم تكده هذه الشروط - على فرض صحتها - تحمل شيئاً ذا علاقة بالذميين من قريب أو بعيد ، صراحة في الغالب وإيماءً أحياناً ، وأكبر الظن أن القارئ الحصيف سوف يلاحظ في كثير من الموضوعات الواردة في الأرباع الثلاثة الأولى من أصل أحكام أهل الذمة ، تشابهاً بل تكراراً بيناً لألفاظها وشواهدنا وبراهينها في هذا الربع الأخير من الكتاب المشتمل على الشروط العمرية .

نظر ابن القيم إلى هذه الشروط نظرة شاملة ، وجمع كل الطرق التي ساقها الرواة متونها على ما بينها من اختلاف واتفاق ، وتناء وانساق ، ثم استنبط بين سطورها طائفة من المباحث أدارها على ستة فصول ، فإذا ههذه الفصول تقفنا فقهاً واجتماعياً واقتصادياً على أوضاع الذميين والمسئومين ، وإذا ههنا تخلط التشريع بالتوجيه بأسلوب طريف أتقنته المدرسة السلفية التي وضع لبنتها الأولى شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه مؤلف هذا الكتاب ابن قيم الجوزية ولولا شيء من الغلو في عرض بعض المسائل مشبعة بروح العصر الذي عاش فيه المصنف ، متأثرة بالتشدد الديني الذي كان يسوده ، لجاء شرح هذه الشروط قانوناً كاملاً نظمت فيه جميع العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين في دار الإسلام . لكن صور الغلو المبثوثة في دراسة هذه الشروط هنا وهناك - وسنشير إلى بعضها - لا ينبغي أن تغض من قيمة بحث علمي عميق كهذا البحث الذين اجتمعت لابن القيم فيه حصافة الناقد ، ودقة المفسر ، وأمانة الراوي ، وحكمة المشرع ،

وقدرة القاضي ، ومرانة المفتي ، ودربة المجتهد ، وحرارة الداعية الفيور !
ولنا في أسانيد هذه الشروط رأي ربما لم يكن بالجديد كل الجدة .
وسوف نضطر - بعد أن عشنا في رحابها مع ابن القيم زمنياً طويلاً - إلى عرض
رأينا فيها مخالفاً لمذهبه هذا الامام العلامة المجدد ابتداء من الاساس الذي يبدو
لنا نقضه يسيراً ، حين نتكر على إمامنا ابن القيم قوله : « وشهرة هذه الشروط
تغني عن اسنادها »^(١) ، فما كان للشهرة أن تغني عن الاسناد ولا سيما في موضوع
خطير كموضوع هذه الشروط !

فلمستفناً أولاً ما فقاه ابن القيم وتقصاصه في أبوابه الستة - أو فصوله الستة
الكبرى - التي أدار عليها متون أطول رواية لعهد عمر ، غاضين النظر عن كل
ما يمس صحة الأسانيد أو يثير حولها الريب والشكوك .

عقد إمامنا السلفي فضلاً لأحكام البيع والكنائس والصوامع ، وآخر لما
يتعلق باظهار المنكر من أقوالهم وأفعالهم بما نهوا عنه ، وثالثاً لغير الذايمين
الذي يميزهم عن المسلمين في المركب واللباس ونحوهما ، ورابعاً للتعامل بين
المسلمين والذايمين بالشركة ونحوها ، وخامساً لأحكام الضيافة التي تجب
على الذايمين في حق المسلمين ، وسادساً أخيراً لما يتعلق بضرر المسلمين
والاسلام^(٢) .

ومن اليسير أن نستنبط من تلك الأبواب الستة الكبيرة رؤوس المسائل
الكبرى التي وسع ابن القيم حشدُها لدى شرح الشروط : فموقف الاسلام من
الذايمين عند أداء شعائرهم الدينية ، والاحتفال بأعيادهم ومناسباتهم ، والتظاهر

(١) أحكام ٦٦٣ شروط . ٧ .

(٢) هذا هو الترتيب العملي الذي تعاقب في كتاب ابن القيم أثناء الشرح التفصيلي لشروط
عمر ، وهو يخالف الترتيب الاجمالي لهذه الأبواب الستة كما وردت (ص ٦٦٥ من الأحكام
= ص ٩ من الشروط) حين بدأ ابن القيم حديثه عما تضمنه كتاب عمر من جل العلم . وراجع
ماعلقنا عليه في حاشية الصفحتين المذكورتين .

بأعرافهم وتقاليدهم أوضحه الفصلان الأول والثاني إيضاحاً شافياً باتت معه علاقة الدولة بالكنيسة وبالمجالس المليية المختلفة مدروسة على أكمل الوجوه . واشتمل الفصل الثالث على بحث فقهي لم يخلُ من السرد التاريخي والتحقيق الاجتماعي لأزياء الذميين ومقارنتها بأزياء المسلمين . أما الفصل الرابع عن علاقة الذميين بالمسلمين في المعاملات المالية والاقتصادية فقد جاء شديد الإيجاز لأن ابن القيم كان قد أفاض فيه في الربع الثاني من أصل الكتاب في الفصل الذي عقده لأحكام معاملتهم وشركتهم ومضاربتهم^(١)، وإن بدأ في أبسط دلالاته ليؤكد مدى ما يتحمله من الشروط العمرية من استيفاء لأدق الجزئيات ، فقد كان في وسع ابن القيم بلاريب أن يستقصي بحث هذه الشؤون المالية لو أثر منهجياً أن يؤخرها حتى يبلغ موضعها الطبيعي من نص الشروط عند قول أهل الكتاب : « ولا يشارك أحد منا مسلماً في تجارة إلا أن يكون إلى المسلم أمر التجارة »^(٢) . وأما الفصل الخامس فقد عرض فيه ابن القيم لموضوع ربما بدا تافهاً ولكنه عدّه مهماً قائماً برأسه : وهو تكليف الذميين باكرام المسلمين بالضيافة ونحوها ، وما أظنه عُنِيَ به هذه العناية إلا لوروده صراحةً ضمن الشروط العمرية . وما كان التبويب المنهجي ليسمح له بأن يجعل موضوع الضيافة على قدم المساواة مع سائر الموضوعات الفقهية الكبيرة السابقة واللاحقة ، وما كنا في الواقع ننتظر من إمامنا السلفي إلا هذا ، لأنه إزاء النصوص يقيّد نفسه وقارئه بأبسط الجزئيات ما دامت صحيحة لديه . وأفرد المصنف الفصل السادس الأخير لشرح قانون العقوبات حين يقوم الذمي بما يستوجب إنزال عقوبة به تتفاوت بتفاوت الجرم الذي أحدثه ويمدى تعلقه بعقد الأمان الذي منحه الاسلام إياه مقابل الجزية .

(١) راجع أحكام أهل الذمة ٢٦٩ إلى ٣٢٩ .

(٢) أحكام ٧٧٦ = شروط ١٢٠ .

وكم كنا نودّ أن يكتفي علامتنا بتأكيد صحة كل الجزئيات - أو جل الجزئيات - الواردة في هذا العهد العمري ، فإن من العسير ردها وإنكارها بعد أن تواتر القول بمضمونها في روايات كثيرة ، وكتب عديدة ، واستفاضت كل الاستفاضة حتى تلقاها الأئمة بالقبول . وكنا ، في حال كهذه ، لو تجرأنا على نقض بعض تلك الجزئيات ، تتناول بالنقد أخباراً لم تتخذ صفة التشريع ، ولم تدخل دخولاً مباشراً في أهم وقائع التاريخ .

بيد أن ابن القيم - في تعويله على شهرة هذه الشروط للحكم بصحتها وبما يشبه تواترها - خرج بلا شعور منه على منبهجه ، واستعجل في إطلاق أحكامه على غير عادته ، وسادت عباراته الحماسة التي كانت طابع عصره ، ولون بيئته . فان يكن حالُ حسن نيته دون التهجم على الذميين فلم يحلّ صدق ورعه دون قبول روايات الشروط مهما تمّلىء بالتناقض الصريح !!

ولا يحتاج الباحث إلا للمراجعة ما كتبه ابن القيم نفسه في بدء حديثه عن الشروط ليرى رأي العين ما في الروايات من تضارب ملحوظ : فقد نصّت الرواية الأولى على أن أهل الجزيرة هم الذين كتبوا إلى عبد الرحمن بن غنم ، ثم كتب عبد الرحمن إلى عمر^(١) . بينما نصت الرواية الثانية على أن عبد الرحمن كتب مباشرة لعمر حين صالح نصارى الشام^(٢) ، وتبيّن في الرواية الثالثة أن عبد الرحمن إنّما صاغ شروط النصارى في كتاب عمر^(٣) ، فمن العجب العجائب

(١) ففي هذه الرواية : حدثنا غير واحد من أهل العلم قالوا : كتب أهل الجزيرة إلى عبد الرحمن بن غنم : « إنا حين قدمت بلادنا طلبنا إليك الامان ... الخ » أحكام ٦٥٨ = شروط ٢

(٢) لأن عبد الرحمن في هذه الرواية يقول : « كتبت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه حين صالح نصارى الشام وشروط عليهم » أحكام ٦٦١ = شروط ٥ .

(٣) ذلك بأن عبد الرحمن يقول في هذه الرواية الثالثة : « هذا كتاب لعبد الله عمر أمير المؤمنين من نصارى مدينة كذا وكذا » أحكام ٦٦٢ = شروط ٦ .

أن يملئ المغلوبون على الغالب شروطهم كأنه كان في حاجة لأن يوادعوه !

وفي الروايات الثلاث التي اكتفى ابن القيم بسردها واقتنع بصحة إسنادها دون نخر يجها لم يقع التضارب فقط حول الذي اشترط العهد : أهو الغالب أم المغلوب ؟ بل وقع في المتن المكتوب نفسه : فقد اشتملت الرواية الأولى على شرطين أحقهما عمر بنفسه بذلك العهد : أحدهما منع الذميين من شراء سبأيا المسلمين ، والآخر خلع عهدهم إذا ضربوا أحداً من المسلمين ^(١) ، بينما خلت من هذين الشرطين الملحقين الروايتان الباقيتان .

وفي بعض متون الروايات عبارات تشير تساؤلات إن لم نقل مشكلات : فحين صاغ عبد الرحمن بن عثم شروط النصارى في كتاب لعمر لم ينص على اسم المدينة التي جرى فيها هذا العهد ، بل اكتفى بعبارة غامضة شديدة الإبهام هي قوله : « هذا كتاب لعمر من نصارى مدينة كذا وكذا » ^(٢) . فإن تكن المدينة المقصودة هنا هي دمشق قصبه الولاية فإن نصوص عهد دمشق التي أعطاها خالد بن الوليد أهل الشام تختلف اختلافاً جوهرياً عن نصوص هذا العهد ، وفيها من سماحة الاسلام ما ليس في روايات ابن القيم الثلاث ، إذ أعطاهم خالد - كما في رواية ابن عساكر ^(٣) - أماناً على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم وسور مدينتهم لا يهتدم ، ولا يسكنن شيء من دورهم ، لهم بذلك عهد الله وذمة رسوله صلى الله عليه وسلم وذمة الخلفاء والمؤمنين ، لا يعرض لهم إلا بخير إذا أعطوا الجزية . وإن تكن المدينة المقصودة بعبارة « كذا وكذا » غير دمشق من مدن الشام فمن العجيب المدهش أن عمر نفسه لم يعاهد أهل حمص أو أهل القدس إلا عهداً بالغة السماحة والبساطة ، خالية من العنف والتعقيد : فأهل حمص

(١) أحكام ٦٦١ = شروط ٥ .

(٢) أحكام ٦٦٢ = شروط ٦ .

(٣) تاريخ مدينة دمشق ١/٢٤١ .

او منوا على أنفسهم وأموالهم وسور مدينتهم وكنائسهم وأرجائهم^(١) ؛ وأهل المقدس أعطوا الأمان لأنفسهم وأموالهم ، ولكنائسهم وصلبانهم ، وسقيمها وبريئها وسائر ملتها : أنه لا تُسكن كنائسهم ولا تُهدم ، ولا ينتقص منها ولا من حيزها ولا من صليبهم ولا من شيء من أموالهم ، ولا يكرهون على دينهم ، ولا يضار أحد منهم ،^(٢) . ففي هذا التهرب من تحديد اسم المدينة التي جرى فيها العهد ما يشير الريب في الرواية ومحيط روايتها بالشبهات ، بل يسكاد بصمهم بتعمد الإبهام تدليساً وتؤمياً .

وشد الزنانيير على الأوساط عبارة في هذا العهد العمري لانكاد نصدق ورودها فيه : فالزنانيير جمع تكسير للفظ «الزار» الذي هو لفظ يوناني موضوع للمنطق أو الحزام ؛ وما كانت الزنانيير ، بهذه الصيغة الجمعية ، شائعة الاستعمال في عصر عمر ، وربما لم تدخل العربية إلا عن طريق الآرامية التي كانت لغة أهل الكتاب ، وإنما دخلت العربية بعد أن أصبحت علماً على الحزام ، وبعد أن أصبح الحزام علامة مميزة لأهل الذمة عن المسلمين ؛ فكيف يستعمل عمر في عهده لفظاً لمّا يشع ولمّا يعرفه الناس ؟ وكيف يستعمل هذا اللفظ الأعجمي رغم قيام المنطق أو الحزام مقامه ؟

وإن ارتيابنا في هذه اللفظة ليزداد إذا رأينا أبا يوسف في كتاب الحجاج يتحدث عن «زنارات» عمر لا عن «زنانييره» ، وعن المناطق المشدودة على الأوساط في معرض حديثه عن عمر بن عبد العزيز لا عن عمر بن الخطاب ، من غير أن يشير هنا إلى الزنارات أو إلى الزنانيير : وليثق القارئ أن ليس في هذا الكلام تلاعب بالألفاظ ، فإن شيوع لفظ معين ، بصيغة جمعية معينة ، في عصر من العصور ، يومية إلى مدى استخدامه ومعرفة الناس به ، فإن طبق هذا

(١) فتوح البلدان للبلاذري ١٣١

(٢) تاريخ الطبري ١/٢٤٠٥ .

كله على عصر عمر بن الخطاب استنتج الباحث كم في القول باستعمال عمر للفظ الزناير من مجانبة للصواب !

وبما نستغربه في متن هذه الشروط - وله في اسنادها أثر لا ينكر - أن يحرم نصارى الجزيرة وغيرها من مدن الشام على أنفسهم وعلى أولادهم تعلم القرآن، فأى جريمة يرتكبون لو تعلموا القرآن؟ وكيف يشترطون هذا الشرط على أنفسهم من تلقاء أنفسهم؟ وكيف نوفق بين شرطهم هذا وبين اقتباسهم آية الجزية بألفاظها في بعض عهودهم؟^(١)

ولمّا أخذ هذه المأخذ على روايات ابن القيم وحدها، وهي التي صرح هو بصحة أسانيدها، ولو قرأناها بروايات أخر تعددت صورها في بطون كتب التاريخ لتضافرت أسباب التناقض والتضارب، فكذلك نرى رأي العين أننا لم نعلم على هذه الروايات بالضعف فأقل ما نحكم به عليها كثرة الادراج فيها، إذ كان لها أصل صحيح فزيد على هذا الأصل من الأحكام الفقهية ما كتب له السيرة والبقاء بعد عزوه إلى الخليفة الثاني عمر بن الخطاب.

ومهما يكن من شيء فإن الذي ينبغي ألا يفوتنا أن نصارى أهل الشام - في رواية ابن عساكر^(٢) - وجهوا كتبهم إلى أبي عبيدة عامر بن الجراح والي عمر على الشام، فما ندري بعد هذا كله ما عسى أن يكون عمل عبد الرحمن بن عثم في كتاب العهد لو ثبت أن هذه الرواية أجود وأنظف أسانيد من روايات ابن القيم الثلاث!

والأمر مع ذلك يبدو أهون وأيسر، فإن المؤرخين الذين أسهبوا في مواد هذا العهد وتفصيلاته - ولا سيما في موضوع الغيار والزام الذميين بالزناير - كانوا من المتأخرين، فما عرض قط لأزياء الذميين ابن جرير

(١) إذ قالوا في بعض خطاهم: يعطون الجزية عن يدوم صاغرون «

(٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ١/١٤٩.

الطبري ولا البلاذري من أئمة التاريخ المتقدمين . بل من العجيب أن عهد
عمر برمته ظل مجهولاً خلال القرن الهجري الأول ولم يبدأ ظهوره إلا في أواخر
الثاني ، وذلك ما يحملنا على الاقتناع في آن واحد بصحة أصوله الأولية وكثرة
الادراج على تلك الأصول .

وبعد ، فتلک شروط عمر ، لم يكن ينقصها لتكون هي بالذات أحكام
أهل الذمة ، ، أو مجمل هاتيك الأحكام إلا أن تثبت ثبوتاً لا ريب فيه ولا
لبس ولا إبهام . ولئن وقعنا في بعض تلك الشروط أو بعض شروطها أو شروح
ما سبقها من المسائل والأحكام على هنات وصغائر وددنا لو لم تقع عليها فان
هاتيك الهنات لم تغض ولا ينبغي أن تغض من قيمة ابن القيم ومكانته العليا بين
أئمة الاسلام المجددين الخالدين .

صبحي الصالح

تنبيه

اكتفينا في هذا الكتاب المجرد من أصل وأحكام أهل الذمة ، بمقدمة موجزة بين يدي بحث الشروط العبرية، فمن أراد التفصيل فعليه بمقدمة الأصل المسهبة المطولة ، ويليهام هناك وصف للمخطوطة، وترجمة لابن القيم، ثم مقدمة للأستاذ الدكتور محمد حميد الله .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكر الشروط العمرية

وأحكامها وموجباتها^(١)

قال عبد الله بن الإمام أحمد: حدثني أبو شَرَحْبِيل الحمصي عيسى
ابن خالد قال :

(١) نذكر القارىء - قبل أن يمضي في قراءة هذا البحث - بما سبق أن صرح به ابن القيم ص ٢٥ من طبعتنا لأحكام الذمة من أنه « سيدكر في آخر الجواب الشروط العمرية وشرحها ». وقد نهينا في حاشية الصفحة المذكورة نفسها على ورود هذه الشروط في الربع الأخير من مخطوطة (أحكام أهل الذمة) ، وهامى ذي تأتي في موضعها على ما كنا أخبرنا به ، يليها - حتى آخر ما بين أيدينا من المخطوطة - شرحها المفصل الدقيق .

وكتنا قد استأنسنا ، بورود هذه الشروط مع شرحها الكامل ، على أن القسم الموجود من مخطوطينا هذه - وهو ما نشره الآن - يكاد يستغرق الأصل برمته ، وأن القسم المفقود من هذه المخطوطة ينبغي أن يكون ضئيلاً مما يستطرد ابن القيم في إسهاب الشرح وتفصيله كما جرت عادته في أكثر تصانيفه . وكلما مضينا في تحقيق (أحكام أهل الذمة) ازددنا اقتناعاً بهذه الحقيقة . وسوف نجد الفرصة للإشارة إلى هذه الملاحظة الهامة كلما عرضت لنا مناسبة ، كما أننا سوف نزيدها توضيحاً إن شاء الله في موضعها الطبيعي لدى ختام شرح الشروط العمرية التي صرح ابن القيم بأنها آخر الجواب ، ونوشك نحن أن نقول في ضوء تصريحه : إنها كذلك آخر الكتاب ، أو كان محتملاً أن تكون هي آخره وختامه لولا استطراد هذا الإمام السلفي في تفصيل بعض الأدلة وإيراد بعض النصوص حول آخر مبحث من مباحث هذه الشروط العمرية .

وننتهز هذه الفرصة لنعلم القارىء بأننا - وقد أفضينا إلى هذه الشروط ، وأيقنا أنها ، كما أراد مؤلفها ، خاتمة لهذا الكتاب ، ولا حظنا استقلال موضوعها فضلاً على أهميته - استحسننا إتماماً للفائدة طبعها على صورتين : إحداهما تابعة للكتاب على أنها آخر مبحث فيه ، والأخرى منفردة عنه كأنها بحث جديد . على أننا في هذه الصورة الثانية المستقلة خاصة - رغم ترقيمنا صفحاتها ابتداءً مثلما يرقم كل كتاب مفرد مستقل - لا يفوتنا أن نذكر بأن لها ترقيمها الأصلي متتابعاً =

حدثني عمر أبو البيان^(١) وأبو المغيرة^(٢) قالا : أخبرنا إسماعيل بن عياش^(٣) قال : حدثنا غير واحد من أهل العلم قالوا : كتب أهل الجزيرة

على حسب موقعها في الربع الأخير من (أحكام أهل الذمة) ليعرف القارئ أن ابن القيم ألفها في الأصل ذيلًا لكتابه ، لا مستقلة قائمة برأسها حقاً .
 وجدير بالذكر أن ابن القيم نفسه - كما سيرى القارئ في أواخر هذا البحث - قد استثمر الحاجة إلى إفراد هذه الشروط من جملة الكتاب ، فعين يتحدث في أحد الفصول القادمة عن مشاركة اليهودي والنصراني يشير إلى تقدم هذه المسألة مستوفاة فيما مضى من بحوث كتابه ثم يقول : « وإنما ذكرناها ليم الكلام على شرح كتاب عمر رضي الله عنه لمن أراد أن يفرد من جملة الكتاب ، وبالله التوفيق » - (في الأصل المخطوط ص ٥٢٢ وارتقمها في موضعها من هذه المطبوعة) .

وهكذا كان ما أفردناه من بحث هذه الشروط - في إحدى صورتي هذه المطبوعة - تحقيقاً لما توخاه ابن القيم من فائدة في هذا الإفراد .

(١) كذا في الأصل (عمر أبو البيان) . وقد يمجّل الباحث فيرى أن (عمر) تصحيف (عامر) إن كان يعلم أن أبا البيان الحمصي يدعى عامر بن عبد الله بن لحَيٍّ - بضم اللام وفتح الحاء المهملة - الهوزني (الخلاصة ١٥٦) . إلا أن عامراً هذا معاصر لصفوان بن عمرو ، وقد روى عن أبيه عبد الله بن لحَيٍّ الذي روى عن الصحابين عمر ومعاذ ، فليس معاصراً لابي المغيرة الحمصي الذي ذكر اسمه في إسناد هذه الرواية عن شروط عمر ، فلعل اسم (عمر) مقحم ، ولعل أبا البيان المقصود هنا هو الحكم بن نافع القضاعي ، الحمصي ، الذي روى عن حريز بن عثمان وشعيب بن أبي حمزة وطائفة ، وروى عنه عبد الله الدارمي وأبو زرعة الدمشقي .
 قال ابن سعد والبخاري : مات سنة ٢٢٢ هـ (الخلاصة ٧٦ - ٧٧) .

(٢) أبو المغيرة هو عبد القدوس بن الحجاج ، الخولاني ، الحمصي ، روى عن حريز بن عثمان والأوزاعي وطائفة . وروى عنه الامام أحمد وسلفه بن شيبان . وثقه الدارقطني . قال البخاري : مات سنة ٢١٢ هـ (الخلاصة ٢٠٥) .

(٣) في الأصل (بن عياس) بل كانه (عباس) بالباء والسين المهملتين ، وصوابه (عياش) كما أثبتناه بالياء المثناة التحتية والسين المعجمة . وإسماعيل بن عياش هو أبو عتبة الحمصي ، عالم الشام وأحد مشايخ الإسلام . روى عن شرحبيل بن مسلم وزيد بن أسلم وخلق ، وروى عنه الثوري والأعمش شبحاه وأبو البيان وسعيد بن منصور وخلق . وثقه أحمد وابن معين والبخاري في أهل الشام ، وضعّفوه في الحجازيين . مات سنة ١٨١ عن بضع وسبعين سنة (الخلاصة ٣٠) .

إلى عبد الرحمن بن غنم : « إننا حين قدمت بلادنا طلبنا اليك الأمان
لأنفسنا وأهل ملتنا على أننا شرطنا لك على أنفسنا ألا نُحَدِّثَ في مدينتنا
كنيسة ، ولا فيما حولها ديراً ولا قلاية ولا صومعة راهب ، ولا نجدد ماخرب
من كنائسنا ولا ما كان منها في خطط المسلمين ، وألا نمنع كنائسنا من المسلمين
أن ينزلوها في الليل والنهار ، وأن نوسع أبوابها للمارة وابن السبيل ، ولا نؤوي
فيها ولا في منازلنا جاسوساً ، وألا نكتم غشاً للمسلمين ، وألا نضرب
بنوا قيسنا إلا ضرباً خفياً^(١) في جوف كنائسنا ، ولا نظهر عليها صليباً ، ولا
نرفع أصواتنا في الصلاة ولا القراءة في كنائسنا فيما يحضره المسلمون ، وألا نخرج
صليباً ولا كتاباً في سوق المسلمين ، وألا نخرج باعوثاً - قال : والباعوث
يجمعون كما يخرج المسلمون يوم الأضحى والقطر - ولا شعائين^(٢) ، ولا نرفع
أصواتنا مع موتانا ، ولا نظهر النيران معهم في أسواق المسلمين ، وألا نجاورهم
بالخنازير ولا ببيع الخمر ، ولا نظهر شركاً ، ولا نرغب في ديننا ، ولا ندعو
إليه أحداً ، ولا نتخذ شيئاً من الرقيق الذي جرت عليه سهام المسلمين ، وألا
نمنع أحداً من أقربائنا أرادوا الدخول في الاسلام ، وأن نلزم زيننا^(٣) حينما
كنا ، وألا نتشبه بالمسلمين في لبس قلنسوة ولا عمامة ولا نعلين ولا فرق شعر ولا في

(١) كذا في الاصل (خفياً) . والذي في تاريخ دمشق (لابن عساكر) ١٤٩/١ ،
و ١٧٨/١ (خفياً) . والمؤدى واحد .

(٢) في الاصل (شعائين) ، وسيرد في مواضع مختلفة صحيحاً كما اثبتناه (شعائين)
منوعاً من الصرف ، وهو اسم عيد من أعياد النصارى على صيغة الجمع ولا مفرد له .

(٣) كذا بالاصل (زيننا) وهو الصواب . وفي (تاريخ دمشق ١٧٨/١) : (ونلزم
ديننا) وهو تحريف بين لا يتناسق وبقيّة العهد العمري الذي يتحدث بعد ذلك مباشرة عن
عدم تشبه هؤلاء الماهدين بالمسلمين في أزيائهم . وسنرى ذلك مفصلاً كل التفصيل في شرح هذه
الفقرة من شروط عمر .

مرا كبهم، ولا نتكلم بكلامهم، ولا نكتفي^(١) بكناهم، وأن نجز مقدم رؤوسنا
ولا نفرق نواصينا، ونشد الزناير على أوساطنا، ولا ننقش خواتمنا بالعربية،
ولا نركب السروج، ولا نتخذ شيئاً من السلاح ولا نحمله، ولا نتقلد السيوف،
وأن نوقر المسلمين في مجالسهم، ونرشدهم^(٢) الطريق، وتقوم لهم عن المجالس
[إن] أرادوا الجلوس، ولا نطلع عليهم في منازلهم، ولا نعلم أولادنا القرآن،
ولا يشارك أحد منا مسلماً في تجارة إلا أن يكون إلى المسلم أمر التجارة،
وأن نضيف كل مسلم عابر سبيل ثلاثة أيام ونطعمه من أوسط ما نجد^(٣). ضمنا
لك ذلك على أنفسنا وذراريها وأزواجنا ومساكيننا، وإن نحن غيرنا أو
خالفنا عما شرطنا على أنفسنا، وقبلنا الأمان عليه، فلا ذمة لنا، وقد حل لك
منا ما يحل لأهل المعاندة والشقاق^(٤).

فكتب بذلك عبد الرحمن بن غنم إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه،

(١) في الأصل (نكتني) ولا معنى له .

(٢) في الأصل (ونرشل) . وقارن بتاريخ دمشق ١٤٩/١ : « وأن نوقر المسلمين
في مجالسهم ، ونرشدهم الطريق ، ونقوم لهم من المجالس إذا أرادوها » الخ . . .

(٣) في تاريخ دمشق ١٤٩/١ : « ولا نشارك أحداً من المسلمين إلا أن يكون المسلم
أمر التجارة ، وأن نضيف كل مسلم عابر سبيل من أوسط ما نجد ، ونطعمه ثلاثة أيام ، وعلينا
ألا نشتم مسلماً ، ومن ضرب مسلماً فقد خلع عهده » .

ويلاحظ التائل في عبارة العهد هنا وهناك إلا في شيء من التقديم والتأخير ، كما يلاحظ
انفراد ابن عساكر - في هذه الرواية - بذكر شتم المسلم وضربه .

وجدير بالذكر أن صورة العهد هذه - عند ابن عساكر - رسالة إلى أبي عبيدة والي
عمر على الشام .

(:) يمثل هذا انتهت عبارة العهد في تاريخ ابن عساكر ١٧٨/١ . والعهد - في هذه
الرواية - صادر من عمر ، إلا أنه يقتبس فيه جزءاً من رسالة بعث بها إليه النصارى .

فكتب إليه عمر « أن أعض لهم ما سألوا ، وألحق فيهم حرفين أشترطهما عليهم مع ما شرطوا على أنفسهم : ألا يشتروا من سبائانا ، ومن ضرب مسلماً فقد خلع عهده . »

فأنفذ عبد الرحمن بن غنم ذلك ، وأقر^(١) من أقام من الروم في مدائن الشام على هذا الشرط .

قال الخلال في « كتاب أحكام أهل الملل » : « أخبرنا عبد الله بن أحمد فذكره . وذكر سفيان الثوري ، عن مسروق ، عن عبد الرحمن بن غنم قال : كتبت^(٢) لعمر بن الخطاب رضي الله عنه حين صالح نصارى الشام وشرط عليهم فيه ألا يحدثوا في مدينتهم ولا فيما حولها ديراً ولا كنيسة ولا قلاية ولا صومعة راهب ، ولا يجددوا ما خرب ، ولا يمنعوا كنائسهم أن ينزلها أحد من المسلمين ثلاث ليال يطعمونهم ، ولا يؤووا جاسوساً ، ولا يكتموا غشاً للمسلمين ، ولا يملحوا أولادهم القرآن ، ولا يظهروا شركاً ، ولا يمنعوا ذوي قراباتهم من الاسلام إن أرادوه ، وأن يوقروا المسلمين ، وأن يقوموا لهم من مجالسهم إذا أرادوا الجلوس ، ولا يتشبهوا بالمسلمين في شيء من لباسهم ولا يتكفوا بكنائهم ، ولا يركبوا سرجاً^(٣) ، ولا يتقلدوا سيفاً ، ولا يبيعوا

(١) في الأصل (أقر)

(٢) ينبغي ألا يفوتنا في هذه الرواية الثانية أن عبد الرحمن بن غنم يصرح بأنه كتب مباشرة لعمر حين صالح نصارى الشام ، بينما نصت الرواية السابقة على أن أهل الجزيرة هم الذين كتبوا إلى عبد الرحمن ، ثم كتب عبد الرحمن بذلك إلى عمر .

(٣) في الأصل (سرجاً) بالثين المعجمة ، وعبارة ابن عساکر ١ : ٩ / ١ (ولا يركب بالسروج) .

الخمر ، وأن يجزّوا مقادير رؤوسهم ، وأن يلزموا زيمهم حينما كانوا ، وأن يشدوا الزنانير على أوساطهم ، ولا يظهروا صليبا ولا شيئا من كتبهم في شيء من طرق المسلمين ، ولا يجاوروا ^(١) المسلمين بموتاهم ، ولا يضربوا بالناقوس إلا ضرباً خفياً ، ولا يرفعوا أصواتهم بالقراءة في كنائسهم في شيء من حضرة المسلمين ، ولا يخرجوا شمانين ، ولا يرفعوا [أصواتهم] مع موتاهم ، ولا يظهروا النيران معهم ، ولا يشتروا من الرقيق ما جرت فيه سهام المسلمين . فإن خالفوا شيئا مما شرطوه فلا ذمة لهم ، وقد حل للمسلمين منهم ما يحل من أهل المعاندة والشقاق .

وقال الربيع بن ثعلب : حدثنا يحيى بن عقبة بن أبي العيزار ، عن صفيان الثوري ، والوليد بن نوح ، واليسرى بن مصرف يذكرون عن طلحة ابن مصرف ، عن مسروق ، عن عبد الرحمن بن غنم قال : كتبت ^(٢) لعمر بن الخطاب رضي الله عنه حين صالح نصارى أهل الشام : « بسم الله الرحمن الرحيم . هذا كتاب لعبد الله عمر أمير المؤمنين من نصارى مدينة

(١) سنرى - من خلال النرح - أنه يصح أن نقرأ (يجاوروا) بالراء أو (يجاوزوا) بالزاي ، من الجوار أو المجاوزة .

(٢) لا يفوتنا أيضاً في هذه الرواية الثالثة أنها - كالتى قبلها - صريحة في أن عبد الرحمن ابن غنم هو الذي كتب مباشرة إلى عمر حين صالح نصارى أهل الشام . ويلاحظ في هذه الرواية - فوق ذلك كله - أن عبد الرحمن يصوغ شروط النصارى في كتاب لعمر ، فقد افتتح الهد بعوله « هذا كتاب لعبد الله عمر أمير المؤمنين من نصارى مدينة كذا وكذا » . ولا يسعنا إلا أن نبدي استغرابنا من اشتراط المغلوبين على الغالب ما يرتضوه من شروط كأن الغالب في حاجة إلى موادعتهم ، أما هم فيماون شروطهم عليه إن قبلوا أن يوادعوه !

كذا وكذا^(١) : إنكم لما قدمتم علينا سألتناكم الأمان لأنفسنا وذرائعنا
وأموالنا وأهل ملتنا ، وشرطنا لكم على أنفسنا ألا نحدث في مدائننا ولا فيما
حولها دبراً ولا قلاية ولا كنيسة ولا صومعة راهب ،^(٢) فذكر نحوه .
وشهرة هذه الشروط تفني عن إسنادها^(٣) : فإن الأئمة تلقوها بالقبول ،

(١) عبارة (من نصارى مدينة كذا وكذا) تلقي ضوئاً على ألوان من التناقض
الصارخ الذي يبدو بكل وضوح بين العهد العام المتروط من عمر على أهل الشام ، أو المتروط
على عمر من أهل الشام ، وبين بعض العهود الخاصة التي قطعها عمر نفسه لبعض مدن الشام: ففي
عده لأهل القدس أنه « أعطام الأمان لأنفسهم وأموالهم . ولكنائسهم وصلبانهم ، وسقيمها
وبريئها وسائر ملتها : أنه لا تُسكن كنائسهم ولا تُهدم ، ولا ينتقص منها ولا من حيزها ولا من
صليبهم ولا من شيء من أموالهم ، ولا يكرهون على دينهم . ولا يضار أحد منهم » تاريخ
الطبري ١/٢٤٠٠ . وفي عده لأهل حمص أنهم « صالحوه على أن يؤمنهم على أنفسهم وأموالهم
وسور مدينتهم وكنائسهم وأرحانهم » فتوح البلدان (للبلاذري) ١٣١ .

فأين عبارة هذين المهدين الخاصين - بما فيها من سماحة الإسلام ويسره في معاملة المغلوبين -
من إحدى عبارات الروايات الثلاث التي اكتفى ابن القيم - على سعة علمه - بذكرها حتى
الآن بكل ما فيها من تضارب حول الذي اشترط العهد : أهو الغالب أم المغلوب؟ وحول الذي
كتبه : أهو عبد الرحمن بن غنم أم متكلم باسم النصارى؟ وحول الذي وجه الكتاب إليه :
أهو عمر أم أبو عبيدة أم سواهما؟ وحول المكتوب نفسه : أهو التعرض لشمم الدمى للسلم
وضربه إياه أم خلا من هذا كله وأضرابه؟!

(٢) قارن هذه الرواية برواية الأبخشي في (المستطرف ١/١٢٤) : « ألا نحدث في
مدائننا ولا فيما حولها كنيسة ولا دبراً ولا قلاية ولا صومعة راهب، ولا نجد ماخرّب منها ولا
ما كان منها مختطاً في خطط المسلمين في ليل ولا في نهار ، وأن نوسع أبوابها للمار
وابن السبيل » .

(٣) من العجيب أن يقول العالم السلفي الكبير ابن القيم في موضوع خطير كهذا الموضوع
التاريخي التشريعي : « إن شهرة هذه الشروط تفني عن إسنادها »! ومتى كانت الاستفاضة
دليل الصحة؟ ومن الذي يسوّغ للعلماء - حتى المحققين منهم - أن يستغنوا عن إسناد الروايات
تعميلاً على شهرتها فقط؟

وذكروها في كتبهم ، واحتجوا بها ، ولم يزل ذكر الشروط العموية على ألسنتهم وفي كتبهم ، وقد أنفذها بعدهم الخلفاء ، وعملوا بوجوبها .

فذكر أبو القاسم الطبري - من حديث أحمد بن يحيى الخلواني - حدثنا عبيد بن جواد ، حدثنا عطاء بن مسلم الحلبي ، عن صالح المرادي عن عبد خير قال : رأيت علياً صلى العصر فصُفَّ له أهل نجران صفين ، فناوله رجل منهم كتاباً ، فلما رآه دمعت عينه ثم رفع رأسه إليهم فقال : « يا أهل نجران ، هذا والله خطي بيدي وإملاء رسول الله ﷺ » . فقالوا : يا أمير المؤمنين ، أعطنا ما فيه . قال : ودنوت منه فقلت : إن كان راداً على عمريوماً فاليوم يردّ عليه ! فقال : لست براد على عمر شيئاً صنعه . إن عمر كان رشيد الأمر ، وإن عمر أخذ منكم خيراً مما أعطاكم ، ولم يجرّ عمر ما أخذ منكم إلى نفسه إنما جرت لجماعة المسلمين^(١) .

وذكر ابن المبارك عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن الشعبي : أن علياً رضي الله عنه قال لأهل نجران : إن عمر كان رشيد الأمر ، ولن أغير شيئاً صنعه عمر ! وقال الشعبي : قال عليّ حين قدم الكوفة : ما جئت لأحل عقدة شدّها عمر !

= والأُنكى من ذلك كله أن هذه الشروط - كما اشتهرت على حد تميم ابن القيم - اشتهرت كذلك تضاربها وتناقضها على النحو الذي فصلناه آنفاً في الحاشية ١ . وسنشير إلى أماط من هذا التضارب في كل مناسبة تعرض لنا أثناء شروح هذه الشروط العموية . ولو أن ابن القيم اكتفى بتأكيد صحة الجزئيات الواردة في هذا الهدى « العمري » - لتواتر القول بها في مواطن مختلفة عدا هذا الوطن الحاضر بهذه الشروط - لكان الأمر ، ولما كان ثمة مجال لإنكار شهرة هذه الحقائق وتلقي الائمة لها بالقبول .

(١) قارن بالأموال (لأبي عبيد ص ٩٨ رقم ٢٧٣) .

وقد تضمن كتاب عمر رضي الله عنه هذا جلاً من العلم تدور على ستة فصول (١) :

الفصل الأول : في أحكام البيع والكنائس والصوامع وما يتعلق بذلك .

الفصل الثاني : في أحكام ضياقتهم للمارة بهم وما يتعلق بها .

الفصل الثالث : فيما يتعلق بضرر المسلمين والاسلام .

الفصل الرابع : فيما يتعلق بتغيير لباسهم وتمييزهم عن المسلمين في المركب

واللباس وغيره .

(١) المفروض في هذه الفصول الستة أنها متى تم شرحها تم الجواب ، وواضح أن كتاب (أحكام أهل الذمة) يتم بهتمام هذا الجواب : فإن هذا الكتاب كله قائم - كما جرت العادة في أكثر تصانيف ابن القيم وغيره من علماء عصره - على سؤال وجواب ، أو استفناه وإفتاء .

وقد لاحظ الناري - منذ الصفحة الأولى لهذا الكتاب - أنه بدى بصيغة سؤال : « سئل الشيخ الامام العالم العلامة شمس الدين زاده الله من فضله ، عن كيفية الجزية الموضوعة على أهل الذمة ... » الخ... ثم لاحظ القاري - بعد ذلك أن ابن القيم أشار ص ٢٥ - كما ذكرنا في مطلع هذا البحث - إلى « ذكر الشروط العمرية وشرحها في آخر جوابه » استطراداً وتفصيلاً . وسوف يلاحظ القاري - انطلاقاً من الفصول المتتابعة التي سيشرح بها ابن القيم ماتضمنه كتاب عمر من « جعل الدم » كما قال - أن هذا الامام السلفي الكبير تقيّد بالجوهر ولم يتقيد بالشكل : فقد أشبع القول على حدة في كل موضوع من موضوعات الفصول الستة التي يدور عليها كتاب عمر . لكنه قدم فيها وأخر ، فجعل مثلاً الفصل الثاني خامساً ، والخامس ثانياً والسادس رابعاً ، غير ناس في واحد من هذه الفصول أبسط الجزئيات وأدق التفصيلات ولولا الورع العلمي الذي يميلنا على نشر الكتاب على حاله - وإن آثرنا على منهجه منهجاً آخر أفضل تبويهاً - لاستبدلنا بفصوله الستة حول شروط عمر أبواباً ستة ، لتدخل في كل باب منها على حدة عشرات الفصول الصغيرة التي أصعب فيها ابن القيم ماشاء له الاسهاب .

فليعلم القاري - إذن أن المراد بهذه الفصول الستة - وقد أبقينا تسميتها أمانة وورعاً - أبواب ستة كبيرة ، وأن كل ما يتشعب عنها من فروع وجزئيات مشروح أدق شرح وأوفاه . وليذكر مرة أخرى أن هذا الكتاب كان ينبغي أن يتم بشرح هذه الشروط لولا إفاضة ابن القيم في أدلة الفصل الأخير .

الفصل الخامس : فيما يتعلق بإظهار المنكر من أفعالهم وأقوالهم مما نهوا عنه.
الفصل السادس : في أمر معاملتهم للمسلمين بالشركة ونحوها .

الفصل الأول

في أحكام البيع والكنائس

قال تعالى : « وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا » ، وقال : « فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ » وقال تعالى : « وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَدَمْتُ صَوَامِعُ وَيَبِيعُ صَلَوَاتُ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا » .

قال الزجاج : « تأويل هذا : لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدم - في كل شريعة نبي - المكان الذي يصلى فيه ، فلو لا الدفع لهدم في زمن موسى الكنائس التي كان يصلى فيها في شريعته ، وفي زمن عيسى الصوامع والبيع ، وفي زمن محمد المساجد » . (١)

وقال الأزهري : « أخبر الله سبحانه أنه لولا دفعه بعض الناس عن الفساد ببعضهم لهدمت متعبدات كل فريق من أهل دينه وطاعته في كل زمان ، فبدأ بذكر الصوامع والبيع لأن صلوات من تقدم من أنبياء بني إسرائيل وأصحابهم كانت فيها قبل نزول القرآن ؛ وأخبرت المساجد لأنها حدثت بعدهم ،

(١) قارن بتفسير ابن كثير ٣/٢٢٦ .

وقال ابن زيد : « الصلوات صلوات أهل الاسلام تنقطع إذا دخل عليهم العدو » . قال الأخفش (١) : « وعلى هذا القول ، الصلوات لا تهدم ، ولكن تحل محل فعل آخر ، كأنه قال : تركت صلوات » .

وقال أبو عبيدة « إنما يعني مواضع الصلوات » .

وقال الحسن : « يدفع عن مصليّات أهل الذمة بالمؤمنين » (٢) . وعلى هذا القول لا يحتاج إلى التقدير الذي قدره أصحاب القول الأول ؛ وهذا ظاهر اللفظ ، ولا إشكال فيه بوجه : فإن الآية دلت على الواقع ، لم تدل على كون هذه الأمكنة - غير المساجد - محبوبة مرضية له ، ولكنه أخبر أنه لولا دفعه الناس بعضهم ببعض لهدمت هذه الأمكنة التي كانت محبوبة له قبل الإسلام وأقرّ منها ما أقرّ بعده وإن كانت مسخوطة له ، كما أقرّ أهل الذمة وإن كان يبغضهم ويمقتهم ، ويدفع عنهم بالمسلمين مع بغضه لهم . وهكذا يدفع عن مواضع متعبدهم بالمسلمين وإن كان يبغضها ، وهو سبحانه يدفع عن متعبدهم التي أقرّوا عليها شرعاً وقدرأ : فهو يحبّ الدفع عنها وإن كان يبغضها كما يجب الدفع عن أربابها وإن كان يبغضهم .

وهذا القول هو الراجح إن شاء الله تعالى ، وهو مذهب ابن عباس في الآية . قال ابن أبي حاتم في تفسيره : حدثنا أبو سعيد الأشج ، حدثنا عبيد الله - هو ابن موسى (٣) - عن إسرائيل ، عن السدي ، عن عثمان حدثه عن ابن عباس

(١) في الأصل (أخفش)

(٢) قارن بقول ابن عباس : « يعني بالصلوات الكنائس » تفسير الطبري ١٧/١٢٥

(٣) هو المحافظ صاحب المسند عبيد الله بن موسى العبّسي - بالباء الموحدة التحتية -

مولاهم ، أبو محمد الكوفي . روى عن ابن جريج وهشام بن عروة والثوري وخلق ، وروى =

رضي الله عنهما : « لهدمت صوامعُ وبيعٌ » قال : الصوامع التي يكون فيها الرهبان ، والبيع مساجد اليهود ، و[ال]صلوات كنائس النصارى ، والمساجد مساجد المسلمين . قال ابن أبي حاتم : وأخبرنا الأشج ، ثنا حفص بن غياث ، عن داوود ، عن أبي العالية قال : « لهدمت صوامعُ » قال : صوامع وإن كان يشرك به ! وفي لفظ : إن الله يحب أن يذكر ولو من كافر !

وفي تفسير شبليان عن قتادة : الصوامع للصائين ، والبيع للنصارى ، والصلوات لليهود ، والمساجد للمسلمين (١) .

وقد تضمن الشرط ذكر الدير والقلاية والكنيسة والصومعة ، فأما الدير فللنصارى خاصة بينونه للرهبان خارج البلد ، يجتمعون فيه للرهبانية والتفرد عن الناس . وأما القلاية فيبنيها رهبانهم مرتفعة كالمنارة ، والفرق بينها وبين الدير أن الدير يجتمعون فيه والقلاية لا تكون إلا لواحد ينفرد بنفسه ، ولا يكون لها باب بل فيها (٢) طاقة يتناول منها طعامه وشرابه وما يحتاج إليه . وأما الصومعة فهي كالقلاية تكون للراهب وحده . قال الأزهري : الصومعة من البناء سميت

= عنه أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن يحيى الذهلي وأبو حاتم وخلق وثقه ابن ميمون والمجلى مات سنة ٢١٣ (الخلاصة ٢١٥) .

(١) تلخيصاً لهذه الآراء المختلفة فارتن بتأويل ابن جرير الطبري للآية : « وأول هذه الأقوال بالصواب قول من قال : معنى ذلك : لهدمت صوامع الرهبان ، وبيع النصارى ، وصلوات اليهود - وهي كنائسهم - ومساجد المسلمين التي يذكر فيها اسم الله كثيراً وإنما قلنا : « هذا القول أولى بتأويل ذلك » لأن ذلك هو المعروف في كلام العرب ، المستفيض فيهم ، وما خالفه من القول - وإن كان له وجه - فغير مستعمل فيما وجه إليه من وجهه إليه »

تفسير الطبري ٧ / ١٢٦ .

(٢) في الأصل (فيه)

صومعة لتلطف أعلاها. يقال : صمع التريدة إذا رفع رأسها وحدده، وتسمى (١) التريدة إذا كانت كذلك صومعة، ومن هذا يقال : رجل أصمع القلب إذا كان حاد (٢) الفطنة . ومنهم من فرق بين الصومعة والقلاية بأن القلاية تكون منقطعة في فلاة من الأرض، والصومعة تكون على الطرق . وأما البيع فجمع بيعة، وأهل اللغة والتفسير على أنها متعبدة النصارى إلا ما حكيناه عن ابن عباس أنه قال: « البيع مساجد اليهود » . وأما الكنائس فجمع كنيسة ، وهي لأهل الكتابين . ولليهود خاصة الفُهرُ - بضم الفاء والهاء - واحداً فُهرٌ ، وهو بيت المدراس الذي يتدارسون فيه العلم (٣). وفي الحديث « أن رسول الله ﷺ دخل على اليهود بيت مدراسهم » ، وفيه أيضاً قول أنس : « كأنهم اليهود حين خرجوا من فهرهم » . وحكم هذه الأمكنة كلها حكم الكنيسة وينبغي التنبيه عليها .

ذكر حكم الأمصار التي وجدت فيها هذه الأماكن ،

وما يجوز إبقاؤه ، وما يجب إزالته ومحو رسمه

البلاد التي تفرق فيها (٤) أهل الذمة والعهد ثلاثة أقسام : أحدها بلاد أنشأها المسلمون في الإسلام ، الثاني بلاد أنشئت قبل الإسلام فافتتحها المسلمون عنوة وملكوا أرضها وساكنيها ، الثالث بلاد أنشئت قبل الإسلام وفتحها المسلمون صلحاً .

(١) في الأصل (ويسمى) .

(٢) في الأصل (جاد) بالجيم المعجمة .

(٣) فارن بالقاموس المحيط ١١١/٢ .

(٤) في الأصل (تفرقها) .

فأما القسم الأول فهو مثل البصرة والكوفة وواسط وبغداد والقاهرة .
 أما البصرة والكوفة فأنشئت^(١) في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه . قال يزيد
 ابن هارون : أخبرنا زياد بن أبي زياد ، حدثنا عبد الرحمن بن أبي بكر ، عن
 نافع بن الحارث قال : كان أمير المؤمنين قد همَّ أن يتخذ للمسلمين مصراً ،
 وكان المسلمون قد غزوا من قبل البحر ، وفتحوا الأهواز وكابل وطبرستان ،
 فلما افتتحوها كتبوا إليه : « إنا وجدنا بطبرستان مكاناً لا بأس به » . فكتب
 إليهم : « إن بيني وبينكم دجلة ، ولا حاجة لي في شيء بيني وبينكم [فيه] دجلة أن
 نتخذها مصراً » . قال : فقدم عليه رجل من بني سدوس يقال له ثابت فقال له :
 يا أمير المؤمنين إنني مررت بمكان دون دجلة به بادية يقال لها الخُرَيْبَة^(٢) ويقال
 للأرض « البصرة » وبينها وبين دجلة فرسخ فيه خليج يجري فيه الماء
 وأَجْمَة^(٣) قصب . فأعجب ذلك عمر رضي الله عنه فدعا عتبة بن غزوان^(٤)
 فبعثه في أربعين رجلاً فيهم نافع بن الحارث وزياد أخوه لأمه .

قال سيف بن عمرو^(٥) : مُصرت البصرة سنة ست عشرة ، واختطت قبل

(١) في الأصل (فأنشيت)

(٢) في الأصل (الخرية) صوابها (الخرية) كما في معجم البلدان ١/٦٣٧ .

(٣) في الأصل (واجه) .

(٤) في الأصل (عروان) بالعين والراء المهملتين . وعُتْبَة بن غزوان بن جابر بن وهب

المازني ، أبو عبد الله ، صحابي جليل شهد بدرآ ، له أربعة أحاديث انفرد له مسلم بحديث .

روى عنه خالد بن عمير وشوش أبو الرقاد ، قال ابن سعد : هاجر إلى الحبشة ، وأسلم بعد

سنة رجال ، واختط البصرة . مات سنة سبع عشرة ، وقيل : خمس عشرة بالربذة (خلاصة

الكامل ٢١٨) .

(٥) هو سيف بن عمرو الأسدي الكوفي ، صاحب كتاب « الردة » . روى عن جابر

الجعفي وأبي الزبير ، وروى عنه محمد بن عيسى الطباع وأبو معمر الهذلي ، به شيء من الضعف .

مات بعد السبعين ومئة (الخلاصة ١٣٦) .

الكوفة بثمانية أشهر . وقال قتادة : أول من مصر البصرة رجل من بني شيبان يسمى المثنى بن حارثة ^(١) ، وإنه كتب إلى عمر رضي الله عنه « إني نزلت أرضاً بصرة » فكتب إليه : « إذا أتاك كتابي هذا فابث حتى يأتيك أمري » فبعث عتبة بن غزوان ^(٢) معلماً وأميراً ، فغزا الأُبلة . وقال حماد بن سلمة ، عن حميد ، عن الحسن : إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مصر البصرة والكوفة .

فصل

وأما واسط فبناها الحجاج بن يوسف سنة ست وثمانين من الهجرة في السنة التي مات فيها عبد الملك بن مروان . وأما بغداد فقال سليمان بن الجالدوزير أبي جعفر : « خرجت مع أبي جعفر يوماً قبل أن نبني مدينة بغداد ونحن نرتاد موضعاً نبي فيه مدينة يكون فيها عسكره (قال) : فَبَصْرُنَا بِقَسَّ شَيْخٍ كَبِيرٍ ^(٣) »

(١) في الأصل (بن جارية) بالجيم المعجمة والياء المثناة التحتية ، وهو تصحيف بين صوابه (بن حارثة) - بالحاء المهمله والياء المثناة الفوقية - والمثنى بن حارثة بن سلمة الشيباني غني عن التعريف ، فهو الصحابي الفاتح والقائد الكبير ، أسلم في السنة التاسعة وغزا بلاد الفرس على عهد أبي بكر ، جرح في وقعة (قس الناطف) واتقضت عليه جراحته فمات سنة ٥١ هـ . انظر الاصابة رقم الترجمة ٧٧٢٢ وجمهرة الأنساب ٣٠٥ .

(٢) في الأصل (عروان) بالعين والراء المهملتين ، وعتبة بن غزوان بن جابر بن وهب المازني ، أبو عبد الله ، صحابي جليل شهد بدرأ ، له أربعة أحاديث انفرد له مسلم بحديث ، روى عنه خالد بن سمير وشوش أبو الرقاد ، قال ابن سعد : هاجر إلى الحبشة ، وأسلم بمد ستة رجال ، واختط البصرة . مات سنة سبع عشرة ، وقيل : خمس عشرة بالرُبذة (خلاصة الكمال ٢١٨) .

(٣) في الأصل : (كثير) .

ومعه جماعة من النصارى ، فقال : اذهب بنا إلى هذا القس نسأله ، فمضى إليه فوقف عليه أبو جعفر فسلم عليه ثم قال : يا شيخ أبلغك أنه يبني ههنا مدينة؟ قال : نعم ، ولست بصاحبها . قال : وما علمك ؟ قال القس : وما اسمك ؟ قال : اسمي عبد الله . قال : فلست بصاحبها . قال فما اسم صاحبها ؟ قال : مقلاص . (قال) فتبسم أبو جعفر وصنى إليّ فقال : أنا والله مقلاص ، كان أبي يسميني وأنا صغير «مقلاصاً» فاخط موضع مدينة أبي جعفر ، وتحول أبو جعفر من الهاشمية إلى بغداد ، وأمر ببنائها ثم رجع إلى الكوفة في سنة أربع وأربعين ومئة ، وفرغ من بنائها ونزلها مع جنده وسمّاها «مدينة السلام» سنة خمس وأربعين [ومئة] ، وفرغ من بناء الرصافة سنة أربع وخمسين ومئة .

وقال سليمان بن مجالد : «الذي تولى الوقوف على خط بغداد الحجاج بن أرطاة وجماعة من أهل الكوفة». وكذلك «سامرا» بناها المتوكل ، وكذلك «المهدية» التي بالمغرب وغيرها من الأمصار التي مصّرها المسلمون .

فهذه البلاد صافية للإمام إن أراد الإمام ^(١) أن يقرّ أهل الذمة فيها ببذل الجزية جاز ، فلو أقرهم الامام على أن يحدّثوا فيها بيعة أو كنيسة ، أو يظهروا فيها خمرًا أو خنزيرًا أو ناقوسًا لم يجز ، وإن شرط ذلك وعقد عليه الذمة كان العقد والشرط فاسدًا ، وهو اتفاق من الأمة لا يعلم بينهم فيه نزاع ^(٢) .

(١) في الأصل (الاسلام) وبهامشه (الإمام) وهو الصواب .
(٢) فارتن بالأموال ٩٤ (باب ما يجوز لأهل الذمة أن يحدّثوا في أرض العنوة وفي أمصار المسلمين وما لا يجوز) . وراجع أحاديث الباب العشرة الأوائل بوجه خاص .

قال الإمام أحمد : حدثنا حماد بن خالد الخياط ^(١) ، أخبرنا الليث بن سعد عن توبة ^(٢) بن النمر الحضرمي قاضي مصر عن أخيه قال : قال رسول الله ﷺ « لا إحصاء ^(٣) في الإسلام ولا كنيسة » . وقال أبو عبيد ^(٤) : حدثنا عبد الله بن صالح ، عن الليث بن سعد ، فذكره بإسناده ومثنه ، وقد روي « موقوفاً » على عمر بن عبد العزيز هذا الإسناد . قال علي بن عبد العزيز ^(٥) : حدثنا أبو القاسم ^(٦) ، حدثني أبو الأسود ^(٧) عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخليل ^(٨) مرثد بن عبد الله البرزني قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه « لا كنيسة في الإسلام ولا إحصاء » .

- (١) هو حماد بن خالد القرشي ، أبو عبد الله الخياط ، المدني ثم البصري . روى عن أفلح بن حميد ومعاوية بن صالح ، وروى عنه الامام أحمد ويحيى بن معين وعمرو الناقد . وثقه ابن معين (الخلاصة ٧٨) .
- (٢) في الأصل (توبه) دون إعجام أحرفه (بن نمر) ، وصوابه كما أثبتناه (توبة بن النمر) وقارن بالأموال ٩ : رقم ٢٥٩ .
- (٣) في الأصل (حصا) بالحاء المهملة ، صوابه ما ذكرناه .
- (٤) في الأصل (أبو عبيدة) وهو خطأ ، وإنما هو أبو عبيد (القاسم بن سلام) صاحب كتاب الأموال . والحديث بهذا الإسناد في الأموال ٩٤ رقم ٢٥٩ .
- (٥) علي بن عبد العزيز ، ويقال له : ابن غراب ، هو أبو الحسن الغزالي الكوفي ، القاضي . روى عن بهز بن حكيم وإسماعيل بن أبي خالد وخلق . وروى عنه أحمد وزيد بن أيوب . قال ابن معين : صادق . وقال أحمد : صدوق يدلّس . توفي سنة ١٨٤ (الخلاصة : ٢٣) .
- (٦) هو أبو القاسم بن أبي الزناد المدني ، روى عن أفلح بن حميد ، وروى عنه الامام أحمد وإبراهيم بن المنذر . قال ابن معين : ليس به بأس (الخلاصة ٣٩٣) .
- (٧) ابتداء من أبي الأسود حتى آخر الإسناد يتفق مع ما جاء في الأموال ص ٩٤ رقم ٢٦٠ .
- (٨) في الأصل (أبي الخبر) بالباء الموحدة ، وقارن بمطبوعة الأموال ٩٤ .

وقال الإمام أحمد : حدثنا معتمر بن سليمان التَّيْنِي عن أبيه عن حنَّش^(١) عن عكرمة قال : سئل ابن عباس عن أمصار العرب أو دار العرب هل للمعجم أن يحدثوا فيها شيئاً ؟ فقال : « أيما مصرٍ مصَّرته العرب فليس للمعجم^(٢) أن يبنوا فيه، ولا يضربوا فيه ناقوساً، ولا يشربوا فيه خمرآ، ولا يتخذوا فيه خنزيراً . وأيما مصر مصرته المعجم ففتحها الله عز وجل على العرب فزولوا [فيه] فإن للمعجم ما في عهدهم ، وعلى العرب أن يوفوا بعهدهم ، ولا يكلفوهم^(٣) فوق طاقتهم . »

قال عبد الله بن أحمد : سمعت أبي يقول « ليس لليهود والنصارى أن يحدثوا في مصر مصَّرها المسلمون بيعة ولا كنيسة ولا يضربوا فيه بناقوس إلا في مكان لهم صالح ، وليس لهم أن يظهروا الخمر في أمصار المسلمين . » وقال المروزي : قال لي أبو عبد الله : سألتني عن الديار التي في « المسائل » التي وردت من قبل الخليفة ، فقلت : أي شيء تذهب أنت ؟ فقال : « ما كان من صلح يُقرُّ ، وما كان أُخْدِثَ بعُدِّ يهدم . » وقال أبو طالب : سألت أبا عبد الله عن بيع النصارى ما كان

(١) حنَّش هو الحسين بن قيس الرِّحَبي - بفتح المهملتين - أبو علي الواسطي ، وحنَّش لقبه . روى عن عكرمة وعباد بن أحمد ، وروى عنه سليمان التَّيْنِي وغيره . قال النسائي : « ليس بثقة » الخلاصة ٧٢ . ونحو هذا الخبر - بالاسناد نفسه ابتداءً من حنَّش - في الأموال ٩٧ رقم ٢٦٩ . إلا أن أبا عبيد ذكر في الاستناد كنية حنَّش (أبا علي الرحبي) ولم يذكر لقب (حنَّش) .

(٢) نحوه في كتاب الخراج (لأبي يوسف) ٨٨ . والذي في الأموال ٩٧ رقم ٢٦٩ « فليس لأحد من أهل الذمة أن يبنوا فيه بيعة ... » .
(٣) في الأصل (يكلفونهم) .

في السواد ، وهل أقرّها عمر ؟ فقال : « السواد فتح بالسيف ، فلا يكون فيه بيعة ، ولا يضرب فيه ناقوس ، ولا يتخذ فيه الخنازير ، ولا يشرب الخمر ، ولا يرفعون ^(١) أصواتهم في دورهم إلا الحيرة وبانتقيا ^(٢) وذير صلوبا ^(٣) فهؤلاء [أهل] صلح ، صلحوا ولم يجاربوا ^(٤) ، فما كان منها لم يجرب ، وما كان غير ذلك فكله مُحَدَثٌ يُهْدَمُ . وقد كان أمر يهدمها هارون ^(٥) . وكل مصر مصّرتة العرب فليس لهم أن يبنوا فيه بيعة ، ولا يضربوا فيه

(١) بالأصل (ولا يرفعوا) .

(٢) في الأصل (بانتقيا) بالثاء المثناة من فوق ، وهو خطأ . صوابه ما ذكرناه (بانتقيا) بفتح الباء بعدها الف و كسر التون وإسكان القاف ، وهي ناحية من نواحي الكوفة ، وهي التي رخص عبد الله بن مفضل في شرائها من بين أرض السواد . وذكرت معها الحيرة كما هنا ، وألّيس كما في (الأموال) ص ٨٢ رقم ٢١٤ ، وذير صلوبا كما هنا وكما في خراج يحيى بن آدم ص ٥١ رقم ١٣٦ و ١٣٨ .

وقد علل أبو عبيد في (الأموال) استثناء هذه الأماكن بقوله : « فأما أهل الحيرة فان خالد بن الوليد كان صالحهم في دهر أبي بكر رحمه الله . وأما أهل بانتقيا وأليس فانهم دلوا أبا عبيد وجري بن عبد الله على مخاضة حتى عبروا إلى فارس ، فبذلك كان صلحهم وأمانهم » .
(٣) في الأصل (وسر صلوتا) صوابه ما ذكرناه (وذير صلوبا) وهو من قرى الموصل كما في (معجم البلدان) . وفي أهل هذه القرية قال ابن مفضل : « لا يباع أرض دون الجبل إلا أرض بني صلوبا وأرض الحيرة فإن لهم عهداً » خراج يحيى بن آدم ص ٥١ رقم ١٣٦ .

(٤) في الأصل (فما ولا صلح صلحوا ولم يجركوا) . وقارن بقول ابن سيرين : « من السواد ما أخذ عنوة ، ومنه ما كان صلحاً : فا كان صلحاً فهو ما لهم ، وما كان عنوة فهو فيه للسلبين » . وعقب على هذا أبو عبيد في (الأموال) ص ٨١ رقم ٢١٣ ، بقوله : وأراه عنى بالصلح أرض الحيرة وبانتقيا وأليس » .

(٥) أي الخليفة هارون الرشيد ، فانه بعد توليه الخلافة أمر علي بن سليمان واليه على مصر يهدم ما استحدث من الكنائس ، ويومئذ هدمت كنيسة مريم بجوار بيعة أبي شنودة (انظر الولاية والقضاء للكندي ١٣١)

ناقوساً ، ولا يشربوا فيه خمرأ ، ولا يتخذوا فيه خنزيراً . وما كان من صلح
 صلحوا عليه فهو على صلحهم وعهدهم ، وكل شيء فُتح عنوة فلا يحدثوا فيه
 شيئاً من هذا . وما كان من صلح أقرّوا على صلحهم . واحتج فيه بحديث
 ابن عباس رضي الله عنهما .

وقال أبو الحارث : سئل أبو عبد الله عن البيع والكنائس التي بناها
 أهل الذمة ، وما أحدثوا فيها مما لم يكن ، قال : تُهدم ، وليس لهم أن يحدثوا
 شيئاً من ذلك فيما مصره المسلمون ، بمنع من ذلك إلا مما صلحوا عليه .
 قيل لأبي عبد الله : أيش ^(١) الحجة في أن يمنع أهل الذمة أن يبنوا بيعة أو
 كنيسة إذا كانت الأرض ملكهم ، وهم يؤدون الجزية ، وقد مُنعنا من ظلمهم
 وأذام ؟ قال : حديث ابن عباس رضي الله عنهما : « أيام مصر مصرته العرب » .
 وقال أحمد : حدثنا عبد الرزاق ، أخبرني معمر قال : كتب عمر بن عبد
 العزيز إلى عروة - يعني ابن محمد ^(٢) - أن يهدم الكنائس التي في أمصار المسلمين .
 قال : وشهدت عروة بن محمد يهدمها بصنعاء ^(٣) . قال عبد الرزاق : وأخبرنا معمر
 عن معمر الحسن يقول : « إن من السنة أن تهدم الكنائس التي في الأمصار ،
 القديمة والحديثة » ، ذكره أحمد عن عبد الرزاق .

(١) أيش : بمعنى (أي شيء) على سبيل التعت .

(٢) هو عروة بن محمد بن عطية السعدي . أمير اليمن . قال ابن المديني : « ولي اليمن
 عشرين سنة » . روى عن أبيه محمد بن عطية ، وروى عنه سماك بن الفضل وكان من صالحى العمال .
 صرف عنها سنة ثلاث ومئة ، ولم يخرج منها إلا بسيفه ورمحه ومصحفه » خلاصة الكمال : ١٢ .
 (٣) المروف عن عمر بن عبد العزيز - بصورة عامة - أنه أمر عماله ألا يهدوا شيئاً
 من الكنائس الموجودة ، وألا يأذنوا بإقامة كنائس جديدة (نارن بتاريخ الطبري ١٣٧/٢ =

وهذا الذي جاءت به النصوص والآثار هو مقتضى أصول الشرع وقواعده: فان إحداث هذه الأمور إحداث شعار الكفر ، وهو أغلظ من إحداث الحمرات والمواخير ، فان تلك شعار الكفر ، وهذه شعار الفسق ، ولا يجوز للإمام أن يصلحهم في دار الاسلام على إحداث شعار المصابي والفسوق ، فكيف إحداث موضع الكفر والشرك؟! .

فان قيل : فاحكم هذه الكنائس التي في البلاد التي مَهَّرها المسلمون ؟
قيل : هي على نوعين : أحدهما أن تُحْدَث الكنائس بعد تمصير المسلمين لمصر فهذه تُزال اتفاقاً . الثاني أن تكون موجودة بفلاة من الأرض ، ثم يمسر المسلمون حولها المصر ، فهذه لا تُزال ، والله أعلم ^(١) .

وورد على شيخنا ^(٢) استفتاء في أمر الكنائس صورته : ما يقول السادة العلماء - وفقهم الله - في إقليم تَوَافَقَ أهل الفتوى في هذا الزمان على أن

= وما بعدها) ويشير الى هذا ابن القيم - بعد صفحات - في الفصل الذي عقده للضرب الثاني من البلاد ، فهو يرى أن الكنائس التي أمر عمر بن عبد العزيز بهدمها هي التي أُحْدِثت في بلاد المسلمين ، أما الكنائس والبيع وبيوت النار التي كانت موجودة قبل الاسلام فقد نهى عمر عماله عن هدمها .

(١) أحسن الشمراني في (الميزان ١٦٣/٢) تفصيل هذه المسألة وتصوير وجهات النظر فيها : فأبو حنيفة يميز تجديد ما تهدم من الكنائس في الأرض التي فتحت صلحاً ، أما التي فتحت عنوة فلا يميز ذلك فيها . ولائحد رواية تجوز ذلك لأهل الذمة على الاطلاق . ورواية ثالثة تجوز لهم ترميم ما تشعث دون ما استولى عليه الحراب . أما مالك فيميل إلى جواز ذلك ؛ وأما الشافعي فهو أيضاً أميل إلى تجويز هذا ، بيد أن بعض أعلام الشافعية كآبي سعيد الاصطخري لم يجوزوا للذميين ترميم ما تشعث من كنائسهم .

(٢) أي على شيخه ابن تيمية

المسلمين فتحوه عنوةً من غير صلح ولا أمان ، فهل ملك المسلمون ذلك الاقليم المذكور بذلك ؟ وهل يكون الملك شاملاً لما فيه من أموال الكفار من الأثاث والمزارع والحيوان والرقيق والأرض والدور والبيع والكنائس والقلايات والديورة ونحو ذلك ، أو يختص الملك بما عدا متعبدات أهل الشرك ؟ فان ملك جميع ما فيه فهل يجوز للامام أن يعقد لأهل الشرك من النصارى واليهود - بذلك الاقليم أو غيره - الذمة على أن يبقى ما بالاقليم المذكور من البيع والكنائس والديورة ونحوها متعبدات لهم ، وتكون الجزية المأخوذة منهم في كل سنة في مقابلة ^(١) ذلك بمفرده أو مع غيره أم لا ؟ فان لم يجز - لأجل ما فيه من تأخير ملك المسلمين عنه - فهل يكون حكم الكنائس ونحوها حكم الغنيمة يتصرف ^(٢) فيه الامام تصرفه في الغنائم أم لا ؟ وإن جاز للامام أن يعقد الذمة بشرط بقاء الكنائس ونحوها فهل يملك من عقدت له الذمة بهذا العقد رقاب البيع والكنائس والديورة ونحوها ، ويؤول ملك المسلمين عن ذلك بهذا العقد أم لا ، لأجل أن الجزية لا تكون عن ثمن مبيع ؟ وإذا لم يملكوا ذلك وبقوا على الانتفاع بذلك ، وانتقض عهدهم بسبب يقتضي انتقاضه إما بموت من وقع عقد الذمة معه ولم يُعقبوا ، أو أعقبوا ، ^(٣) فان قلنا: إن ^(٤) أولادهم يستأنف معهم عقد الذمة - كما نص عليه الشافعي فيما حكاه

(١) في الاصل (مقالة) .

(٢) في الاصل (تصرف) .

(٣) في الاصل (عقبوا) .

(٤) في الاصل (لكن) ولا معنى لها .

ابن الصباغ ، وصححه المراقبون ، واختاره ابن أبي عصرون في « المرشد » -
 فهل لامام الوقت أن يقول : لا أعقد لكم الذمة إلا بشرط ألا تدخلوا (١)
 الكنائس والبيع والديورة في العقد ، فتكون كالأموال التي جُهل مستحقوها
 وأيسر من معرفتها ، أم لا يجوز له الامتناع من إدخالها في عقد الذمة بل
 يجب عليه إدخالها في عقد الذمة ؟ فهل ذلك يختص بالبيع والكنائس والديورة
 التي تحقّق أنها كانت موجودة عند فتح المسلمين ، ولا يجب عليه ذلك عند
 التردد في أن ذلك كان موجوداً عند الفتح ، أو حدث بعد الفتح ، أو يجب
 عليه مطلقاً فيما تحقق أنه كان موجوداً قبل الفتح ، أو شك فيه ؟ وإذا لم يجب
 في حالة الشك فهل يكون ما وقع الشك في أنه كان قبل الفتح ، وجُهل الحال
 فيمن أحدثه لمن هو ؟ لبيت المال أم لا ؟ وإذا قلنا : إن من بلغ من أولاد
 من عُمقت معهم الذمة - وإن سلفوا - ومن غيرهم لا يحتاجون أن تعقد لهم
 الذمة بل يجري عليهم حكم من سلف إذا تحقق أنه من أولادهم ، يكون حكم
 كنائسهم وبيعهم حكم أنفسهم ، أم يحتاج إلى تجديد عقد وذمة ؟ وإذا
 قلنا : إنهم يحتاجون إلى تجديد عقد عند البلوغ فهل يحتاج [كنائسهم] وبيعهم
 إليه أم لا ؟ (٢) .

فأجاب (٣) : « الحمد لله ، ما فتحه المسلمون كأرض خيبر التي فتحت على
 عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وكعامة أرض الشام ، وبعض مدنها ، وكسواد

(١) في الأصل (يدخلوا) .

(٢) انتهت صيغة السؤال .

(٣) أي أجاب ابن تيمية .

العراق - إلا مواضع قليلة فتحت صلحاً - وكأرض مصر ، فإن هذه الأقاليم
فتحت عنوةً على خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وقد
روي في أرض مصر أنها فتحت صلحاً ، وروي أنها فتحت عنوة ، وكلا الأمرين
صحيح - على ما ذكره العلماء المتأهلون للروايات الصحيحة في هذا الباب -
فإنها فتحت أولاً صلحاً ، ثم تقض أهلها العهد ، فبعث عمرو بن العاص إلى
هر بن الخطاب رضي الله عنهما يستمده ، فأمدّه بجيش كثير فيهم الزبير بن
العوام ، ففتحها المسلمون الفتح الثاني عنوةً (١) .

ولهذا روي من وجوه كثيرة أن الزبير سأل عمر بن الخطاب رضي الله
عنها أن يقسمها بين الجيش كما سأله بلال قسم الشام ، فشاور الصحابة في ذلك
فأشار عليه كبارهم كعلي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل أن يجلسها فيئاً
للمسلمين ينتفع بفائدتها أول المسلمين وآخرهم . ثم وافق عمر على ذلك بعض
من كان خالفة ، ومات بعضهم ، فاستقر الأمر على ذلك : فافتحه المسلمون
عنوةً فقد ملكهم الله إياه كما ملكهم ما استولوا عليه من النفوس والأموال
والمنقول والعقار . ويدخل في العقار معايد الكفار ومساكنهم وأسواقهم
ومزارعهم وسائر منافع الأرض ، كما يدخل في المنقول سائر أنواعه من الحيوان

(١) انظر تفصيل ذلك في فتوح البلدان (للبلاذري) ١/٢٥١ طبعة المنجد . وفيه عن
عبد الله بن عمرو بن العاص قال : « اشتبّه على الناس أمر مصر . فقال قوم : فتحت عنوة ، وقال
آخرون : فتحت صلحاً . إلى أن يقول ص ٢٥٢ : « وكتب عليهم بذلك كتاباً ، وشرط لهم
إذا وفوا بذلك ألا تباع نساؤهم وأبنائهم ولا يُسببوا ، وإن تفرّج أموالهم وكنوزهم في أيديهم .
فكتب (أي عمرو بن العاص) بذلك إلى أمير المؤمنين عمر فأجازته ، وصارت الأرض أرض
خراج ، إلا أنه لما وقع هذا الشرط والكتاب ظن بعض الناس أنها فتحت صلحاً » .

والتناع والنقد ؛ وليس لمعابد الكفار خاصة تقتضي خروجها عن ملك المسلمين :
فإن ما يقال فيها من الأقوال ، ويفعل فيها من العبادات ، إما أن يكون مبدلاً
أو محدثاً لم يشرعه الله قط ، أو يكون الله قد نهى عنه بعد ما شرعه .

[و] قد أوجب الله على أهل دينه جهاد أهل الكفر حتى يكون الدين
كله لله ، وتكون كلمة الله هي العليا ، ويرجعوا عن دينهم الباطل إلى الهدى
ودين الحق الذي بعث الله به خاتم المرسلين صلوات الله وسلامه عليه ، ويعطوا
الجزية عن يدهم صاغرون .

ولهذا لما استولى رسول الله ﷺ على أرض من حاربه من أهل الكتاب
وغيرهم ، كبني قينقاع والنضير وقريظة ، كانت معابدهم مما استولى عليه
المسلمون ، ودخلت في قوله سبحانه « وَأُورِثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ » ،
وفي قوله تعالى : « مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ » ، « وما آفَاءَ اللَّهِ عَلَى
رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى » ، لكن — وإن ملك المسلمون ذلك — فحكم
الملك متبوع كما يختلف حكم الملك في المكاتب والمدبر وأم الولد والعبد ،
وكما يختلف حكمه في المقاتلين الذين يؤسرون ، وفي النساء والصبيان الذين
يُسبَوْنَ ، كذلك يختلف حكمه في المملوك نفسه والعقار والأرض والمنقول .
وقد أجمع المسلمون على أن الغنائم (١) لها أحكام مختصة بها لا تقاس (٢)
بسائر الأموال المشتركة . ولهذا لما فتح النبي ﷺ خيبر أقر أهلها ذمة للمسلمين
في مساكنهم ، وكانت المزارع ملكاً للمسلمين عاملهم عليها رسول الله ﷺ

(١) في الاصل (الغائم لها) .

(٢) في الاصل (يقاس) .

بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع ، ثم أجلاهم عمر رضي الله عنه في خلافته ،
واسترجع المسلمون ما كانوا أقرؤهم فيه من المساكن والمعابد .

فصل

وأما أنه هل يجوز للإمام عقد الذمة مع إبقاء المعابد بأيديهم ؟ فهذا فيه
خلاف معروف في مذاهب الأئمة الأربعة ، منهم من يقول : لا يجوز تركها لهم ،
لأنه إخراج ملك المسلمين عنها ، وإقرار الكفر بلا عهد قديم ؛ ومنهم من
يقول بجواز إقرارهم فيها إذا اقتضت المصلحة ذلك كما أقر النبي ﷺ أهل
خيبر فيها ، وكما أقر الخلفاء الراشدون الكفار على المساكن والمعابد التي
كانت بأيديهم .

فن قال بالأول قال : حكم الكنائس حكم غيرها من العقار ، منهم من
يوجب إبقاؤه ، كمالك في المشهور عنه ، وأحمد في رواية ، ومنهم من يخير الإمام
فيه بين الأمرين بحسب المصلحة ، وهذا قول الأكثرين ، وهو مذهب أبي
حنيفة ، وأحمد في المشهور عنه ، وعليه دلت سنة رسول الله ﷺ حيث (١)
قسم نصف خيبر وترك نصفها لمصالح المسلمين . ومن قال : « يجوز إقرارها
بأيديهم » فقوله أوجه وأظهر فإنهم لا يملكون بهذا الإقرار رقاب المعابد كما
يملك الرجل ماله ، كما أنهم لا يملكون ما ترك لنافعهم المشتركة كالأسواق والمراعي ،
كما (٢) لم يملك أهل خيبر ما أقرهم فيه رسول الله ﷺ من المساكن والمعابد .

(١) كذا بالأصل (حيث) واستعمال مثلها هنا غير فصيح .

(٢) في الأصل (وكما) باقحام الواو ، وهو كما ترى .

ومجرد إقرارهم ينتفعون بها ليس تملكاً : كما لو أقطع^(١) المسلم بعض عقار بيت المال ينتفع بملكته أو سلم^(٢) إليه مسجد أو رباط ينتفع به لم يكن ذلك تملكاً له ، بل ما أقرّوا فيه من كنائس العنوة يجوز للمسلمين انتزاعها منهم إذا اقتضت المصلحة ذلك كما انتزعا أصحاب النبي ﷺ من أهل خيبر بأمره بعد إقرارهم فيها ، وقد طلب المسلمون في خلافة الوليد بن عبد الملك أن يأخذوا من النصارى بعض كنائس^(٣) العنوة التي خارج دمشق ، فصالحوهم على إعطائهم الكنيسة التي داخل البلد ، وأقرّ ذلك عمر بن عبد العزيز أحد الخلفاء الراشدين ومن معه في عصره من أهل العلم : فإن المسلمين لما أرادوا أن يزيدوا جامع دمشق بالكنيسة التي إلى جانبه^(٤) ، وكانت من كنائس الصلح ، لم يكن لهم أخذها قهراً ، فاصطلحوا على المعاوضة بإقرار كنائس العنوة التي أرادوا انتزاعها ، وكان ذلك الاقرار عوضاً عن كنيسة الصلح التي لم يكن لهم أخذها عنوةً .

(١) في الأصل (قطع) صوابه (أقطع) من الاقطاع .

(٢) في الأصل (أو سلم) صوابها بالماضي المجهول عطفاً على (أقطع) لتوضيح المراد .

(٣) في الأصل (الكنائس) .

(٤) وهي كنيسة مار يوحنا . ومن الشائع أن هدم الكنيسة لتوسيع جامع دمشق ينسب إلى الخليفة الوليد ، ولا انتهت الخلافة إلى عمر بن عبد العزيز شكاً إليه النصارى ما صنعه الوليد ببيعتهم ، فأمر عمر ببرد الكنيسة إلى أصحابها ، فأغضب ذلك أهل دمشق وكبر عليهم أن يهدموا مسجدهم بعد أن أذنوا فيه وصلوا ، ثم تم الاتفاق على أن يكون للنصارى كنائس العنوة - وهي من كنائس العنوة - وألا يعودوا للطالبة بكنيسة مار يوحنا . (قارن بتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ١/١٥٩ والمختصر في اخبار البشر لأبي الفداء حوادث سنة ٩٦ هـ) . ويلاحظ ان المؤرخين المعاصرين لزمان الفتح لم يرووا شيئاً من أمر هذه الكنيسة وإلحاقها بجامع دمشق ، وإنما هذه كلها روايات للمؤرخين المتأخرين .

فصل

ومنى انتقض عهدهم جاز أخذ كنائس الصلح منهم فضلاً عن كنائس العنوة ، كما أخذ النبي ﷺ ما كان لقريظة والنضير لما تقضوا العهد ، فإن ناقض العهد أسوأ حالاً من المحارب الأصلي ، كما أن ناقض الإيمان باردة أسوأ حالاً من الكافر الأصلي . ولذلك لو انقضض أهل مصر من الأمصار ، ولم يبق من دخل في عهدهم ، فانه يصير للمسلمين جميع عقارهم ومنقولهم من المعابد وغيرها فيناً ، فاذا عقدت الذمة لغيرهم كان كالعهد المبتدأ ، وكان لمن يعقد لهم الذمة أن يقرهم في المعابد ، وله ألا يقرهم بمنزلة ما فتح ابتداءً ، فانه لو أراد الإمام عند فتحه هدم ذلك جاز بإجماع المسلمين ، ولم يختلفوا في جواز هدمه وإنما اختلفوا في جواز بقاءه . وإذا لم تدخل في العهد كانت فيناً للمسلمين .

أما على قول الجمهور الذين لا يوجبون قسم العقار فظاهر ؛ وأما على قول من يوجب قسمه فلأن عين المستحق غير معروف كسائر الأموال التي لا يعرف لها مالك معين . وأما تقدير وجوب إبقائها فهذا تقدير لاحقيقة له : فإن إيجاب إعطائهم معابد العنوة لاوجه له ، ولا أعلم به قائلاً ، فلا يفرع عليه ، وإنما الخلاف في الجواز . نعم قد يقال في الأبناء إذا لم تقل بدخولهم في عهد آبائهم لأن لهم شبهة الأمان والعهد ، بخلاف الناقضين ، فلو وجب لم يجب إلا ما تحقق أنه كان له ، فان صاحب الحق لا يجب أن يعطى إلا ما عرف أنه حقه ؛ وما وقع الشك فيه - على هذا التقدير - فهو لبيت المال ، وأما الموجودون الآن إذا لم يصدر منهم نقض عهد فهم على الذمة : فان الصبي يتبع أباه في الذمة ، وأهل داره من أهل الذمة ، كما يتبع في الاسلام أباه وأهل داره من المسلمين ،

لأن الصبي لما لم يكن مستقلاً بنفسه جعل تابعاً لغيره في الإيمان والأمان .
وعلى هذا جرت سنة رسول الله ﷺ وخلفائه والمسلمين في إقرارهم صبيان
أهل الكتاب بالعهد القديم من غير تجديد عقد آخر . وهذا الجواب حكمه
فيما كان من معابدهم قديماً قبل فتح المسلمين ، أما ما أحدث بعد ذلك فانه يجب
إزالته ، ولا يمكنون من إحداث البيع والكنائس كما شرط عليهم عمر بن
الخطاب رضي الله عنه في الشروط المشهورة عنه « ألا يجددوا في مدائن
الاسلام ، ولا فيما حولها ، كنيسة ولا صومعة ولا ديراً ولا قلاية ، امتثالاً لقول
رسول الله ﷺ : « لاتكون قبلتان ببلد واحد » (١) رواه أحمد وأبو داوود
باسناد جيد ، ولما روي عن (٢) عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : « لا كنيسة
في الإسلام » (٣) .

وهذا مذهب الأئمة الأربعة في الأمصار ، ومذهب جمهورهم في القرى ،
وما زال من يوقفه الله من ولاة أمور المسلمين ينفذ ذلك ويعمل به مثل عمر بن
عبد العزيز الذي اتفق المسلمون على أنه إمام هدى : فروى الامام أحمد عنه
أنه كتب إلى نائبه عن اليمن أن يهدم الكنائس التي في أمصار المسلمين ،
فهدمها بصنعا وغيرها . وروى الامام أحمد عن الحسن البصري أنه قال : « من
السنة أن تهدم الكنائس التي في الأمصار ، القديمة والحديثة » . وكذلك
هارون الرشيد في خلافته أمر يهدم ما كان في سواد بغداد (٤) ، وكذلك المتوكل

(١) فارن بمسند احمد ٢٢٣/١ و ٢٨٥/١ .

(٢) في الاصل (عنه) .

(٣) فارن بما ذكرناه من الأحاديث عن عمر في هذا من ٦٧٣ من مطبوعة هذه (الاحكام) .

(٤) وذلك أن الرشيد كان قد اختلفت أبا يوسف في أمر الكنائس والبيع ، ففصل له في

فتواه جميع أحكامها ، فهدم منها ما كان في السواد ، وفارن بخراج ابي يوسف ١٣٨ (سلفية) .

لما أُلزم أهل الكتاب « بشروط عمر » استفتى علماء وقته في هدم الكنائس والبيع ، فأجابوه ، فبعث بأجوبتهم إلى الإمام أحمد ، فأجابه يهدم كنائس سواد العراق (١) ، وذكر الآثار عن الصحابة والتابعين : فما ذكره ماروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : « أيما مصر مصرته العرب — يعني المسلمين — فليس للعجم — يعني أهل الذمة — أن يبنوا فيه كنيسة ، ولا يشربوا فيه ناقوساً ، ولا يشربوا فيه خمرآ . وأيما مصر مصرته العجم ففتحها الله على العرب فان للعجم ما في عهدهم ، وعلى العرب أن يوفوا بعهدهم ، ولا يكفؤهم (٢) فوق طاقتهم » .

وملخص الجواب : أن كل كنيسة في مصر والقاهرة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد ونحوها من الأمصار التي مصرها المسلمون بأرض العنوة فانه يجب إزالتها إما بالهدم أو غيره بحيث لا يبقى لهم معبد في مصر مصره المسلمون بأرض العنوة ، وسواء كانت تلك المعابد قديمة قبل الفتح أو محدثة ، لأن القديم منها يجوز أخذه ويجب عند المفسدة ، وقد نهى النبي ﷺ أن تجتمع قبلتان بأرض فلا يجوز للمسلمين أن يمسكنوا أن يكون بمداين الاسلام قبلتان إلا لضرورة كالعهد القديم ، لاسيما وهذه الكنائس التي بهذه الأمصار محدثة يظهر حدودها بدلائل متعددة، والمحدث يهدم باتفاق الأئمة .

وأما الكنائس التي بالصعيد وبر الشام ونحوها من أرض العنوة فما كان

(١) انظر تاريخ الطبري ١٤١٩/٣ حوادث سنة ٥٢٣٩ .

(٢) في الاجل ، (ولا يكفؤهم) بالرفع على الاستئناف والاحجود ما اثبتناه (ولا

يكفؤهم) بالنصب عطفاً على (يوفوا) ، وقاؤن بما ذكرناه ص ٦٧٤ .

منها محدثاً وجب هدمه ، وإذا اشتبه المحدث بالقديم وجب هدمها (١) جميعاً لأن هدم المحدث واجب وهدم القديم جائز، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. وما كان منها قديماً فإنه يجوز هدمه ويجوز إقراره بأيديهم، فينظر الامام في المصلحة: فان كانوا قد قلوا والكنائس كثيرة أخذ منهم أكثرها، وكذلك ما كان على المسلمين فيه مضرة فإنه يؤخذ أيضاً، وما احتاج المسلمون إلى أخذه أيضاً، وأما إذا كانوا كثيرين في قرية ولهم كنيسة قديمة لا حاجة إلى أخذها (٢) ولا مصلحة فيه فالذي ينبغي تركها (٣). كما ترك النبي ﷺ وخلفاؤه لهم من الكنائس ما كانوا محتاجين إليه ، ثم أخذ منهم . وأما ما كان لهم يصلح قبل الفتح مثل ما في مدينة دمشق ونحوها ، فلا يجوز أخذه ماداموا موفين بالعهد إلا بمعاوضة أو طيب أنفسهم كما فعل المسلمون بجامع دمشق لما بنوه (٤) .

فإذا عرف أن الكنائس ثلاثة أقسام : منها ما لا يجوز هدمه ، ومنها ما يجب هدمه - كالتي في القاهرة ومصر والمحدثات كلها - ومنها ما يفعل المسلمون فيه الأصلاح كالتي في الصعيد وأرض الشام ، فما كان قديماً على ما بيننا ،

(١) في الأصل (هدمها) .

(٢) في الأصل (احداها) بالخاء والبدال المهملتين . ولا معنى لها هنا .

(٣) أي : فالواجب هو تركها ،

(٤) لقد أوضح ابن القيم هذا إيضاحاً شافياً حين فرق - قبل قليل - بين مساجد العنوة ومساجد الصلح . فهذا الامام السلفي - على تشدده في النظر إلى غير المسلمين بمنظار أهل عمره - لا يسهل إلا أن يحكم على هذه المسائل التشريعية بالحكم العادل السمح الذي أتى به الاسلام . فان تشدد لحيته وتعنف في الأسطر القليلة التالية فلا عجب ، فسوف يعرض سماعتك لكنائس العنوة ، وسوف يرجع بذكريته إلى بعض الحوادث المثيرة التي وقف فيها أهل الذمة من المسلمين موقفاً غير ودي !

فالواجب على ولي الأمر فعل ما أمره الله به ، وما هو أصلح للمسلمين من إعزاز دين الله ، وقع أعدائه ، وإتمام ما فعله الصحابة من إزامهم بالشروط عليهم ، ومنعهم من الولايات في جميع أرض الاسلام ؛ ولا يلفت في ذلك إلى مرجف أو مخذل يقول : إن لنا عندهم مساجد وأسرى نخاف عليهم ، فان الله تعالى يقول : « وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ » وإذا كان فوروز^(١) في مملكة التتار قد هدم عامة الكنائس على رغم أنف أعداء الله فعزب الله المنصور وجنده الموعود بالنصر إلى قيام الساعة أولى بذلك وأحق : فان النبي ﷺ أخبر أنهم لا يزالون ظاهرين إلى يوم القيامة^(٢) ، ونحن نرجو أن يحقق الله وعده رسوله ﷺ حيث قال : « يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجد لها دينها » ويكون من أجرى الله ذلك هلى يديه وأعان عليه ، من أهل القرآن والحديث ، داخلين في هذا الحديث النبوي ، فان الله بهم يقيم دينه كما قال : « لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ، وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ، وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ، إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ » .

(١) في الأصل (فوروز) أو (نوروز) غير واضحة .

(٢) واضح هنا أن ابن القيم يوصي ولي الأمر في عهده بهدم الكنائس المهدنة ، ولا ريب أن هذا يستغرب للوهلة الأولى ، ولكن ابن القيم كان يعيش في عصر كثرت فيه ضروب التحدي من أهل الذمة للمسلمين . وكان من العسير أن ينسى أهل دمشق ولو امتد الزمان ما فطه انصارى يوم غزا المفلول مدينتهم سنة ٦٥٨ ، فقد أراقوا الخمر على ملابس المسلمين وعلى مساجدهم ، وأرغموا أصحاب الحوانيت الوقوف لهم ولصلبانهم ، وراحوا يهتفون : « اليوم انتصر دين المسيح » انظر المقرئزي . السلوك ١/٩٨ طبعه كاترمير .

فصل

الضرب الثاني من البلاد

الأمصار التي أنشأها المشركون ومَصروها ، ثم فتحها المسلمون عنوةً وقهراً بالسيف ، فهذه لا يجوز أن يحدث فيها شيء من البيع والكنائس (١) . وأما ما كان فيها من ذلك قبل الفتح فهل يجوز إبقاؤه أو يجب هدمه (٢) ؟ فيه قولان في مذهب أحمد ، وهما وجهان لأصحاب الشافعي وغيره : أحدهما يجب إزالته وتحريم تَبَقِيَّتِهِ (٣) ، لأن البلاد قد صارت ملكاً للمسلمين ، فلم يجوز أن يقرَّ فيها أمكنة شعار الكفر (٤) : كالبلاد التي مَصَّرها المسلمون ، ولقول النبي ﷺ : « لا تصلح قبلتان ببلد » ، وكما لا يجوز إبقاء الأمكنة التي هي شعار الفسوق كالخمرات والمواخير (٥) ، ولأن أمكنة البيع والكنائس قد صارت ملكاً للمسلمين ، فتمكين الكفار من إقامة شعار الكفر فيها كبيعتهم وإجارتهم إياها لذلك ، ولأن الله تعالى أمر بالجهاد حتى يكون الدين كله له ، وتمكينهم من إظهار شعار الكفر في تلك المواطن جعل الدين له ولغيره . وهذا القول هو الصحيح .

(١) قارن بقول ابن قدامة في (المغني ١٠/٦١٠) : « ما فتحه المسلمون عنوة فلا يجوز إحداث شيء من ذلك فيه ، لأنها صارت ملكاً للمسلمين »

(٢) قارن بالمغني (١٠/٦١٠) .

(٣) في الأصل (تبقيته) بالنون . صوابها (تبقيته) بالباء بمعنى إبقائه . وقارن بالمغني ١٠/٦١٠ .

(٤) في الأصل (للكفر) .

(٥) في الأصل (المواخير) بالخاء المهملة

والقول الثاني يجوز إبقاؤها ، لقول ابن عباس رضي الله عنهما : « إنما مصر
مصرته المعجم ففتح الله على العرب فنزلوه ، فان للمعجم ما في عهدهم » ، ولأن
رسول الله ﷺ فتح خيبر عنوة ، وأقرهم على معايدهم فيها ، ولم يهدمها ، ولأن
الصحابة رضي الله عنهم فتحوا كثيراً من البلاد عنوة ، فلم يهدموا شيئاً من
الكنائس التي بها . ويشهد لصحة هذا وجود الكنائس والبيع في البلاد التي
فتحت عنوة ، ومعلوم قطعاً أنها ما أحدثت بل كانت موجودة قبل الفتح .

وقد كتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله أن « لا تهدموا كنيسة ولا بيعة
ولا بيت نار » (١) . ولا يناقض هذا ما حكاه الإمام أحمد أنه أمر بهدم الكنائس ،
فانها التي أحدثت في بلاد الاسلام ، ولأن الاجماع قد حصل على ذلك ، فانها (٢) موجودة
في بلاد المسلمين من غير تكبير . وفصل الخطاب أن يقال : إن الامام يفعل
في ذلك ما هو الأصلح للمسلمين ، فان كان أخذها منهم أو إزالتها هو المصلحة
- لكثرة الكنائس أو حاجة المسلمين إلى بعضها وقلة أهل الذمة - فله أخذها
أو إزالتها بحسب المصلحة . وإن كان تركها أصلح - لكثرتهم وحاجتهم إليها
وغنى المسلمين عنها - تركها ، وهذا الترك تمكين لهم من الانتفاع بها لأتمليك
لهم رقابها ، فانها قد صارت ملكاً للمسلمين ، فكيف يجوز أن يجملها ملكاً
للكفار ؟ وإنما هو امتناع بحسب المصلحة فللامام انزاعها متى رأى المصلحة
في ذلك . ويدل عليه أن عمر بن الخطاب والصحابة معه أجلوا أهل خيبر من
دورهم ومعايدهم بعد أن أقرهم رسول الله ﷺ فيها ، ولو كان ذلك الاقرار

(١) فارق بالأموال ٩٥ رقم ٢٦٢ .

(٢) في الأصل (بأنها) وفارق بالمعنى ١٠/٦١٠ .

تَمليكَاً لم يَجز إخراجهم عن ملكهم إلا برضى أو معاوضة . ولهذا لما أراد المسلمون أخذ كنائس العنوة التي خارج دمشق في زمن الوليد بن عبد الملك صالحهم النصرى على تركها وتعويضهم عنها بالكنيسة التي زيدت في الجامع ؛ ولو كانوا قد ملكوا تلك الكنائس بالاقرار لقالوا للمسلمين : كيف تأخذون أملاكنا قهراً وظلماً ؟ بل أذعنوا إلى المعاوضة لما علموا أن للمسلمين أخذ تلك الكنائس منهم ، وأنها غير ملكهم كالأرض التي هي بها : فبهذا التفصيل تجتمع الأدلة ، وهو اختيار شيخنا ، وعليه يدل فعل الخلفاء الراشدين ومن بعدهم من أئمة الهدى ؛ وعمر بن عبد العزيز هدم منها ما رأى المصلحة في هدمه وأقر ما رأى المصلحة في اقراره . وقد أفتى الامام أحمد المتوكل بهدم كنائس السواد ، وهي أرض العنوة .

فصل

الضرب الثالث : مافتح صلحاً

وهذا نوعان : أحدهما أن يصلحهم على أن الأرض لهم ، ولنا الخراج عليها ^(١) ، أو يصلحهم على مال يبدلونه ^(٢) وهي الهدنة . فلا يمنعون من إحداث ما يختارونه فيها ، لأن الدار لهم كما صالح رسول الله ﷺ أهل نجران ^(٣)

(١) عبارة ابن قدامة في الفنى (١٠/٦١١) : « القسم الثالث : مافتح صلحاً وهو نوعان : أحدهما أن يصلحهم على أن الأرض لهم ، ولنا الخراج عنها ، فلم يحدث ما يحتاجون فيها ، لأن الدار لهم » .

(٢) في الأصل (يبدلونه) بالدال المهملة .

(٣) انظر في الاموال (ص ١٨٧ رقم ٥٠٢) باب كتب اليهود التي كتبها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لأهل الصلح . وأول أحاديث الباب « أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل نجران . وكتب لهم كتاباً : بسم الله الرحمن الرحيم . هذا ما كتب محمد النبي =

ولم يشترط عليهم ألا يحدثوا كنيسة ولا ديراً . النوع الثاني أن يصلحهم على أن الدار للمسلمين ، وبودون الجزية إلينا .

فالحكم في البيع والكنائس على ما يقع عليه الصلح معهم من تبقية وإحداث وعمارة ، لأنه إذا جاز أن يقع الصلح معهم على أن الكل لهم جاز أن يصلحوا على أن يكون بعض البلد ^(١) لهم . والواجب عند القدرة أن يصلحوا على ما صلحهم عليه عمر رضي الله عنه ، ويشترط عليهم الشروط المكتوبة ^(٢) في كتاب عبد الرحمن بن غنم : « ألا يحدثوا بيعة ، ولا صومعة ^(٣) راهب ، ولا قلاية » فلو وقع الصلح مطلقاً من غير شرط حمل على ما وقع عليه صلح عمر وأخذوا بشروطه لأنها صارت كالشرع ، فيحمل مطلق صلح الأئمة بعده عليها .

ذكر نصوص أحمد وغيره من الأئمة في هذا الباب

قال الخلال في كتاب « أحكام أهل الملل ^(٤) » : باب الحكم فيما أحدثته

= [رسول الله] صلى الله عليه وسلم لأهل نجران ، إذ كان له حكمه عليهم « إلى أن يقول : « ولنجران وحاشيتها ذمة الله وذمة رسوله ، على دمائهم وأموالهم وملتهم وديارهم وريابيتهم وأساقفتهم وشاهدهم وغائبهم ، وكل ماتحت أيديهم من قليل أو كثير . وعلى ألا يغيروا أسقفاً من سقيفاه . ولا وقباً من وقبياه ، ولا راهباً من رهبانيته . . . » والواقه - بالواقف - ولي العهد بلغتهم ، أو الواقه - بالفاء كما يرى ابن الأثير في « النهاية » - هو القيم على البيت الذي فيه صليب النصراني بلغة أهل الجزيرة .

(١) في الأصل (الوالد) صوابها (البلد) كما ذكرناه . وقارن بالمعنى ٦١١/١٠ وبلاحظ أن العبارة هنا شديدة التشابه بما في (المعنى) حتى لكأن ابن القيم نسخها نسخاً من ذلك الكتاب .

(٢) في المعنى : (الشروط المذكورة) .

(٣) في المعنى (بيعة ولا كنيسة ولا صومعة) .

(٤) في الأصل (الملل) .

النصارى مما لم يصلحوا عليه : أخبرنا عبد الله بن أحمد قال : كان المتوكل لما حدث من أمر النصارى ما حدث كتب إلى القضاة ببغداد يسألهم : أبي حسان الزيادي ^(١) وغيره ، فكتبوا إليه واختلفوا ، فلما قرىء عليه قال : أكتب بما أجب به هؤلاء إلى أحمد بن حنبل ليكتب إلي بما يرى في ذلك .

قال عبد الله : ولم يكن في أولئك الذين كتبوا أحد يحتاج بالحديث إلا أبا حسان الزيادي ، واحتج بأحاديث عن الواقدي . فلما قرىء على أبي عرفه وقال : هذا جواب أبي حسان وقال : هذه أحاديث ضعاف ، فأجابه أبي واحتج بحديث ابن عباس رضي الله عنهما فقال : ثنا معمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن حنشل ^(٢) عن عكرمة قال : سئل ابن عباس عن أمصار العرب - أو دار العرب - هل للعجم أن يحدثوا فيها شيئاً ؟ فقال : « أيما مصر مصرته العرب » فذكر الحديث . قال : وسمعت أبي يقول : ليس لليهود والنصارى أن يحدثوا في مصر مصره المسلمون بيعة ولا كنيسة ، ولا يضربوا فيه بناقوس إلا فيما كان لهم صلحاً ، وليس لهم أن يظهروا الخمر في أمصار المسلمين : على حديث ابن عباس : « أيما مصر مصره المسلمون » .

أخبرنا حمزة بن القاسم ، وعبد الله بن أحمد بن حنبل ، وعصمة ، قالوا : حدثنا

(١) في الأصل (الزنادي) غير واضح الاعجام ، صوابه (الزيادي) نسبة إلى زياد ، كاسيرد في الأصل نفسه بعد أسطر .

(٢) في الأصل (حنشل) بالباء ، صوابه (حنشل) بالنون ، وهو الحسن بن قيس الرحي ، وقد ترجمناه ص ٦٧٤ ح . والرواية التي رواها عن عكرمة عن ابن عباس هي الرواية نفسها التي نجدناها هنا .

حنبل قال : قال أبو عبد الله : « وإذا كانت الكنائس صلحاً تركوا على ماصولحوا عليه ، فأما العنوة فلا ، وليس لهم أن يحدثوا بيعة و [لا] كنيسة لم تكن ^(١) ، ولا يضربوا ناقوساً ، ولا يرفعوا صليباً ، ولا يظهرُوا خنزيراً ، ولا يرفعوا ناراً ولا شيئاً مما يجوز لهم فعله في دينهم ، يمنعون من ذلك ولا يتركون » . قلت : للمسلمين أن يمنعهم من ذلك ؟ قال : « نعم ، على الإمام منعهم من ذلك . السلطان يمنعهم من الأحداث إذا كانت بلادهم فتحت عنوة ! وأما الصلح فلهم ماصولحوا عليه يوفى لهم » . وقال : « الاسلام يعلى ولا يعلى . ولا يظهرن خمرأ » .

قال الخلال : كتب إلي يوسف بن عبد الله الإسكافي ^(٢) : ثنا الحسن ابن علي بن الحسن ^(٣) أنه سأل أبا عبد الله عن البيعة والكنيسة تحدث ، قال : « يرفع أمرها إلى السلطان » .

وقال محمد بن الحسن : « لا ينبغي أن يترك في أرض العرب كنيسة ولا بيعة ، ولا يباع فيها خمر وخنزير ، ومصرأ كان أو قرية » .
وقال الشافعي في « المختصر » : « ولا يحدثوا في أمصار المسلمين كنيسة ،

(١) في الاصل (لم يكن) بالتذكير .

(٢) في الاصل (الإسكاف) دون ياء النسبة ، صوابه ما ذكرناه ، ويوسف بن عبد الله الإسكافي من أصحاب أحمد ، جليل القدر ، روى كثيراً من المسائل عن الحسن بن علي بن الحسن الإسكافي أبي علي ، وهو الذي يروي عنه هنا .

(٣) الحسن بن علي بن الحسن الإسكافي ، أبو علي ، ذكره أبو بكر الخلال فقال : « جليل القدر ، عنده عن أبي عبد الله مسائل صالحة كبار أغرب فيها على أصحابه » . وقد كتب بتام هذه المسائل يوسف بن عبد الله الإسكافي المذكور في الحاشية السابقة . (طبقات الخنابلة ٩٦) .

ولا مجتمعاً لصلواتهم ، ولا يظهرها فيها حمل خمر ، ولا إدخال خنزير ، ولا يحدثوا^(١) بناءً يطولون به على بناء المسلمين ، وأن يفرقوا بين هيئاتهم في المركب والملبس وبين هيئات المسلمين ، وأن يعقدوا الزنار على أوساطهم ، ولا يدخلوا مسجداً ، ولا يسقوا مسلماً خمرًا ، ولا يطعموه^(٢) خنزيراً . وإن كانوا في قرية يملكونها منفردين لم يعرض لهم في خمرهم وخنزيرهم ورفع بنيانهم ؛ وإن كان لهم بمصر المسلمين كنيسة أو بناء طويل كبناء المسلمين لم يكن للمسلمين هدم ذلك ، وترك على ما وجد ، ومنعوا من إحداث مثله . وهذا إذا كان المصر للمسلمين أحيوه أو فتحوه عنوة . وشرط هذا على أهل الذمة . وإن كانوا فتحوا بلادهم على صلح منهم على تركهم وإياه خلّوا وإياه ، ولا يجوز أن يصلحوا على أن ينزلوا بلاد الإسلام يحدثون فيها ذلك .

قال صاحب «النهاية»^(٣) في شرحه : «البلاد قسمان : بلدة ابتناها المسلمون ، فلا يمكن أهل الذمة من إحداث كنيسة فيها ولا بيت نار ؛ فإن فعلوا نقض عليهم ، فإن كان البلد للكفار^(٤) وجرى فيه حكم للمسلمين فهذا قسمان : فإن فتحه المسلمون عنوة وملكوا رقاب الأبنية والعراص^(٥) تعين

(١) في الاصل (ولا يحدثون) .

(٢) في الاصل (ولا يطعمونه) .

(٣) أي الامام الجويني ، وقد سبق ذكره .

(٤) في الاصل (الكفار) .

(٥) في الاصل (العراض) بالضاد المعجمة ، وإنما هي العراص (بالضاد المهملة)

جمع عرصة .

تقضى ما فيها من البيع والكنائس . وإذا كنا نقض ما صادف من الكنائس
والبيع فلا يخفى أنا نمنعهم من استحداث مثلها .

ولو رأى الامام أن يبقى كنيسة ويقرّ في البلد طائفة من أهل الكتاب
فالذي قطع به الأصحاب منع ذلك . وذكر العراقيون وجهين : أحدهما أنه
يجوز للامام ^(١) أن يقرهم ويبقى الكنيسة عليهم ، والثاني لا يجوز ذلك وهو
الأصح الذي قطع به المراوزة .

هذا إذا فتحنا البلد عنوة ، فإن فتحناها صلحاً فهذا ينقسم قسمين : أحدهما
أن يقع الفتح على أن رقاب الأراضي للمسلمين ، ويقرّون فيها بمال يؤدونه
لسكناها سوى الجزية . فان استثنوا في الصلح البيع والكنائس لم ينقض عليهم ،
وإن أطلقوا وما استثنوا بيعهم وكنائسهم ففي المسألة وجهان : أحدهما أنها
تقضى عليهم ، لأن المسلمين ملكوا رقاب الأبنية والبيع والكنائس ، تغنم كما
تغنم الدور ، والثاني لأنها ملكها ، لأنها شرطنا تقريرهم ، وقد لا يتمكنون من
المقام إلا بتبعية مجتمع لهم فيما يرونه عبادة . وحقيقة الخلاف ترجع إلى أن اللفظ
في مطلق « الصلح » هل يتناول البيع والكنائس مع القران التي ذكرناها ؟

القسم الثاني : أن يفتحها المسلمون على أن تكون رقاب الأرض لهم ، فإذا
وقع الصلح كذلك لم يتعرض للبيع والكنائس ^(٢) ، ولو أرادوا إحداث كنائس
فالمنهذب أنهم لا يمنعون : فانهم متصرفون في أملاكهم . وأبعد بعض أصحابنا
فمنعهم من استحداث ما لم يكن ، فانه إحداث بيعة في بلد هي تحت حكم الاسلام .

(١) في الاصل (الامام) .

(٢) في الاصل الكنائس ، دون الواو

فصل

وأما أصحاب مالك فقال في « الجواهر » : إن كانوا في بلدة بناها المسلمون فلا يمكنون من بناء كنيسة ، وكذلك لو ملكنا رقبة بلدة من بلادهم قهراً ؛ وليس للامام أن يقرّ فيها كنيسة بل يجب نقض كنائسهم بها . أما إذا فتحت صلحاً على أن يسكنوها بخراج ، ورفية الأبنية للمسلمين ، وشرطوا إبقاء كنيسة جاز . وأما إن افتتحت على أن تكون رقبة البلد لهم ، وعليهم خراج ، ولا تنقض كنائسهم . فذلك لهم ثم يمنعون من رميها . قال ابن الماجشون : ويمنعون من رمي كنائسهم القديمة إذا رثت إلا أن يكون ذلك شرطاً في عقدهم . فيوفي لهم ويمنعون من الزيادة الظاهرة والباطنة .

ونقل الشيخ أبو عمر أنهم لا يمنعون من إصلاح ما وهى منها . وإنما منعوا من إصلاح كنيسة فيما بين المسلمين ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يرفع فيكم يهودية ولا نصرانية » . فلو صلحوا على أن يتخذوا الكنائس إن شاءوا ، فقال ابن الماجشون : لا يجوز هذا الشرط . ويمنعون منها إلا في بلادهم الذي لا يسكنه المسلمون معهم فلهم ذلك وإن لم يشترطوه . قال : وهذا في أهل الصلح . فأما أهل العنوة فلا يترك لهم عند ضرب الجزية عليهم كنيسة إلا هدمت ثم لا يمكنون من إحداث كنيسة بعد ، وإن كانوا معتزلين عن (١) بلاد الإسلام .

فصل

وقد روى أبو داود في « سننه » (٢) عن أسباط عن السدي عن ابن

(١) في الأصل (على) .

(٢) سنن أبي داود ٣/٢٢٧ رقم ٣٠٠١ وانظر الاموال أيضاً ص ١٨٨ .

عباس رضي الله عنهما قال : « صالح رسول الله ﷺ أهل نجران على النبي حلة » الحديث ، وفيه : « ولا يهدم لهم بيعة ، ولا يخرج لهم قس ، ولا يفتنون عن دينهم ما لهم يحدثوا حدثاً ، أو يأكلوا الربا » . فأبقى كنائسهم عليهم لما كانت البلد لهم ، وجعل الأمان فيها تبعاً لأمانهم على أنفسهم : فإذا زال شرط الأمان على أنفسهم - بإحداث الحدث وأكل الربا - زال عن رقاب كنائسهم كما زال عن رقابهم .

فصل

في ذكر بناء ما استهدم منها ، ورم شعته ، وذكر الخلاف فيه قال صاحب « المغني » (١) فيه : كل موضع قلنا : « لا يجوز إقراره » لم يجز هدمه (٢) . وهذا ليس على إطلاقه : فإن كنائس العنوة يجوز للإمام إقرارها للمصلحة ، ويجوز للإمام (٣) هدمها للمصلحة ، وبه أفتى الإمام أحمد المتوكل في هدم كنائس العنوة كما تقدم ، وكما طلب المسلمون أخذ كنائس العنوة منهم في زمن الوليد حتى صالحوهم على الكنيسة التي زيدت في جامع دمشق ، وكانت مقرّة بأيديهم من زمن عمر رضي الله عنه إلى زمن الوليد . ولو وجب إبقاؤها وامتنع هدمها لما أقر المسلمون الوليد ، ولغيره الخليفة الراشد لما ولي عمر بن عبد العزيز : فلا تلازم بين جواز الإبقاء وتحريم الهدم . وقد اختلفت الرواية عن أحمد في بناء المستهدم ورم الشعث فعنه المنع فيهما ،

(١) المغني ١٠/٦١١ .

(٢) في الاصل (لا يجوز إقرارها لم يجز هدمها) بضمير التأنيث . ومثله في (المغني) ١٠/٦١١ .

(٣) في الاصل (الإمام) .

ونصر هذه الرواية القاضي في «خلافه» ، وعنه الجواز فيهما ، وعنه يجوز رم شعنها دون بنائها .

قال الخلال في «الجامع» : (باب البيعة تهدم بأسرها أو يهدم بعضها) : أخبرنا عبد الله بن أحمد قال : سألت أبي هل ترى لأهل الذمة أن يحدثوا الكنائس بأرض العرب ؟ وهل ترى لهم أن يزيدوا في كنائسهم التي صلحوا عليها ؟ فقال : « لا يحدثوا في مصر مصرته العرب كنيسة ولا بيعة ، ولا يضربوا فيها بناقوس ، ولهم ما صلحوا عليه ، فإن كان في عهدهم أن يزيدوا في الكنائس فلمهم ، وإلا فلا . وما انهدم فليس لهم أن يبنوه (١) » .

أخبرني أحمد بن أبي الخيثم أن موسى بن أحمد بن مشيش حدثهم في هذه المسألة أنه سأل أبا عبد الله فقال : « ليس لهم أن يحدثوا إلا ما صلحوا عليه إلا أن يبنوا ما انهدم مما كان لهم قديماً » قال الخلال : وإنا معنى قول أبي عبد الله هنا أنهم يبنون ما انهدم : يعني مرمة يرتمون . وأما إن انهدمت كلها بأسرها فعنده أنه لا يجوز إعادتها .

وقد بين أيضاً ذلك حنبل عنه : أخبرني عصمة بن عصام قال : حدثنا حنبل قال : سمعت أبا عبد الله قال : « كل ما كان مما فتح المسلمون عنوة فليس لأهل الذمة أن يحدثوا فيه (٢) كنيسة ولا بيعة ، فإن كان في المدينة لهم شيء فأرادوا أن يرموه فلا يحدثوا فيه شيئاً إلا أن يكون قائماً فان انهدمت الكنيسة أو البيعة بأسرها لم يبدلوا غيرها ، وما كان من صلح كان لهم ما صلحوا عليه ، وشرط لهم ،

(١) في الأصل (يبنوها) .

(٢) في الأصل (فيها) .

لا يغير لهم شرط شرط لهم . قال الخلال: وهكذا هو في شرطهم أنه إن انهدم شيء رموه ، وإن انهدمت بأسرها لم يعيدوها .

قال القاضي في « تعليقه » : (مسألة في البيع والكنائس التي يجوز إقرارها على ما هي عليه) : إذا انهدم منها شيء أو تشعث فأرادوا عمارته فليس لهم ذلك - في إحدى الروايات - نقلها عبد الله قال : ورأيت بخط أبي حفص البرمكي في رسالة أحمد إلى المتوكل في هدم البيع رواية عبد الله بن أحمد عن أبيه - وذكر فيها كلاماً طويلاً - إلى أن قال : وما انهدم فلهم أن يبنوه ^(١) . قال : وهذا يقتضي اختلاف اللفظ عن عبد الله ، ويغلب في ظني أن ما ذكره أبو بكر أضبط (يعني الخلال) فانه قال : أخبرني عبد الله قال : قال أبي : وما انهدم فليس لهم أن يبنوه ، ثم ذكر النصوص التي ذكرناها في رواية حنبل وابن مشيش ^(٢) ، واختار الخلال منع البناء وجواز رم الشعث .

واختلف أصحاب الشافعي في ذلك فقال أبو سعيد الاصطخري : يمنعون من ذلك قال : حتى إن انهدم حائط البيعة منعوا من إعادته ورده ، وإن انتم منعوا من سده ، وإن أرادوا أن يطينوا وجه الحائط الذي يلينامنعوا منه ، وإن طينوا الحائط الذي يلي البيعة كان لهم ذلك وكذلك إن بنوا دون هذا الحائط الذي يلي البيعة حتى يهدم ذلك لم يجز ، لانهم يمنعون من الإحداث ، وهذه الاعادة إحداث ، وأبي ذلك سائر أصحاب الشافعي وقالوا : نحن قد أقررناهم على البيع ، فلو منعناهم من رقع ما استرم منه وإعادة ما انهدم كان بمنزلة القلع

(١) في الأصل (يبنوها) وفارن بالمعنى ٦١٢/١٠ .

(٢) في الأصل (وابن مسيس) نالين المهمة .

والازالة : إذ لافرق بين أن يزيلها وبين أن يقرها عليهم ثم يمنعهم من عمارتها .

واختلفت المالكية على قولين أيضاً فقال ابن الماجشون : يمنعون من رم كنائسهم القديمة إذا رثت إلا أن يكون ذلك في شرط عقدهم ، وتقل أبو عمر أنهم لا يمنعون من إصلاح ما وهى منها واحتج القاضي على المنع بحديث رواه عن الخطيب عن ابن رزقويه ، ثنا محمد بن عمرو ، ثنا محمد بن غالب بن حرب ، ثنا بكر بن محمد القرشي ، ثنا سعيد بن عبد الجبار ، عن سعيد بن سنان ، عن ابن الزاهرية ، عن كثير بن مرة قال : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ : « لا تبني كنيسة في الاسلام ولا يجدد ما خرب منها » (١) . وهذا لو صح لكان كالنص في المسألة ، ولكن لا يثبت هذا الاسناد ، ولكن في شروط عمر عليهم « ولا يجدد ما خرب من كنائسنا » . قالوا : ولأن تجديدها بمنزلة إحداثها وإنشائها . فلا يمكن منه . قالوا : ولأنه بناء لا يملك إحداثه ، فلا يملك تجديده كالبناء في أرض الغير بغير إذنه .

فان قيل : الباني في ملك الغير بغير إذنه لا يملك الاستدامة ، فلا يملك التجديد ، وهؤلاء يملكون الاستدامة فملكوا التجديد ، قيل : لا يلزم هذا ، فإنه لو أعاره حائطاً لوضع خشبة عليه جاز له استدامة ذلك ، فلو انهدم الحائط فبناه صاحبه لم يملك المستعير تجديد المنفعة . وكذلك لو ملك الذي داراً عالية البنيان جاز له أن يستديم ذلك ، فلو انهدمت فأراد بناءها لم يكن له أن يبنئها على ما كانت عليه ، بل يساوي بها بنيان جيرانه من المسلمين أو يحطها عنه ؛

(١) انظر المغني ١٠ / ٦١٢ .

وأيضاً لو فتح الامام بلدًا في بيعة خراب لم يجز له بناؤها بعد الفتح ، كذلك ههنا ، وأيضاً ، فانه إذا انهدم جميعها زال الاسم عنها ، ولهذا لو حلف لادخلت داراً ، فانهدمت جميعها ودخل براحها لم يحث ، لزوال الاسم . فلو قلنا : يجوز بناؤها إذا انهدمت كان فيه إحداث بيعة في دار الاسلام ، وهذا لا يجوز ، كما لو لم يكن هناك بيعة أصلاً .

قال المجوزون ، وهم أصحاب أبي حنيفة والشافعي وكثير من أصحاب مالك وبعض أصحاب أحمد : لما أقرناهم عليها تضمن إقرارنا لهم جواز رَمِّها وإصلاحها وتجديد ما خرب منها ، وإلا بطلت رأساً ، لأن البناء لا يبقى أبداً ، فلو لم يجز تمكينهم من ذلك لم يجز إقرارها .

قال المانعون : نحن نقرهم فيها مدة بقائها كما تقر المستامن مدة أمانه . وسر المسألة أننا أقرناهم اتباعاً لا تملكاً ، فانا ملكنا رقبتهما بالفتح ، وليست ملكاً لهم . واختار صاحب « المغني » ^(١) جواز رَمِّ الشعث ومنع بنائها إذا استهدمت قال : لأن في كتاب أهل الجزيرة لعياض بن غنم : « ولا يجدد ما خرب من كنائسنا » . وروى كثير بن مرة قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : قال رسول الله ﷺ : « لا تبني كنيسة في الاسلام ، ولا يجدد ما خرب منها » . قال : ولأن هذا بناء كنيسة في الاسلام ، فلم يجز ، كما لو ابتدئ بناؤها ، وفارق رَمِّ ما شعث منها ، فإنه إبقاء واستدامة وهذا إحداث . قال : وقد حمل الخلال قول أحمد « لهم أن يبنوا ما انهدم منها » أي إذا انهدم بعضها ، ومنعه من بناء ما انهدم « على ما إذا انهدمت كلها ، فجمع بين الروایتين .

(١) انظر المغني ١٠/٦١٢ .

فصل

وفي « النهاية » للجويني : قال الأصحاب : إذا استمرت لم يمنعوا من مرمتها . ثم اختلفوا بعد ذلك فقال قائلون : ينبغي أن يعمرها بحيث لا يظهر للمسلمون ما يفعلون ، فإن إظهار العمارة قريب من الاستحداث . وقال آخرون : لهم إظهار العمارة ، وهو الأصح . ثم من أوجب عليهم الكتمان قال : لو نزل جدار الكنيسة أو انتقض منعوا من الإعادة فإن الإعادة ظاهرة ، وإذا لم يكن من هدمه بد فالوجه أن يبنوا جداراً ثالثاً إذا ارتج الثاني ، وهكذا إلى أن تبني ساحة الكنيسة . قال : وهذا إفراط لا حاصل له ، فإننا فرغنا على الصحيح وجوزنا العمارة إعلاناً ، فلو انهدمت الكنيسة فهل يجوز إعادتها كما كانت ؟ فيه وجهان مشهوران : أحدهما المنع ، لأنه استحداث كنيسة ، والثاني الجواز ، لأنها - وإن هدمت - فالمرصة ^(١) كنيسة ، والتحويط عليها هو الرأي ، حتى يستروا بكفرهم ، فإن منعنا الإعادة فلا كلام ، وإن جوزناها فهل لهم أن يزيدوا في خطها ^(٢) ؟ على وجهين أصحها المنع ، لأن الزائد كنيسة جديدة ، وإن كانت متصلة بالأولى ، وإن أبقيناهم على كنيستهم فالذهب أن تمنعهم من ضرب النواقيس فيها ، فإنه بمثابة إظهار الخمر والخنازير ، وأبعد بعض الأصحاب في تجويز تمكينهم من ضرب الناقوس ، قال : لأنه من أحكام الكنيسة ، قال : وهذا غلط لا يعتد به .

(١) في الأصل (فالمرصة) بالضاد المعجمة ، صوابها بالصاد كما ذكرناه .

(٢) في الأصل (خطها) بالحاء المهملة ، صوابها (خطها) بالحاء المعجمة من الخط والتخطيط

فصل

هذا حكم إنشاء الكنائس وإعادتها ، فلو أرادوا نقلها من مكان إلى مكان وإخلاء المكان الأول منها ، فصرح أصحاب الشافعي بالمنع . قالوا : لأنه إنشاء لكنيسة في بلاد الاسلام ، والذي يتوجه أن يقال : إن منعنا إعادة الكنيسة إذا انهدمت منعنا نقلها بطريق الأولى ، فإنها إذا لم تعد إلى مكانها الذي كانت عليه فكيف تنشأ في غيره ؟ وإن جوزنا إعادتها فكأن نقلها من ذلك المكان أصلح للمسلمين ، لكونهم ينقلونها إلى موضع خفي لا يجاوره مسلم ، ونحو ذلك جائز ^(١) بل لا ريب ، فان هذا مصلحة ظاهرة للاسلام والمسلمين ، فلا معنى للتوقف فيه ، وقد ناقلمهم المسلمون من الكنيسة التي كانت جوار جامع دمشق إلى بقاء الكنائس التي هي خارج البلد ، لكونه أصلح للمسلمين .

وأما إن كان النقل لمجرد منفعتهم وليس للمسلمين فيه منفعة فهذا لا يجوز لأنه إشغال رقبة أرض الاسلام بجعلها دار كفر ، فهو كما لو أرادوا جعلها خمارة أو بيت فسق ، وأولى بالمنع ، بخلاف ما إذا جعلنا ^(٢) مكان الأولى مسجداً يذكر الله فيه وتقام فيه الصلوات ، ومكناهم من نقل الكنيسة إلى مكان لا يتأتى فيه ذلك فهذا ظاهر المصلحة للاسلام وأهله ، وبالله التوفيق . فلو انتقل الكفار عن محلتهم وأخلوها إلى محلة أخرى فأرادوا نقل الكنيسة إلى تلك المحلة وإعطاء القديمة للمسلمين فهو على هذا الحكم .

(١) في الاصل (جاز) .

(٢) في الاصل (جعلها) .

فصل

هذا حكم بيعهم وكنائسهم ، فأما حكم أبنيتهم ودورهم فان كانوا في محلة منفردة عن المسلمين لا يجاورهم فيها مسلم تركوا وما بينونه كيف أرادوا ، وإن جاوروا المسلمين لم يمكنوا من مطاولتهم في البناء سواء كان الجار ملاصقاً أو غير ملاصق بحيث يطلق عليه اسم الجار ، قرب أو بعد .

قال الشافعي رحمه الله تعالى : « ولا يحدثون بناء يطولون به بناء المسلمين » ، وهذا المنع لحق الاسلام لالحق الجار ، حتى لو رضي الجار بذلك لم يكن لرضاه أثر في الجواز ، وليس هذا المنع معللاً بأشرافه على المسلم بحيث لو لم يكن له سبيل على الاشراف جاز ، بل لأن الاسلام يعلو ولا يعلى . والذي تقتضيه اصول المذهب وقواعد الشرع أنهم يمنعون من سكنى الدار العالية على المسلمين باجارة أو عارية أو بيع أو تملك بغير عوض : فان المانعين من تعلية البناء جعلوا ذلك من حقوق الاسلام ، واحتجوا بالحديث ، وهو قوله : « الاسلام يعلو ولا يعلى » ، واحتجوا بأن في ذلك إعلاء رتبة لهم على المسلمين ، وأهل الذمة ممنوعون من ذلك . قالوا : ولهذا يمنعون من صدور المجالس ويلجؤون إلى أضييق الطرق . فاذا منعوا من صدور المجالس - والجلوس فيها عارض - فكيف يمكنون من السكنى اللازمة فوق رؤوس المسلمين ؟ وإذا منعوا من وسط الطريق المشترك - والمرور فيه عارض - فأزيلوا منه إلى أضيقه وأسفله كما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا لقيتموهم في طريق فاضطروهم إلى أضيقه » فكيف

يمكنون أن يعلوا في السكنى الدائمة رقاب المسلمين ؟ هذا مما تدفعه (١) أصول
الشرع وقواعده .

وقول بعض أصحاب أحمد والشافعي « إنهم إذا ملكوا داراً عالية من
مسلم لم يجب تقضها » إن أرادوا به أنه لا يمتنع ثبوت ملكهم عليها فصحيح ،
وإن أرادوا به أنهم لا يمنعون من سكنها فوق رقاب المسلمين [فردود] ،
وقد صرح به الشيخ في « المغني » (٢) وصرح به أصحاب الشافعي ، ولكن
الذي نص عليه (٣) في « الاملاء » أنه إذا ملكها بشراء أو هبة أو غير ذلك
أقر عليها ، ولم يصرح بجواز سكنها ، وهو في غاية الاشكال ؛ وتعليقهم
واحتجاجهم بما حكيناه عنهم يدل على منع السكنى ، وهذا هو الصواب : فإن
المفسدة في العلو ليست في نفس البناء ، وإنما هي في السكنى ، ومعلوم أنه إذا
بناها المسلم وباعهم إياها فقد أراحهم من كلفة البناء ومشقته وغرامته ، ومكنهم
من سكنها وعلوهم على رقاب المسلمين حينئذ مريناً ، فيالله العجب !! أي
مفسدة زالت عن الاسلام وأهله بذلك ؟ بحيث إنهم إذا تعبوا وقاسوا الكلفة
والمشقة في التعلية منعوا من ذلك ، فإذا تعب (٤) فيه المسلم وصلى بحجره
جازت لهم السكنى وزالت مفسدة التعلية !! ولا يخفى على العاقل المنصف فساد
ذلك . ثم كيف يستقيم القول به على أصول من يحرّم (٥) « الحليل » ، فيمنعه

(١) في الاصل (يدفعه) .

(٢) المغني ١٠ / ٦١٣ .

(٣) أي : الشافعي .

(٤) في الاصل (تمت) .

(٥) في الأصل (محرم) . ويقصد بن محرّم « الحليل » الامام الشافعي وأهل مذهبه .

من تعلية البناء ، فإذا باع الدار لمسلم ثم اشتراها منه جاز له سكنها ، وزالت بذلك مفسدة التعلية ؟ ولا ؟ إذا منعوا من مساواة المسلمين في لباسهم وزيمهم ومرا كبتهم وشعورهم وكنانهم فكيف يمكنون من مساواتهم بل من العلو عليهم في دورهم ومساكنهم ؟ (١)

وطرد قول من جواز سكنى الدار العالية إذا ملكوها من مسلم أن يجوز لباس الثياب التي منعت منها إذا ملكوها من مسلم ، وإنما يمنعون مما نسجوه واستنسجوه ، وهذا لا معنى له . والعجب أنهم احتجوا بالأحد الوجهين في منع المساواة بأنهم ممنوعون من مساواة المسلمين في الزي واللباس والركوب ثم يجوزون علوهم فوق رؤوس المسلمين بشراء الدور العالية منهم !! وقد صرح المانعون بأن المنع من التعلية المذكورة من حقوق الدين لا من حقوق الجيران ؛ وهذا فرع تلقاه أصحاب الشافعي عن نصه في « الاملاء » بأقرارهم على ملك الدار العالية ، وتلقاه أصحاب أحمد عنهم ، ولم أجد لأحد بمد طول التفتيش نصاً بجواز تملك الدار العالية فضلاً عن سكنها ، ونصوصه وأصول مذهبه تأبي ذلك ، والله [أعلم] .

(١) فارق بقول شمس الدين المقدسي في (الشرح الكبير على متن المغنح ١٠ / ٦١٨) : « وفي المساواة وجان : أحدهما يجوز ، لأنه لا يفضي إلى علو الكفر ، والثاني المنع لقوله عليه السلام : « الاسلام يعلو ولا يعلى » ، ولأنهم منعوا من مساواة المسلمين في لباسهم وشعورهم وركوبهم ، وكذلك في بنيانهم . »

فروع تتعلق بالمسألة

أحدها: لو كان للذي دار (١) فجاء مسلم إلى جانبه فبنى داراً أنزَلَ منها لم يلزم الذي يحطّ بنائه ولا مساواته ، فان حق الذي أسبق .

وثانيها: لو جاورهم المسلمون بأبنية أقصر من أبنيتهم ، ثم انهدمت دورهم فأرادوا أن يعلوها على بناء المسلمين فهل لهم ذلك اعتباراً بما كانت عليه قبل الانهدام أم ليس لهم ذلك اعتباراً بالحال ؟ يحتمل وجهين أظهرهما المنع لأن حق الذي في الدار مادامت قائمة ، فاذا انهدمت فاعادتها إنشاء جديد يمنع فيه من التعلية على المسلمين .

وثالثها: لو ملكوا داراً عالية من مسلم ، وأقررتناهم على ملكها فانهدمت لم يكن لهم إعادتها كما كانت : هذا هو الصواب ؛ وحكى أبو عبد الله بن حمدان وجهاً أن لهم إعادتها عالية اعتباراً بما كانت عليه ، وهو شاذ بعيد لا يعول عليه : فان ذلك إنشاء وبناء مستأنف ، فلا يملك فيه التعلية ، كما لو اشترى دمنة من مسلم كان له فيها داراً عالية .

ورابعها: لو وجدنا دار ذي عالية ودار مسلم أنزَلَ منها ، وشككنا في السابق منهما فقال بعض الأصحاب: لم يعرض له فيها ، وعندني أنه لا يقر ، لأن التعلية مفسدة ، وقد شككنا في شرط الجواز ، وهذا تفرّيع على ما ذكره الأصحاب من جواز سكنى الدار العالية إذا ملكوها من مسلم ، وعلى ما نصرناه فالمنع ظاهر .

(١) في الأصل (داراً) بالنصب ، وهو خطأ ظاهر . وفارن بالفني . ٦١٣/١ .

وخامسها : لو كان لأهل الذمة جار من ضعة المسلمين داره في غاية الانحطاط فظاهر ما ذكره أصحابنا وأصحاب الشافعي أنهم كلهم يكلفون حط بناتهم عن داره أو مساواته ؛ واستشكله الجويني في « النهاية » ، ولا وجه لاستشكله ، والله أعلم .

فصل

في تملك الذي بالإحياء في دار الاسلام

وقد اختلف العلماء في الذي هل يملك بالاحياء كما يملك المسلم ؟ فنص أحمد في رواية حرب وابن هانيء ويعقوب بن بختان ^(١) ومحمد بن أبي حرب على أنه يملك به كالمسلم .

قال حرب : قلت : إن أحيا رجل من أهل الذمة مواتاً ماذا عليه ؟ قال : أما أنا فأقول : ليس عليه شيء ، وأهل المدينة يقولون فيه قولاً حسناً ، يقولون : لا يترك الذي أن يشتري أرض العشر ، وأهل البصرة يقولون قولاً عجيباً ، يقولون : يضاعف عليه العشر ! قال : وسألته مرة أخرى قلت : إن أحيا رجل من أهل الذمة مواتاً ؟ قال : هو عشر ، وقال مرة : ليس عليه شيء ، وبهذا قالت الحنفية وأكثر المالكية . وذهب بعض أصحاب أحمد إلى المنع : منهم أبو عبد الله بن حامد أخذاً من امتناع شُفِئته على المسلم بجماع

(١) في الاصل (بن بختان) دون إعجام .

التمليك لما ينخص المسلمين . و فرق الأصحاب بينها بأن الشفعة تتضمن انزاع ملك المسلم منه قهراً ، والاحياء لا ينزع به [ملك] أحد ، والقول بالمنع مذهب الشافعية ، وأهل الظاهر وأبي الحسن بن القصار من المالكية ، وهو مذهب عبد الله بن المبارك ، إلا أن يأذن له الامام (١) .

واحتج هؤلاء بأمور : منها قوله ﷺ : « موتان (٢) الأرض لله ورسوله ، ثم هي لكم » ، فأضاف عموم الموات إلى المسلمين فلم يبق فيه شيء للكفار . ومنها أن ذلك من حقوق الدار ، والدار للمسلمين . ومنها أن إضافة الأرض إلى المسلم إما إضافة ملك وإما إضافة تخصيص ، وعلى التقديرين فتملك الكافر بالاحياء ممنوع ، وبأن المسلم إذا لم يملك بالاحياء في أرض الكفار (٣) المصالح عليها فأحرى ألا يملك الذي في أرض الاسلام .

واحتج الآخرون بعموم قوله ﷺ : « من أحيأ أرضاً ميتة فهي له » (٤) ، وبأن الاحياء من أسباب الملك ، فملك به الذي كسأر أسبابه . قالوا : وأما الحديث الذي ذكرتموه « موتان الأرض لله ورسوله » فلا يعرف في شيء من

(١) الموات - كما قال أبو حنيفة - هو ما بعد من العامر ولم يبلغه الماء . وقال أبو يوسف : الموات كل أرض إذا وقف على أذناها من العامر منادياً بأعلى صوته لم يسمه أقرب الناس إليها في العامر . وذلك يعني أن العمران غير متصل على كلا الوجوهين . وصفة الإحياء - كما قال الأوردى في (الاحكام السلطانية) - معتبرة بالعرف فيما يراد به الإحياء ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أطلق ذكره إحالة على العرف المهود فيه .

(٢) موتان الأرض فيه لغتان : إسكان الواو وفتحها مع فتح الميم ، مثل الموات ومعناها الأرض التي لم تزرع ، ولم تعمر ، ولا جرى عليها ملك أحد ، وإحيائها مباشرة عمارتها وتأثير شيء فيها . فارق بلسان العرب .

(٣) في الأصل : (الأرض الكفار) .

(٤) فارق بالأمم ٢٦٨/٣ والموطأ ٣١١ وخراج يحيى ٨٥ رقم ٢٦٨ .

كتب الحديث (١) ، وإنما لفظه : « عادي (٢) الأرض لله ورسوله ، ثم هو لكم (٣) » مع أنه مرسل (٤) . قالوا : ولو ثبت هذا اللفظ لم يمنع تملك الذي بالاحياء كما يملك بالاحتشاش والاحتطاب والاصطياد ما هو للمسلمين : فان المسلمين إذا ملكوا الأرض ملكوها بما فيها من المعادن والمنافع ، ولا يمتنع أن يملك الذي بعض ذلك . وإقرار الامام لهم (٥) على ذلك جار مجرى إذنه لهم فيه ، ولأن فيه مصلحة للمسلمين بعمارة الأرض وتبئتها (٦) للانتفاع بها وكثرة فعلها ، ولا نقص على المسلمين في ذلك .

وأما كون المسلم لا يملكها بالاحياء في دار العهد فهذا فيه وجهان . وأما كون الحربي والمستأمن لا يملك بالاحياء فقد قال أبو الخطاب : إنهما كالذمي في ذلك ، ولو سلم أنهما ليسا كالذمي فالفرق بينهما ظاهر ، فانما لا تقرر الحربي المستأمن في دار الاسلام كما تقرر الذمي .

(١) إن كان منكرو هذا الحديث ينكروه بهذا اللفظ فقولهم مقبول ، أما اذا أنكروا لفظ (موتان) في حديث النبي فيرد عليهم بقوله عليه السلام « من أحيأ شيئاً من موتان الأرض فله رقبتها » ، وفارن بخراج يحيى بن آدم ص ٨٦ رقم ٢٧٠ . والرواية هناك من طريق ليث بن أسلم عن طاووس .

(٢) عادي الأرض : قديمها ، كأنه نسبة إلى عاد وهو اسم رجل من العرب الأولى وبه سميت القبيلة قوم هود . ويقال للملك القديم : عادي ، ويقال : مجد عادي وبشر عادية : قديمان . فارن بأساس البلاغة والمصباح المنير .

(٣) لفظه في خراج يحيى بن آدم ص ٨٦ رقم ٢٧٠ : « هادي الأرض لله ورسوله ثم لكم من بعد ، فن أحيأ شيئاً من موتان الأرض فله رقبتها » . ونحوه في الأئم ٢/٢٦٨ من رواية سفیان عن طاووس .

(٤) إنما كان مرسلًا روايته من طريق ليث بن أبي سليم أو سفیان عن طاووس ، وكلهم تابعيون . فقد سقط الصحابي .

(٥) في الأصل (معهم) .

(٦) في الأصل (تبيها) .

فصل

قولهم : « ولا نمنع كنائسنا من المسلمين أن ينزلوها »^(١) في الليل والنهار ،
وأن نوسع أبوابها للمارة وابن السبيل »

هذا صريح في أنهم لم يملكوا رقابها كما يملكون دورهم : إذ لو ملكوا
رقابها لم يكن للمسلمين أن ينزلوها إلا برضاهم كدورهم ، وإنما متعوها إمتاعاً ؛
وإذا شاء المسلمون نزولها منهم ، فإنها ملك المسلمين : فان المسلمين لما ملكوا
الأرض لم يستبقوا الكنائس والبيع على ملك الكفار بل دخلت في ملكهم كسائر
أجزاء الأرض ، فاذا نزلها المارة بالليل أو النهار فقد نزلوا في نفس ملكهم .
فان قيل : فما فائدة الشرط إذا كان الأمر كذلك ؟ قيل : فائدته أنهم
لا يتوهمون باقرارهم فيها أنها كسائر دورهم ومنازلهم التي لا يجوز دخولها
إلا باذنهم : فما يدل على ذلك أنها لو كانت ملكاً لهم لم يجوز للمسلمين الصلاة فيها
إلا باذنهم ، فان الصلاة في ملك الغير بغير إذنه ورضاه صلاة في المكان
المغصوب وهي حرام ، وفي صحتها نزاع معروف ، وقد صلى الصحابة في
كنائسهم وبيعهم .

واختلفت الرواية عن أحمد في كراهة الصلاة في البيع والكنائس ، فعنه
ثلاث روايات : الكراهة ، وعدمها ، والتفريق بين المصورة فتكره الصلاة فيها ،
وغير المصورة فلا تكره ، وهي ظاهر المذهب . وهذا منقول عن عمر وأبي موسى .
ومن كره الصلاة فيها احتج بأنها من مواطن الكفر والشرك ، فهي أولى
بالكراهة من الحمام والمقبرة والمزبلة ، وبأنها من أماكن الغضب ، وبأن النبي
ﷺ نهى عن الصلاة في أرض بابل وقال : « إنها ملعونة » فعلم منع الصلاة

(١) في الأصل (إن نزلوها) وقد رويت في مواضع من الأصل نفسه (أن ينزلوها) .

فيها باللعنة، وهذه (١) ككنائسهم هي مواضع اللعنة والسخطة، والغضب ينزل عليهم فيها، كما قال بعض الصحابة: «اجتنبوا اليهود والنصارى في أعيادهم فان السخطة تنزل عليهم»، وبأنها من بيوت أعداء الله، ولا يتعبد الله في بيوت أعدائه.

ومن لم يكرهها قال: قد صلى فيها الصحابة، وهي طاهرة، وهي ملك من أملاك المسلمين، ولا يضر المصلي شرك المشرك فيها، فذلك شرك فيها. والمسلم يوحد فله غنمه وعلى المشرك غرمه.

ومن فرق بين الصورة وغيرها فذلك لأن الصور تقابل المصلي وتواجهه، وهي كالأصنام إلا أنها غير مجسدة، فهي شعار الكفر ومأوى الشيطان. وقد كره الفقهاء الصلاة على البسط والحصر المصورة كما صرح به أصحاب أبي حنيفة وأحمد، وهي تمتن وتداس بالأرجل، فكيف إذا كانت في الحيطان والسقوف؟!

الفصل الثاني

فيما يتعلق بإظهار المنكر من أقوالهم وأفعالهم مما نهوا عنه (١)

فصل

قولهم: «ولا تؤوي فيها ولا في منازلنا جاسوساً»

الجاسوس عين المشركين وأعداء المسلمين، وقد شرط على أهل الذمة ألا

(١) في الاصل (وهذا) .

(٢) وضعنا عنوان هذا الفصل لمزيد الايضاح . وكان حقه أن يجيء الفصل الخامس في

ترتيب ابن القيم على نحو ما كان ذكره ص ٦٦٥ من هذه المطبوعة (أحكام أهل الذمة) .

يؤورده في كنائسهم ومنازلهم ، فان فعلوا انتقض عهدهم وحلت دماؤهم وأموالهم . وهل يحتاج ثبوت (١) ذلك إلى اشتراط إمام العصر له على أهل الذمة ، أو يكفي شرط عمر رضي الله عنه ؟ على قولين معروفين للفقهاء : أحدهما أنه لا بد من شرط الإمام له [إذ] أن شرط عمر رضي الله عنه كان على أهل الذمة في ذلك الوقت ، ولم يكن شرطاً شاملاً للإمامة إلى يوم القيامة . وكلام الشافعي يدل على هذا : فإنه قال في رواية المزني والربيع : « ويشترط عليهم - يعني الامام - أن من ذكر كتاب الله أو محمداً رسول الله أو دين الله بما لا ينبغي ، أو زنى بمسلمة أو أصابها بنكاح ، أو فتن مسلماً عن دينه ، أو قطع عليه الطريق ، أو أعان أهل الحرب بدلالة على المسلمين ، أو آوى عيناً لهم ، فقد نقض عهده وأحل دمه وبرئت منه ذمة الله وذمة رسوله » .

والقول الثاني : لا يشترط ذلك بل يكفي شرط عمر رضي الله عنه ، وهو مستمر عليهم أبداً ، قرناً بعد قرن . وهذا هو الصحيح الذي عليه العمل من أقوال أئمة الاسلام ، ولو كان تجديد اشتراط الامام شرطاً في ذلك لما جاز إقرار أهل الذمة اليوم ومناكحتهم ، ولا أخذ الجزية منهم . وفي اتفاق الأمة دلالة على ذلك قرناً بعد قرن وعصراً بعد عصر ، اكتفاءً بشرط عمر رضي الله عنه .

فصل

قولهم : « ولا نكتم غشاً للمسلمين »

هذا أعم من إيواء الجاسوس : فتمى علموا أمراً فيه غش للإسلام والمسلمين وكنتموه انتقض عهدهم . وبذلك أفينا ولي الأمر بانتقاض عهد النصارى لما

(١) في الأصل (بيوت) ولا معنى لها

سعوا في إحراق الجامع والمنارة وسوق السلاح ، ففعل بعضهم ، وعلم بعضهم
وكم ذلك ولم يطلع عليه ولي الأمر ^(١) . وبهذا مضت سنة رسول الله ﷺ في
ناقضي العهد ، فان بني قينقاع وبني النضير وقريظة لما حاربوه وتقضوا عهده
عم الجميع بحكم الناقضين للعهد وإن كان النقض قد وقع من بعضهم ، ورضي
الباقون وكتبه رسول الله ﷺ ، ولم يطلعوه عليه ، وكذلك فعل بأهل مكة لما
نقض بعضهم عهده وكم الباقون وسكتوا ولم يطلعوه على ذلك أجرى
الجميع على حكم النقض وغزاهم في عقر دارهم . وهذا هو الصواب
الذي لا يجوز غيره ، وبالله التوفيق . وقد اتفق المسلمون على أن حكم
الرّدء والمباشر في الجهاد كذا ، وكذلك اتفق الجمهور على أن حكمهم سواء في قطع
الطريق ، وإنما خالف فيه الشافعي وحده ^(٢) ، وكذلك حكم البغاة يستوي ^(٣) [فيه]
ردؤهم ومباشرتهم ، وهذا هو محض الفقه والقياس ، فإن المباشرين إنما وصلوا إلى
الفعل بقوة ردئهم ، فهم مشتركون في السبب ؛ هذا بالفعل وهذا بالاعانة ، وهذا بالحفظ
والحراسة ، ولا يجب الاتفاق والاشتراك في عين كل سبب سبب ^(٤) ، والله أعلم .

فصل

قولهم « ولا نضرب نواقيسنا إلا ضرباً خفياً في جوف كنايسنا »
لما كان الضرب بالناقوس هو شعار الكفر وعلمه الظاهر اشترط عليهم تركه ،

(١) هذه الفتوى التي أفتى بها ابن القيم ولي الأمر في عصره تلقي ضوءاً على سر تشدده في
كثير من أحكام أهل الذمة ، فقد كان بعض الذين يتعدى الشعور الاسلامي العام أحياناً بمثل
ما يصفه ابن القيم في بلاد الشام .

(٢) لأن الحد في نظر الشافعي يجب بارتكاب المعصية . فلا يتعلق بازده المعين . بل
بالمباشر وحده : (الشرح الكبير ١٠ / ٣٠٩) .

(٣) في الاصل (يستقر) .

(٤) في الاصل (في غير كل سنة سبب) .

وقد تقدم (١) قول ابن عباس رضي الله عنهما : « أما مصر مصرته العرب فليس للعجم أن يبنوا فيه بيعة ، ولا يضربوا فيه ناقوساً ، ولا يشربوا فيه خمرآ » ذكره أحمد . وتقدم نصه في رواية ابنه عبد الله : « ليس لليهود والنصارى أن يحدثوا في مصر مصرته المسلمون بيعة ولا كنيسة ولا يضربوا فيه بناقوس إلا فيما كان لهم صلحاً ، وليس لهم أن يظهروا الخمر في أمصار المسلمين » وقال في رواية أبي طالب : « السواد فتح بالسيف ، فلا تكون فيه بيعة ، ولا يضرب فيه بناقوس ، ولا تتخذ فيه الخنازير ، ولا يشرب فيه الخمر ، ولا يرفعون (٢) أصواتهم في دورهم » وقال في رواية حنبل : « وليس لهم أن يحدثوا بيعة ولا كنيسة لم تكن ، ولا يضربوا ناقوساً ، ولا يرفعوا صليباً ، ولا يظهروا خنزيراً ، ولا يرفعوا ناراً ، ولا شيئاً مما يجوز لهم ؛ وعلى الامام أن يمنعهم من ذلك : السلطان بمنعهم من الإحداث إذا كانت بلادهم فتحت عنوة . وأما الصلح فلهم ماصولحوا عليه يوفى لهم به » وقال : « الاسلام يعلو ولا يعلى ، ولا يظهرون خمرآ » .

وقال الخلال في « الجامع » : أخبرني محمد بن جعفر بن سفيان ، حدثنا عبيد بن جباد ، حدثنا إسماعيل بن عياش ، عن صفوان بن عمرو قال : كتب عمر رضي الله عنه « إن أحق الأصوات أن تخفض أصوات اليهود والنصارى في كنائسهم » وقال العرباني (٣) : حدثنا أبو الأسود قال : كتب عمر ابن عبد العزيز رحمه الله تعالى « أن لا يضرب بالناقوس خارجاً من الكنيسة » .

(١) راجع ص ٦٧ .

(٢) في الأصل (ولا يرفعوا) .

(٣) الاسم في الأصل غير واضح ، وقد أثبتناه كما وجدناه .

وقال أبو الشيخ في كتاب «شروط عمر»: حدثنا طاهر بن عبد الله بن محمد ، ثنا أبو زرعة قال : سمعت علي بن أبي طالب الرازي يقول : سمعت مالك بن أنس يقول : إذا نقس بالناقوس اشتد غضب الرحمن عز وجل فتنزل الملائكة فتأخذ بأقطار الأرض ؛ فلا تزال تقول (١) : « قل هو أحد » حتى يسكن غضب الرب عز وجل .

وقال إسحاق بن منصور : قلت لأبي عبد الله : للنصارى أن يظهروا الصليب أو يضربوا بالناقوس ؟ قال : « ليس لهم أن يظهروا شيئاً لم يكن في صلحهم » وقال في رواية إبراهيم بن هانيء : « ولا يتركوا أن يجتمعوا في كل أحد ، ولا يظهروا خيراً ولا ناقوساً » . (٢) وقال في رواية يعقوب بن بختان : « ولا يتركوا أن يجتمعوا في كل أحد ، ولا يظهروا خيراً ولا ناقوساً في كل مدينة بناها المسلمون » قيل له : يضربون الخيام في الطريق يوم الأحد؟ قال : لا إلا أن تكون مدينة صولحوا عليها ، فلم يماصولحوا عليه .

وقال في «النهاية» : وإذا أبقيناهم على كنيسهم فاللهب أنا نمنهم من صوت النواقيس : فان هذا بمثابة إظهار الخمر والخنازير ؛ وأبعد بعض الأصحاب في تجويز تمكينهم من صوت النواقيس ، فانها من أحكام الكنيسة وقال : وهذا غلط لا يعتد به . انتهى .

وأما قولهم في «كتاب الشروط» : ولا تضرب (٣) بالناقوس إلا ضرباً خفياً في

(١) في الاصل (فلا يزال يقول) .

(٢) ومثله في الاحكام السلطانية لابي يعلى ٣ : ١

(٣) في الاصل (يضرب) .

جوف كنائسنا ، فهذا وجوده كعده ، إذ (١) الناقوس يعلق في أعلى الكنيسة كالنارة ويضرب به فيسمع صوته من بعد ، فاذا اشترط عليهم أن يكون الضرب به خفياً في جوف الكنيسة لم يسمع له صوت ، فلا يمتد به ، فلذلك عطلوه بالكلية إذ لم يحصل به مقصودهم ، وكان هذا الاشتراط داعياً لهم إلى تركه . وقد أبطل الله سبحانه بالأذان ناقوس النصرى وبوق اليهود ، فانه دعوة إلى الله سبحانه وتوحيده وعبوديته ، ورفع الصوت به إعلاءً للكلمة الاسلام وإظهاراً لدعوة الحق وإخماداً لدعوة الكفر ، فعوض عباده المؤمنين بالأذان عن الناقوس والطنبور (٢) كما عوضهم دعاء الاستخارة عن الاستقسام بالأزلام ، وعوضهم بالقرآن وسماعه عن قرآن الشيطان وسماعه وهو الغناء والمعازف ، وعوضهم بالمعاليبة (٣) بالخليل والإيل والبهائم عن الغلابات الباطلة كالنرد والشطرنج والقمار ، وعوضهم بيوم الجمعة عن السبت والأحد ، وعوضهم الجهاد عن السياحة والرهبانية ، وعوضهم بالنكاح عن السفاح ، وعوضهم بأنواع المكاسب الحلال عن الربا ، وعوضهم باباحة الطيبات من المطاعم والمشارب عن الخبيث منها ، وعوضهم بعيد الفطر والنحر عن أعياد المشركين ، وعوضهم بالمساجد عن الكنائس والبيع والمشاهد ، وعوضهم بالاعتكاف والصيام وقيام الليل عن رياضات أهل الباطل من الجوع والسهر والخلوة التي يعطل فيها دين الله ، وعوضهم بما سنه لهم على لسان رسوله عن كل بدعة وضلالة !

(١) في الأصل (أن) .

(٢) في الأصل (والطنبور) .

(٣) في الأصل (بالمعاليبة) .

فصل

قولهم: « ولا نظهر^(١) عليها صلياً »

لما كان الصليب من شعائر الكفر الظاهرة كانوا ممنوعين من إظهاره قال أحمد في رواية حنبل: « ولا يرفعوا صلياً ، ولا يظهروا خنزيراً ، ولا يرفعوا ناراً ، ولا يظهروا خمرآ ، وعلى الامام منهم من ذلك »^(٢). وقال عبد الرزاق: حدثنا معمر عن ميمون بن مهران قال : كتب عمر بن عبد العزيز أن يمنع النصارى في الشام أن يضربوا ناقوساً ، ولا يرفعوا صليبهم فوق كنائسهم. فان قدر على من فعل من ذلك شيئاً بمد المقدم إليه فان سكنه^(٣) لمن وجده. وإظهار الصليب بمنزلة إظهار الأصنام : فانه معبود النصارى كما أن الأصنام معبود أربابها ، و [ومن أجل] هذا يسمون عباد الصليب . ولا يمكنون من التصليب على أبواب كنائسهم وظواهر حيطانها ؛ ولا يتعرض لهم إذا نقشوا ذلك داخلها.

فصل

قولهم: « ولا نرفع أصواتنا في الصلاة ولا القراءة في كنائسنا

مما يحضره المسلمون »

لما كان ذلك من شعار الكفر منعوا من إظهاره قال أبو الشيخ : حدثنا

(١) في الاصل (ولا يظهر) .

(٢) ويبدو أن المبدأ الأخير طبق في مناسبات مختلفة ، فقد طرق سمع الخليفة الوليد بن عبد الملك - وهو على المنبر - قرع الناقوس ، فأمر بهدم الكنيسة ، فبعث إليه جسينان الثاني يرجوه في ذلك قائلاً له : « إن هذه البيعة قد أقرها من كان قبلك ، فان يكونوا أصابوا فقد أخطأت ، وإن تكن أصبت فقد أخطؤوا » مروج الذهب ٣٨١/٥ .

(٣) في الاصل (فارسلته) . وسيرد مصححاً في الاصل نفسه بعد صفحات .

عبد الله بن عبد الملك الطويل ، حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب ، حدثنا عمرو بن عثمان ، حدثنا بقية عن ضمرة قال : كتب عمر بن عبد العزيز أن « امنعوا النصارى من رفع أصواتهم في كنائسهم ، فانها أبغض الأصوات إلى الله عز وجل وأولاها أن تخفض » . وقال أحمد في رواية أبي طالب : « ولا يرفعوا أصواتهم في دورهم » . وقال الشافعي : « واشترط عليهم ألا يسمعو المسلمين شركهم ، ولا يسمعونهم ^(١) ضرب ناقوس ، فان فعلوا ذلك عزروا » انتهى . فرفع الأصوات التي منعوا منها ما كان راجعاً إلى دينهم وإظهار شعاره كأصواتهم في بحوثهم ومذاكرتهم ونحو ذلك .

فصل

قولهم : « ولا تخرج ^(٢) صلياً ولا كتاباً في أسواق المسلمين » فيه زيادة على عدم إظهارهم ذلك على كنائسهم وفي صلواتهم ، فهم ممنوعون من إظهاره في أسواق المسلمين وإن لم يرفعوا أصواتهم به ، ولا يمنعون من إخراجه في كنائسهم وفي منازلهم ، بل المنوع منه في إرفاع أصواتهم ووضع الصليب على أبواب الكنائس ^(٣) .

(١) كذا في الأصل (ولا يسمعونهم) كأنه على الاستئناف

(٢) في الأصل (يخرج) .

(٣) ومن هنا اشترط أهل الشام في بعض عهودهم « ألا يظهر صلياً خارجاً من كنيسة إلا كسر فوق رأس صاحبه » كما روى ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ١/١٧٨ .
لكننا نعرف -- من أوثق الروايات التاريخية -- أن الصلبان أقيمت من الكسر والتعظيم في عهود بيت المقدس والدة (انظر الطبري ١/٢٤٠٥) وأن أهل عانات أذن لهم أن يرض بوا نواقيسهم في أي ساعة شأوا من ليل أو نهار ، وأن يخرجوا الصلبان في أيام عيدهم (انظر كتاب الحراج ص ٨٦) .

فصل

قولهم: «وَأَلَا نَخْرُجُ بِأَعْوَابِنَا وَلَا شِعَانِينَ»^(١) وَلَا نَرْفَعُ أَصْوَاتَنَا

مع موتانا، وَلَا نَظْهَرُ النَّيْرَانَ مَعَهُمْ فِي أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينَ»

فَأَمَّا الْبَاهُوْتُ فَقَدْ فَسَّرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ ابْنِهِ صَالِحٍ فَقَالَ: يَخْرُجُونَ كَمَا نَخْرُجُ فِي الْفَطْرِ وَالْأَضْحَى، وَمِنْ هُنَا قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ هَانِيءٍ: «وَلَا يَتْرَكُوا أَنْ يَجْتَمِعُوا فِي كُلِّ أَحَدٍ، وَلَا يَظْهَرُوا لَهُمْ خَيْرًا وَلَا نَاقُوسًا»، فَإِنَّ اجْتِمَاعَهُمُ الْمَذْكُورُ هُوَ غَايَةُ الْبَاعُوْثِ وَنَهَايَتُهُ، فَإِنَّهُمْ يَنْبَعُثُونَ إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ نَاحِيَةٍ. وَبِئْسَ مِرَادُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَنَعَ اجْتِمَاعَهُمْ فِي الْكَنِيسَةِ إِذَا تَسَلَّلُوا إِلَيْهَا لَوَإِذَا، وَإِنَّمَا مِرَادُهُ إِظْهَارَ اجْتِمَاعِهِمْ كَمَا يَظْهَرُ الْمُسْلِمُونَ ذَلِكَ يَوْمَ عِيدِهِمْ، وَلِهَذَا قَالَ فِي رِوَايَةِ يَعْقُوبَ بْنِ بَخْتَانَ - وَقَدْ سُئِلَ: هَلْ يَضْرِبُونَ الْخِيَامَ فِي الطَّرِيقِ يَوْمَ الْأَحَدِ؟ - قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَدِينَةً صَوْلَحُوا عَلَيْهَا فَلَهُمْ مَا صَوْلَحُوا عَلَيْهِ، فَإِنَّ ضَرْبَ الْخِيَامِ عَلَى الطَّرِيقِ يَوْمَ عِيدِهِمْ هُوَ مِنْ إِخْرَاجِ الْبَاعُوْثِ وَإِظْهَارِ شِعَارِ الْكُفْرِ؛ فَإِذَا اخْتَفَوْا فِي كِنَائِسِهِمْ بِاجْتِمَاعِهِمْ لَمْ يَعْضُ لَهُمْ فِيهَا مَا لَمْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِقِرَاءَتِهِمْ وَصَلَاتِهِمْ.

وَأَمَّا الشِّعَانِينَ فَفِي أَعْيَادِهِمْ أَيْضًا، وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْبَاعُوْثِ أَنَّهُ الْيَوْمُ وَالْوَقْتُ الَّذِي يَنْبَعُثُونَ فِيهِ عَلَى الْجَمَاعِ وَالْإِحْتِشَادِ. وَقَوْلُهُمْ: «وَلَا نَرْفَعُ أَصْوَاتَنَا مَعَ مَوْتَانَا» لَمَّا فِيهِ مِنْ إِظْهَارِ شِعَارِ الْكُفْرِ، فَهَذَا يَعْزِمُ رَفْعَ أَصْوَاتِهِمْ بِقِرَاءَتِهِمْ

(١) فِي الْأَصْلِ (وَلَا شِعَانِينَ) بِالتَّنْوِينِ .

وبالنوح وغيره ، وكذلك إظهار النيران معهم إما بالشمع أو السرج أو المشاعل ونحوها (١) . فأما إذا أوقدوا النار في منازلهم وكنائسهم ولم يظهروها لم يتعرض لهم فيها . وقد سمي الله سبحانه أعيادهم زوراً والزور لا يجوز إظهاره ، فقال تعالى : « وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ » قال عبد الرحمن بن أبي حاتم في « تفسيره » (٢) : حدثنا أبو سعيد الأشج ، حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن سعيد الخرار (٣) حدثنا حسين بن عقيل ، عن الضحاک : « والذين لا يشهدون الزور » : عيد المشركين ؛ وقال سعيد بن جبیر : الشعانين ، وكذلك قال ابن عباس : « الزور عيد المشركين » .

فصل

وكما أنهم لا يجوز لهم إظهاره فلا يجوز للمسلمين ممالأتهم عليه ولا مساعدتهم ولا الحضور معهم باتفاق أهل العلم الذين هم أهل . وقد صرح به الفقهاء من أتباع الأئمة الأربعة في كتبهم ، فقال أبو القاسم هبة الله بن الحسين بن منصور الطبري الفقيه الشافعي : ولا يجوز للمسلمين أن يحضروا أعيادهم لأنهم على منكر وزور ، وإذا خالط أهل المعروف أهل المنكر بغير الإنكار عليهم كانوا كالراضين به المؤثرين له ، فنخشى من نزول سخط الله على جماعتهم ، فيعم الجميع ، نسوذ

(١) ولقد كان الخليفة المتوكل صارماً في هذا كله ، فقد أصدر سنة ٢٣٥ أوامره ألا يظهر النصارى في شعائهم صلياً ، وألا يقرؤوا الصلوات في الشوارع (الطبري ١٣٨٩/٣) ونهاهم عن إشعال النار في الطرق (المقرئبي ٤٩٤/٢) .

(٢) قارن بتفسير الطبري ٣١/١٩ .

(٣) كذا بالأصل (الخرار) ولعله (الخرار) .

بالله من سخطه . ثم ساق من طريق ابن أبي حاتم : حدثنا الأشج ، ثنا عبد الله ابن أبي بكر ، عن العلاء بن المسيب ، عن عمرو بن مرة : «والذين لا يشهدون الزور» قال : لا بالمثون أهل الشرك على شركهم ولا يخاطونهم^(١) ، ونحوه عن الضحاك ، ثم ذكر حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تدخلوا على هؤلاء الملعونين إلا أن تكونوا باكين فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم ، أن يصيبكم مثل ما أصابهم » والحديث في الصحيح .

وذكر البيهقي بإسناد صحيح في (باب كراهية الدخول على أهل الذمة في كنائسهم ، والتشبه بهم يوم نوروزهم ومهرجانهم) عن سفیان الثوري ، عن ثور بن يزيد ، عن عطاء بن دينار قال : قال عمر رضي الله عنه : « لا تملأوا^(٢) رطانة الأعاجم ، ولا تدخلوا على المشركين في كنائسهم يوم عيدهم فإن السخطة تنزل عليهم » ،^(٣) [أو] بالاسناد عن الثوري عن عوف عن الوليد - أو أبي الوليد - عن عبد الله بن عمرو^(٤) فقال : « من مر ببلاد الأعاجم فصنع نيروزهم ومهرجانهم وتشبه بهم حتى يموت وهو كذلك حشر معهم يوم القيامة » . وقال البخاري في

(١) مثله في الاقتضاء ١٨٢ .

(٢) مثله أيضاً بالنس في الاقتضاء ١٩٩ .

(٣) فارت بقول ابن تيمية في هذا الصدد . « وأما الاعتبار في مسألة العيد فن وجوه : أحدها أن الأعياد من جملة الشرع والمناهج والمناسك التي قال الله سبحانه (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً) وقال (لكل أمة جعلنا منسكاً هم ناسكوه) كالقبة والصلاة والصيام ، فلا فرق بين مشاركتهم في العيد وبين مشاركتهم في سائر المناهج ، فإن الموافقة في جميع العيد موافقة في الكفر ، والموافقة في بعض فروعه موافقة في بعض شعب الكفر ، بل الأعياد هي من أخص ما تتميز به الشرائع ، ومن أظهر ما لها من الشرائع » اقتضاء ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٤) في الأصل (بن عمر) وأول الحديث في الاقتضاء ١٩٩ : « من بين » .

غير « الصحيح » : قال لي ابن أبي مرزوق : حدثنا نافع بن يزيد . سمع سلمان^(١) بن أبي زينب ، وعمر بن الحارث سمع سعيد بن سلمة ، سمع أباه ، سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : « اجتنبوا أعداء الله في عيدهم » . ذكره البيهقي ، وذكر بإسناد صحيح عن أبي أسامة : حدثنا عوف عن أبي المغيرة ، عن عبد الله بن عمرو قال : « من مرَّ ببلاد الأعاجم فصنع نيروزهم ومهرجاناتهم وتشبه بهم حتى يموت وهو كذلك حشر معهم يوم القيامة » . وقال أبو الحسن الآمدي^(٢) : لا يجوز شهود أعياد النصارى واليهود ، نص عليه أحمد في رواية مهنا ، واحتج بقوله تعالى : « وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ » قال : الشعانين وأعيادهم .

وقال الخلال في « الجامع » : (باب في كراهية خروج المسلمين في أعياد المشركين) ، وذكر عن مهنا قال : سألت أحمد عن شهود هذه الأعياد التي تكون عندنا بالشام مثل دير أيوب^(٣) وأشباهه يشهده المسلمون ؟ يشهدون الأسواق ويجلبون فيه الضحية^(٤) والبقر والبر والدقيق وغير ذلك ، يكونون في الأسواق ولا يدخلون عليهم بيعة ؟ قال : « إذا لم يدخلوا عليهم بيعة ولم يشهدوا السوق فلا بأس » .

وقال عبد الملك بن حبيب : « سئل ابن القاسم عن الركوب في السفن التي

(١) في الاقتضاء ٢٠٠ (سليمان) .

(٢) زاد في الاقتضاء ٢٠١ : المروفي بابن البغدادي في كتابه « عمدة الحاضر وكفاية المسافر » .

(٣) كذا في الأصل ، والذي في (اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية ٢٢٧) : مثل طور يابور ، أو دير أيوب وأشباهه .

(٤) في الأصل (الضحية) ، وقارن بالرواية نفسها في (اقتضاء الصراط المستقيم ٢٢٧) : « ويجلبون فيه الغنم والبقر والدقيق والبر وغير ذلك » . وتمة الخبر بعد ذلك متشابهة هنا وهناك .

ترتب فيها النصرى إلى أعيادهم ، فكره ذلك مخافة نزول السخطة عليهم
بشركهم الذين اجتمعوا عليه . قال : وكره ابن القاسم للمسلم [أن] يهدي إلى النصراني
في عيده مكافأة له ، وراه من تعظيم عيده ، وعوناً له على كفره . ألا ترى أنه
لا يحل للمسلمين أن يبيعوا من النصرى شيئاً من مصلحة عيدهم؟ لا لحماً ولا أدماً
ولا ثوباً ، ولا يعارون دابة ، ولا يمانون على شيء من عيدهم ، لأن ذلك من
تعظيم شركهم وعونهم على كفرهم ، وينبغي للسلطين أن ينهوا المسلمين عن
ذلك ، وهو قول مالك وغيره لم أعلمه اختلف فيه^(١) . هذا لفظه في «الواضحة» .
وفي كتب أصحاب أبي حنيفة : من أهدى لهم يوم عيدهم بطيخة بقصد
تعظيم العيد فقد كفر .

فصل

قولهم : « ولا نجاورهم بالخنازير ، ولا يبيع الخمر »
يجوز أن [يكون] بالراء المهمله من المجاورة أي بيع الخمر بحضرتهم ، ولا
تكون الخنازير مجاورة لهم ، ويجوز أن يكون بالزاي المعجمة : أي لا تتعدى^(٢)
بها عليهم جرة ، بل إذا أتينا بها إلى بيوتنا أتينا بها خفية بحيث لا يطلعون
على ذلك . والمعنيان صحيحان ، وذلك يتضمن إخفاء الخمر والخنزير فيما
بينهم ، وألا يظهروا بها بين المسلمين كما لا يظهرون بسائر المنكرات .

فصل

وكذلك قولهم : « ولا نجاوز المسامين بموتانا »
يجوز أن يكون بالزاي والراء : من المجاوزة والمجاورة . فإن كان بالمهمله فالمعنى

(١) مثله بالنص في الاقتضاء ٢٣١ .

(٢) في الاصل (يتعدى) .

اشترط دفنهم في ناحية من الأرض ، لا تجاور قبورهم بيوت المسلمين ولا قبورهم ، بل تنفرد عنهم لأنها محل العذاب والغضب ، فلا تكون هي ومحل الرحمة في موضع واحد لما يلحق المسلمين بذلك من الضرر . وإن كان بالمعجمة [فهو] من المجاوزة ، وعادة النصارى في أمواتهم [أنهم] يوقدون الشموع ، ويزفون بها الميت ، ويرفعون أصواتهم بقراءة كتبهم ، وقد منع جماعة من الصحابة أن تُتبع^(١) جنازتهم بنار^(٢) خوفاً من التشبه بهم . وعلى رواية الزاي المعجمة فليس لهم أن يحملوا أمواتهم في أسواق المسلمين ولا في الطرق الواسعة التي يمر بها المسلمون ، وإنما يقصدون المواضع الخالية التي لا يراهم فيها أحد من المسلمين .

قال أبو القاسم الطبري: إن كانت الرواية بالزاي فهو صريح في المنع من جواز جنازتهم على المسلمين . قال : وقد روي عن النبي ﷺ حديث يشبه معنى هذا فيما أخبرنا محمد بن عبد الرحمن : حدثنا أبو بكر بن أبي بكر داوود ، ثنا أحمد بن صالح ، حدثنا ابن أبي فديك^(٣) ، حدثنا ابن أبي ذئب^(٤) ، عن

(١) في الأصل (أن يتبع) .

(٢) كما في قوله عليه السلام « لا تُتبع الجنازة بصوت ولا نار » والرواية من حديث أبي هريرة في سنن أبي داوود ٢٧٦/٣ رقم ٣١٧١ .

(٣) ابن أبي فديك هو محمد بن إسماعيل بن مسلم الديلي مولاهم ، أبو إسماعيل المدني . روى عن أبيه ومحمد بن عمرو بن علقمة وابن أبي ذئب وخلق ، وروى عنه أحمد وأحمد بن صالح ودحيم وخلق . قال النسائي : ليس به بأس . قال البغاري : مات سنة ٢٠٠ هـ (خلاصة الكمال ٢٧٩) .

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة المعروف بابن أبي ذئب ، القرشي العامري ، أبو =

نافع بن مالك ^(١) عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال : رب جنازة ملعونة ملعون من شهدها « قال : فهذه جناز أهل الذمة . قال : وإن كان بالراء المهملة فهو أنهم يمنعون من الدفن في مقابر المسلمين . قال : وقد روي عن النبي ﷺ : « أنا بريء من كل مسلم مع مشرك ^(٢) » قيل : لم يارسول الله ؟ قال : « لا ترا آى ناراهما » قلت : الحديث رواه أبو داوود في « السنن » .

فصل

قولهم : « ولا يبيع الخمر »

أي لا يبيعه ظاهراً بحيث يراه المسلمون [إذ] أن يبيعه ظاهراً من المنكر العظيم ، وكذلك نقله من موضع إلى موضع في دار الاسلام في البلد وخارج البلد . قال أبو القاسم الطبري : وقد روي عن عمر وعلي رضي الله عنهما في هذا تغليظ في خرق متاعهم وكسر أوانيهم . ثم ذكر من طريق أبي عبيد ^(٣) ثنا

= الحارث المدني ، أحد الأئمة الأعلام . روى عن نافع وشرحيل بن سعد والزهرى ، وضعفه فيه أحمد ، وحديثه في الصحيحين . وروى عنه الثوري ويحيى القطان وأبو نعيم وخلق . قال فيه الامام أحمد : يشبه بابن المسيب ، وهو أصلح وأورع وأقوم بالحق من مالك . توفي سنة ١٥٩ (خلاصة الكمال ٢٩٧) .

(١) هو نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ، أبو سهيل المدني . روى عن ابن عمر وأنس وروى عنه ابن أخيه مالك بن أنس والزهرى . وثقه أبو حاتم وغيره . قال الواقدي : هلك في إمارة أبي العباس (خلاصة الكمال ٣٤٣) .

(٢) ذكر ابن القيم هذا الحديث فيما سبق ص ٢١٠ ، بلفظ : « أنا بريء من كل مسلم بين ظهرائي المشركين » .

(٣) أي أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه (الأموال ص ٩٦ رقم ٢٦٦) .

هُشَيْمٌ^(١) ومروان بن معاوية ، حدثني عن إسماعيل بن أبي خالد عن الحارث ابن شَبِيلٍ^(٢) عن أبي عمرو الشيباني قال : بلغ عمر أن رجلاً من أهل السواد قد أترى^(٣) في تجارة الحمر ، فكتب أن « اكسروا كل شيء قدرتم عليه ، وشردوا^(٤) كل ماشية له »^(٥) .

قال أبو عبيد : وثنا مروان بن معاوية ، ثنا عمر المكتَّب^(٦) ثنا حذلم^(٧) عن ربيعة بن بكار قال : نظر علي إلى زرارة^(٨) فقال : ما هذه القرية ؟ قالوا : قرية تدعى زرارة يُلحَمُ^(٩) فيها ويباع الحمر . فقال : أين الطريق إليها ؟ قالوا : باب الجسر . قال قائل : يا أمير المؤمنين ، خذ^(١٠) لك سفينة تجوز فيها ، قال :

(١) هو هُشَيْمٌ بن بشير بن أبي خازم ، الحافظ الكبير . سمع الزهري وعمرو بن دينار ومنصور بن زاذان وحُصَيْن بن عبد الرحمن وأبا بشر وأبوس السخثاني وخلفاً كثيراً . قال فيه الذهبي : « لا نزاع في أنه كان من الحفاظ إلا أنه كثير التديس ، روى عن جماعة لم يسمع منهم » . توفي سنة ١٨٣ هـ (راجع ترجمته في تذكرة الحفاظ ١/٢٤٨) .

(٢) في الأصل (بن شبيل) وقد صححناه بالتصغير من « الأموال » ومن خلاصة الكمال ٥٨ . وهو الحارث بن شبيل - بالتصغير - البجلي ، أبو الطفيل الكوفي . روى عن طارق ابن شهاب وأبي عمرو الشيباني ، وروى عنه إسماعيل بن أبي خالد والأعمش قال ابن معين : لا يسأل عن مثله .

- (٣) في الأصل (اشترى) ولا معنى لها . صوابها (أترى) من « الأموال » .
- (٤) كذا بالأصل ، والذي بالأموال (وسيروا) .
- (٥) تنمة الرواية من الأموال (ولا يؤوِّين أحد له شيئاً) .
- (٦) في الأصل (عمرو بن المكتب) صوابها من الأموال ص ٩٦ رقم ٢٦٨ .
- (٧) في الأصل (حذلم) بالبدال المهملة ، صوابها بالبدال المعجمة كما أثبتناها .
- (٨) في الأصل (زرارة) بالراء المهملة في أوله ، صوابها (زرارة) بالزاي في أوله ، وهي محلة بالكوفة سميت زرارة بن يزيد بن عمرو ، من بني البكار . وكان زرارة على شرطة سعيد بن العاص بالكوفة وقد أخذ معاوية زرارة من صاحبها . (معجم البلدان ٤/٣٨١) .
- (٩) في الأصل (يلجم) بالجيم المعجمة ، صوابها (يلحَم) بالحاء المهملة .
- (١٠) في الأموال (نأخذ) .

تلك سخرة ولا حاجة لنا في السخرة^(١) ، وانطلقوا بنا إلى باب الجسر ،
 فقام يمشي حتى أتاها ، فقال : علي بالنيران أضرموا^(٢) فيها : فإن الخبيث
 يأكل بعضه بعضاً ، فأضرمت في عرشها^(٣) . (قال) : قال : وقد قضى
 ابن عباس : « أيما مصر مصره المسلمون فلا يباع فيه خمر » . قال أبو عبيد :
 « [وإنما] معنى هذه الأحاديث [أن يكون] في أهل الذمة ، لأنهم كانوا أهل السواد
 حينئذ . وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله أن « لا يحمل الخمر من رستاق إلى رستاق » .

فصل

قولهم : « ولا نرغب في ديننا ولا ندعوا إليه أحداً »

هذا من أولى الأشياء أن ينتقض المهد به : فانه حراب الله ورسوله
 باللسان ، وقد يكون أعظم من الحراب باليد ، كما أن الدعوة إلى الله ورسوله
 جهاد بالقلب وباللسان ، وقد يكون أفضل من الجهاد باليد . ولما كانت الدعوة
 إلى الباطل مستلزمة^(٤) - ولا بد - للطعن في الحق كان دعاؤهم إلى دينهم
 وترغيبهم فيه طعنًا في دين الاسلام ، وقد قال تعالى : « وَإِنْ تَقَّضُوا أَيْدِيَهُمْ
 [مِنْ] بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ ، وَلَا
 رَيْبَ أَنْ الطَّعْنَ فِي الدِّينِ أَعْظَمُ مِنَ الطَّعْنِ بِالرَّمْحِ وَالسَّيْفِ ، فَأُولَى مَا انْتَقَضَ

(١) في الأصل (الشجرة) بالشين ثم الجيم ، صوابها بالسين والحاء .

(٢) في الأموال (أضرموها) .

(٣) كذا بالأصل . والذي في الأموال (فاحترقت من غريبها حتى بلغت بستان

خَواستنا بن جَبْرُونَ) .

(٤) في الأصل (متلزمة) .

به العهد الطمن في الدين ولو لم يكن مشروطاً عليهم ، فالشرط ما زاده إلا
تأكيدها وقوة .

فصل

قولهم : « ولا تتخذ من الرقيق الذي جرت عليه أحكام المسامين »
يتضمن أنهم لا يتملكون رقيقاً من سبي المسلمين ، وهذا موضع اختلف
فيه الفقهاء : فذهب الامام أحمد أنه إذا استرق الامام السبي لم يجوز بيعهم من
كافر ، ذمياً كان أو حربياً ، صفاراً كانوا أو كباراً . وقال أبو حنيفة : يجوز
بيعهم من أهل الذمة دون أهل الحرب . وقال الشافعي : يجوز بيعهم من
الفرقيين . فأما مذهب مالك فقال في « الجواهر » : إن اشترى الكافر بالغا
على دينه لم يمنع من شرائه إذا كان يسكن به في بلد المسلمين ، ولا يباع لمن
يخرج به عن بلاد الاسلام لما يخشى من إطلاعه أهل الحرب على عورة المسلمين .
وإن كان العبد صغيراً على دينه يبي الكتاب وغيره منع من شرائه لما
يرجى من إسلامه سرعة إجابته إذا دعي إلى الاسلام ، لكونه لم يرسخ في
نفسه الكفر ، بخلاف الكبير . فإن بيع منه فسخ البيع وتخرج^(١) فيه أن يباع
عليه من مسلم . وقال محمد : لا يمنع من شرائه ، لأننا لسنا على يقين من إسلامه
إذا اشتراه مسلم .

وإن كان العبد بالغاً على [غير] دين مشترية . ولها صورتان إحداهما : يهودي يباع من
نصراني وعكسه . فقال ابن وهب وسحنون بالبيع لما بينهما من العداوة والبغضاء

(١) في الأصل (وتخرج) .

فيكون إضراراً بالملوك واتخاذاً للسبل إلى دينه . وقال محمد : لا يمنع ، إذ (١)
 المنع ليس بحق الله بل بحق العبد ، فلو رضي بذلك تجار فيتدارك بعد بالمنع من
 أذيته (٢) دون فسخ البيع . الثانية أن يكون العبد من العقالبة أو المجوس أو
 السودان فهل له شراؤه ؟ حكى المازري (٣) فيه ثلاثة أقوال في المذهب : الجواز
 مطلقاً ، وهو ظاهر الكتاب ، وأطلق الجواز (٤) في الصغير منهم والكبير ،
 والثاني المنع مطلقاً في الصغير والكبير - قاله ابن عبد الحكم - والثالث المنع في
 الصغير والجواز في الكبير ، وهو مذهب « العينية » .

واحتج المانعون مطلقاً بأن ذلك في الشروط المشروطة عليهم ، وهو قولهم :
 « ولا نتخذ شيئاً من الرقيق الذي جرت عليه سهام المسلمين » قالوا :
 وهذا فعل ظاهر منتشر عن عمر أقره جميع الصحابة ، ولأنه رقيق جرى عليه
 ملك المسلمين ، فلا يجوز بيعه من كافر كالحربي . قال أبو الحسين : (٥) ولا يلزم
 على ذلك إذا اشترى مسلم عبداً كافراً أو ذمياً ، فإنه لا يجوز بيعه من ذمي على
 ظاهر كلام إمامنا أحمد رحمه الله تعالى ، ولأنه إذا كان في أيدي المسلمين رُجياً

(١) في الأصل (إن) .

(٢) اللفظة في الأصل غير موصولة . وفي العبارة كلها غموض .

(٣) المازري هو محمد بن علي بن عمر التميمي ، منسوب إلى مازر بجزيرة صقلية . من
 فقهاء المالكية . توفي سنة ٥٣٦ هـ . أشهر كتبه « المعلم بفوائد مسلم » راجع ترجمته في وفيات
 الأعيان ١/٤٨٦ .

(٤) في الأصل (الجوار) بالراء المهملة .

(٥) الظاهر أنه أبو الحسين المروزي ، محمد بن إسحاق بن إبراهيم ، المعروف بابن
 راهويه . كان عالماً بالفقه ، جميل الطريقة ، مستقيم الحديث . توفي سنة ٢٩٤ هـ (طبقات
 الحنابلة ١٩٩) .

إسلامه ، وإذا منع منهم منعه من إسلام إن رغب فيه . ولهذا منعنا الكافر من حضانة اللقيط .

فصل

فإن قيل : فكيف نجتمعون بين المنع من بيعهم لكافر وبين جواز المفاداة بهم من الكفار بالمال والمسلم ؟ قيل : أما المفاداة بهم بمسلم فيجوز لأن مصلحة تخليص المسلم من أسر الكفار أرجح من بقاء العبد الكافر بين المسلمين ينتظرون إسلامه ، بخلاف بيعه^(١) لهم فإنه لا مصلحة فيه للعبد ، وهو يفوت عليه ما يرجي له بإقامته بين المسلمين من أعظم المصالح . وأما مفاداته بمال فهذا فيه روايتان عن الامام أحمد ، فان منعنا ذلك فلأن مفاداته بمال بيع منه لهم . قال : وإن جوزناها فالفرق بينها وبين بيع المسلم له من الكافر أن مصلحة الفداء بالمال قد تكون عامة للمسلمين لحاجتهم إلى المال يتقون به على عدوهم ، فتكون مصلحة المفاداة أرجح من بقاء العبد بين أظهر المسلمين ، بخلاف بيع المسلم المالك له من كافر فإنه لا مصلحة للمسلمين في ذلك .

ذكر نصوص أحمد في هذا الباب

قال يعقوب بن بختان^(٢) : سألت أبا عبد الله : أبيع السبي من أهل الذمة؟ قال : لا ، بروى فيه عن الحسن . وقال بكر بن محمد^(٣) : مثل أبو عبد الله عن

(١) في الأصل (تبعه) .

(٢) في الأصل (بختان) بالحاء المهملة .

(٣) هو بكر بن محمد النسائي الأصل ، أبو أحمد البغدادي المنتأ ، كان الامام أحمد

يقدمه ويكرمه . وعنده مسائل كثيرة عنه (طبقات الحنابلة ٧٨) .

الرجل يبيع العبد النصراني من النصراني؟ قال : لا يبتاعون من سبينا .
قيل له : فيكون عبداً لنصراني فيشتري منه فيباع للنصراني؟ قال : نعم، وكره
أن يباع المملوك النصراني إذا كان من سبي المسلمين للنصارى .

وقال المروزي: سئل أبو عبد الله : هل يشتري أهل الذمة من سبينا؟ قال :
لا، إذا صاروا إليهم يتسوا من الاسلام، وإذا كانوا في أيدي المسلمين فهو أقرب
إلى الاسلام . قال : وسألته : تباع الجارية النصرانية (١) من النصراني؟ قال :
لا ، إذا باعها فقد أيسنا من إسلامها .

وقال عبد الله : سمعت أبي يقول : ليس لأهل الذمة أن يشتروا شيئاً من
سبينا ، يمنعون من ذلك لأنهم إذا صاروا إليهم نشؤوا على كفرهم . ويقال :
إن عمر كان في عهده لأهل الشام أن يمنعوا من شراء سبايانا . وقال عبد الله :
سألت (٢) أبي عن رجل كانت عنده أمة نصرانية ولها ولد أبيعها مع ولدها
من نصراني؟ قال: لا ، قلت : فإن باعها وحدها دون ولدها للنصراني؟ قال :
لا يبيعها للنصراني ، ليس لهم أن يشتروا مما سبى المسلمون شيئاً ، قلت لأبي :
فإن ابن يشترون؟ قال : بعضهم من بعض . ويروى عن عمر أنه كتب ينهى
أن تباع النصرانية من النصراني . ويروى عن الحسن أنه كره ذلك .
وقال في رواية حنبل : ليس لنصراني ولا أحد من أهل الأديان أن
يشتري من سبينا شيئاً ، ولا يبيع منهم وإن كان صغيراً لعله يسلم ،
وهذا يدخله في دينه . قلت : فإن كان كبيراً وأبى الاسلام؟ قال : لا يباع

(١) في الأصل (للنصرانية) .

(٢) في الأصل (سمعت) .

إلا من مسلم ، لعله (١) يسلم ، وأما الصبي فلا يتركوه أن يدخلوه في دينهم ، ولا يبيع شيء من سبينا منهم . نحن أحق به ، هم أقرب إلى الاسلام ! وكذلك قال في رواية أبي طالب . وقال في رواية ابنه (٢) صالح : لا يبيع الرقيق من يهودي ولا نصراني ولا مجوسي من كان منهم ، وذلك لأنه إذا باعه أقام على الشرك ، وكتب فيه عمر ينهى عنه أمراء الأمصار . وكذلك قال في رواية إسحاق بن إبراهيم وأبي الحارث والميموني . قال الميموني : قلت : فإن باع رجل (٣) منهم مملوكه يردده ؟ قال : نعم يردده ، فقال له رجل : من أين يكون رقيقهم ؟ قال : مما في أيديهم مما صلحوا عليه ففناشلوا ، فأما أن يشتروا منا فلا . وكذلك قال في رواية ابن منصور : لا يبيعون من أهل الذمة ولا من أهل الحرب ، صغاراً كانوا أو كباراً .

فصل

قولهم : « وألا نمنع أحداً من أقربائنا أراد الدخول في الاسلام » فهذا أيضاً يقتضي انتقاض عهدهم به ، فإنه مشروط عليهم ، وهو أيضاً محاربة لله ورسوله بالمنع من الدخول في دينه ، فالأول دعاء إلى الدخول في الكفر وترغيب فيه ، وهذا منع لمن أراد الانتقال منه والعدول عنه .

(١) في الأصل (الاله) ولا معنى له هنا .

(٢) في الأصل (ابن) .

(٣) في الأصل (رجلاً) .

الفصل الثالث

فما يتعلق بتغيير لباسهم وتمييزهم عن المسلمين في المركب
واللباس ونحوه (١)

فصل

وقولهم : « وأن نلزم زينا حيثما كنا، وألا نتشبه بالمسلمين في لبس
قلنسوة ولا عمامة ولا فرق شعر ، ولا في مراكبهم »

هذا أصل الغيار، وهو سنة منها من أمر رسول الله ﷺ باتباع سنته، وجرى
عليها الأمة بعده في كل عصر ومصر، وقد تقدمت بها سنة رسول الله ﷺ .
قال أبو القاسم الطبري [في] سياق ما روى عن النبي ﷺ مما يدل على وجوب استعمال
الغيار لأهل الملل الذين خالفوا شريعته صغاراً وذكلاً، وشهرة وعلماً عليهم، ليعرفوا من
المسلمين في زيهم ولباسهم، ولا يتشبهوا بهم : « وكتب عمر إلى الأمصار أن تجز
نواصيهم، وألا يلبسوا لبسة المسلمين حتى يعرفوا » (٢) . وعن عمر بن عبد
العزير مثله . قال : وهذا مذهب التابعين وأصحاب المقالات من الفقهاء

(١) زدنا هذا العنوان للإيضاح، وكان حق هذا الفصل أن يكون (الرابع) بترتيب

ابن القيم المذكور ص ٦٦٥ من مطبوعتنا (لأحكام أهل الذمة) .

(٢) فارت أيضاً بالافتضاء ١٢٢

المتقدمين والمتأخرين» . ثم ساق من طريق العرياني : حدثنا عبد الرحمن ابن ثابت ، عن حسان بن عطية ، عن أبي منيب الجرشي ، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله لا يشرك به ، وجعل الذل والصغار على من خالف أمري ، ومن تشبه بقوم فهو منهم » (١) : رواه الامام أحمد في مسنده .

قال أبو القاسم : « هذا أحسن حديث روي في الغيار ، وأشبه بمعناه وأوجه في استعماله ، لما ينطق لفظه بمعناه ، ومفهومه بما يقتضي فحواه ، من قوله : « وجعل الذل والصغار على من خالف أمري » فأهل الذمة أعظم خلافاً لأمره وأعصام لقوله ؛ فهم أهل أن يدلوا بالتغيير عن زي المسلمين الذين أعزهم الله بطاعته وطاعة رسوله من الذين عصوا الله ورسوله فأذلهم وصغرهم وحقرهم حتى تكون سمة الهوان عليهم ، فيعرفوا بزبهم . ودلالته (٢) ظاهرة في وجوب استعمال الغيار على أهل الذمة في قوله ﷺ : « من تشبه بقوم فهو منهم » ومعناه إن شاء الله أن المسلم يتشبه بالمسلم في زيه فيعرف أنه مسلم ، والكافر يتشبه بزى الكافر فيعلم أنه كافر ، فيجب أن يجبر الكافر على التشبه بقومه ليعرفه المسلمون به . وقد قال رسول الله ﷺ : « يسلم الراكب على الماشي ، والماشي على القاعد ، والقليل على الكثير » (٣) ؛ وسأله رجل : أي الاسلام خير ؟ قال : « تطعم الطعام ، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف » (٤) .

(١) قارن أيضاً بسنن أبي داود كما في اقتضاء الصراط المستقيم ٨٣ .

(٢) في الاصل (ودلالة) .

(٣) سنن أبي داود ٤/٤٧٥ رقم ٥١٩٨ .

(٤) قارن بسنن أبي داود ٤/٤٧٣ رقم ٥١٩٤ .

وقد نهى أن يبدأ اليهود والنصارى بالسلام، و[أمر] إذا سلم أحدهم علينا أن نقول له : « وعليكم »^(١) . وإذا كان هذا من سنة السلام فلا بد أن يكون لأهل الذمة زي يعرفون به حتى يمكن استعمال السنة في السلام في حقهم ويعرف منه المسلم من سلم عليه : هل^(٢) هو مسلم يستحق السلام أو ذمي لا يستحقه ؟ وكيف يرد عليهم ؟ وقد كتب عمر إلى الأمصار « أن تجزئ نواصيهم » يعني أهل الكتاب ، « وألا يلبسوا لبسة المسلمين حتى يعرفوا » .

قلت : ما ذكره^(٣) من أمر السلام فائدة من فوائد الغيار ، وفوائده أكثر من ذلك . فمنها أنه^(٤) لا يقوم له ، ولا يصدره في المجلس ، ولا يقبل يده ، ولا يقوم لدى^(٥) رأسه ، ولا يخاطبه بأخي وسيدي وولي ونحو ذلك ، ولا يدعى له بما يدعى به للمسلم من النصر والعز ونحو ذلك ، ولا يضرف إليه من أوقاف المسلمين ولا من زكواتهم ، ولا يستشده تحملاً ولا أداءً ، ولا يبيعه عبداً مسلماً ، ولا يمكنه من المصحف وغير ذلك من الأحكام المختصة بالمسلمين : فلولا النهي لعامله ببعض ما هو مختص بالمسلم .

فهذا من حيث الاجمال ، وأما من حيث التفصيل ففي شروط عمر رضي الله عنه : « وألا تتشبه بالمسلمين في شيء من لباسهم في قلنسوة » فيمنعون من

(١) فارن بنن أبي داوود ٧٧/٤ ؛ وصحيح البخاري ١٦/٩ .

(٢) في الأصل (ملل) .

(٣) أي أبو القاسم الطبري .

(٤) في الأصل (لانه) .

(٥) في الأصل (لا) .

لباسها لما كان رسول الله ﷺ [وصحابته] يلبسونها ، ولم يزل لبسها عادة الأكبر من العلماء والفقهاء ، والقضاة والأشراف (١) والخطباء على الناس ، واستمر الأمر على ذلك إلى أواخر الدولة الصلاحية (٢) فرغب الناس عنها . وقد روى العوام بن حوشب عن إبراهيم التيمي عن ابن عمر : كان للنبي ﷺ قلنسوة بيضاء لاطئة (٣) يلبسها ، وكان لعلي رضي الله عنه قلنسوة بيضاء يلبسها ؛ وذكر سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يمسح على العمامة ولا على القلنسوة . وقالت أم نهار : كان أنس يمر بنا في كل جمعة على بردون ، عليه قلنسوة لاطئة ؛ فأما نهى عمر رضي الله عنه أهل الذمة عن لبسها لأنها زي رسول الله ﷺ وصحابته من بعده ، وغيرهم من الخلفاء بعده . وللمسلمين برسول الله ﷺ وأصحابه أسوة وقدوة ، فالخلفاء يلبسونها اقتداءً برسول الله ﷺ وتشبهاً به ، وهم أولى الناس باتباعه واقتفاء أثره ؛ والعلماء يلبسونها إذا انتهوا في علمهم وعزمهم (٤) وعظمت منزلتهم واقتدى الناس بهم ، فيتميزون (٥) بها للشرف على من دونهم لما رفعهم الله بعلمهم على جهلة خلقه ؛ والقضاة تلبسها هيبة ورفعة ؛ والخطباء تلبسها على المنابر لعلو مقامهم ؛ فيمنع أهل الذمة من لباس القلنسوة لعدم وجود هذه المعاني فيهم .

(١) في الأصل (بالاشراق) بالقاف .

(٢) أي دولة الناصر صلاح الدين بن أيوب .

(٣) في الأصل (لاطئة) بالنون ، صوابها (لاطئة) بالهمزة . من لطاء و لطيء بمعنى لصق ، ومنها (اللاطئة) من الشجاج : السحاق . أما اللاطئة من القلائس فهي المتأسكة الشديدة الالتصاق . وقارن بالقاموس ٢٨/١ .

(٤) في الأصل (وغيرهم) .

(٥) في الأصل (فيهمرون) .

فصل

قولهم: «ولا عمامة»

قال أبو القاسم: والعمامة يمنعون من لبسها والتعمم بها: إن العمام تيجان العرب وعزها على سائر الأمم من سواها، ولبسها رسول الله ﷺ والصحابة من بعده فهي لباس العرب قديماً ولباس رسول الله ﷺ والصحابة، فهي لباس الاسلام. قال جابر رضي الله عنه: دخل رسول الله ﷺ مكة عام الفتح وعليه عمامة سوداء (١). قال: وروى عيسى بن يونس عن عبيد الله بن أبي حميد عن أبي حميد عن المليح عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه: «اعتموا بزادوا حلماً». [و] قال: «العمام تيجان العرب». وقال المغيرة بن شعبة: توضع رسول الله ﷺ ومسح بناصيته، وعلى العمامة والخفين. وقال أنس: رأيت النبي ﷺ يتوضأ وعليه عمامة قِطْرِيَّة (٢)، فأدخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه ولم ينفذ العمامة. وفي الحديث عن النبي ﷺ «فرق ما بيننا وبين المشركين العمام على القلائس» (٣).

وهذا - وإن كان إخباراً بالواقع - فانه إرشاد إلى المشروع. وقال معاوية: عن ابن إسحاق، عن صفوان بن عمرو، عن الفضل بن الفضالة، عن خالد بن معدان قال: إن الله أزم هذه الأمة بالعصائب والألوية، يريد بالعصائب العمام كما في الحديث:

(١) سنن أبي داود ٧٨/٤ رقم ٤٠٧٥ .

(٢) نسبة إلى القِطْر: قرية بالبحرين . وقارن بأبي داود ٧٣/١ .

(٣) قارن سنن أبي داود ٧٩/٤ بالاعتضاء ٨٦ .

« فأمرهم أن يمسحوا على العمام والتساخين »^(١)، فالعصائب العمام، والتساخين^(٢) الخفاف. قالوا: والعمام ليست من زي بني إسرائيل، وإنما هي من زي العرب. وقال أبو القاسم: ولا يمكن الذي من التعمم بها، فانه لا عز له في دار الاسلام، ولا هي من زييه.

قلت: فلو خالفت عمامهم عمام المسلمين في لون أو غيره فهل يمكن من ذلك؟ يحتمل أن يقال بتمكينهم منها لحصول التمييز المقصود، ويحتمل ألا يمكنوا، إذ المقصود أنهم لا يلبسون هذا الجنس كما لا يركبون الخيل ولو تميزت عن خيول المسلمين، لأن ركوبها عز وليسوا من أهله، كما يمنعون من إرخاء الذوائب. ولم أجد عن أحمد نصاً في لبسهم العمام، ولكن قال المتأخرون من أتباعه: إنهم يشدون في أطراف عمامهم وقلانسهم ما يخالف لونها بحمرة أو صفرة ونحوهما^(٣). وحكوا في جواز تمكينهم من الطيالة وجهين، وأحد الوجهين في العمام أولى وأحق بالمنع لما تقدم.

(١) في الأصل (والتساخر) وهو تصحيف، صوابه كما أثبتناه « التساخين » وهي الخفاف كما شرحها، ولا واحد لها. ولفظ الحديث في (سنن أبي داود ٧٢/١ رقم ١٤٦٦): عن ثوبان قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فأصابهم البرد، فلما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم « أن يمسحوا على العصائب والتساخين ». ويلاحظ أن في الأصل ذكر العمام، فهذا - والله أعلم - من سهو الناسخ.

(٢) في الأصل (لحر و صفر ونحوها). وليس المقصود تمييز أهل الذمة بهذين اللونين لذاتهما، بل بكونها علامتين مفارقتين للون عمامهم وقلانسهم، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبغ بالصفرة، ولم يكن شيء أحب إليه منها، وقد كان يصبغ بها ثيابه كلها حتى عمامته (سنن أبي داود ٧٤/٤ رقم ٤٠٦٤). كما أنه عليه السلام رخص في الثوب الأحمر ما لم يكن ثوب شهرة قائماً بحتاً، حتى رآه بعض الصحابة في حلة حرام، ورأوه يخطب بمنى وعليه برد أحمر (سنن أبي داود ٧٧/٤ رقم ٤٠٧٢).

وقال أبو الشيخ (١) : حدثنا أحمد بن الحسين ، حدثنا الدُّورقي (٢) ، حدثنا علي بن الحسن بن شقيق ، حدثنا ابن المبارك ، حدثنا معمر ، أن عمر بن عبد العزيز كتب (٣) « أن ائمن من قبلك (٤) فلا يلبس نصراني قباء ولا نوب خز ولا عَصَب (٥) ، وتقدم في ذلك أشد التقدم حتى لا يخفى على أحد نهى عنه ، وقد ذكر لي أن كثيراً ممن قبلك من النصارى قد راجعوا لبس العمام ، وتركوا المناطق (٦) على أوساطهم ، واتخذوا الوفر (٧) والجُمَم (٨) ، ولعمري إن كان يصنع ذلك فيما قبلك إن ذلك بك (٩) ضعف وعجز ،

(١) تردد اسم أبي الشيخ كثيراً واسم كتابه (شروط عمر) ، ولا عجب فإن هذا الباب كله يدور حول هذه الشروط وأحكامها وموجباتها . وأبو الشيخ هو عبد الله بن محمد بن جعفر ابن حيان الأصبهاني ، المتوفى سنة ٣٦٩ . ويكنى أيضاً أبا عبد الله ، ولكنه اشتهر بأبي الشيخ (شذرات ٦٩/٣) .

(٢) الدُّورقي هو أحمد بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح بن منصور ، أبو عبد الله البغدادي . سمع إسماعيل بن علية ، وحدث عن الامام أحمد . وروى عنه مسلم والترمذي ، والدورقي نسبة إلى الدورقية وهي فلانس طوال جرى التنسكون في زمانه على لبسها . (قارن بطبقات الخنابلة ١٢) .

(٣) الرواية بنصها إلا في أحرف ية في (اقتضاء الصراط المستقيم ١٢٣) .

(٤) في الأصل (قبلكم) صوابها من الاقتضاء .

(٥) العَصَب - كما سيفسره ابن القيم بعد صفحات - هو البرد الذي يصبغ غزله ، وهو الباني .

(٦) في الاقتضاء : (وتركوا لبس المناطق) .

(٧) الوفر : جمع وفرة - بفتح الواو وسكون الفاء - وهي إسبال الشعر إلى المنكب .

(٨) في الأصل (الحمام) بالحاء المهملة ، صوابه (الجُمَم) كما أثبتناه ، وهي جمع جُمَّة -

بضم الجيم وفتح الميم المشددة - إسبال الشعر إلى شحمة الأذن . وفي الحديث : « نعم الرجل خرَّيم الأسدي لولا طول جُمَّته » سنن أبي داود ٨٣/٤ رقم ٤٠٨٩ .

(٩) في الأصل (بل) . وقارن هذا النص كله بالاقتضاء ١٢٣ .

فَانظُرْ كُلَّ شَيْءٍ نَهَيْتُ^(١) عَنْهُ وَتَقَدَّمْتُ فِيهِ فَلَا تُرَخِّصْ فِيهِ ، وَلَا تُغَيِّرْ^(٢) مِنْهُ شَيْئاً .

حدثنا أحمد بن الحسين ، حدثنا أحمد ، حدثنا سعيد بن سلمان ، ثنا أبو معشر ، عن محمد بن قيس وسعيد بن عبد الرحمن بن حبان الآ : دخل ناس من بني تغلب على عمر بن عبد العزيز عليهم العمائم كهيئة العرب : قالوا : يا أمير المؤمنين ، أَلَسَّحِقْنَا بِالْعَرَبِ ، قَالَ : فَمَنْ أَنْتُمْ ؟ قَالُوا : نَحْنُ بَنُو تَغْلِبِ^(٣) ، قَالَ : أَوْ لَسْتُمْ مِنْ أَوْسَطِ الْعَرَبِ ؟ قَالُوا : نَحْنُ نَصَارَى . قَالَ : عَلِيٌّ بِحَيْلٍ لَمْ^(٤) . فَأَخَذَ مِنْ نَوَاصِيهِمْ وَأَلْقَى الْعِمَامَ ، وَشَقَّ مِنْ رِداء^(٥) كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ شِبْرًا بِحِزْمٍ بِهِ^(٦) ، وَقَالَ : لَا تُرَكِّبُوا السَّرُوجَ ، وَارْكَبُوا الْأُكُفَ ، وَدُلُّوا أَرْجُلَكُمْ^(٧) مِنْ شَقِّ وَاحِدٍ . حدثنا خالي ، حدثنا محمد بن عبد الوهاب بن موسى العسقلاني ، حدثنا مبشر بن صفوان ، حدثنا الحكم بن عمرو الرعييني قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى أمصار الشام^(٨) : « لَا يَمِشِي نَصْرَانِي إِلَّا مَفْرُوقِ النَّاصِيَةِ ، وَلَا يَلْبَسُ قَبَاءً ، وَلَا يَمِشِي إِلَّا بِزَنَارٍ مِنْ جِلْدٍ ، وَلَا يَلْبَسُ طِيلِسَانًا ، وَلَا يَلْبَسُ

(١) في الاقتضاء : (كنت نهيت) .

(٢) في الأصل (تعبر) ، وفي الاقتضاء (تعد) ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) في الأصل (بني تغلب) . وقارن بالاقتضاء .

(:) الجَلْمُ - بفتح الجيم وسكون اللام - هو المقص .

(٥) في الأصل (ووا) .

(٦) في الأصل (يحرم) وقارن بالاقتضاء ١٢٣ .

(٧) في الأصل (رجلكم) وفي سيرة عمر بن عبد العزيز (لابن عبد الحكم) ص ١٣٦

بنعوه إذ يقول : « وَلَا يَفْحَجُوا عَلَى الدُّوَابِّ ، وَلِيَدْخُلُوا أَرْجُلَهُمْ مِنْ جَانِبِ وَاحِدٍ » .

(٨) في سيرة عمر (لابن عبد الحكم) : إلى الآفاق .

سراويل ذات خَدَمَة (١) ، ولا يلبس نعلًا ذات عَدَبَة ، ولا يركب على سرج ، ولا يوجد في بيته سلاح إلا انتهب ، ولا يدخل الحمام يوم الجمعة يهودي ولا نصراني حتى تصلى الجمعة . حدثنا أبو يعلى عن ابن بهر (٢) ، حدثنا عبد الله بن إدريس ، عن عبد الرحمن بن إسحاق ، عن خليفة بن قيس ، عن خالد بن عرفطة (٣) قال : كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى الأمصار أن « تجزّ نواصيهم — يعني النصارى — ولا يلبسوا ألْبسة المسلمين حتى يعرفوا » (٤) . حدثنا أحمد بن الحسين الخذاء ، حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي ، حدثنا علي بن الحسن بن شقيق ، حدثنا ابن المبارك ، حدثنا معمر أن عمر بن عبد العزيز كتب : « أما بعد ، فلا يركب يهودي ولا نصراني على سرج ، ولا يركب على إكاف ؛ ولا يركب نساؤهم على راحلة وليكن (٥) ركوبهم (٦) على إكاف . وتقدم في ذلك تقدماً بليغاً » (٧) .

وقال الخلال في « الجامع » : باب ما تؤخذ به النصارى من اتخاذ الزنانير

(١) في الأصل (كذبة) صوابها (خدمة) من سيرة عمر ١٣٦ ، وتاريخ مدينة دمشق ١٨٠/١ .

(٢) في الأصل (ابن بهر) ولعله (ابن بهز)

(٣) هو الصحابي خالد بن عرفطة القضاعي . له حديث . روى عنه أبو إسحاق السبيعي . توفي سنة ٦١ (الخلاصة ٨٧) .

(٤) قارن باقتضاء الصراط المستقيم ١٢٢ .

(٥) في الأصل (لكن) وقارن بخراج أبي يوسف ١٢٧ .

(٦) في الأصل (ركوبهم) كأنه يقصد الرجال والنساء .

(٧) لفظ الرواية في سيرة عمر بن عبد العزيز (لابن الحكم) ١٣٦ : « وانظر فلا يركب نصراني على سرج ولا يركبوا على إكاف ، ولا تركب امرأة من نساؤهم راحلة وليكن مركبها على إكاف » .

وعلى نساءهم من زبيهم : أخبرني محمد بن أبي هارون ، ومحمد بن جعفر قالا :
حدثنا أبو الحارث قال : قال أحمد : « ينبغي أن يؤخذ أهل الذمة بالزنانير يذنون
بذلك » (١) . ثنا يحيى بن جعفر بن أبي عبد الله بن الزمرقات (٢) ، ثنا يحيى
ابن الكسر ، ثنا عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال :
[أمر] عمر رضي الله عنه [أن] تجز نواصي أهل الذمة ، وأن يشدوا المناطق ،
وأن يركبوا الأُكُف بالعرض . حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدثني أبي ،
حدثنا عبد الرزاق ، ثنا معمر ، عن عمرو بن ميمون بن مهران قال : كتب عمر
ابن عبد العزيز رحمه الله تعالى أن ينهوا النصارى أن يفرقوا رؤوسهم ، وتجز
نواصيهم ، وأن تشد مناطقهم ، ولا يركبوا على سرج ، ولا يلبسوا عصباً (٣)
ولا خزاً ، وأن يمنع نساؤهم أن يركبن (٤) الرحائل ، فان قدر على أحدنهم فعل
ذلك بعد التقدم إليه فان سكنه لمن وجده .

فصل

ويعنون من التلحي : صرح بذلك أصحاب الشافعي في كتبهم . وقال أبو
القاسم هبة الله بن الحسين بن منصور الطبري (٥) في « شرح كتاب عمر بن

(١) في الأصل : (ان يوجد اهل الذمة بالزنانير مذنون بذلك

(٢) كذا بالأصل .

(٣) بالأصل (عسا) .

(٤) في الأصل (يركبوا) .

(٥) يلاحظ أن اسم أبي القاسم الطبري قد تردد في هذا الباب كثيراً كما تردد اسم أبي

الشيخ ، والسرفي ذلك تأليف هذين الحفاظين في شروط عمر وأبو القاسم طبري الأصل ، =

الخطاب « بعد أن ذكر المنع من لبس العمامة : « وكذلك لا يتلحى ، لما روي عن النبي ﷺ أنه أمر بالتلحى ونهى عن الإسيباط ، وإنما أمر به المسلمين ومن آمن به واقتدى بأفعاله . فمن فعله من أمته فانما يفعله اتباعاً لأمره واستملاً لسنة ، وهو زي العرب من آباء الدهر وليس هو زي بني إسرائيل ، فلا يمكن الذي منه لأنه ليس زي قومه فيما مضى ، فيجب ألا يكون زيّاً له الآن . »

قال أبو عبيد في هذا الحديث : أصل التلحى في لبس العمام ، وذلك لأن العمام يقال لها المقنطرة ، فاذا لاثها المعتم على رأسه ولم يجعلها تحت منكبها قيل : اقتلعتها فهي المنهي عنه ، فاذا أدارها تحت الحنك قيل : تلحها (١) ، وكان طاووس يقول : « تلك عمة الشيطان » يعني التي لا يتلحى بها . قال أبو القاسم : وعمة الشيطان أهل الذمة بها أولى ! قال : وكذلك إذا تمموا لا يرسلون أطراف العمامة خلف ظهورهم ، لأن هذا هو السنة في التعمم بفعل الرسول ﷺ ، بفعل عبدالرحمن بن عوف ، فيما روى الهيثم بن حميد (٢) عن (٣) صفوان ابن عيلان (٤)

= ويعرف أيضاً باللالكائي وبأبي القاسم الرازي . صنف كتاباً في السنن ، وكتاباً في معرفة أسماء من في الصحيحين ، وثالثاً في شرح السنة وغير ذلك له ترجمة في تاريخ بغداد للخطيب ٧٠/١٤ - ٧١ وشذرات الذهب ٣/٢١١ .

(١) وكذلك كان يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنه كان يتلحى بالعمامة تحت الحنك ، انظر زاد المعاد ١/٥١ .

(٢) هو الهيثم بن حميد الغساني - مولاهم - دمشقي . روى عن يحيى بن الحارث الذماري وثور بن يزيد . وروى عنه الوليد بن مسلم ومعل بن منصور : (الخلاصة ٣٥٤) .
(٣) في الاصل (بن) .

(٤) كذا بالاصل ، ولعله صفوان بن يعلى بن أمية التميمي ، لأنه هو الذي روى عن عطاء (الخلاصة ١٤٨) .

عن عطاء بن أبي رباح ، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ أمر عبد الرحمن بن عوف أن يتجهز لسرية بعثه عليها فأصبح قد اعتم بعمامة سوداء (١) . وقال أبو أسامة عبيد الله عن نافع : كان ابن عمر يعتم ويرخيها (٢) بين كتفيه . قال عبيد الله : وأخبرني أشياخنا أنهم رأوا أصحاب رسول الله ﷺ يعتمون ويرخونها بين أكتافهم : فأرخاء الذؤابة من زي أهل العلم والفضل والشرف (٣) ، فلا يجوز أن يمكن الكفار من التشبه بهم فيه .

فصل

قولهم : « ولا في نعلين ولا فرق شعر »

أي لا تتشبه بهم في نعالمهم ، بل تكون نعالمهم مخالفة لنعال المسلمين (٤) ليحصل

(١) قارن بقول ابن القيم في زاد المعاد ٤٨/١ : « وفي مسلم أيضاً عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعليه عمامة سوداء » .
(٢) في الأصل (يرخيها) بالحاء المهملة .

(٣) وقارن بما نقله ابن القيم في زاد المعاد ٤٨/١ عن شيخه ابن تيمية حول إرخاء الذؤابة : « وكان شيخنا أبو العباس بن تيمية قدس الله روحه في الجنة يذكر في سبب الذؤابة شيئاً بديعاً : وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما اتخذها صبيحة المنام الذي رآه في المدينة لما رأى رب العزة تبارك وتعالى فقال : يا محمد ، فم يختم الملاء الأعلى ؟ قلت : لا أدري . فوضع يده بين كتفي فعمت ما بين السماء والأرض .. » الحديث ، وهو في الترمذي . وسئل عن البخاري فقال : صحيح . قال : فن تلك الحال أرخى الذؤابة بين كتفيه . وهذا من العلم الذي تنكره السنة الجاهل وقلوبهم » .

(٤) قارن بقول ابن تيمية في (اقتضاء الصراط المستقيم ١١) : « وأمر بمخالفتهم في =

كامل التمييز وعدم المشابهة في الزي الظاهر ، ليكون ذلك أبعد من المشابهة في الزي الباطن: فإن المشابهة في أحدها تدعو إلى المشابهة في الآخر بحسبها ، وهذا أمر معلوم بالمشاهدة ؛ فليس المقصود من الغيار والتمييز في اللباس وغيره مجرد تمييز الكافر عن المسلم بل هو من جملة المقاصد ، والمقصود الأعظم ترك الأسباب التي تدعو إلى موافقتهم ومشابهتهم باطنياً ، والنبي ﷺ سن لأمته ترك التشبه بهم بكل طريق وقال: «خالف هدينا هدي المشركين»؛ (١) وعلى هذا الأصل أكثر من مئة دليل حتى شرع لها في العبادات التي يحجبها الله ورسوله تجب مشابعتهم في مجرد الصورة كالصلاة والتطوع عند طلوع الشمس وغروبها ، فعوضنا بالتنفل في وقت لاتقع الشبهة بهم فيه. ولما كان صوم يوم عاشوراء لا يمكن التعميص عنه بغيره لفوات غير ذلك اليوم أمرنا أن نضم إليه يوماً قبله ويوماً بعده لتزول صورة المشابهة (٢) . ثم لما قهر المسلمون أهل الذمة وصاروا تحت قهرهم وحكمهم أزمهم أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه بترك التشبه بالمسلمين (٣) كما أمر النبي ﷺ بترك التشبه بهم: فنضمن هذان الأصلان العظيمان مجابتهما في

= الهدى الظاهر - وإن لم يظهر لكثير من الخلق في ذلك مفسدة - لا مور: منها أن المشاركة في الهدى الظاهر تورث تناسباً وتساكلاً بين المشاهدين يقود إلى الموافقة في الاعتقاد والاعمال . وهذا أمر محسوس .

(١) قارن بالاعتضاء ١٣٦ .

(٢) قارن بقول ابن تيمية في الاعتضاء ٨٧ : « هذا يوم عاشوراء يوم فاعل ، يكفر صيامه سنة ماضية ، صامه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر بصيامه ورغب فيه . ثم لما قيل له قبيل وفاته : إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى . أمر بمخالفتهم بضم يوم آخر إليه ، وعزم على فعل ذلك . ولهذا استحب العلماء - منهم الامام أحمد - أن يصوم تاسوعاء وعاشوراء ، وبذلك علقت الصحابة رضي الله عنهم . »

(٣) في الأصل (بترك التشبه بهم بالمسلمين) باقتحام لفظ (بهم) .

الهدى الظاهر والباطن حتى في النعال ، فأمر النبي ﷺ الأمة بالصلاة في نعالهم مخالفة لأهل الكتاب (١) ، ونهاهم عمر رضي الله عنه أن يلبسوا نعال (٢) المسلمين

فصل

و كذلك قولهم : «ولا بفرق (٣) شعر»

الأصل في هذا الباب ما ثبت في الصحيح من حديث النميري عن عبيد الله ابن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان أهل الكتاب يسدلون أشعارهم ، وكان المشركون يفرقون رؤوسهم . قال : وكان رسول الله ﷺ يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لو يؤمر به ، فسدل رسول الله ﷺ ناصيته ثم أمر بالفرق ، فكان الفرق آخر الأمرين (٤) . والسدل في اللغة الإرسال ، ومعناه في الشعر أن رسول الله ﷺ كان يرسل شعره ، وكان أولاً يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه لمصلحة التأليف وغيرها ، فكان يجب أن يفرق شعره ، فأمسك عنه حتى يأتيه الأمر من الله ، فجاءه الأمر بالفرق ، فصار هو السنة (٥) والفرق هو أن يقسم شعر الرأس نصفين بالسوية ، ويجعل ذؤابتين على زي الأشراف الذي لم تنزل عليه العلويون والعباسيون . وهذا آخر الأمرين من فعله ﷺ ، وهو الذي

(١) انظر باب الصلاة في النعل في سنن أبي داود ٢٤٦/١ وقارن بالاعتناء ٦٠ .

(٢) في الأصل (انعال) .

(٣) في الأصل (تفرق) .

(٤) في الأصل (الاسرين) . وقارن بالبخاري ١٦٣/٧ .

(٥) فارن بزد المعاد ٦٢/١ .

استقرت عليه السنة فلا يمكن منه أهل الذمة بل يؤمرون بأن يرسلوا شعورهم ويسدلوها ويجمعوا (١) شعورهم حتى تكون كاللبنة (٢) من خلفهم. وقد وسم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه من على رأسه شعر من أهل الذمة بوسم ينبغي اتباعه ، وهو أن تجز نواصيهم ، والناصية مقدار ربع الرأس ، فإذا كان ربه محلوفاً كان علماً ظاهراً وأمرأ مشهوراً أنه ذمي ، وهذا معنى ما في كتاب أمير المؤمنين في (٣) الشروط : « وأن تجز مقادير رؤوسنا » .

قال أبو القاسم : أخبرنا علي بن عمر ، أخبرنا إسماعيل بن محمد ، حدثنا عباس الدوري ، ثنا خالد بن مخلد ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر رضي الله عنه أنه كان يكتب إلى عماله يأمرهم بجز نواصيهم ، يعني أهل الكتاب. قال أبو القاسم : كذا قال خالد : « عن نافع عن ابن عمر » ، وإنما هو عن أسلم عن عمر ، كذلك رواه عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بن عمر العمري ، وهو الصواب .

فصل

في هدي رسول الله ﷺ في حلق الرأس وتركه و كيفية جعل شعره لم يكن هديه ﷺ حلق رأسه في غير نسك (٤) ؛ بل لم يحفظ عنه أنه حلق رأسه إلا في حج أو عمرة . وحلق الرأس أربعة أقسام : شرعي ، وشركي ، وبدعي ، ورخصة . فالشرعي الحلق في الحج والعمرة ، والشركي حلق الرأس

(١) في الأصل (ويسدلوها ويجمعون) .

(٢) أي كالرقة في جيب القميص : (النووي على مسلم ٤٤/١٤) .

(٣) في الأصل (من في) باقعام من .

(٤) فارق بقول ابن القيم في زاد الماد ٦٢/١ : « وكان هديه في حلق الرأس تركه كله

أو أخذه كله ، ولم يكن يحلق بهضه ويدع بهضه ، ولم يحفظ عنه حلقه إلا في نسك » .

الشيوخ فاتهم بحلقون رؤوس المریدین للشیخ ، ویقولون : أحلق رأسك للشیخ فلان ، وهذا من جنس السجود له ، فان حلق الرأس عبودية مذلة (١) ، وكثیر منهم یعمل المشیخة الوثنیة ، فترى المرید [عاکفاً] علی السجود له ویسمیه وضع رأس وأدباً ، وعلی التوبة له والتوبة لا ینبغی أن تكون لأحد إلا لله وحده ، وعلی حلق الرأس له وحلق الرأس عبودية لاتصلح إلا لله وحده ؛ وكانت العرب إذا أمنوا علی الأسیر جزوا نواصیه وأطلقوه عبودية وإذلالاً له . ولهذا كان من تمام النسك وضع النواصی لله عبودية وخضوعاً وذلاً . ویروونه علی الحلف باسم الشیخ لإذلاله (٢) . وقد صح عنه صلی الله علیه وسلم أنه قال : « من حلف بغير الله فقد أشرك » فكیف من نذر لغير الله ! وأما الحلق البیدعی فهو : كحلق كثیر من المطوعة والفقراء یجملونه شرطاً فی الفقر وزیاً یتمیزون به عن أهل الشعور من الجند والفقهاء والقضاة (٣) وغيرهم ؛ وقد صح عن النبی صلی الله علیه وسلم فی الخوارج أنه قال : « سیاهم التحلیق » (٤) . وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لصبیغ بن عسل (٥) وقد سأله عن مسائل فأمر بكشف رأسه وقال : « لورأیتك محلوقةً لأخذت الذي فیہ عینك حتی أن تكون من الخوارج » .

ومن حلق البدعة الحلق عند المصائب بموت القریب ونحوه . فأما المرأة فیحرم علیها ذلك ؛ وقد برىء (٦) رسول الله صلی الله علیه وسلم من الخالقة والصالقة والشاقة .

(١) بالأصل (بدل) .

(٢) بالأصل (فابدد له) . ویلاحظ عنف لهجة ابن القیم فی انتقاد المتصوفة الجملة فی عمره .

(٣) بالأصل (المحاذ؟) .

(٤) فارن بنین أبو داوود ٣٣٦/٤ .

(٥) فی الأصل (لصع بن عسل) دون إعجام . وقارن بالانتضاء ١٢٨ .

(٦) فی الأصل (یرى) .

فالحالقة التي تحلق شعرها عند المصيبة ، والصالقة التي ترفع صوتها بالويل والشبور ونحوه ، والشاقة التي تشق ثيابها . وأما الرجل فحلقه لذلك بدعة قبيحة يكرهها الله ورسوله .

وأما حلق الحاجة والرخصة فهو كالحلق لوجع أو قمل أو أذى في رأسه من بشور ونحوها فهذا لا بأس به .

وأما حلق بعضه وترك بعضه فهو مراتب : أشدها أن يحلق وسطه ويترك جوانبه ، كما تفعل شمامسة النصارى ؛ ويليه أن يحلق جوانبه ويدع وسطه كما يفعل كثير من السفلة وأسقاط الناس ، ويليه أن يحلق مقدم رأسه ويترك مؤخره .

وهذه الصور الثلاث ^(١) داخلة في القزاع ^(٢) الذي نهى عنه رسول الله ﷺ وبعضها أقبح من بعض . فإن دعت الحاجة إلى ذلك لضرر برأسه أو لاستخراج ضفيرة تؤذي ^(٣) عينيه جاز حلق بعضه هذا ، والأولى في هذه الحال أن يقتصر على ما تندفع به الحاجة أو حلق جميعه ، [و] هذا فيه نظر .

فصل

وأما إرخاؤه ^(٤) فإن طال فالأفضل أن يجعل ذؤابتين عن اليمين والشمال ، ولا يرسل ولا يضفر ذؤابة واحدة ، ولا يجمع كله ^(٤) في مؤخر الرأس ، ولا يرد بعضه فوق بعض على الرأس : فكل هذا مكروه . وإن قصر إلى شحمة الأذن

(١) في الأصل (الثلاثة) .

(٢) انظر في القزاع البخاري ١٦٣/٧ وقارن بمس ١٠٠/١ .

(٣) في الأصل (الحرة يودی) بالمهلة .

(٤) في الأصل (اعاده) ولعلها (إرخاؤه) كما أثبتناه .

(٤) في الأصل (كنه) .

أو فوقها بحيث لا يتأني فرقه وجمله ذؤابتين جاز سدله من غير كراهة؛ وهكذا كان هدي رسول الله ﷺ في شعره إن طال فرقه وإلا تركه (١) .
والمقصود أن أهل الذمة يؤخذون (٢) بتمييزهم عن المسلمين في شعورهم إما بحجز مقادير رؤوسهم وإما بسد لها . ولو حلقوا رؤوسهم لم يعرض لهم .

فصل

وأما الأردنية فهل يمكنون من لباسها لكون ترك لباسها (٣) غير داخل في الشروط، أو (٤) لا يمكنون منه لأنها زي العرب وعادتهم فهي كالمأم؟ فقال أبو القاسم الطبري الفقيه الشافعي : ولا يلبسون الأردنية : فإن الأردنية من لباس العرب قديماً ، وكان رسول الله ﷺ يرتدي والصحابة من بعده ، وهو زي المسلمين وفعل رسول الله ﷺ وأصحابه . ثم ساق الأحاديث في لبس رسول الله ﷺ الرداء ثم قال : فلا يمكن ذمي من هذه الأردنية .

وعن أحمد بن حنبل وأبي حنيفة: أن أهل الذمة لا يمكنون من الأردنية . قال :
وأما الطيلسان فهو المنور الطرفين ، المكفوف (٥) الجانبيين ، الملفف بعضه إلى بعض : فإن العرب لم تكن تعرفه ولا تلبسه ، وهو لباس اليهود والمعجم ، والعرب تسميه ساجاً . ويقال : أول من لبسه جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن

(١) فارق بما ذكره ابن القيم في زاد المعاد ١/٦٢ : « وكان أول يسدل شعره ، ثم فرقه ؛ والفرق أن يجعل شعره فرقتين كل فرقة ذؤابة ، والسدل أن يسدله من ورائه ولا يجعله فرقتين » .

(٢) في الأصل (يوحدون) .

(٣) في هامش الأصل (لبسها) .

(٤) في الأصل (إذا) .

(٥) من الكففة - بضم الكاف - وهي ما يكف به جانب الطيلسان .

عبيد منافٍ فيها ذكر الزبير بن بكار^(١) : حدثني سعيد بن هاشم البكري ، عن يحيى بن سعيد بن سالم القداح قال : أول قرشي لبس ساجاً جبير بن مطعم ، اشترى له بألني درهم ، وقال : لأحسبه إلا قال : من حلوان أو حلولا^(٢) . وروي أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أحرم في ساجه^(٣) : فهو لباس محدث عند العرب ، وهو من لباس بني إسرائيل . ثم ذكر أنس عن رسول الله ﷺ أنه ذكر الدجال فقال : « يتبعه سبعون ألفاً من يهود أصهبان عليهم الطيالة »^(٤) .

(١) هو الزبير بن بكار بن عبد الله القرشي الأسدي المكي ، أبو عبد الله ، من أحفاد الزبير بن العوام . كان علامة بالأنساب ، وألف كتاباً في أخبار العرب وأيامها ، ونسب قریش وأخبارها ، وسير بعض الشعراء ، وكان مؤدباً للوفيق بن المتوكل العبّاسي في صفره ، وله وضع كتابه «الموفقيات» الذي طبعت بعض أجزاءه . توفي الزبير سنة ٢٥٦ هـ (له ترجمة في الوفيات ١٨٩/١ وتاريخ بغداد ٤٦٧/٨) .

(٢) كذا بالأصل .

(٣) في الأصل (ساجة) .

(٤) الحديث في (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨/٨٥) من طريق إسحاق بن عبد الله عن عمه أنس بن مالك . ومن الطريف أن ابن القيم في (زاد المعاد ١/٥٠) استشهد بالحديث نفسه على عدم لبس النبي للطيالسان ، وصرح بأنه ثابت في صحيح مسلم ولكن من حديث النّوّاس ابن سمان ، مع أن حديث النّوّاس بن سمان الكلّابي في الدجال مشهور طويل يخلو على طوله من ذكر اليهود عليهم الطيالة ، وهو - كما في صحيح مسلم ١٨/٦٣ - من طريق عبد الرحمن ابن جبیر بن نفيّر عن أبيه جُبَيْر بن نفيّر عن النّوّاس بن سمان قال : « ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال ذات غداة فحفّض فيه ورفع حتى ظنناه في طائفة النخل » .

ولعل منشأ الاشتباه عند ابن القيم بين ما ذكره في زاد المعاد وما يذكره هنا في (أحكام أهل الذمة) أن كلاً من حديث النّوّاس وحديث أنس في شأن الدجال ، وأن كلاً منهما وارد في صحيح مسلم . ولا بد هنا من التنبيه على شيء آخر جدير بالناية : وهو أن ابن القيم كتب (زاد المعاد) على سفر ، فأكثر رواياته فيه من حفظه والحفظ خوان ، أما كتابه هذا =

وقال أبو عمران الجوني : نظر أنس إلى الناس يوم الجمعة عليهم الطيالة^(١) ،
فقال : كأنهم الساعة يهود خيبر^(٢) !

وكان ابن سيرين يكره الطيلسان وقال : هو من زبي العجم . قال : وقد
عاب أنس بن مالك في الصدر الأول على من لبس الطيلسان من المسلمين
وشبههم بأهل الكتاب .

وقد روي عن النبي ﷺ : « من تشبه بقوم فهو منهم »^(٣) قال : ولا يترك

(= أحكام أهل الذمة) فيبدو أنه أُلّفه وهو آمن مستقر يراجع ما يشكك عليه ، وما أحال عليه
يؤكد - فوق ذلك - أنه من أواخر ما أُلّفه من التصانيف .

(١) فارق بزاد المعاد ١/٥٠٠ .

(٢) في الأصل (حمر) باهمال جميع الحروف الثلاثة .

(٣) سنن أبي داود ٤/٦٥٠ رقم ٤٠٣١ . وأخرجه أحمد في مسنده أتم منه ، واحتج به
ابن القيم بروايته التامة ص ٧٣٦ ، وسيعود إلى الاستشهاد به مختصراً ومطولاً . قال ابن حجر
في (فتح الباري) : « سند هذا الحديث حسن » . وأكد ابن تيمية جودة إسناده في (اقتضاء
الضرائع المستقيم ص ٨٣) بقوله : « وأيضاً مما هو صريح في الدلالة : ما روى أبو داود في
سننه : حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا أبو النضر - يعني هاشم بن القاسم - حدثنا عبد الرحمن
ابن ثابت ، حدثنا حسان بن عطية ، عن أبي منيب الجُرثمي ، عن ابن عمر رضي الله عنها قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من تشبه بقوم فهو منهم » ، وهذا إسناد جيد ، فن
ابن أبي شيبة وأبا النضر وحسان بن عطية ثقات مشاهير أجلاء ، من رجال الصحيحين ، وهم
أجل من ان يحتاجوا إلى ان يقال : هم من رجال الصحيحين .

وأما عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان فقال يعقوب بن معين وأبو زرعة وأحمد بن عبد الله
العجلي : ليس به بأس . وقال عبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيْم : هو ثقة ، وقال أبو حاتم :
هو مستقيم الحديث .

وأما أبو منيب الجُرثمي فقال فيه أحمد بن عبد الله العجلي : هو ثقة ، وما علمت أحداً
ذكره بسوء . وقد سمع منه حسان بن عطية ، وقد احتج الإمام أحمد وغيره بهذا الحديث .
وهذا الحديث أقل أحواله : انه يقتضي تحريم التشبه بهم ، وإن كان ظاهره يقتضي كفر
المتشبه بهم كما في قوله : (ومن يتولهم منكم فإنه منهم) .

أهل الذمة يلبسون طباستهم فوق عمامتهم ، لأن هذا يفعله أشرف المسلمين وعلماءهم للتمييز عن دونهم في العلم والشرف ، وليس أهل الذمة أهلاً لذلك فيمنعون منه .

قال : وفي « كتاب عمر » : ولا يلبسون النعلين . قال : فيمنع أهل الذمة من لبس جميع الأجناس من النعال . والنعالانها (١) من زي العرب من آباد الدهر إلى يومنا هذا ، ثم رسول الله ﷺ كان يلبسها ، ويستعملها (٢) ، وكذلك الصحابة من بعده . وقد روي عن أنس عن النبي ﷺ : « أمرت بالنعل والختام » . ثم ساق من طريق موسى بن عقبة عن أبي الزبير عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ في غزوة غزاها : « استكثروا من النعال ، فإن أحدكم لا يزال راكباً ما كان منتعلاً (٣) » . وقال أنس : كان رسول الله ﷺ يصلي في نعليه ، وكان لنعليه قبالة (٤) . وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « عليكم بالنعال فانها خلاخيل الرجال » . ولم تكن النعال من زي المعجم وإنما كان لباسهم رأس الخف الذي يسمونه « التمك » فيجب أن يحملوا على عادة لباسهم . قال : ولأنها من زي العلماء والأشرف والأكابر ، فلا يمكنون من لباسها . انتهى .

(١) في الأصل (م) .

(٢) في الأصل (يلبسها ويستعملها) .

(٣) فارت بن ابن داود ٩٧/٤ رقم ١٣٣٤ وتجد في صحيح مسلم بشرح النووي ٧٣/١٤ هذا الحديث عن جابر بلفظ : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في غزوة غزاها : « استكثروا من النعال ، فإن الرجل لا يزال راكباً ما انتعل » . وهو من طريق سلمة بن شبيب ، حدثنا الحسن بن عيينة ، حدثنا مَعْقِل ، عن أبي الزبير ، عن جابر .

(٤) سنن أبي داود ٩٧/٤ رقم ١٣٤٤ . والقبيل - بكر القاف - السير الذي يعقد فيه الشسع الذي يكون بين إصبعي الرجل .

فإن قيل : فقد كان اليهود يلبسونها على عهد رسول الله ﷺ في المدينة وحوها ، ويرتدون ، ويفرقون رؤوسهم ، ويلبسون العمام ، ولم يمنعهم من شيء من ذلك ، ولهذا قال : « إن اليهود لا يصلون في نعماتهم فخالقوهم » (١) ، وسنة رسول الله ﷺ أحق ما اتبع ، ولم يلزمهم بالغيار ولا خليفته من بعده أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، قيل : إنما اعتمد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومن بعده في الغيار سنته ﷺ ، فإنه أرشد إلى مخالفتهم والنهي عنهم حيث (٢) لم يكن إلزامهم بالغيار إذ ذاك ممكناً ، لأن المسلمين لم يكونوا قد استولوا على أهل الكتاب وقهروهم وأذلّوهم وملكوا بلادهم ، بل كانت أكثر بلادهم لهم وهم فيها أهل صلح وهدنة ، فكان المقدور عليه إذ ذاك أمر المسلمين مخالفتهم بحسب الإمكان ، فلما فتح الله على المسلمين أمصار الكفار وملكهم ديارهم وأموالهم [و] صاروا تحت القهر والذل ، وجرت عليهم (٣) أحكام الإسلام أزمهم الخليفة الراشد ، والامام العدل الذي ضرب الله الحق على لسانه وقلبه ، وأمر رسول الله ﷺ باتباع سنته - عمر بن الخطاب - بالغيار ، وواقفه عليه جميع الصحابة ، واتبعه الأئمة والخلفاء بعده ، وإنما قصر في هذا من الملوك من قلت رغبته في نصر (٤) الإسلام وإعزاز أهله ، وإذلال الكفر وأهله . وقد اتفق علماء المسلمين على وجوب إلزامهم بالغيار ، وأنهم يمنعون من التشبه بالمسلمين في زيهم .

(١) انظر سنن أبي داود ٢٤٦/١ وفارن بلاقتضاء .

(٢) في الاصل (حيث) واستعمالها تعليلية غير فصيح .

(٣) في الاصل (عليه) .

(٤) في الاصل (نص) .

فصل

قالوا : « ولا تتشبه بالمسلمين في مراكبهم ، ولا نركب
السروج ، ولا تتقلد السيوف ، ولا تتخذ شيئاً من السلاح
ولا نحمله معنا

فأهل الذمة ممنوعون من ركوبهم السروج ، وإنما يركبون الأكف - وهي
البراذع - عرضاً ، وتكون أرجلهم (١) جميعاً إلى جانب واحد ، كما أمرهم (٢)
أمير المؤمنين عمر : فيما رواه عبد الرحمن بن مهدي عن عبيد الله عن نافع عن
أسلم أن عمر أمر أهل الذمة أن يركبوا على الأكف عرضاً ، وأن يركبوا عرضاً
ولا يركبوا كما يركب المسلمون . وذكر عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه كان
يكتب إلى عماله يأمرهم أن يركب أهل الذمة في شق شق . وقال زهير بن حرب :
حدثنا وهب بن جرير (٣) قال : زعم أبي قال : نهى عمر بن عبد العزيز أن يركب
السروج من خالف الإسلام . وقال عبد الرحمن بن مهدي : عن خالد بن عثمان
الأموي قال : أمر عمر بن عبد العزيز في أهل الذمة أن يحملوا على الأكف ،

(١) في الاصل (ويكون رجلاهم) .

(٢) في الاصل (ليأمر لهم) .

(٣) هو وهب بن جرير بن حازم الأزدي ، أبو العباس البصري ، الحافظ . روى
عن أبيه جرير بن حازم وابن عون وشعبة وخلق . وروى عنه احمد وابن معين . قال ابن
سعد : مات سنة ٢٠٦ هـ ، وثبت حديثه في الصحيحين ، واحتج به رواية الصحيح (الخلاصة
٣٥٩) .

وَأَنْ نَحْزَ نَوَاصِيَهُمْ^(١) ، وَأَنْ السَّرُوجَ مِنْ آلَاتِ الْخَلِيلِ وَأَهْلَ الذِّمَّةِ
مَمْنُوعُونَ مِنْ رُكُوبِهَا فَانْهَاهُ عَزَّ لِأَهْلِهَا وَلَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْعِزِّ . وَعَلَى هَذَا
جَمِيعُ الْفُقَهَاءِ .

قال الجويني في « النهاية » : اتفق الأصحاب على أنا نأمر الكفار بالتميز
عن المسلمين بالغيار . وتفصيل ذلك إلى رأي الامام . وقال الأصحاب : يمنعون
من ركوب الجياد ، ويكفون ركوب الحمير ، والبغال ، إلا النفيسة التي يتزين
بركوبها ، فإنها في معنى الخيل . وينبغي أن تتميز مراكبهم عن المراكب التي
يتميز بها الأمائل والأعيان من أهل الايمان . وقيل : ينبغي أن يكون ركابهم
العرور ، وهو ركاب الخشب ، ثم يضطرون إلى أضييق الطريق ، ولا يمكنون
من ركوب وسط الجواد إذا كان يطرقها المسلمون . وإن خلت من^(٢) زحمة
الطارقين من المسلمين فلا حرج ، ثم تكليفهم التميز بالغيار واجب حتى
لا يختلطوا في زيهم وملابسهم بالمسلمين . قال : وما ذكرناه من تمييزهم في الدواب
والمراكب مختلف فيه ، فقال قائلون : التميز بها حتم كما ذكرناه في الغييار ،
ومنهم من جعل ماعدا الغييار أدنى^(٣) ، ثم إذا رأى الامام ومن إليه الأمر
ذلك فلا معترض عليه ، وليس يسوغ إلا الاتباع .

وهل يجب على المرأة منهم أن تتميز بالغيار إذا برزت ؟ على وجهين :

(١) سبق ذكر هذا كاه ابتداء من ص ٧٤٠ إلى ٧٤٤ . وفارن بسيرة عمر بن
عبد العزيز (لابن عبد الحكم) ولا سيما ص ١٣٦ .

(٢) في الاصل (عن) .

(٣) المراد ان كل ما عدا الغييار ادنى منزلة ، فالتميز به ليس حتماً كالتميز بالغيار . وقد
رسمت هذه اللفظة في الاصل هكذا = (ادنا) .

أحدهما يجب كالرجل . والثاني لا يجب ، [إذ] أن بروز النساء نادر ، وذلك لا يقتضي تمييزاً في الغيار .

وإذا دخل الكافر حاملاً فيه مسلمون ، وكان لا يتميز عن فيه بغيار وعلامة فالذي رأته الأصحاب ^(١) منع ذلك ؛ وإيجاب التمييز في هذا المقام أولى ، إذ ^(٢) ربما يفسد الماء على حكم دينه بحيث لا يشعر به . ودخول الكافرة الحمام الذي فيه المسلمات - من غير خلاف - غيار يخرج على الخلاف الذي ذكرناه . وكان شيخنا ^(٣) رحمه الله تعالى يقول : « لا يمنع أهل الذمة من ركوب جنس الخيل ، فلو ركبوا البراذين التي ^(٤) لازينة فيها والبغال على هذه الصفة فلا منع . والحمار الذي تبلغ قيمته مبلغاً إذا ركبه واحد منهم لم أر للأصحاب فيه منعاً ، ولعلمهم نظروا إلى الجنس . ومن الكلام الشائع : ركوب الحمار ذل ، وركوب الخيل عز » - انتهى - .

وقد قال الشافعي : « ولا يركبوا أصلاً فرساً ، وإنما يركبون البغال والحير » . قال أصحابه : فتمنع أهل الذمة من ركوب الفرس ، إذ في ركوبها الفضيلة العظيمة والعز ، وهي مراكب المجاهدين في سبيل الله الذين يحمون

(١) في الاصل : (والذي راسه الاحتجاب) ولا معنى له .

(٢) في الاصل (ان) .

(٣) أي ابن تيمية ، وذلك يتفق مع العلة التي علل بها ابن القيم رأي شيخه ، فقد كان يرى أن ركوب الحمار ذل وركوب الخيل عز ، وإلا فن المعروف بصورة عامة ان ابن تيمية كان متشدداً في مسألة غيار أهل الذمة . فقد تكلم الوزير ابن الخليلي سنة ٧٥٥ هـ في ان يسمح للذميين بلبس المائم البيض ذات العلامات شريطة ان يلتزموا لبيت المال بسبع مئة الف دينار بالاضافة إلى الجزية التي يطونها ، لكن ابن تيمية عارض ذلك معارضة شديدة فلم يقبل إذ ذاك اقتراح الخليلي (انظر حسن المحاضرة للسيوطي ٢/٢١٢) .

(٤) في الاصل (الذي) .

حوزة الاسلام، ويذبون عن دين الله . قال تعالى: « وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ » ، فجعل رباط الخيل لأجل إرهاب الكفار ، فلا يجوز أن يمكنوا من ركوبها : إذ فيه إرهاب المسلمين . وقد قال رسول الله ﷺ: « الخيل معقود (١) في نواصيها الخير إلى يوم القيامة » : الأجر والمغرم (٢) ، وأهل الجهاد هم أهل الخيل والخير لاستعمالهم الخيل في الجهاد ، فهم أحق بركوب ما عقد الخير بنواصيها من المراكب . وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الخيل كانت وحشاً في البراري ، وأول من أُنسها وركبها إسماعيل بن إبراهيم ، فهي من مراكب بني إسماعيل ، وبها أقاموا دين الخيفية ، وعليها قاتل رسول الله ﷺ أعداء الله ، وعليها فتح الصحابة الفتوح ونصروا الاسلام (٣) ، فما لأعداء الله الذين ضربت عليهم الذلة ولركوبها !! وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « لاتعزّوهم وقد أذلم الله ، ولا تقربوهم وقد أقصاهم » .

فصل

قالوا : « ولا تتقلد السيوف »

يمنع أهل الذمة من تقلد السيوف لما بين كونهم أهل ذمة وكونهم يتقلدون السيوف من التضاد ، فان السيوف عز لأهلها وسلطان ، وقد قال رسول الله

(١) في الاصل (مقصود) . والحديث مشهور .

(٢) الأجر والمغرم تفسير لكلمة الخير الواردة في الحديث في قوله : (معقود بنواصيها الخير) .

(٣) في الاصل (للاسلام) .

ﷺ : « بعت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له ، وجعل رزقي تحت ظل رحمي ، وجعل الذل والصغار على من خالف أمري . ومن تشبه بقوم فهو منهم » (١) فبالسيف الناصر والكتاب الهادي عزّ الاسلام وظهر في مشارق الأرض ومغاربها . قال تعالى : « لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ، وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ » . وهو قضيب الأدب ، وفي صفة رسول الله ﷺ في الكتب المتقدمة : « بيده قضيب الأدب » ، فبعث الله رسوله ليقهر به أعداءه ومن خالف أمره ، فالسيف من أعظم ما يعتمد في الحرب عليه ويرهب به العدو ، وبه ينصر الدين وينزل الله الكافرين ، والذي ليس من أهل حمله والعز به .

وكذلك يمنع [أهل الذمة] من اتخاذ أنواع السلاح وحملها على اختلاف أجناسها كالقوس (٢) والنشاب والرمح وما يبقى بأسه . ولو مكنوا من هذا لأفضى إلى اجتماعهم على قتال المسلمين وحرابهم . قال أبو القاسم الطبري : ومن جرت عادته بالركوب منهم من دهاقينهم ونحوهم فانه يجوز له الركوب إذا أذن له الامام ، فيركب البغلة والحمار على إكاف (٣) من غير لجام ولا حكمة ولا سفراً (٤) ولا مركب

(١) سبق تخريج هذا الحديث والاشارة إلى تكرار ابن القيم الاحتجاج به .

(٢) في الاصل (كالقوس) بالشين المعجمة المثناة .

(٣) في الاصل (الكاف) . وقد مرت هذه الكلمة (إكاف) مفردة و (أكف)

جمعاً في مناسبات كثيرة سابقة .

(٤) في الاصل (تفر) صوابها (سفّر) كما أثبتناها جمع سفار ، وهي حديدة أو

جلدة توضع على أنف الدابة بمنزلة الحكمة (القاموس المحيط) .

محلّ ذهباً وفضة^(١) ، كما سن أمير المؤمنين رضي الله عنه لهم حيث^(٢) قالوا :
« ولا تشبه بالمسامين في مراكبهم » .

فصل

قال عبد العزيز : ثنا القاسم ، ثنا النضر بن إسماعيل ، عن عبد الرحمن بن إسحاق ، عن خليفة بن قيس قال : قال عمر : اكتب بأمرنا^(٣) إلى أهل الأمصار في أهل الكتاب أن تجز نواصيهم ، وأن يربطوا الكسّتيجات^(٤) في أوساطهم ، ليعرف زيهم من زي أهل الاسلام .

وذكر يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن نافع عن أسلم أن عمر كتب إلى أمراء الأمصار : أن يأمرؤا أهل الذمة أن يختم على أعناقهم^(٥) . وكتب عمر بن عبد العزيز إلى الشام أن يشد النصارى مناطقهم ، ويجزوا نواصيهم .

قال أبو القاسم : ويجب على الامام أن يأمر أهل الذمة بالغيار في دار الاسلام ، ويلزمهم أن يغيروا في الملبس والمركب . فأما في الملبس فهو أنهم لا يلبسون الفاخر من اللباس الذي يلبسه أشراف الناس وكبارهم من الشروب

(١) في الاصل (ذهب فضة) وفي هامشه (كذا) كأنها تحطئة لهذا التعبير .

(٢) كذا بالاصل ، واستعمالها هنا غير فصيح . واعلمها (حين) .

(٣) في الاصل (بأمرنا) ولا معنى له .

(٤) في الأصل (المستحجات) ، صوابها من (أدب الكتاب للصولي ٢١) : الكسّتيجات ، كما أثبتناها ، وهي جمع كسّتيج ، لفظة فارسية الأصل انتقلت إلى بلاد الشام ، وهي أشبه نية بالزئار أو النطاق المريض المدور . وفي القاموس المحيط : « خيط غليظ يشده الذمي فوق ثيابه دون الزئار . معرب « كستي » .

(٥) الختم على الأعناق مبالغة لا مبالغ لها ، فاعرف هذا الختم إلا في حالات خاصة

عند جباية جزية الرؤوس عن أهل الذمة . وقارن بخراج أبي يوسف ٧٢ .

المرتفعة ولا الخبز . إن عمر بن عبد العزيز كتب إلى النصارى من أهل الشام ألا يلبسوا عصباً ولا خزاً ، فمن قدر على أحد منهم فعل من ذلك شيئاً بعد التقدم إليه فإن سلبه لمن وجده . قال : العصب : هو البرد الذي يصنع غزله ، وهو اليماني ، وقد كان على النبي ﷺ برد نجراني ، وقد كان خلع على كعب ابن زهير برده عند إسلامه ، فباعه من معاوية ، وهو الذي لم يزل الخلفاء يتوارثونه ويتبركون (١) به . وأما الخبز فإنه لباس الأشراف ومن له عز ، فمن لا عز له (٢) في الإسلام يمنع من (٣) الثياب المرتفعة اقتداء بالخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز .

فصل

وأما لون ما يلبسون من الغيار فإنهم يلبسون الرمادي الأذكر، وهذا غيار الطوائف كلها ، والنصارى يختصون بالرمادي ، لقولهم في الكتاب « ونشد الزناير على أوساطنا » ، وهو « المنطقة » المذكورة في اللغز الآخر : فان الزناير مناطق النصارى ، ولا يكفي شدها تحت ثيابهم بل لا تكون إلا ظاهرة بادية فوق الثياب . قال الشافعي : ويكفيهم أن يغيروا ثوبا واحداً من جملة ما يلبسون . وقال الشيخ أبو إسحاق المروزي : إذا دخلوا الحمام علقوا في رقابهم الأجراس (٤) ليعرف أنهم من أهل الذمة . قال أبو القاسم : فأما الأصفر

(١) في الأصل (يتبرك) . (٢) في الأصل (له عز) .

(٣) في الأصل (يتنعم في) .

(٤) في الأصل (الأجراس) بالخاء الميملة والثين المعجمة . صوابها (الأجراس) جمع

جرس . وهو الآلة المعروفة التي تحدث الصوت ، وفارن بالباشيبي (المستطرف) ١/١٢٥ لتكوين صورة عما كان يؤخذ به أهل الذمة في بعض العصور من تعليق الأجراس ولبس الغيار . ولكن هذا إلى العرض العابر السريع أقرب منه إلى تصوير الوقائع الحقيقية ، فما كان هذا تعليماً من تعاليم الإسلام قط ! وما ! بعد هذا كله عن سماحة الإسلام !

من اللون فانهم يمنعون من لباسه إذ [كان] رسول الله ﷺ يلبسه ، وكذلك الخلفاء بعده عثمان وغيره ، وكان زي الأنصار ، وبه كانوا يشهدون المجالس والمحافل ، وهو (١) زيهم إلى اليوم إذا دخلوا على الخلفاء ، فلا يتشبهون (٢) برسول الله ﷺ وخلفائه وصحابته ، فيمنعون من لبسه ولا يمكنون .

قلت : هذا موضع يحتاج إلى بيان وتفصيل ، وهو أن لباس أهل الذمة الذي يتميزون به عن المسلمين نوعان : نوع منعوا منه لشرفه وعلوه ، فهذا لا يختلف باختلاف العوائد ، ونوع منعوا منه لتمييزوا به عن المسلمين ، فاذا هجره المسلمون وصار من شعار الكفار لم يمنعوا منه ، فمن ذلك لباس الأصفر والأزرق لما صار من شعارهم فوق الرؤوس - والمسلمون لا يلبسونه - لم يمنع منه أهل الذمة ، فان المقصود بالغيار ما يميزهم به عن المسلمين بحيث يعرفون أنهم من أهل الذمة والذلة (٣) . وقد تقدم حديث خالد بن عرفطة قال : كتب عمر ابن الخطاب رضي الله عنه إلى الأمصار : أن تجز نواصيهم - يعني النصارى - ولا يلبسوا لبسة المسلمين حتى يعرفوا (٤)

فصل

قال أبو القاسم الطبري : وأما المرأة إذا خرجت فيكون أحد خفيها أحمر

(١) في الاصل (وم) .

(٢) في الاصل (يشبوا) .

(٣) هذا كلام نفيس ، فالأصفر الذي كان زي الأنصار أسمى سنة ٧٠٠ هـ زي اليهود في مصر والشام ، والأزرق في تلك السنة نفسها أضحى زي النصارى ولا سيما في عمامتهم حتى قال بعض الشعراء :

تعجبوا للنصارى واليهود معاً والسامريين لما عمموا الخرفا

وانظر خطط المقرئ ٢/٤٩٨ وحسن المحاضرة للسيوطي ٢/٢١٢ .

(٤) ارجع إلى ما ذكرناه ص ٧٣٥ وقارن باقتضاء الصراط المستقيم ١٢٢ .

حتى يُعرف بأنها ذميمة . وقد روى هشام بن الغاز^(١) عن مكحول^(٢) وسليمان بن موسى أن عمر كتب إلى أهل الشام : امنعوا نساءهم أن يدخلن مع نساءكم الحمامات . وقال أحمد بن حنبل : أكره أن تطلع أهل الذمة على عورات المسلمين ، قال أبو القاسم : وهذا صحيح ، إن نساء أهل الذمة لسن بثقات على شيء من أمور المسلمين فلا يؤمن الفساد . وقد نهى رسول الله ﷺ أن تباشر المرأة قسعتها^(٣) لزوجها حتى كأنه ينظر إليها . يعني : فيفضي ذلك إلى وصف الذميمة المسلمة لزوجها الذي حتى كأنه يشاهدها ، فكره أحمد لهذا المعنى . قال : وقد رويت كراهته عن عبد الله بن بشر ، وهو من أعلى التابعين من أهل الشام . ثم ساق من طريق عيسى بن يونس عن أبي إسحاق عن هشام بن الغاز أن عبد الله بن بشر^(٤) كره أن تقبل النصرانية وأن ترى عورتها . قلت : أحمد احتج بقوله تعالى : وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ « إلى أن قال : « أَوْ نِسَائِهِنَّ » فخص نساء المسلمات بجواز إبداء الزينة لهن دون الكوافر .

(١) هشام بن الغاز - أو ابن الغازي بالياء - هو أبو عبد الله الجُرثمي الدمشقي، نزيل بغداد . روى عن مكحول ونافع ، وروى عنه إسماعيل بن عياش وشبابة . وثقه ابن معين . مات سنة ١٥٦ هـ (انظر الخلاصة ٣٥٢) .

(٢) مكحول هو عالم أهل الشام، أبو عبد الله بن أبي مسلم الهذلي، الفقيه الحافظ (له ترجمة في تذكرة الحفاظ ١/١٠٧ رقة ٩٦) .

(٣) في الأصل (قسعتها) بالفاء في أوله ، وإنما هو بالقاف كما أثبتناه ، والقسمة: العورة، والحديث مشهور في كتب السنن .

(٤) في الأصل (بن بسر) بالسين المهملة . وحينئذ يلتبس هذا التابعي الجليل (عبد الله بن بسر) بغيره ، لأن أكثرهم ابن بسر ، بالسين لابالسين .

ثم ذكر أحمد هذا الأثر ، فعنده في إحدى الروايتين أن المسلمة مع الكافرة
كالاختين اللتين تنظران [ما | تدعو إليه الحاجة ^(١)] ، والله أعلم .

فصل

قالوا : « ولا تتكلم بكلامهم » ^(٢)

هذا الشرط في أهل الكتاب الذين لغتهم غير لغة [العرب] كنصارى
الشام والجزيرة إذ ذاك وغيرهما من البلاد دون نصارى العرب الذين لم تكن
لغتهم غير العربية ، فمنعهم عمر من التكلم بكلام العرب لئلا يتشبهوا بهم في
كلامهم كما منعوا من التشبه بهم في زيهم ولباسهم ومراكبهم وهيئات شعورهم ،
فألزمهم التكلم بلسانهم ليعرفوا حين التكلم أنهم كفار ، فيكون هذا من
كمال التمييز مع مافي ذلك من تعظيم كلام العرب ولغتهم ، حيث ^(٣) لم يسلط
عليها الأنجاس والأخابث يتبدلونها ^(٤) ويتكلمون بها ، كيف وقد أنزل الله
بها أشرف كتبه ، ومدحه بلسان عربي ؟! وقد روي عن النبي ﷺ أن « لسان
أهل الجنة عربي » ، فصان أمير المؤمنين ^(٥) هذا اللسان عن أهل الجحيم وغار
عليه أن يتكلموا به ، وهذا من كمال تعظيمه للإسلام والقرآن والعرب الذين
نزل القرآن بلغتهم ، وبعث الله ورسوله من أنفسهم ، مع مافي تمكينهم من التكلم

(١) في الاصل (كالاختين اللتين ينظر إلى تدعو إليه الحاجة) . وفي العبارة فلق ظاهر .

(٢) في الاصل (به لامهم) .

(٣) استعمال (حيث) هنا غير فصيح .

(٤) في الاصل (يتبدلونها) بالبدال المهملة ، ولا معنى لها هنا .

(٥) يريد بأمر المؤمنين هنا عمر بن الخطاب .

بها من المفسد التي منها جد لهم^(١) فيها واستظاتهم على المسلمين كما سبق [أن] وقع لابن البيع لما حدق^(٢) في العربية وكان مجوسياً ، فظنق يغمض الاسلام وأهله ، ثم لما خاف المسلمين أظهر الاسلام كالصابيء الكاتب الذي علا المسلمين في كتابته وترسله ، ثم هجا العرب في قصيدة له مشهورة ، ومدح عبادة الكواكب من الصابئة والمجوس . ونظأرها كثير ، فلو لم يكن في تعلم الكفار العربية إلا هذه المفسدة وحدها لكان ينبغي أن يمنعوا منها لأجلها .

فصل

قالوا : « ولا تنقش خواتيمنا بالعربية »

وهذا يحتمل أموراً أحدها أن يريد منهم السبيل إلى الكتابة بالعربية بحال حتى في نقش الخواتيم ، فلا يستعملون^(٣) على المسلمين ، وثالثها^(٤) أنهم ربما توسلوا بذلك إلى مفسد يعود ضررها على المسلمين ، ورابعها أن في ذلك تشبهاً بالمسلمين في نقش خواتيمهم ، وقد روى أبو داود^(٥) وغيره أن النبي ﷺ نهى أن ينقش الرجل على خاتمته عربياً ، وحمل هذا النهي على نقش [مثل نقشه] يعني : وهو الذي نقش على خاتم النبي ﷺ وهو « محمد رسول الله » نهى أن ينقش

(١) في الاصل (جد لهم) ??

(٢) في الاصل (كما سبق وقع لان البيع لما حدق في العربية) النح ...

(٣) في الاصل (فلا فيملون) .

(٤) في الاصل (وثالثها) وبهامشه (كذا) كأنه استغراب لذكر الامر الثالث دون

التعرض إلى الثاني .

(٥) قارن بسنن أبي داود .

أحد مثل ذلك على خاتمته لما في الاشتراك في ذلك النقش من المفسدة ، ويدل عليه الحديث الآخر أن رسول الله ﷺ اتخذ خاتماً من فضة ونقش عليه « محمد رسول الله » ، ونهى أن ينقش أحد مثل نقشه ، فلعل الراوي وهم في الحديث وقال : نهى أن ينقش عربياً .

وقد يقال : إن ذلك من باب سد الذريعة ، حتى يمان ذلك النقش عن المحاكاة ، فنهى عن النقش بالعربية مطلقاً ، ولهذا نظائر في الشريعة لمن تأملها .

فصل

قالوا : « ولا تتكنى بكنائهم »

وهذا لأن الكنية وضمت تعظيماً وتكريماً للمكني بها كما قال :
أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسوأة^(١) اللقبا
وأيضاً ففي تكنيهم بكنى المسلمين اشتباه بالكنية ، والمقصود التمييز حتى في الهيئة والمركب واللباس

فان قيل : فما تقولون في جواز تسميتهم بأسماء المسلمين كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعبد الله وعبد الرحمن وما أشبهها ؟ قيل : هذا موضع فيه تفصيل ، فنقول :
الأسماء ثلاثة أقسام : قسم يختص المسلمين ، وقسم يختص الكفار ، وقسم مشترك . فالأول كمحمد^(٢) وأحمد وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير ، فهذا النوع لا يمكنون من التسمي به ، والمنع منه أولى من المنع من التكني

(١) في الاصل (السوأة) .

(٢) في الاصل (محمد) .

بكنية المسلمين . فصيانة هذه الأسماء عن أخابث خلق الله أمر جسيم . والثاني كجرجس وبطرس ويوحنا ومتى ونحوها ، فلا يمتعون منه ولا يجوز للمسلمين أن يتسموا بذلك ، لما فيه من المشابهة فيما يختصون به . والنوع الثالث كيجيسى^(١) وعيسى وأيوب وداوود وسليمان وزيد وعمر وعبد الله وعطية وموهوب وسلام ونحوها ، فهذا لا يمنع منه أهل الذمة ولا المسلمون .

فإن قيل : فكيف تمنعونهم من التسمي بأسماء المسلمين ، وتمكنونهم من التسمية بأسماء الأنبياء كيجيسى وعيسى وداوود وسليمان وإبراهيم ويوسف ويعقوب ؟ قيل : لأن هذه الأسماء قد كثر اشتراكها بين المسلمين والكفار ، بخلاف أسماء الصحابة واسم نبينا ﷺ ، فانها مخصصة ، فلا يمكن أهل الذمة من التسمي بها . وقد قال الخليل في « الجامع » : باب في أهل الذمة يكتنون : أخبرني حرب قال : قلت لأحمد : أهل الذمة يكتنون ؟ قال : نعم ، لا بأس . وذكر أن عمر بن الخطاب قد كنى^(٢) ، أخبرني محمد بن أبي هارون أن إسحاق بن إبراهيم حدثهم قال : رأيت أبا عبد الله كنى نصرانياً طيباً قال : يا أبا إسحاق ، ثم أخرج إليّ فيه باباً .

أخبرنا أحمد بن محمد بن حازم ، حدثنا إسحاق ، ثم أخرج ابن منصور أنه قال لأبي عبد الله : يكره أن يكنى [غير] المسلم ؟ فقال : أليس النبي ﷺ حين دخل عليه سعد بن عباد قال : ما ترى ما يقول أبو الحباب ؟ أخبرني محمد بن أبي هارون أن أبا الحارث حدثهم قال : سألت أبا عبد الله : أيكنى الذي ؟

(١) في الاصل : (ليجيسى) .

(٢) في الاصل (كنى) .

قال : نعم ، قد روي أن النبي ﷺ قال لأسقف^(١) نجران : أسلم يا أبا الحارث .
أخبرني أحمد بن محمد بن مطر وزكريا بن يحيى قالا : ثنا أبو طالب أنه سأل أبا
عبدالله : يكنى الرجل أهل الذمة ؟ قال : قد كنى النبي ﷺ أسقف نجران ،
وعمر رضي الله عنه قال : يا أبا حسان ، إن كنى أرجو أنه لا بأس به . أخبرني
علي بن علي ، حدثنا مهنا قال : سألت أحمد : هل يصلح تكني اليهودي
والنصراني ؟ فحدثني أحمد عن ابن عيينة عن أيوب عن يحيى بن أبي كثير
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لنصراني : أسلم يا أبا حسان ، أسلم تسلم .
قلت : ومدار هذا الباب وغيره مما تقدم على المصلحة الراجحة ، فإن كان
في كنيته تمكينه من اللباس وترك الغيار والسلام عليه أيضاً ونحو ذلك تأليفاً
له ورجاء^(٢) إسلامه وإسلام غيره كان فعله أولى كما يعطيه من مال الله لتألفه على
الإسلام ، فتألفه بذلك أولى ، وقد ذكر وكيع عن ابن عباس أنه كتب
إلى رجل من أهل الكتاب : « سلام عليك » . ومن تأمل مسيرة النبي
ﷺ وأصحابه في تأليفهم الناس على الإسلام بكل طريق تبين له
حقيقة الأمر ، وعلم أن كثيراً من هذه الأحكام التي ذكرناها من الغيار وغيره
تختلف باختلاف الزمان والمكان والعجز والقدرة والمصلحة والمفسدة . ولهذا
لم يغيرهم النبي ﷺ ولا أبو بكر رضي الله عنه ، وغيرهم عمر رضي الله عنه .
والنبي ﷺ قال لأسقف نجران : أسلم يا أبا الحارث ، تأليفاً له واستدعاءً لإسلامه ،
لا تعظماً له وتوقيراً .

(١) في الأصل (لا اسقف) .

(٢) في الأصل (ورجى) .

فصل

وأما أن يخاطب بسيدنا ومولانا ونحو ذلك فحرام قطعاً . وفي الحديث المرفوع : « لا تقولوا للمنافق سيدنا ، فان يكن سيدكم فقد أغضبتكم ربكم » .
 وأما تلقيبهم بعمز الدولة وعضد الدولة ونحو ذلك فلا يجوز [كما أنه لا يجوز] أن يسمى سيدياً ولا رشيداً ولا مؤيداً ولا صالحاً ونحو ذلك ؛ ومن نسي بشيء من هذه الأسماء لم يجرم للمسلم أن يدعو به ، بل إن كان نصرانياً قال : يا مسيحي^(١) يا صليبي ، ويقال لليهودي : يا إسرائيلي يا يهودي . وأما اليوم فقد وقفتنا إلى زمان يصدرون في المجالس ، ويقام لهم ، وتقبل أيديهم ، ويتحكمون في أرزاق الجند والأموال السلطانية ، ويكسبون بأبي العلاء وأبي الفضل وأبي الطيب ، ويسمون حسناً وحسيناً وعمان وعلياً ، وقد كانت أسماءهم من قبل يوحنا ومتى وحُنيناً وجرجس وبطرس ومار جرجس ومارقس ونحو ذلك ، وأسماء اليهود عزرا وأشعيا ويوشع وحزقييل^(٢) وإسرائيل وسُمية وحيي ومشكم^(٣) ومرقس^(٤) ومموأل ونحو ذلك ، ولكل زمان دولة ورجال^(٥) .

(١) في الأصل (يا شيخي) ولا معنى له في هذا السياق .

(٢) في الأصل (يوسع وحرقييل) .

(٣) في الأصل (مسكم) بالسين المهملة .

(٤) في الأصل (ووقش) .

(٥) هذه اللمعة العنيفة حتى في تسمية الذميين بأسماء المسلمين تظهر إلى أي حد كان ابن القيم يضيق ذرعاً بتنافسه أهل الذمة للمسلمين في الصدارة والتحكم والسلطة ، وإلى أي حد كان يصر ابن القيم بحمل بالتمصب الديني لمواجهة تحدي الأقليات للمسلمين .

فصل

وما يتعلق^(١) بهذا الفصل كيف يكتب إليهم

قال الخلال : باب كيف عنوان الكتاب و [كيف] يصدر إليهم : أخبرنا أحمد بن محمد بن حازم أن إسحاق بن منصور حدثهم أنه قال لأبي عبد الله : كيف يكتب الرجل إلى أهل الكتاب ؟ فقال : لا أدري كيف أقول الساعة . ثم عاودته فسكت ، فقلت : حديث النبي ﷺ حين كتب إلى قيصر ، قال : عن هو ؟ قلت : حديث الزهري . قال : نعم ، يكتب : السلام على من اتبع الهدى . وقال أبو طالب : سألت أبا عبد الله : كيف أكتب إلى اليهودي والنصراني : سلام عليك ، أو سلام على من اتبع الهدى ؟ قال : سلام على من الهدى يُذله^(٢) . وقال الأثرم : إن أبا عبد الله قيل له : يكتب إلى النصراني : أبقاك الله وحفظك ووفئك ؟ قال : لا . وقال حرب : قلت لاسحاق : الرجل يقول للمشرك : إنه رجل عاقل ، قال : لا ينبغي أن يقال لهم ، لأنهم ليست لهم عقول . وذكر وكيع^(٣) عن سفیان عن منصور قال : سألت مجاهداً كيف يكتب إلى أهل الذمة ؟ فقال مجاهد : سلام على من اتبع الهدى . وقال

(١) في الأصل (وما) .

(٢) في الأصل (بدله) . والصحيح ما أثبتناه . والمعنى : أن هذا السلام إذلال له .

(٣) هو وكيع بن الجراح بن ملبح بن عدي ، ويكنى أبا سفیان الرؤاسي الكوفي ، من قيس عيلان . يقول فيه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين : الثبت عندنا في العراق وكيع . توفي سنة ١٩٧ (تاريخ بغداد ١٣/٤٦٦-٤٨١) .

إبراهيم : سلام عليك . وقال وكيع ، عن صفيان ، عن عمار الدهني^(١) عن رجل عن كريب عن ابن عباس أنه كتب إلى رجل من أهل الكتاب: سلام عليك .

قلت : إن ثبت هذا عن ابن عباس — وهو راوي حديث أبي صفيان — أن النبي ﷺ كتب إلى قيصر : « سلام على من اتبع الهدى » فلعله ظن أن ذلك مكاتبة أهل الحرب ومن ليس له ذمة^(٢) . وأما قول النبي ﷺ : « لا تبدؤوهم بالسلام » — وهذا لما ذهب إليهم ليحاربهم وهم يهود قريظة — فأمر ألا يبدؤوا بالسلام ، لأنه أمان ، وهو قد ذهب لحربهم . سمعت شيخنا يقول ذلك ؛ ولكن في الحديث الصحيح « لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام ، وإذا سلم عليكم أحدهم فقولوا: وعليكم^(٣) » . وقد تقدمت هذه المسألة^(٤) . وإذا كتب إلى الذي بدأ بنفسه قبله ، فيقول : « من فلان إلى فلان » ، وله أن يعظمه بالنسبة إلى قومه فيقول : كبير قومه ورئيسهم ، وله أن يدعو له بالهداية : فقد كانت اليهود تتعاطس عند النبي ﷺ ليقول لأحدهم : « برحمتك الله » فكان يقول : يهديكم الله .

(١) في الأصل (الدهمي) بالذال المهملة والباء المهملة والياء التحتية ، صوابه (الدهني) بالنون ، وهو عمار بن معاوية الدهني — بضم المهملة — الكوفي . روى عن أبي الطفيل ثم عن أبي سلمة وأبي وائل ، وروى عنه ابنه معاوية وشعبة وعبيدة بن حميد . وثقه أحمد وأبو حاتم . قال مطين : مات سنة ١٣٣ هـ (الخلاصة ١٣٧) .

(٢) في الأصل (دمه) بالذال المهملة .

(٣) فارن بالمعنى (ش ١٠/٦٢٥-٦٢٦) .

(٤) تقدمت هذه المسألة ص ١٩١ وما بعدها (تحت عنوان ذكر معاملتهم عند الامناء وكرهه أن يبدؤوا بالسلام ، وكيف يرد عليهم) . وفارن ببداية الفوائد لابن اللصم ١٣٥-١٣٦/٢ .

فصل

قالوا : « ونوقر المسلمين في مجالسهم ، ونقوم^(١) لهم عن المجالس ، ولا نطلع^(٢) عليهم في منازلهم ، ونرشد [هم] الطريق . »

هذه أربعة أمور : أحدها توقير المسلمين في مجالسهم ، والتوقير التعظيم والاحترام لهم ، ولا يمكرون عليهم بمكر ، ولا يدخلون عليهم بغير استئذان ، ولا يفعلون بين أيديهم ما يبخل بالوقار والأدب ، ويجيئونهم بتحية أمثالهم ، ولا يمدون أرجلهم بمحضرتهم ، ولا يرفعون أصواتهم بين أيديهم ونحو ذلك .

الثاني قولهم : « ونقوم لهم عن المجالس » أي إذا دخلوا ونحن في مجلس قنا لهم عنه وأجلسناهم فيه ، فيكون لهم صدره ولنا أذناه ، وهذا يعم المجالس المشتركة والمختصة بهم ، فإذا دخلوا عليهم دورهم وكنائسهم قاموا لهم من مجالسهم وأجلسوهم فيها .

الثالث قولهم : « ولا نطلع عليهم في منازلهم » هذا صريح في أنهم لا يعلون عليهم في المسكن سواء كان من بنيانهم أو بنيان غيرهم ، فلا يمكنون من سكنى دار عالية على المسلمين ، لأن^(٣) ذلك ذريعة إلى اطلاعهم عليهم . وهذا الذي ندين الله به ولا نعتقد^(٤) غيره : أنهم لا يمكنون من السكنى على رؤوس

(١) في الأصل (يقوم) .

(٢) في الأصل (يطلع) .

(٣) في الأصل (ان) .

(٤) في الأصل (يعتقد) .

المسلمين بحال وقد تقدمت المسألة مستوفاة ، وبيننا أن المفسدة في نفس المسلمين
لقصور^(١) فيهم لا في نفس البناء^(٢) .

الرابع قولهم : « وشردهم الطريق » أي إذا استدل مسلم على الطريق
أرشدناه إلى النحو الذي يقصده ويريده. وهذا يتناول الارشاد بنصب الأعلام،
وبالدلالة ، وبارحال من يدل المسلم على الطريق^(٣) بحسب الحاجة إلى الارشاد.

فصل

قالوا : « ولا نعلم أولادنا القرآن » صيانةً للقرآن أن يحفظه من ليس من
أهله ولا يؤمن به ، بل هو كافر به ، فهذا ليس أهل أن يحفظه ، ولا يمكن منه.
وقد نهى النبي ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن تناله
أيديهم^(٤) ، فلهذا ينبغي أن يصان عن تلقينهم إياه ، فإن طلب أحد منهم أن
يسمعه منهم فإن له أن يسمعه إياه إقامة للحجة عليهم ، ولعله أن يعلم .

(١) اللفظة في الأصل غير واضحة . كأنها أقرب شيء إلى (دور) .

(٢) أرجع إلى ما ذكره ابن القيم ص ٧٠٦ وتارن بقوله هناك : « فان المفسدة في
العلو ليست في نفس البناء ، وإنما هي في السكنى » الخ .

(٣) العبارة في الأصل قلة ، حصل فيها تقديم وتأخير ، وكررت فيها لفظة (على)
مرتين . فعبارة هكذا : (وبارحال من يدل على الطريق على المسلم) الخ . وقد اضطررنا
لردها إلى أقرب شيء لمسياق

(٤) انظر في سنن أبي داود ٥١/٣ رقم ٢٦١٠ أن عبد الله بن عمر قال : نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو . قال مالك : أراه مخافة
أن يتاله العدو .

الفصل الرابع

في أمر معاملتهم للمسلمين بالشركة ونحوها (١)

فصل

قالوا : « ولا (٢) يشارك أحدنا مسلماً في تجارة إلا أن يكون إلى المسلم أمر التجارة ،

وهذا لأن الذي لا يتوقى (٣) مما يتوقى منه المسلم من العقود المحرمة (٤) والباطلة ولا يرون بيع الخمر والخنزير . وقد قال إسحاق بن إبراهيم : سمعت أبا عبد الله - وسئل عن الرجل يشارك اليهودي والنصراني ؟ - قال : يشاركهم ، ولكن هو يلي البيع والشراء . وذلك أنهم يأكلون الربا ، ويستحلون الأموال ، ثم قال أبو عبد الله : « ذلك بأنهم قالوا ليس علينا في الأميين سبيل » وقال إبراهيم بن هاني : سمعت أبا عبد الله قال في شركة اليهودي والنصراني : أكرهه ، لا يعجبني إلا أن يكون المسلم الذي يلي البيع والشراء . وقال أبو

(١) زدنا هذا العنوان للتوضيح ، وكان حقه أن يكون الفصل السادس كما ذكر ابن

القيم ص ٦٦٦ ، ولكنه - كما قلنا في الحاشية ص ٦٦٥ - قدم وأخر .

(٢) في الأصل (ولو) .

(٣) في الأصل (يتوقى) بإفناء مرتين .

(٤) في الأصل (المحزبة) .

طالب والأثرم - واللفظ له - سألت أبا عبد الله عن شركة اليهودي والنصراني فقال : شاركهم ، ولكن لا يخلو اليهودي والنصراني بالمال دونه . ويكون هو يليه ، لأنهم يعملون ^(١) بالربا . وقال إسحاق بن منصور : قلت لأبي عبد الله : قيل لسفيان : ما يروى في مشاركة اليهودي والنصراني ؟ قال : أما ما تفتب عنك فما يعجبني ا قال أحمد : حسن . وذكر عبد الله بن أحمد حديثاً أعلى ^(٢) ، حدثنا حماد بن سلمة قال : قال إياس بن معاوية : إذا شارك المسلم اليهودي أو النصراني فكانت الدراهم مع المسلم فهو الذي يتصرف فيها في الشراء والبيع ، ولا بأس ، ولا يدفعها إلى اليهودي والنصراني يعملان فيها ، لأنهما يربيان . قال : فسألت أبي عن ذلك فقال مثل قول إياس . وقال في رواية العباس بن محمد بن موسى الخلال في المسلم يدفع إلى الذي مالاً بشاركة ، قال : أما إذا كان هو يلي ذلك فلا ، إلا أن يكون المسلم يليه . وقال في رواية حنبل : ما أحب مخالطته بسبب من الأسباب في الشراء والبيع - يعني المجوسي - وقال عبد الله : قلت لأبي : ترى للرجل أن يشارك اليهودي والنصراني ؟ قال : لا بأس ، إلا أنه لا يجعل [له] المعاملة في البيع والشراء لشرف عليه ، ولا يدعه حتى معاملته وبيعه ^(٣) . فأما المجوسي فلا أحب مخالطته ولا معاملته ، لأنه يستحل مالا يستحل هذا . وكذلك قال في رواية حرب : لا يشاركه إلا أن يكون المسلم هو الذي يلي البيع والشراء . وروى حرب عن عطاء مرسلأ قال : نهى رسول الله ﷺ عن مشاركة اليهودي والنصراني إلا

(١) في الأصل (يعملون) .

(٢) في الأصل (حديث الاعلى) ولا معنى له .

(٣) المراد : لا يدعه مطلقاً حتى يدع أيضاً معاملته وبيعه .

أن يكون البيع والشراء بيد المسلم . وقد تقدمت هذه المسألة مستوفاة وإعما ذكرناها لئتم الكلام على شرح كتاب عمر رضي الله عنه لمن أراد أن يفرده من جملة الكتاب . وبالله التوفيق (١)



(١) يلاحظ أن ابن القيم اختصر الحديث عن هذا الفصل ، لأنه أفاض فيه ص ٢٧٠ (فصل في شركتهم ومضاربتهم) فارجع إليه إن شئت . وجدير بالذكر أننا - في ختام الحاشية الأولى لدى البدء بالشروط العمرية وأحكامها وموجباتها ص ٦٥٧ - لاحظنا استقلال هذه الشروط وانفرادها عن الكتاب كله كأنها بحث جديد ، فاستحسننا طبعها على صورتين إحداهما مفردة مستقلة ، ونهنا على استثمار ابن القيم الحاجة إلى افراد هذه الشروط من جملة الكتاب ، وأحلنا منذ البداية على هذه الفكرة الواضحة التي يمرضها هنا ابن القيم بصراحة بالغة لدى الحديث عن مشاركة اليهودي والنصراني ، فيقول كما ترى : « وإنا ذكرناها لئتم الكلام على شرح كتاب عمر رضي الله عنه لمن أراد أن يفرد من جملة الكتاب . وبالله التوفيق . » وكنا أشرنا إلى أن هذه الجملة موجودة في الأصل المخطوط ص ٥٢٢ ، وأن على القارئ ارتقاها في موضعها من هذه المصبوعة ، فهاهوذا موضعها قد بانفساه طباعة والحمد لله . ونحمد الله مرة أخرى على أن وفقنا إلى تحقيق رغبة ابن القيم في طبع هذه الشروط العمرية تابعة لأحكام أهل الامة على أنها آخر مبحث فيه ، ومفردة مستقلة عن جملة الكتاب كما أراد . وبالله التوفيق .

الفصل الخامس

في أحكام ضيافتهم للمارة بهم وما يتعلق بذلك (١)

فصل

قالوا : « وأن نضيف كل مسلم عابر سبيل ثلاثة أيام ،
ونطعمه من أوسط ما نجد ،

هكذا في كتاب الشروط « ثلاثة أيام » . وقال يحيى بن سعيد ، عن
عبيد الله بن نافع عن أسلم : كتب [عمر] إلى أمراء الجزيرة أن « لاتضربوا
جزية على النساء والصبيان . وجزية أهل الشام وأهل الجزيرة أربعة دنانير على
أهل الذهب ، وأربعون درهماً على أهل الورق ، وأن يضيفوا من نزل بهم من
المسلمين ثلاثاً » (٢) .

والأصل في ذلك من السنة ما رواه أبو عبيد في كتاب « الأموال » (٣) :

(١) زدنا هذا الفصل الايضاح . وكان منه أن يحيى . الفصل الثاني كما ذكر ابن القيم
ص ٦٦٥ . ولكنه أخرج هذا الفصل .

(٢) فارتن بكتاب الام الشافعي ١٠٢/٤ - ١٠٤ .

(٣) انظر الأموال ١٨٧ رقم ٥٠٢ (باب كتب العمود التي كتبها رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأصحابه لأهل الصلح) .

حدثني أبو أيوب الدمشقي قال : حدثني سعدان بن يحيى (١) عن عبيد الله ابن أبي حميد (٢) عن أبي المليح الهمداني أن رسول الله ﷺ صالح أهل نجران ، فكتب (٣) لهم كتاباً نسخته (٤) « بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما كتب محمد رسول الله صالح أهل نجران (٥) إذ (٦) كان له حكمه عليهم : أن في كل سوداء وبيضاء وصفراء وحمراء (٧) وثمره (٨) ورقيق ، وأفضل عليهم ، وترك ذلك لهم : ألقى حلة في كل صفراء ألف حلة ، وفي كل رجب ألف حلة ، كل حلة أوقية ، ما زاد الخراج أو نقص فعلى الأوقية فليحسب (٩) ، وعلى أهل نجران تقرى رسلي عشرين ليلة . »

(١) في الأصل (ابن يحيى) وفي مطبوعة الأمول ١٨٧ (ابن أبي يحيى) ، وما في مخطوطتنا أصوب ، وسعدان لقب له وإنما هو سعيد بن يحيى بن صالح اللخمي الكوفي ، سعدان دمشقي . روى عن إسماعيل بن أبي خالد وهشام بن عروة ، وروى عنه إسحاق الفراءسي وسليمان بن عبد الرحمن . قال ابن حبان : ثقة مأمون ، وقال الدارقطني : ليس بذلك . له في البخاري فرد حديث (الخلاصة ١٢٢) .

(٢) في الأصل (عبيد الله بن أبي خيثمة) صوابه - كما أثبتناه وكما في الإتموال مرتين ١٨٧ و ١٨٨ وخلاصة الكمال ٢١٣ - عبيد الله بن أبي حميد ، والتصحيح في مثله ممكن على غرابته . وعبيد الله هذا هو غالب الهمداني ، أبو الخطاب المصري ، روى عن أبي المليح الهمداني فقط ، وروى عنه وكيع ومكي بن إبراهيم . قال البخاري : منكر الحديث (خلاصة الكمال ٢١٣) .

(٣) في الإتموال ١٨٨ (وكتب) .
 (٤) لفظة (نسخته) غير واردة في الإتموال .
 (٥) في الإتموال (لأهل نجران) وليس فيه (صالح) .
 (٦) في الأصل (ان) وقارن بالإتموال .
 (٧) في الإتموال (وحمراء وصفراء) بالتقديم والتأخير .
 (٨) في الأصل (ويره) ولا معنى له .
 (٩) زاد في الإتموال (وما قَضَوْا من ركاب أو خيل أو دروع أخذ منهم بحساب) .

قال أبو عبيد (١) : قوله « كل حلة أوقية » يقول : ثمنها (٢) أوقية .
 [وقوله] : « فما زاد الخراج أو نقص فعل الأوقاي » يقول : إن نقص [ت] من
 الألفين أو زادت في العدد أخذت [ت] بقيمة الألفي الأوقية، فكأن الخراج [إنما]
 وقع على الأوقاي وجعلها حُملاً ، لأنه أسهل عليهم .

فهذا هو الأصل في وجوب الضيافة على أهل الذمة سنة (٣) رسول الله ﷺ ،
 وسنة الخليفة الراشد عمر رضي الله عنه . وفي ذلك مصلحة لأغنياء المسلمين
 وفقراءهم . أما الأغنياء فإنه إذا لم يكن على أهل الذمة ضيافتهم فربما إذا دخلوا
 بلادهم لا يبيعونهم الطعام ، ويقصدون الأضرار (٤) بهم . فإذا كانت عليهم
 ضيافتهم تسارعوا إلى منافعهم خوفاً من أن ينزلوا عليهم للضيافة ، فيأكلون
 بلا عوض . وأما مصلحة الفقراء فهو ما يحصل لهم من الارتفاق . فلما كان في
 ذلك مصلحة لعموم المسلمين جاز اشتراطه على أهل الذمة .

قال الخلال في « الجامع » باب في الضيافة التي شرطت عليهم : أخبرني محمد
 ابن علي ، حدثنا مهنا أنه سأل أبا عبد الله عن حديث ابن أبي ليلى « جعل
 عمر رضي الله عنه على أهل السواد وعلى أهل الجزية يوماً وليلة » [قال] :
 قلت لأحمد : ما يوم وليلة ؟ قال : يضيفونهم . وقال حمدان بن علي : قلت
 لأحمد : « عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل على أهل السواد وأهل الجزية
 يوماً وليلة ، فكنا إذا تولينا عليهم قالوا : شبا شبا . قلت لأحمد : ما يوم وليلة ؟

(١) انظر الاموال ١٩٠ .

(٢) في الاموال (قيمتها) .

(٣) في الاصل (سنة) .

(٤) في الاصل (الامار) .

قال : يضيفوهم قلت : ما قولهم « شبا شبا » ؟ قال : هو بالفارسية ليلة ليلة . وقال عبد الله بن أحمد ، حدثني أبي قال : حدثني وكيع ، ثنا هشام ، عن قتادة ، عن الحسن عن الأحنف بن قيس أن عمر رضي الله عنه شرط على أهل الذمة ضيافة يوم وليلة ، وأن يصلحوا القواطن . وإن قتل رجل من المسلمين بأرضهم فعليهم ديته . قال : وحدثنا أبي ، حدثنا وكيع ، عن أبي إسحاق ، عن حارثة بن مضرب ^(١) أن عمر رضي الله عنه اشترط ^(٢) على أهل الذمة ضيافة يوم وليلة ؛ فإن حبسهم مطر أو مرض فيومين ، فإن مكثوا أكثر من ذلك أنفقوا من أموالهم ؛ ويكلفون ما يطيقون .

قال القاضي في « الأحكام السلطانية » . وإذا صلحوا على ضيافة ثلاثة [أيام] من يرهم من المسلمين قدرت عليهم وأخذوا بها ثلاثة أيام لا يزدون عليها ، كما صالح عمر نصارى الشام على ضيافة من يرهم من المسلمين ثلاثة أيام مما يأكلون ، لا يكلفونهم ذبح شاة ولا دجاجة ، وتبين دوابهم من غير شعير ، وجعل ذلك على أهل السواد دون المدن ^(٣) .

قال : وقد روي عن أحمد كلام يدل على أن الذي شرط عليهم يوم وليلة ، ثم ذكر قول حمدان بن علي لأحمد ، وقد تقدم آنفاً . ثم ذكر حديث الأحنف ابن قيس عن عمر ، وقد ذكرناه . قال القاضي : وكذلك الضيافة في حق المسلمين ، الواجب يوم وليلة . قال أحمد في رواية حنبل : قد أمر النبي ﷺ بذلك

(١) حارثة بن مضرب -- بكسر الزاء - الصدي الكوفي . روى عن عمر ، وابن مسعود ، وروى عنه أبو إسحاق . وثقه ابن معين وغيره (الخلاصة ٥٩) .

(٢) في الاصل (اشترط) .

(٣) فارن بناربع مدينة دمشق لابن عساكر ١٧٩/١ .

وهو دين له . قلت له : كم مقدار ما يُقدر ^(١) له ؟ قال : يمونه في الثلاثة أيام التي قال رسول الله ﷺ . واليوم والليلة هو حق واجب ، فقد بين أن المنحجب ثلاثة أيام ، والواجب يوم وليلة . وقال في رواية حنبل وصالح : الضيافة ثلاثة أيام ، وجأز يوم وليلة ، فكانت جأزته أوكد من الثلاثة .

قال : وقد روى الخلال ما دل على الاستحباب والإيجاب ، فروى بإسناده عن المقدم بن أبي كريمة قال : قال رسول الله ﷺ : «دليمة الضيف حق واجب ، فإذا أصبح ^(٢) في [فناؤه فهو] دين عليه إن شاء اقتضاه ^(٣) الدين وإن شاء ترك ، يعني إذا لم يصف ، وإسناده عن أبي شريح الحرابي قال : قال رسول الله ﷺ : «الضيافة ثلاثة أيام ، وجأزته يوم وليلة ، ولا يحل لمسلم أن [يقيم] عند أخيه حتى يؤتمه» . قال : يارَسُولَ اللَّهِ ، كيف يؤتمه ؟ قال : «يقيم عنده وليس عنده ما يقربه» .

فحديث ابن أبي كريمة يدل على وجوب اليوم والليلة ، وحديث أبي شريح يدل على استحباب الثلاث . فالضيافة في حق الكفار والمسلمين [واجبة على كلا الحدين ، لكنهما يختلفان] ^(٤) في قدر الوجوب والاستحباب ، ويختلفان في حكمين آخرين : أحدهما أنها ^(٥) في حق المسلمين تجب ابتداء بالشرع ، وفي حق الكفار تجب بالشرط . والثاني [أنها] في حق المسلمين تعم ^(٦) أهل القرى والأمصار ، وفي حق الكفار تختص ^(٧) بأهل القرى . قال [أحمد] في

(١) في الأصل (نقدر) .

(٢) في الأصل (فإذا صح في دين عليه) وهي عبارة لا معنى لها . صوابها كما أنبتناها وكما سيذكرها ابن القيم في الصفة التالية حين يكرر الاستشهاد بهذا الحديث .

(٣) في الأصل (اقتضاء) بالهمزة .

(٤) يبايض بالأصل ، وقد سودنا البياض بالمبارة التي بدت لنا مناسبة لسياق .

(٥) أنها : أي الضيافة .

(٦) في الأصل (يعم) .

(٧) في الأصل (يختص) .

رواية أبي الحارث : الضيافة تجب على كل مسلم : من كان من أهل الأمصار ،
وغيرهم من المسلمين . وقال في موضع آخر ، تجب الضيافة على المسلمين كلهم :
من نزل به ضيف عليه أن يضيفه .

والفرق بينهما أن عمر رضي الله عنه شرط ذلك على أهل القرى : والأخبار
الواردة في حق المسلمين عامة ، لقوله : « ليلة الضيف حق واجب » ، وفي لفظ
آخر : « الضيافة ثلاثة أيام » . وتجب الضيافة على المسلم للمسلمين والكفار
لمعوم الخبر ، وقد نص عليه أحمد في رواية حنبل وقد سأل : إن أضاف
الرجل ضيف من أهل الكفر يضيفه ؟ فقال : قال رسول الله ﷺ : « ليلة
الضيف حق واجب على كل مسلم » [فأبدل على أن المسلم والمشرک بضاقان^(١) ،
والضيافة معناها معنى صدقة^(٢) التطوع على المسلم والكافر . وهذا لفظ أحمد ،
فقد احتج بمعوم الخبر ، وأنه يعم المسلم والكافر ، وإذا نزل به الضيف ولم
يضيفه كان ديناً على المضاف : نص عليه في رواية حنبل ، فقال : إذا نزل القوم
فلم يضافوا فإن شاء طلبه وإن شاء ترك ، قال له : فكم مقدار ما يقدر له ؟ قال : ما
يموتنه في الثلاثة الأيام ؛ واليوم والليلة حق واجب قال له : فإن لم يضيفوه ترى
له أن يأخذ من أموالهم بمقدار ما يضيفه ؟ قال : لا يأخذ إلا بعلم أهله ؛ وله أن
يطالبهم بحقه . فقد نص على أن له المطالبة بذلك ، وهذا يدل على ثبوته في
ذمته ، لقوله ﷺ في حديث ابن أبي كريمة : « فإن أصبح بفنائهم فهو دين عليه
إن شاء اقتضاه وإن شاء يترك » ومنع من أن يأخذ من مال من يجب عليه

(١) في الاصل (يضاف) .

(٢) في الاصل (الصدقة) .

الضيافة بغير إذنه إلا بعلم^(١) أهله ، إذ^(٢) من كان له على رجل حق ، وامتنع من أدائه^(٣) ، وقُدِرَ له على حق ، لم يجز له أن يأخذ بغير إذنه . انتهى
فأما قوله : « إن اليوم واللييلة حق واجب والثلاثة مستحبة » فهذا صحيح في حق المسلمين ، وأما في حق أهل الذمة فلا يمكن أن يقال ذلك ، فإن الثلاثة إن كانت مشروطة عليهم فهي حق لازم عليهم القيام به للمسلمين ؛ وإن لم تكن مشروطة عليهم لم يجز للمسلمين تناول ما زاد على اليوم واللييلة إلا برضاهم .
وحينئذ لا فرق بين الثلاثة وما زاد عليها ؛ وعمر رضي الله عنه لم يشترط على طائفة معينة ، بل شرط على نصارى الشام والجزيرة وغيرها ، ففي شرطه على نصارى الشام والجزيرة ضيافة ثلاثة أيام لبسارهم وإطاعتهم ذلك ؛ وأما نصارى السواد فشرط عليهم يوماً ولييلة ، لأن حالهم كان دون حال نصارى الشام والجزيرة . فكان عمر رضي الله عنه يراعي في ذلك حال أهل الكتاب ؛ كما كان يراعي حالهم في الجزية وفي الخراج . فبعضهم شرطها عليهم يوماً ولييلة ؛ وبعضهم شرطها عليهم ثلاثاً .

وأما قوله : « إنهم إذا لم يقوموا بما عليهم ، وقُدِرَ لهم على مال لم يأخذوا بناء على مسألة الظفر » فليس كذلك ؛ والسنة قد فرقت بين هذا وبين مسألة الظفر التي^(٤) لا يجوز الأخذ بها . إن سبب الحق ههنا ظاهر ، فلا ينسب الأخذ إلى جنائية ، لظهور حقه ، بخلاف ما إذا لم يكن ظاهراً ، ولهذا أفتى النبي ﷺ

(١) في الأصل (بناء على) وهو تصحيف عجيب !

(٢) في الأصل (ان) .

(٣) في الأصل (ادائه) .

(٤) في الأصل (الذي) .

هنداً بأن تأخذ من مال زوجها ما يكفيها رولدها بالمعروف، كما جوز للضيف أن يأخذ مثل قراه (١) إذا لم يضيف (٢) ، فجاءت السنة بالأخذ في هذين الموضعين وجاءت بالمنع لمن سأله: إن لنا جيراناً لا يدعون لنا سادة ولا قادة إلا أخذوها، أفأخذ من أموالهم؟ الحديث ، فقال: «أد الأمانة إلى من ائتمنك ، ولا تخن من خانك» . فنع ههنا وأطلق هناك ، وكان الفرق بينهما من وجهين : أحدهما ما ذكرناه من ظهور سبب الحق ، لتعذر الأخذ وخفائه (٣) ، فينسب إلى الجناية . الثاني أن سبب الحق يتحدد في مسألة النفقة والضيافة قياساً ، فتمتنع الدعوى (٤) فيه كل وقت ، والرفع إلى الحاكم ، وإقامة البينة ، بخلاف ما لا ينكر سببه .

إذا عرف هذا فعمر رضي الله عنه لم يشترط قدر الطعام والإدام والملف ، فلا يشترط ذلك ، وإنما يرجع فيه إلى عادة كل قوم وعرفهم ، وما لا يشق عليهم ، فلا يجوز للضيف أن يكلفهم اللحم والدجاج ، وليس ذلك غالب قوتهم ، بل يجب عليه أن يقبل ما يبذلونه من طعامهم المعتاد كما أوجب الله سبحانه الاطعام في الكفارة من أوسط ما يطعم المكفراً أهله من غير تقدير ، وكما أوجب النبي ﷺ النفقة على الزوجة والمملوك بالمعرف من غير تقدير . فهذه سنته وسنة خلفائه في هذا الباب ، وبالله التوفيق .

وهذه الضيافة قدر زائد على الجزية ، ولا تلزمهم إلا بالشرط ، ويكفي

(١) في الاصل (قراه) بالهمزة .

(٢) في الاصل (لم يضيف) .

(٣) في الاصل (فيعذر الأخذ وخفائه) .

(٤) في الاصل (فلنس او يمنع الدعوى فيه) الخ ... ولا معنى لهذه العبارة .

شرط عمر رضي الله عنه على ممر الأزمان ، سواء شرطه عليهم من بعده من الأئمة أو لم يشترطه ، لأن شرطه سنة مستمرة ، ولهذا عمل به الأئمة بعده ، واحتج الفقهاء بالشروط العمرية ، وأوجبوا اتباعها . هذا هو الصحيح . كما أن شرطه عليهم في الجزية مستمر وإن لم يجدده عليهم إمام الوقت ، وكذلك عقد الذمة لمن ^(١) بلغ من أولادهم وإن لم يعقد لهم الامام الذمة .

قال الشافعي : وتقسّم الضيافة على عدد أهل الذمة ، وعلى حسب الجزية التي شرطها ، فيقسم ذلك بينهم على السواء . وإن كان فيهم الموسر والمتوسط والمقل قسّطت ^(٢) الضيافة على ذلك . قال الشافعي : ويذكر ما يعلف به الدواب من الذبن والشعير وغير ذلك . قال : ويشترط عليهم أن ينزلوا في فضول منازلهم وكنائسهم ما يكونون فيه من الحر والبر [د] منها ، إذ ^(٣) الضيف محتاج إلى موضع يسكن فيه ويأوي إليه كما يحتاج إلى طعام يأكله .

فصل

ومن نزل بهم لم يخل من ثلاثة أحوال : إما أن ينزل بهم وهو مريض ، أو ينزل بهم وهو صحيح ، أو ينزل بهم وهو صحيح فيمرض . فإن نزل بهم وهو مريض فبرئ فيما دون الثلاث فهذا يجري مجرى الضيف ، وكما يجب عليهم إطعام الضيف وخدمته يجب عليهم القيام على المريض ومصالحه ، فإنه أحوج إلى الخدمة والتعاهد من الصحيح .

(١) في الاصل (ان) .

(٢) في الاصل (قسط)

(٣) في الاصل (ان) .

فان زاد مرضه على ثلاثة أيام - وله ما ينفق على نفسه - لم يلزمهم القيام بنفقته
ولكن تلزمهم معوانته وخدمته وشراء ما يحتاج إليه من ماله وإن لم يكن له ما ينفق على
نفسه تلزمهم القيام عليه إلى أن يبرأ أو يموت. فان أهملوه وضيّعوه حتى مات ضمنوه:
هذا مذهب عمر ، وإليه ذهب الامام أحمد ، فانه روى عن عمر أن رجلاً مرضاً
بقوم فاستسقاهم ، فلم يستقوه حتى مات ، فغرمهم عمر دينه . قال إسحاق بن
منصور : قلت لأحمد: أتذهب إليه ؟ فقال أي والله ! وإن نزل بهم صحيحاً ،
ورحل كذلك^(١) ، فضيافته يوماً^(٢) حق واجب ، وما زاد على الثلاث لا يلزمهم
القيام به ، وما بين اليوم والليلة والثلاثة فهو الذي اختلفت^(٣) فيه الشروط
العمرية كما تقدم . والصحيح أنه بحسب حال القوم في اليسار وعدمه وكثرة المارة
وقلتهم . والله أعلم . وحكم المحذور والمقطوع عليه الطريق - حكم المريض
فيما ذكرناه .

(١) في الاصل (ورجل) بالجيم المعجمة

(٢) في الاصل (يوم) .

(٣) في الاصل (اختلف) .

الفصل السادس

فيا يتعلق بضرر المسلمين والإسلام^(١)

فصل

قولهم : « وأن من ضرب مسلماً فقد خلع عهده »
وهذا لأن عقد الذمة اقتضى أن يكونوا تحت الذلة والقهر ، وأن يكون المسلمون
هم الغالبين عليهم ، فإذا ضربوا المسلمين كان هذا الفعل مناقضاً لعهد الذمة الذي
عاهدناهم عليه . وهذا أحد الشرطين اللذين زادها عمر بن الخطاب رضي الله عنه

(١) زدنا هذا العنوان للإيضاح ، وكان حقه أن يكون الفصل الثالث كما ذكر ابن القيم
ص ٦٦٥ ، إلا أنه أحسره - على ما يبدو - لأهميته ، والمفروض أن الكتاب يتم به ، فإن
ابن القيم وعد ص ٢٥ بذكر الشروط العمرية وشرحها في آخر الجواب ، وقد رأينا ص ٦٦٥
يصرح بتضمن كتاب عمر جلاً من العلم تدور حول سنة فصول أراد بها ستة أبواب كبيرة تحتها
فصول ، ومررنا فيما سبق بالفصول أو بالأبواب الخمسة - وإن لم تكن مرتبة على حسب
سرده الاجمالي لها - وما نحن أولاء نقرأ ما يستطرد فيه من البحوث في هذا الفصل الأخير
الذي يكمل تعدادها . وسوف نلاحظ أنه سيطيل في هذا الفصل كثيراً ، وينتهي ما بين أيدينا
من المخطوطة دون أن يكون ابن القيم قد عرض كل ما يريد . لكن التوفيق الرباني هداانا إلى
إتمام القسم المفقود من كتاب (الصارم المسلول على شاتم الرسول لابن تيمية) الذي تنتهي
مباحثه وأدلته ونصومه يمثل ما ينتهي به كتاب (أحكام أهل الذمة لابن القيم) . وهذا ما سيلاحظه
القارىء بنفسه في نهاية هذا الكتاب .

وألحقها بالشروط : فان عبد الرحمن بن غنم لما كتب إلى عمر بن الخطاب بكتاب الشروط قال : « أَمْضِ لَهُمْ مَا سَأَلُوهُ ، وَأَلْحِقْ فِيهِ حَرْفَيْنِ أَشْتَرْتَهُمَا عَلَيْهِمْ مَعَ مَا شَرَطُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ : أَلَا يَشْتَرُوا مِنْ سَبَائِلِنَا شَيْئًا . وَمَنْ ضَرَبَ مُسْلِمًا عَمْدًا فَقَدْ خَلَعَ عَهْدَهُ » . فَأَقْرَبْ ذَلِكَ مِنْ أَقَامِ مِنَ الرُّومِ فِي مَدَائِنِ الشَّامِ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ .

فصل

وإذا شرط عليهم أمير المؤمنين « أنه من ضرب مسلماً فقد خلع عهده » فمن زنى بمسلة فهو أولى بنقض العهد ! وقد نص عليه الامام أحمد . قال الخلال : « باب ذمي فجر بمسلة » : أخبرني حرب قال : سمعت أحمد يقول : إذا [زنى] الذمي بمسلة قتل الذمي ، ويقام عليها الحد . قال حرب : هكذا وجدته في كتابي . أخبرني محمد بن أبي هارون ، ومحمد بن جعفر قالا . حدثنا أبو الحارث أنه سأل أبا عبد الله [قال] : قلت : نصراني استكره مسلة على نفسها ؟ قال : ليس على هذا صولحوا ، يُقتل ! قلت : فان طأوعته على الفجور ؟ قال : يقتل ، ويقام عليها الحد . وإذا استكرهها فليس عليها شيء . أخبرنا عصمة بن عصام حدثنا حنبل قال : سمعت أبا عبد الله قال في ذمي فجر بإمرأة مسلة ، قال : يقتل ، ليس على هذا صولحوا . قيل له : فالمرأة ؟ قال : إن كانت طأوعته أقيم عليها الحد ، وإن كان استكرهها فلا شيء عليها . وكذلك قال في رواية الفضل ابن زياد ، ويعقوب بن يحنان⁽¹⁾ ضواء .

١١ في الاصل (بجان) بالخاء المهملة .

قال الخليل : وأخبرني أحمد بن محمد بن مطر ، حدثنا أبو طالب أن أبا عبد الله قيل له : فان زنى اليهودي بمسلمة ؟ قال : يقتل . عمر رضي الله عنه أتى يهودي فحش بمسلمة ثم غشياً فقتله . فالزنى أشد من نقض العهد . وسألته عن عبد نصراني زنى بمسلمة قال : يقتل أيضاً . قلت : وإن كان عبداً ؟ قال : نعم . أخبرني محمد بن الحسن أن الفضل بن عبد الصمد حدثهم قال : سمعت أبا عبد الله - وسئل عن يهودي فجر بمسلمة - قال : يقتل ، هذا قد نقض العهد . قلت : فان كان من أهل الكتاب ؟ قال : يقتل أيضاً : قد صلب عمر رجلاً من اليهود فجر بمسلمة . أخبرني محمد بن أبي هارون ومحمد بن جعفر قالا : حدثنا أبو الحارث أن أبا عبد الله قال : قد صلب عمر رجلاً من اليهود فجر بمسلمة ، هذا نقض العهد . قيل له : ترى عليه الصلب مع القتل ؟ قال : «إن ذهب رجل إلى حديث عمر ، كأنه لم يعب عليه . أخبرنا محمد بن هلي ، حدثنا مهناً قال : سألت أحمد عن يهودي أو نصراني فجر بامرأة مسلمة ما يصنع به ؟ قال : يقتل . فأعدت عليه ، قال : يقتل . قلت : إن الناس يقولون غير هذا . قال : كيف يقولون ؟ قلت : يقولون : عليه الحد . قال : لا ، ولكن يقتل . قلت له : في هذا شيء ؟ قال : نعم ، عن عمر أنه أمر بقتله . قلت : من يرويه ؟ قال : خالد الخذاء ، عن ابن أسوع ، عن الشعبي ، عن عوف بن مالك ، أن رجلاً فحش بامرأة فتحللها فأمر به عمر فقتل وصلب . قلت : من ذكره ؟ قال : إسماعيل بن عليه ، حدثنا أبو بكر المروزي^(٢) ، حدثنا سليمان بن داود ، حدثنا حماد بن زيد ، حدثنا مجالد ، عن الشعبي ، عن سويد بن غفلة أن رجلاً من أهل الذمة فحش بامرأة

(٢) في الأصل (المروذي) بالدال المهملة .

من المسلمين من الشام وهي على حمار ، فألقى نفسه عليها ، فرآه عوف بن مالك
فصر به فشجّه ، فانطلق إلى عمر يشكو عوقاً ، فأتى عوف عمر فحدثه ، فأرسل
إلى المرأة فسألها ، فصدقت عوقاً . فقال لإخوتها : قد شهدت أختنا ، فأمر به
عمر رضي الله عنه فصلب . قال : وكان أول مصلوب في الاسلام !^(١) ثم قال
عمر رضي الله عنه : « أيها الناس اتقوا [الله] في ذمة محمد ﷺ ولا تظلموهم »^(٢) ،
فن فعل فلا ذمة له .

فصل

إذا ثبت هذا فانه يقتل وإن أسلم : نص عليه أحمد في رواية جماعة . قال
الخلال : أخبرني عصمة بن عصام ، حدثنا حنبل ، وأخبرني جعفر بن محمد أن
يعقوب بن بختان^(٣) حدثهم ، وأخبرني محمد بن هارون ومحمد بن جعفر أن أبا
الحارث حدثهم ، وأخبرني الحسن بن عبد الوهاب ، حدثنا إبراهيم بن هانيء :
كل هؤلاء : سمع أحمد بن حنبل - وسئل عن ذمي فجر بمسلة - قال : يقتل . قيل :
فإن أسلم ؟ قال : يقتل ، هذا قد وجب عليه ! والمعنى واحد في كلامهم كله ، انتهى .
وهذا هو القياس ، لأن قتله حد ، وهو قد وجب عليه . ومعنى إقامته فلا يسقط
بالاسلام لاسيما إذا أسلم بعد أخذه والقدرة عليه . وسنعود إلى هذه المسألة من
قرب إن شاء الله تعالى .

(١) فارن بالانموال ١٨١ رقم ٤٨٥ .

(٢) في الاصل (ولا تظلموهم) .

(٣) في الأصل (بختان) بالحاء المهملة .

فصل

قالوا : «ضمننا لك ذلك على أنفسنا وذرارينا وأزواجنا ومساكيننا . وإن نحن غيرنا أو خالفنا عما شرطنا على أنفسنا وقبلنا الأمان عليه فلا ذمة لنا ، وقد حل لك منا ما يحل لأهل المعاندة والشقاق »^(١) : هذا اللفظ صريح في أنهم متى خالفوا شيئاً مما عاهدوا عليه انتقض عهدهم ، كما ذهب إليه جماعة من الفقهاء . قال شيخنا^(٢) : وهذا هو القياس الجلي ، فإن الدم مباح بدون العهد ، والعهد عقد من العقود ، فاذا^(٣) لم يف أحد المتعاقدين بما عاهد عليه فاما أن ينسخ^(٤) العقد بذلك أو يتمكن العاقد الآخر من فسخه . هذا أصل مقرر في عقد البيع والنكاح^(٥) وغيرهما من العقود والحكمة فيه ظاهرة ، فإنه إنما التزمه بشرط أن يلتزم الآخر بما التزمه ، فاذا لم يلتزمه له^(٦) الآخر صار^(٧) هذا غير ملتزم ، فإن الحكم المعلق بالشرط لا يثبت بعينه عند عدمه باتفاق العقلاء ، وإنما اختلفوا في ثبوت مثله . إذا تبين هذا فإن كان المعقود عليه حقاً للعاقد

(١) فارن بالصارم المسلول ٢٠٨ .

(٢) في الصارم ٢١٢ : « الوجه العاثر : أن القياس الجلي يقتضي أنهم متى خالفوا شيئاً مما عاهدوا عليه انتقض عهدهم ، كما ذهب إليه طائفة من الفقهاء : فإن الدم مباح بدون العهد . ثم يستمر السياق هنا وهناك شديد التشابه ، بل يكاد يتأثر كلمة كلمة وحرفاً حرفاً .

(٣) في الصارم ٢١٢ (واذا) .

(٤) في مطبوعة الصارم ٢١٢ (يفسخ) .

(٥) زاد في الصارم (والهبة)

(٦) سقطت لفظة (له) من مطبوعة الصارم .

(٧) في الأصل (جاز) وفوقها عبارة (كذا) وفارن بالصارم ٢١٢ .

بمحيث له أن يبذله بدون الشرط لم يفسخ العقد بفوات الشرط ، بل له أن أن يفسخه ، كما إذا شرط رهناً أو كفيلاً وصفه ^(١) في البيع - وإن كان حقاً له ^(٢) ولغيره ممن يتصرف له بالولاية ونحوها - لم يجز له إمضاء ^(٣) العقد بل يفسخ العقد بفوات الشرط ، ويجب ^(٤) عليه فسخه ، كما إذا شرط أن تكون الزوجة حرة فظهرت أمة وهو ممن لايجل له نكاح الاماء ، أو شرطت أن يكون الزوج مسلماً فبان كافراً ، أو شرط أن تكون الزوجة مسلمة فبانت وثنية . وعقد الزمة ليس هو حقاً للإمام ، بل هو حق لله ^(٥) ولعامة المسلمين ، فاذا خالفوا شيئاً مما شرط عليهم فقد قيل : يجب على الإمام أن يفسخ العقد ، وفسخه : أن يلحقه بأمنه ويخرجه من دار الاسلام ، ظناً ^(٦) أن العقد لا يفسخ بمجرد المخالفة ، بل يجب فسخه . قال ^(٧) : « وهذا ضعيف ؛ لأن ^(٨) الشروط إذا كانت حقاً لله - لا للعاقدة - انفسخ العقد بفواته من غير فسخ . وهنا المشروط ^(٩) على أهل الزمة حق لله ، لا يجوز للسلطان ولا لغيره أن يأخذ منهم الجزية ، ويمكّنهم ^(١٠) من المقام بدار الاسلام إلا إذا التزموها ،

(١) كذا في الأصل والذي في الصارم (أوصفة في المبيع) .

(٢) في الأصل (لله) صوابه من الصارم .

(٣) في الأصل (ايضاً) .

(٤) في الأصل (او يجب) .

(٥) في الأصل (حق الله) .

(٦) في الأصل (طناً) بمهملتين .

(٧) أي ابن تيمية في الصارم المسلول ص ٢١٣ .

(٨) في الأصل (أن) وبعده (الشروط) بدلاً من المشروط .

(٩) في الصارم ٢١٣ (الشروط) .

(١٠) في الصارم ٢١٣ (ويمكّنهم) .

وإلا وجب عليه^(١) قتالهم بنص القرآن . (٢)

قلت : واختلف العلماء فيما ينتقض به العهد وما لا ينتقض ، وفي هذه الشروط هل يجري حكمها عليهم وإن لم يشترطها إمام الوقت اكتفاء بشرط عمر رضي الله عنه أو لا بد من اشتراط الامام لها في حكمهم إذا انتقض عهدهم : فهذه ثلاث مسائل .

المسألة الأولى

فيما ينقض العهد وما لا ينقضه^(٣)

ونحن نذكر مذاهب الأئمة وما قاله أتباعهم في ذلك :

ذكر قول الاصم وأصحابه :

قد ذكرنا نصوصه في انتقاض العهد بالزنى بالمسلمة .

ذكر قوله في انتقاض العهد بسب النبي ﷺ :

قال الخلال : (باب فيمن شتم النبي ﷺ) أخبرني عصمة بن همام قال :

(١) في الاصل (عليهم) صوابه من الصارم (عليه).

(٢) انتهى كلام ابن تيمية ، وقد نقله ابن القيم من كتاب شيخه (الصارم المسلول) نقلاً يكاد يكون حرفياً . وصيقل أمثاله من هذا الكتاب نفسه في كل المباحث المتبقية من (أحكام أهل الذمة ، حتى لبوشك هذا الفصل الاخير أن يكون من تأليف ابن تيمية لابن القيم ، وهذا ماسوف ييسر لنا تكميل القسم المفقود من مخطوطتنا بما ياتلها في (الصارم المسلول) بتتابع أدلته ونصوصه .

(٣) يبدو أن الموجود بين أيدينا من (أحكام أهل الذمة) لا يشتمل إلا على هذه المسألة الأولى بأدلتها المختلفة التي لم يذكر منها ابن القيم سوى أربعة ، فما تبقى من الكتاب - وهو القسم المفقود - مها يطل لابد أن يكون ضئيلاً ، لأن المفروض أنه يشتمل على المسألتين الثانية والثالثة . وقد هدانا الله إلى تكميل هذا النقص كله من كتاب (الصارم المسلول) على

حدثنا حنبل قال : سمعت أبا عبد الله يقول : كل من شتم النبي ﷺ أو انتقصه - مسلماً كان أو كافراً - فعليه القتل أخبرني زكريا بن يحيى ، حدثنا أبو طالب أن أبا عبد الله سئل عن شتم النبي ﷺ قال : يقتل ، قد نقض العهد . ثم ذكر من طريق حنبل وعبد الله : حدثنا أحمد بن حنبل ، حدثنا هُشَيْمٌ ، أخبرنا حُصَيْنٌ عن حدثه عن ابن عمر أنه مرَّ به راهب فقيل له : هذا يسب النبي ﷺ ، فقال ابن عمر : لو سمعته لقتلته أنا ، لم نعظم الذمة على أن يسبوا نبينا ﷺ .

قال حنبل : وسمعت أبا عبد الله (١) يقول : كل من نقض العهد وأحدث في الاسلام حدثاً مثل هذا رأيت (٢) عليه القتل ، ليس على هذا أعطوا العهد والذمة . ثم ذكر اخللال الآثار عن الصحابة في قتله ، ثم قال : أخبرني محمد بن علي أن أبا الصقر (٣) حدثهم قال : سألت أبا عبد الله عن رجل من أهل الذمة شتم النبي ﷺ ماذا عليه ؟ قال : إذا قامت البيعة عليه يقتل : من شتم النبي ﷺ مسلماً كان أو كافراً . أخبرني حرب قال : سألت أحمد عن رجل من أهل الذمة شتم النبي ﷺ فقال : يقتل (٤) .

= شاتم الرسول لشيخ الاسلام ابن تيمية) ابتداء من الصفحة ٩٣ كما سنوضح ذلك في خاتمة هذه المطبوعة . ومن المعلوم أن الذي يتنقل من بعض الكتب يتنصرها ويقصر منها على ما يحتاج إليه ، وهذا ما فعله ابن القيم في القسم الموجود حين نقل ما نقل من الصارم المسلول ، وهذا أيضاً ما نضنه فعله في القسم المفقود ، فإن أمارات النقل - مع الاجاز - واضحة في القياس على ما ذكره منها متعاقباً متتابعاً .

- (١) في الاصل (أبا طالب عبد الله) بأحكام لفظة (طالب) .
 (٢) في الاصل (ليس عليه القتل) . وفوق (ليس) كذا ، وقد صححناها من الصارم المسلول ص ٤ .
 (٣) في الصارم (أنا الصفرام) والذي في كتابنا أصح .
 (٤) فارق بالصارم ٥ .

ذكر قوله فيمن تكلم في الرب تعالى من أهل الذمة

قال الخلال : (باب فيمن تكلم في شيء من ذكر الرب تبارك وتعالى ، يريد تكديباً أو غيره) أخبرني عصمة بن عصام ، حدثنا حنبل قال : سمعت أبا عبد الله قال : كل من ذكر شيئاً يعرض به [بذكر] الرب تبارك وتعالى فعليه القتل مسلماً كان أو كافراً . قال : وهذا مذهب أهل المدينة . أخبرني منصور ابن الوليد أن جعفر بن محمد حدثهم قال : سمعت أبا عبد الله يسأل عن يهودي مر بمؤذن وهو يؤذن فقال له : كذبت ، فقال : يقتل ، لأنه شتم النبي ﷺ . قال شيخنا (١) : « وأقوال أحمد كلها (٢) نص في وجوب قتله ، وفي أنه قد نقض العهد ، وليس عنه في هذا اختلاف . وكذلك ذكر عامة أصحابه ، متقدمهم ومتأخرهم ، لم يختلفوا في ذلك . إلا أن القاضي في « المجرّد » ذكر الأشياء التي يجب على أهل الذمة تركها ، وفيها ضرر على المسلمين وآحادهم في نفس أو مال ، وهي الإغارة على قتال المسلمين ، وقتل المسلم والمسلمة ، وقطع الطريق عليهم ، وأن يؤوي [على] المسلمين جاسوساً ، وأن يعين عليهم بدلالة : مثل أن يكتب المشركين بأخبار المسلمين ، وأن يزني بمسلمة أو يصيبها باسم نكاح ، وأن يفتن مسلماً عن دينه . قال (٣) : فعليه الكف عن هذا ، شرط أو لم يُشرط ، فإن خالف انتقض عهده . وذكر نصوص أحمد في نقضها ، مثل نصه في الزنى بمسلمة ، وفي التجسس للمشركين ، وقتل المسلم وإن

(١) أي ابن تيمية في (الصارم السلول على شاتم الرسول) ص ٥٠ .

(٢) في الصارم (فأقواله كلها) . وبقية السياق منقولة حرفاً حرفاً من الصارم .

(٣) أي القاضي أبو يعلى في كتابه (المجرّد) .

كان عبد الجهاد - كما ذكر الخرقى - . ثم ذكر نصه في قذف المسلم : على أنه لا ينتقض عهده ، بل يحدّد حد القذف . قال : فيخرج المسألة على روايتين . ثم قال : وفي معنى هذه الأشياء ذكره الله وكتابه ودينه ورسوله بما لا ينبغي . قال : فهذه أربعة أشياء : الحكم فيها كالحكم في الثمانية التي قبلها ، ليس ذكرها شرطاً في صحة العقد ، فإن أبوا واحدة منها نقضوا الأمان ، سواء كان مشروطاً في العهد أو لم يكن . وكذلك قال في « التعليق » (١) بعد أن ذكر أن المنصوص انتقض العهد بهذه الأفعال والأقوال . قال (٢) : وفيه رواية أخرى : لا ينتقض عهده إلا بالامتناع من بذل الجزية وجرّمي أحكامنا عليهم ، ثم ذكر نص أحمد على أن الذي إذا قذف المسلم بضرب ، قال : فلم يجعله ناقضاً للعهد بقذف المسلم ، مع ما فيه من الضرر عليه بهتك عرضه . وتبع القاضي جماعة من أصحابه ومن بعدهم (٣) كالشريف (٤) وأبي الخطاب وابن عقيل والخلواني ، فذكروا أنه لا خلاف أنهم إذا امتنعوا من أداء الجزية والتزام أحكام الملّة انتقض عهدهم . وذكروا - في جميع هذه الأفعال والأقوال التي فيها الضرر على المسلمين وآحادهم في نفس أو مال ، أو فيها غضاضة على المسلمين في دينهم : مثل سب رسول الله ﷺ وما معه - روايتين : إحداهما ينتقض العهد ، والأخرى

(١) الذي في الصارم (الخلاص) . والتعليق والخلاف والمجرد كلها كتب في الفقه الحنبلي من تأليف القاضي أبي يعلى .

(٢) أي ابن تيمية في الصارم ص ٦ .

(٣) في الاصل (تقدم) صوابها من الصارم ٦ (بعدهم) .

(٤) في الصارم (مثل الشريف أبي جعفر وابن عقيل وأبي الخطاب والخلواني) .

لا ينتقض عهده ويقام فيه الحد ، مع أنهم كلهم متفقون على أن المذهب انتقض العهد بذلك .

ثم إن القاضي والأكثرين لم يعدوا (١) قذف المسلم من الأمور المضرة الناقضة ، مع أن الرواية المخرجة إنما خرجت (٢) من نصه في القذف . وأما أبو الخطاب ومن تبعه فانهم نقلوا حكم تلك الخصال إلى القذف ، كما (٣) نقلوا حكم القذف إليها حتى حكوا في انتقاض العهد بالقذف روايتين . ثم إن هؤلاء كلهم وسائر الأصحاب ذكروا مسألة (٤) سب النبي ﷺ في موضع آخر ، وذكروا أن سابه يقتل وإن كان ذمياً ، وأن عهده ينتقض ، وذكروا نصوص أحمد من غير خلاف في المذهب ، إلا أن الحلواني قال : ويحتمل ألا يقتل من سب الله ورسوله إذا كان ذمياً .

فصل

وسلك القاضي أبو الحسين طريقاً ثالثة (٥) في نواقض العهد فقال : أما الثمانية (٦) التي فيها ضرر على المسلمين وآحادهم في مال أو نفس فانها تنقض العهد في أصح الروايتين . وأما ما فيه إدخال غضاضة ونقص على الاسلام ،

(١) في الاصل (لم يعد) وفارن بالصارم .

(٢) في الاصل (خرج) .

(٣) في الاصل (وكما) بإفحام الواو .

(٤) في الاصل (مسلمة) صوابها من الصارم ٦ .

(٥) في الاصل (طريق ثالثة) وفي الصارم (طريقة ثالثة توافق قولهم في هذا) .

(٦) في الاصل (نقص) وانظر الصارم ٧ .

- وهو ذكر الله وكتابه ودينه ورسوله بما لا ينبغي - فانه ينتقض العهد نص عليه ولم يخرج في هذا رواية أخرى كما ذكر أولئك (١) .

وهذا أقرب من تلك الطريقة ، وعلى الرواية التي تقول : « لا ينتقض العهد بذلك » فإنما ذلك إذا لم يكن مشروطاً عليهم في العهد . فأما إن كان مشروطاً ففيه وجهان : أحدهما ينتقض ، قاله الخرقى . قال (٢) أبو الحسن الأمدي : وهو الصحيح في كل ما شرط عليهم تركه ، فصحح (٣) قول الخرقى بانتقاض العهد إذا خالفوا شيئاً مما شرط عليهم . والثاني : لا ينتقض ، قاله القاضي وغيره . (٤)

قال شيخنا : وهاتان الطريقتان ضعيفتان ، والذي عليه عامة المتقدمين ومن تبعهم من المتأخرين إقرار نصوص أحمد على حالها ، وهو قد نص في مسائل سب الله ورسوله على انتقاض العهد في غير موضع ، وعلى أنه يقتل . وكذلك فيمن جسَّس (٥) على المسلمين أو زنى بمسلمة على انتقاض عهده وقتله في غير موضع ، وكذلك نقله الخرقى فيمن قتل مسلماً أو قطع الطريق (٦) . وقد نص أحمد على أن قذف المسلم وسحره لا يكون تفضاً للعهد في غير موضع ، وهذا هو

(١) زاد في الصارم (في أحد الموضعين) .

(٢) في الصارم v (وقال)

(٣) في الصارم v (صحح) .

(٤) زاد في الصارم v قوله (صرح أبو الحسن بذلك هنا كما ذكره الجماعة فيما إذا

أظهروا دينهم وخالفوا هيئتهم من غير إضرار كإظهار الاصوات بكتابهم والتشبه بالمسلمين ، مع أن هذه الأشياء كلها يجب عليهم تركها بخصوصها) ثم يتشابه النسان بعد ذلك .

(٥) في الأصل (حس) .

(٦) اضاف في الصارم v نفضة (أول)

الواجب ، وهو تقرير المذهب ^(١) ، لأن تخريج ^(٢) حكم إحدى المسألتين ^(٣) إلى الأخرى ، وجعل الروايتين في الموضوعين [مسألتين] ^(٤) - لوجود الفرق ^(٥) بينهما نصاً واستدلالاً ، ولوجود ^(٦) معنى يجوز أن يكون مستنداً للفرق - [غير جائز] ^(٧) ولم يخرج التخريج ^(٨) .

قلت : لفظ القاضي في « التعليق » : مسألة إذا امتنع الذي من بذل الجزية ومن جريان أحكامنا عليهم ^(٩) صار ناقضاً للعهد ؛ وكذلك إذا فعل ما يجب عليه تركه والكف عنه مما فيه ^(١٠) ضرر على المسلمين وآحادهم في مال أو نفس ، وهي ثمانية أشياء ^(١١) : الاجتماع على قتل المسلمين ، وألا يزني بمسلمة ، ولا يضيئها باسم نكاح ، ولا يفتن مسلماً عن دينه ، ولا يقطع عليه

(١) في الأصل (تقرير النصب) بإهمال اللفظة الأولى ، وقد سقطت هذه البارة من مطبوعة الصارم ٧ . ولعل صوابها ما أثبتناه .

(٢) في الأصل (لا يخرج) .

(٣) في الأصل (أحد من المسلمين) ولا معنى له . وقارن بالصارم ٧ .

(٤) لم ينقل ابن القيم هنا عبارة شيخه بدقة ، فإن تيمية يقول في الصارم ٧ في هذا الموضوع (وجعل المسألتين على روايتين) .

(٥) كذا في الأصل ، والذي في الصارم ٧ (مع وجود الفرق) .

(٦) في الأصل (وإذا وجد) ، والذي في الصارم ٧ (أو مع وجود) ، وأثبتنا ما وجدناه مناسباً للسياق .

(٧) هذه الزيادة من الصارم ٧ .

(٨) هذه العبارة استطراد من ابن القيم لم يرد في الصارم .

(٩) في الأصل أفحمت لفظة (حاكماً) ولا معنى لها في السياق .

(١٠) في الأصل (بما فيه) .

(١١) فارن بكشاف القناع عن متن الإقناع للشيخ منصور بن إدريس الحنبلي ١/٧٣٧ .

الطريق ، ولا يؤوي (١) للمشركين عيناً ، ولا يماون على المسلمين بدلالة -
أعني : لا يكتب المشركين بأخبار المسلمين - ولا يقتل مسلماً ؛ وكذلك
إذا [فعل] ما فيه إدخال غضاضة ونقص على الإسلام ، وهي أربعة أشياء : ذكر
الله ، وكتابه ، ودينه ، ورسوله ، بما لا ينبغي ، سواء شرط عليهم الامام أنهم
متى فعلوا ذلك كان نقضاً لعهدهم أو لم بشرط ، في أصح الروايتين : نص
عليها في مواضع ، فقال في رواية أحمد بن سعيد في الذي يمنع الجزية : إن
كان واجداً (٢) أكره عليها وأخذت منه ، وإن لم يعطها ضربت عنقه ، وفي رواية
أبي الحارث في نصراني استكره مسلمة على نفسها : يقتل ليس على هذا
صالحوا . فإن طاعته قتل ، وعليها الحد (٣) ، وفي رواية حنبل : كل من ذكر
شياً يعرض به للرب عز وجل فعليه القتل مسلماً كان أو كافراً ، وكذلك قتل
عنه جعفر بن محمد في يهودي سمع المؤذن يؤذن فقال : « كذبت » يقتل ، لأنه
شتم ، وفي رواية أبي طالب في يهودي شتم النبي ﷺ : يقتل ، قد نقض العهد ،
وإن زنى بمسلمة يقتل : أتى عمر بيهودي فحش بمسلمة ثم غشها فقتله ؛ وقال
الخرقي في الذي إذا قتل عبداً مسلماً : [ينقض عهده] (٤) قال القاضي : وفيه رواية

(١) في الأصل (يوى) .

(٢) في الأصل (واحدا) بالخاء المهملة .

(٣) قارن بكشاف القناع ٤/٥٤ - ٥٥ .

(٤) ولذلك يقتل به قصاصاً ، كما في المعنى ٦٥١/٧ ، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم

قتل اليهودي الذي قتل جارية من الانصار . قارن بصحيح البخاري ٤٥/١٠ ومسلم ٧/١٨٠

والترمذي ٦/١٧٠ . وقد علل ابن حزم في (المحلى ١٠/٣٥٣) قتل الذمي بالمسلم بقوله :

« لأنه نقض الذمة وخالف العهد » .

أخرى لا ينتقض العهد إلا بالامتناع من بدل الجزية وجري أحكامنا عليهم ؛
 وقال في رواية عيسى بن موسى الموصلي في المشرك إذا قذف مسلماً : يضرب ،
 وكذلك نقل الميعوني في الرجل من أهل الكتاب يقذف العبد المسلم : ينكل
 به ، يضرب ما يرى الحاكم . وكذلك نقل عنه عبد الله في نصراني قذف مسلماً :
 عليه الحد ^(١) . قال : وظاهر هذا . أنه لم يجعله ناقضاً للعهد بقذف المسلمين ،
 مع ما فيه من إدخال الضرر عليه بهتك عرضه ، انتهى ^(٢) .

فتأمل هذه النصوص ، وتأمل تخريجه [لها] ^(٣) ، فأحد لم يختلف قوله في انتقاض
 العهد بسب الله ورسوله ، والزنى بمسئمة ، ولم يختلف نصه في عدم الانتقاض
 بقذف المسلم ^(٤) ، فالحاق مسبة الله ورسوله بمسبة آحاد المسلمين من أفسد
 الإلحاق ، وتخريج ^(٥) عدم النقض به من نصه على عدم النقض بسب ^(٦)
 آحاد المسلمين من أفسد التخريج ! وأين الضرر والمفسدة من هذا النوع إلى
 المفسدة من النوع الآخر !؟ وإذا كان المسلم يقتل بسب الله ورسوله ، والزنى مع
 الاحصان ، ولا يقتل بالقذف ، فكذلك الذي ، فالذي نص عليه الامام أحمد
 في الموضوعين هو محض الفقه ، والتخريج باطل نصاً وقياساً واعتباراً . واشتراك

(١) وذلك لأن إسلام القاذف ليس شرطاً في وجوب الحد على القاذف ، قارن بشرح منتهى
 الارادات ١/١ : ٧ والمبسوط ٩/١١٨ .

(٢) أي انتهى ما ذكره القاضى في كتابه « التعليق » .

(٣) في الأصل (تخريجه) .

(٤) ولكن عدم انتقاض عهده بقذف المسلم لا يعنى عدم إقامة الحد عليه . فقد اتفقت

المذاهب على وجوب الحد على القاذف ولو لم يكن مملوكاً أشرنا إليه في الحاشية قبل الاخيرية .

(٥) في الأصل (ويخرج) .

(٦) في الأصل (سب) .

الصور كلها في إدخال الضرر على المسلم لا يوجب تساويها في مقدار الضرب وكيفيته ، فالمسلم إذا فعل ذلك فقد أدخل الضرر أيضاً مع التفاوت في الأحكام . ثم يقال : يا الله العجب !! أين ضرر المجاهرة بسب الله ورسوله وكلامه ودينه على رؤوس الملاء ، وقهر المسلمات وإن كن شريقات ^(١) على الزنى إلى ضرر منع دينار يجب عليه من الجزية ! وكذلك أين ضرر تحريقه ^(٢) لمساجد المسلمين والمنابر إلى ضرر منعه لدينار ووجب عليه !! فكيف يقتضي الفقه أن يقال : ينتقض عهده بمنع الدينار دون هذه الأمور ؟ وأين ضرر امتناعه من قبول حكم الحاكم إلى ضرر مجاهرته بسب الله ورسوله وما معه ؟

وطريقة أبي البركات ^(٣) في « المحرر » في تحصيل المذهب في ذلك أصح طرق الأصحاب على الاطلاق . قال : وإذا لحق الذي بدار الحرب متوطناً ^(٤) أو امتنع من إعطاء ماعليه أو التزام أحكام الملة ، أو قاتل المسلمين انتقض عهده ؛ وإن قذف مسلماً ، أو آذاه بسحر في تصرفاته لم ينتقض عهده : نص عليه في رواية جماعة ، وقيل : ينتقض . وإن فتنه عن دينه ، أو قتله ، أو قطع عليه

(١) في الاصل (شريقات)

(٢) في الاصل (تحريقه) بالفاء وبإهمال أوله .

(٣) أبو البركات هو الشيخ الإمام مجد الدين المتوفى سنة ٦٥٢ هـ ،

وكتابه « المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل » من أنفس الكتب الفقهية الحنبلية ،

وقد طبع في مطبعة السنة الحمديّة سنة ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م .

(٤) فارن بكشاف الفتناع ٧٣٧/١ والمغني ٥٢٥/٨ . ومن قبيل الالتحاق بدار

الحرب غلبة الدميّين على موضع محاربة المسلمين ، لأنهم بهذا كأنهم يملتون الحرب على

الاسلام . انظر بدائع الكاساني ١١٢/٧ .

الطريق ، أو زنى بمسلمة ، أو تجسس للكفار (١) أو آوى لهم جاسوساً ، أو ذكر الله أو كتابه أو رسوله بسوء انتقض عهده : نص عليه ، وقيل : فيه روايتان بناء على نصه في القذف ، والأصح التفرقة . وإذا أظهر منكرًا ، أو رفع صوته بكتابه ، أو ركب الخيل ونحوه عُزّر ، ولم ينتقض عهده ؛ وقيل : إن شرط عليه تركه ، وإلا فلا .

فصل

وأما مذهب الشافعي رحمه الله تعالى [فقد] قال في « الأم » (٢) : « وإذا أراد الامام أن يكتب كتاب صلح على الجزية كتب » ، وذكر الشروط إلى أن قال : « وعلى أن أحداً منكم إن ذكر محمداً ﷺ أو كتاب الله أو دينه بما لا ينبغي أن يذكر به فقد برئت منه ذمة الله ثم ذمة أمير المؤمنين وجميع المسلمين ، ونقض ما أعطى من الأمان ، وحل لأمر المؤمنين ماله ودمه كما تحل أموال أهل الحرب ودمائهم ، وعلى أن أحداً من رجالهم إن أصاب مسلمة بزنى أو اسم نكاح ، أو قطع الطريق على مسلم ، أو فتن مسلماً عن دينه ، أو أعان المحاربين على المسلمين بقتال أو دلالة على عورات المسلمين ، أو إيواء لعيونهم ، فقد نقض عهده وأحل دمه وماله . وإن نال مسلماً بما دون هذا في ماله أو عرضه لزمه فيه (٣) الحكم » ثم قال : « فهذه الشروط لازمة (٤) إن رضيها [فيها] ، فإن لم يرضها فلا عقده ولا جزية . »

(١) في الأصل (لكفار) ولا بأس بها . وما أئبناه أفضل .

(٢) انظر الأم ١١٨/٤ .

(٣) في الأصل (وفيه) بإفحام الواو .

(٤) في الأصل (اللازمة) وفارن بالصارم ٨ .

نم قال : « وأيهم قال ^(١) أو فعل ^(٢) شيئاً مما ^(٣) وصفته نقضاً للعهد وأسلم لم يقتل إذا كان ذلك قولاً ، وكذلك إذا كان فعلاً لم يقتل إلا أن يكون في دين المسلمين أن من فعله قتل حداً أو قصاصاً فيقتل بحمد أو قصاص لا بنقض ^(٤) عهد ، وإن فعل ما وصفنا وشرط أنه نقض لعهد الذمة ، فلم يسلم لكنه قال : « أتوب وأعطي الجزية كما كنت أعطيها ، أو صلح أجدده » عوقب ، ولم يقتل إلا أن يكون فعلاً ففعلاً يوجب القصاص والحد . فأما مادون هذا من الفعل والقول فكل قول يعاقب ^(٥) عليه ولا يقتل .

قال : « فإن فعل أو قال ما وصفنا ، وشرط أن يحمل دمه ، فظفر به ، فامتنع من أن يقول : « أسلم أو أعطي الجزية » قتل ، وأخذ ماله فيئناً ، ونص في « الأم » أيضاً أن العهد لا ينتقض بقطع الطريق ^(٦) ، ولا بقتل المسلم ^(٧) ، ولا بالزنى بالمسلمة ، ولا بالتجسس ^(٨) بل يُحمد فيها فيه الحد ، ويعاقب عقوبةً منكرة ^(٩) فيما فيه العقوبة ، ولا يقتل إلا

(١) سقطت من مطبوعة الصارم ٨ هذه العبارة (وأيهم قال) .

(٢) في الاصل (أم نقل) .

(٣) في الاصل (كما) .

(٤) في الاصل (ينقض) .

(٥) في الاصل (يعاقب) ، بإقحام الفاء ، وفي الصارم ٨ (يعاقب) .

(٦) قارن بالأم ١٠٩/٤ .

(٧) قارن بمعنى المحتاج إلى معاني ألفاظ المنهاج شرح الشرييني الخطيب على متن المنهاج

للتنوي ١٦/٤ . وانظر الأم ١٠٩/٤ .

(٨) في الاصل (بالخص) ، صوابها من الامم ١٠٩/٤ والصارم ٩ .

(٩) كذا بالاصل ، وهو من التنكيل بمعنى التعذيب . والذي في مطبوعة الصارم ٩

(مكلة) . وعلقت عليها التنبیح محمد محيي الدين عبد الحميد في الحاشية تعليقاً غير سديد حين قال : =

بأنه ^(١) يجب عليه القتل .

قال : ولا يكون النقض للعهد إلا بمنع الجزية أو الحكم بعد الاقرار والامتناع بذلك . ولو قال : « أؤدي الجزية ولا أقر بالحكم » نبتد إليه ^(٢) ولم يقاتل على ذلك مكانه ، وقيل له : قد تقدم لك أمان ، فأمانك ^(٣) كان للجزية وإقرارك بها ؛ وقد أجلناك ^(٤) في أن تخرج من بلاد الاسلام . ثم إذا خرج فبلغ مأمنه قتل إن قدر عليه : هذا لفظه .

وحكى ابن المنذر والخطابي عن الشافعي نصاً : أن عهده ينتقض بسب النبي ﷺ ويقتل . وأما أصحابه فذكروا - فيما إذا ذكر الله أو رسوله بسوء - وجهين : أحدهما ينتقض عهده بذلك سواء شرط عليه تركه أو لم يشترط - كما إذا ^(٥) قاتلوا المسلمين أو امتنعوا من التزام الحكم - كطريقة أبي الحسين من أصحابنا ، وهذه طريقة أبي إسحاق المرؤزي . ومنهم من خص سب رسول الله ﷺ وحده بأنه ^(٦) يوجب القتل . والثاني أن السب كالأفعال التي على المسلمين فيها ضرر من قتل المسلم والزنى بالمسلمة والجنس ^(٧) وما ذكر معه ، وذكروا في تلك الأمور وجهين : أحدهما أنه إن لم يُشرط عليهم تركها بأعيانها لم ^(٨) ينتقض

= « في الهندية - مكامة - ولها معرفة عن - مكتملة - أو عما أئبتناه » . ولست أدري ما عسى أن يريد بمادة الكميل والاكتمال في باب العقوبة ! ولا ريب أن ما في مخطوطتنا هو الصواب .

- (١) في الاصل (بأن) ، وقارن بالصارم ٩ .
- (٢) أي أعلم بسب الأمان منه ، كما قال الأوزاعي ، انظر اختلاف الفقهاء للطبري ٥٩ .
- (٣) في الاصل (فأما بل) ، وقارن بالصارم ٩ .
- (٤) في الاصل (أجلناك) بالمهمل .
- (٥) في الصارم ٩ (بمنزلة ما إذا)
- (٦) في الاصل (بأن) وفي الصارم (أنه) .
- (٧) في الاصل (والجنس) وهو بالجمجمة كما أئبتناه وكما في الصارم ٩ بمعنى التجسس
- (٨) ابتداء من هذه اللفظة حتى قوله (بأعيانها) سقطت العبارة من مطبوعة الصارم ١٠ .

العهد بفعلها ، وإن شرط عليهم تركها بأعيانها ففي انتقاض العهد بذلك وجهان .
والثاني لا ينتقض العهد بفعلها مطلقاً . ومنهم من حكى هذه الوجوه أقوالاً ،
وهي أقوال مشار إليها ، فيجوز أن تسمى أقوالاً ووجوهاً . هذه طريقة العراقيين ،
وقد صرحوا بأن المراد شرط تركها لا شرط انتقاض العهد بفعلها كما ذكره
أصحاب أحمد .

وأما الخراسانيون فقالوا : المراد بالاشتراك هنا شرط انتقاص العهد بفعلها
لا شرط تركها . قالوا : إن الشرط موجب نفس العقد ، ^(١) وذكروا في تلك
الخصال المضرة بثلاثة أوجه : أحدها ينتقض العهد بفعلها ، والثاني لا ينتقض ،
والثالث إن شرط في العقد انتقاص العهد بفعلها انتقض وإلا فلا . ومنهم من
قال : إن شرط نقض ، وجهاً واحداً ، وإن لم يشترط فوجهان . وحسبوا أن
مراد العراقيين بالاشتراط هذا ، فقالوا - حكاية عنهم - : وإن لم يجز شرط
لم ينتقض العهد ، وإن جرى فوجهان . ويلزم من هذا أن يكون العراقيون
قائلين بأنه [إن] ^(٢) لم يجز شرط الانتقاص بهذه الأشياء ^(٣) لم ينتقض بها ، قولاً
واحداً ، وإن صرح بشرط تركها [انتقض] ^(٤) . وهذا غلط عليهم ، والذي
نصروه في كتب الخلاف : أن سب النبي ﷺ ينتقض العهد ويوجب
القتل ، كما ذكرناه عن الشافعي نفسه .

(١) الذي في مطبوعة الصارم ١٠ (قالوا : لأن الترك موجب لنفس العقد) .

(٢) زيادة (إن) لا بد منها تمام المعنى ، كما في الصارم ١٠ .

(٣) في الأصل (بهذا الاشياء) .

(٤) سقطت هذه اللفظة من الأصل .

فصل

وأما مالك وأصحابه رحمهم الله تعالى فقالوا : ينتقض العهد بالقتال ، أو منع الجزية ، أو التمرد على الأحكام ، أو إكراه المسلمة على الزنى ، أو التطلع على عورات المسلمين . قالوا : ومن نقض عهده وجب قتله ، ولم يسقط بإسلامه . قالوا : ومن سب منهم أحداً من الأنبياء وجب قتله إلا أن يسلم . وأما قطع الطريق والسرقة ونحوهما فحكمه فيها حكم المسلمين ، يقام عليه فيه الحد كما يقام على المسلمين ، وليس ذلك من باب نقض العهد ^(١) . قالوا : وأما رفع أصواتهم بكتابهم ، وركوب السروج ، وترك الغيار ، وإظهار معتقدهم في عيسى ونحو ذلك مما لا ضرر فيه على المسلمين فانما يوجب التأديب لا القتل . قالوا : وإذا ظهر نقض العهد من بعضهم فإن أنكر عليه الباقيون ، وظهر منهم كراهية ذلك اختص النقض به . وإن ظهر رضاهم بذلك كان نقضاً من جميعهم . فعلامة بقائمهم على العهد إنكارهم على من نقض عهده ^(٢) .

فصل

وأما أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى فقالوا : لا ينتقض العهد إلا بأن

(١) فارن بشرح الحرشي على المختصر الجليل ١٤٩/٣ .
(٢) ظاهر هذا يقتضي أن يكون أثر النقض سارياً إلى غير مرتكب ما يستوجب النقض . مع أن الفقهاء يكادون يجمعون على اقتصار حكم النقض على مرتكبه . قال ابن القاسم الرافعي الشافعي في شرحه لوجيز الغزالي المسمى (فتح العزيز شرح الوجيز) ١٠٨/١٦ : « إن نفسه وماله وأولاده جميعاً كانت في أمان ، فلما ارتفع الأمان عن نفسه لنقضه العهد والتحاظه بدار الحرب فيبقى في الولد والمال هذا ظاهر المذهب ، وقطع به بعضهم » .

يكون لهم منعة^(١) فيمتنعون من الامام ، ويمنعون الجزية ، ولا يمكنه إجراء الأحكام عليهم. فأما إذا امتنع الواحد منهم عن أداء الجزية ، أو فعل شيئاً من هذه الأشياء التي فيها ضرر على المسلمين أو غضاضة على الاسلام لم يصرفنا قضاءً^(٢) للعهد . لكن من أصولهم أن ما لا قتل فيه عندهم مثل القتل بالثقل ، والتلوط ، وسب النبي لله ورسوله وكتابه ونحو ذلك إذا تكرر ، فعلى الامام أن يقتل فاعله تعريراً . وله أن يزيد على الحد المقدر فيه إذا رأى [المصلحة] في ذلك^(٣) ، ويحملون^(٤) ما جاء عن النبي ﷺ من القتل في مثل هذه الجرائم على أنه رأى المصلحة في ذلك ، ويسمونه القتل سياسةً ، وكان حاصله أن للامام أن يعزر بالقتل في الجرائم التي تغلّطت^(٥) بال تكرار ، وشرع القتل في جنسها . ولهذا أفق أكثر أصحابهم بقتل من أكثر من سب النبي ﷺ من أهل الذمة وإن أسلم بعد أخذه . وقالوا : يقتل سياسةً ؛ وهذا متوجه على أصولهم .

قال القاضي في « التعليق » : والدلالة على أن نقض العهد يحصل بهذه الأشياء — وإن لم يشترطه في عقد الذمة — أن الامام يقتضي الكف عن الاضرار ، وفي هذه الأشياء إضرار ، فيجب أن ينتقض العهد بفعلها كما لو شرط

(١) فارن بالصارم ١٠ : « وأما أبو حنيفة وأصحابه فقالوا : لا ينقض العهد بالسب . ولا يقتل الذمي بذلك . لكن يعزر » .
(٢) في الأصل (لم بصرفنا قضاء)
(٣) فارن ببدايع الكسافي ٦٣/٧ .
(٤) في الأصل (وتحملون) .
(٥) في الأصل (نط) بإهمال جميع الاحرف ، وفارن بالصارم ١١ .

ذلك في عقد الأمان . قال : ولأن عقد الذمة عقد أمان ، فانتقض بالمخالفة من غير شرط كالهدنة .

[الدليل الثاني] ^(١) قلت : واحتج غيره من الأصحاب بوجوه أخر سوى ما ذكره ، منها قوله تعالى : « قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ » ، فلا يجوز الإمساك عن قتالهم [إلا] إذا كانوا صاغرين حال إعطاء الجزية . والمراد بإعطاء الجزية من حين بذلها ^(٢) أو التزامها إلى حين تسليمها وإقباضها ، فانهم إذا بذلوا الجزية شرعوا في الاعطاء ووجب الكف عنهم إلى أن يقبضها منهم ^(٣) ؛ حتى لم يلتزموها أو التزموها وامتنعوا من تسليمها لم يكونوا معطين لها : فليس المراد [أن] يكونوا صاغرين حال تناول الجزية منهم فقط ، ويفارقهم ^(٤) الصغار فيما عدا هذا الوقت : هذا باطل قطعاً . وإذا علم هذا فمن جاهرنا بسب الله ورسوله ، وإكراه حريمنا على الزنى ، وتحريق جوامعنا ودورنا ، ورفع الصليب فوق رؤوسنا ، فليس معه من الصغار شيء ، فيجب قتاله — بنص الآية — حتى يصير صاغراً .

(١) يبدو أن كل ما سبق هو الدليل الأول على قتل الساب ، فهنا يبدأ الدليل الثاني ولو لم يصرح بذلك ابن القيم ، لأنه سيذكر الدليل الثالث بعد قليل في أول الفصل التالي .

(٢) في الأصل : بذلها) بالبدال المهملة

(٣) في الصارم ١١ « إلى أن يقبضونها ، فيتم الاعطاء » : وفي الأصل (نقتضيها) .

(٤) في الأصل (وتفارقهم) .

فان قيل : فالأمور به القتال إلى هذه الغاية (١) ، فمن أين لكم القتل المقدور عليه ؟ فالجواب من وجوه : أحدها أن كل من أمرنا بقتاله من الكفار فإنه يقتل إذا قدرنا عليه . الثاني : أنا إذا كنا مأمورين أن نقاتلهم إلى هذه الغاية لم يجوز أن نعقد لهم عهد الذمة بدونها ولو عقد لهم عقداً فاسداً . الثالث : أن الأصل بإباحة دمائهم ، يمسك عصمتها الحبلان : حبل من الله بالأمر بالكف عنهم ، وحبل من الناس بالعهد والعقد ، ولم يوجد واحد من الحبلين . أما حبل الله سبحانه فإنه إنما اقتضى الأمر (٢) بالكف عنهم إذا كانوا صاغرين ، فنتى لم يوجد وصف الصغار المقتضى للكف منهم وعنهم فالقتل المقدور عليه منهم والقتال للطائفة الممتنعة واجب ، وأما حبل الناس فلم يعاهدهم الامام والمسلمون إلا على الكف عما فيه إدخال ضرر على المسلمين وغضاضة في الاسلام ، فإذا لم يوجد فلا عهد لهم من الامام ولا من الله ، وهذا ظاهر لاخفاء به .

فصل

الدليل الثالث (٣) : قوله تعالى : كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله « إلى قوله : » وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّكُمْ يُفْتَنُونَ » فنتى الله أن يكون لمشرك عهد من كان النبي ﷺ عاهدهم إلا قوماً ذكرهم

(١) في الأصل فالأمور به القتال إلى هذه الغاية .

(٢) في الأصل (الا) .

(٣) الصارم السلول ١٣ (الموضع الثاني) .

فجعل لهم عهداً ما داموا مستقيمين لنا ، فعلم أن العهد لا يبقى للمشرك إلا ما دام مستقيماً ، ومعلوم أن مجاهرتنا بتلك الأمور العظام تقدح في الاستقامة كما تقدح مجاهرتنا بالاستقامة فيها ، بل مجاهرتنا بسب ربنا ونبينا وكتابه ، وإحراق مساجدنا ودورنا أشد علينا من مجاهرتنا بالمحاربة إن كنا مؤمنين : فانه يجب علينا أن نبذل دماءنا وأموالنا حتى تكون كلمة الله هي العليا ، ولا يُجهرَ بين أظهرنا بشيء من أذى الله ورسوله . فاذا لم يكونوا مستقيمين لنا مع القدح في أهون الأمور فكيف يستقيمون لنا مع القدح في أعظمها؟

يوضح ذلك قوله : كيفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا
وَلَا ذِمَّةً « أي كيف يكون لهم عهد ولو ظهروا عليكم لم يرقبوا الرحم التي
بينكم وبينهم ولا العهد ، فعلم أن من كانت حالته أنه إذا ظهر لم يرقب ما بيننا
وبينه من العهد لم يكن له عهد ، ومن جاهرنا بالظن في ديننا وسب ربنا ونبينا
كان ذلك من أعظم الأدلة على أنه لو ظهر علينا لم يرقب العهد الذي بيننا
وبينه، فانه إذا كان هذا فعله مع وجود العهد والذلة، فكيف يكون مع القدرة
والدولة؟! وهذا بخلاف من لم يظهر لنا شيئاً من ذلك ، فانه يجوز أن يفي لنا
بالعهد لو ظهر .

فان قيل : فالآية إنما هي في أهل الهدنة المقيمين في دارهم ، قيل : الجواب
من وجهين : أحدهما أن لفظها أعم ، الثاني أنها إذا كان معناها في أهل الذمة
المقيمين بدارهم فتبوته في أهل الذمة المقيمين بدارنا أولى وأحرى (١) .

(١) في الصارم ١٣ (بطريق الاولى) .

فصل

الدليل الرابع ^(١) قوله تعالى : وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ ، ^(٢) فأمر سبحانه بقتال من نكث يمينه ، أي عهده ^(٣) الذي عاهدنا عليه من الكف عن أذانا والظعن في ديننا، وجعل علة قتاله ذلك ، وعطف الظعن في الدين على نكث العهد ، وخصه بالذكر بياناً أنه من أقوى الأسباب الموجبة للقتال . ولهذا تغلظ على صاحبه العقوبة ، وهذه كانت سنة رسول الله ﷺ ، فإنه كان يهدر دماء من آذى الله ورسوله ، وظعن في الدين ، ويمسك عن غيره .

فان قيل : فالآية تدل على أن من نقض عهده ، وظعن في الدين ، فإنه يقاتل ، فمن أين لكم أن من ظعن في الدين ولم ينقض العهد لم يقاتل ؟ ومعلوم أن الحكم المعلق بوصفين لا يثبت إلا بوجود أحدهما ، فالجواب من وجوه : أحدها أن هذا من باب تعليق الحكم بالوصفين المتلازمين اللذين ^(٤) لا ينفك أحدهما عن الآخر ، فمتى تحقق أحدهما تحقق الآخر ، وهذا كقوله تعالى : « وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ » وكقوله : « وَلَا تَلْدِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ » ، وقوله « وَمَنْ

(١) في الصارم : ١٠ (الموضع الثالث)

(٢) في الصارم : ١٠ : (وهذه الآية تدل من وجوه : أحدها أن مجرد نكث الأيمان مقتضى للمقاتلة ، وإنما ذكر الظعن في الدين وأفرده لأنه من أقوى الأسباب الموجبة للقتال).

(٣) في الاصل (عهد).

(٤) في الاصل (الذين).

يُعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا . وَنظائره كثيرة جداً ، فلا يتصور بقاءه على العهد مع الطعن في ديننا ، بل إمكان بقاءه دلي العهد ديناً أقرب من بقاءه على العهد مع المجاهرة بالطعن في الدين ، بل إن أمكن بقاءه على العهد مع المجاهرة بالطعن في الدين وسد الله ورسوله أمكن بقاءه عليه مع المحاربة باليد ، ومنع إعطاء الجزية . وهذا واضح ^(١) لا خفاء به .

الجواب الثاني . أنه لا بد أن يكون لكل صفة من هاتين الصفتين ما يبين في الحكم ، وإلا فالوصف العديم التأثير لا يتعلق به الحكم ، فلا يصح أن يقال : من أكل وزني حُدد ، ثم قد تكون كل صفة مستقلة بالتأثير لو انفردت ، كما يقال : يقتل هذا لأنه زان مرتد ، وقد يكون مجموع الجزاء مرتباً على المجموع ، ولكل وصف تأثير في البعض ، كما قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ . وقد تكون تلك الصفات متلازمة ، كل منها لو فرض تجرده لكان مؤثراً على سبيل الاستقلال ، فيذكر إيضاحاً وبياناً للموجب ^(٢) . وقد يكون بعضها مستلزماً للبعض من غير عكس ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ يَا آيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ ، وهذه الآية - من أي الأقسام فرضت - كانت دليلاً ، لأن أقصى ما يقال : أن نقض العهد هو المبيح للقتال ، والطعن في الدين مؤكد ^(٣) له موجب له ، فنقول : إذا كان الطعن يغلظ قتال من ليس

(١) في الاصل (اوضح) .

(٢) في الاصل (وبيانا للموجب) . وفارن بالصارم ١٥

(٣) في الاصل (مؤكداً) .

بيننا وبينه عهد ويوجبه ، فَلَأَن يوجب قتل من بيننا وبينه ذمة — وهو ملتزم للصغار — أو لى ، فإن المعاهد له أن يظهر في داره ما شاء من أمر دينه (١) ، والذي ليس له أن يظهر في دار الاسلام شيئاً من دينه الباطل .

الجواب الثالث : أن مجرد نكث الأيمان مقتضى للمقاتلة ولو تجرد عن الطعن في الدين ، وضرره أشد من ضرر الطعن في الدين علينا ، فإذا كان أيسر الأمرين مقتضياً للمقاتلة فكيف بأشدهما ؟

الجواب الرابع (٢) : أن الذي إذا سب الله والرسول ، أو عاب الاسلام علانية ، فقد نكث يمينه ، وطعن في ديننا ، ولا خلاف بين المسلمين أنه يعاقب على ذلك بما يردعه وينكل به ، فعمل أنه لم يعاهدنا عليه : إذ لو كان معاهداً عليه لم تجز عقوبته عليه ، كما لا يعاقب على شرب الخمر وأكل الخنزير ونحو ذلك . وإذا كنا عاهدناه على ألا يطعن في ديننا ، ثم طعن ، فقد نكث يمينه من بعد عهده ، فيجب قتله بنص الآية .

قال شيخنا : « وهذه دلالة ظاهرة جداً (٣) ، لأن المنازع سلم لنا أنه ممنوع (٤) من ذلك بالعهد الذي بيننا وبينه ، لكنه يقول : « ليس كل ما منع منه ينقض عهده كإظهار الخمر والخنزير . ولكن الفرق بين من وجد منه فعل ما منع [منه] العهد مما لا يضر بنا ضرراً يميناً (٥) كترك الغيار مثلاً وشرب الخمر وإظهار

(١) زاد في الصارم ١٥ (الذي لا يؤذينا) .

(٢) هو الصارم ١٦ (في الوجه الثاني) .

(٣) الذي في الصارم ١٦ (وهذه دلالة قوية حسنة)

(٤) في الاصل (ان المنازع سلم ان لنا به ممنوع) صوابه - كما أئبتناه - من الصارم .

(٥) في الاصل (بيننا) .

الختزير - وبين من وجد منه فعل مامنع منه العهد مما فيه غاية الضرر بالمسلمين وبالدين ، فالحاق أحدهما بالآخر باطل .

يوضح ذلك الجواب الخامس : أن النكث هو مخالفة العهد ، فحق خالفوا شيئاً مما صولحوا عليه فهو نكثٌ مأخوذ من نكث الحبل - وهو نَقْضُ قِوَاهُ ؛ و^(١) نكث الحبل ^(٢) يحصل بنقض قوة واحدة كما يحصل بنقض جميع القوى ، لكن قد [يبقى من قولها] يتمسك به الحبل ^(٣) ، وقد يهن ^(٤) بالكيفية . وهذه المخالفة من المعاهد قد تبطل العهد بالكيفية حتى تجعله حربياً ، وقد تشعث العهد حتى تبيح عقوبتهم ، كما أن فقد ^(٥) بعض الشروط في البيع والنكاح وغيرها ^(٦) قد يبطله بالكيفية ^(٧) ، وقد يبيح الفسخ والامسك ^(٨) .

وأما من قال « ينتقض العهد بجميع المخالفات » فظاهر ^(٩) على قول قائله ^(١٠) القاضي في « التعليق » واحتج القاضي بأنهم « لو أظهروا منكرآ في

(١) في الأصل (او) . صوابه (و) من الصارم ١٦ .

(٢) في الأصل (الحيل) بالياء .

(٣) كذا بالأصل . والذي في الصارم ١٦ - وعنه أخذ ابن القيم - « ولكن قد بقي من

قواه ما يستمسك به » .

(٤) يهن : يضعف ، مضارع وهن .

(٥) سقطت لفظة (فقد) في مطبوعة الصارم ١٦ صرّوا أو تطبيعاً .

(٦) في الصارم ١٦ (ونحوهما) .

(٧) الذي في الصارم ١٦ (قد يبطل البيع بالكيفية كما لو وصفه بأنه فرس فظهر بعيراً)

(٨) الذي في الصارم ١٦ (وقد يبيح الفسخ كالإخلال بالرهن والضمين ، هذا عند من

يفترق في المخالفة) ، ثم يتشابه النصان هنا وهناك .

(٩) في الصارم ١٦ (فالأمر ظاهر على قوله) .

(١٠) في الأصل (قال) والسياق يقتضي استبدال (قاله) به ؛ وتتمة هذه العبارة كلها

استطراد من ابن القيم .

دار الاسلام مثل إحداه البيع والكنائس في دار الاسلام ، ورفع الأصوات بكتبهم ، والضرب بالنواقيس ، وإطالة البناء على أبنية المسلمين ، وإظهار الخمر والخنزير . وكذلك ما أخذ عليهم تركه من التشبه بالمسلمين في ملبوسهم ومركوبهم وشعورهم وكناهم . قال : « والجواب أن من أصحابنا من جملة ناقضاً للعهد بهذه الأشياء - وهو ظاهر كلام الخرقى ، فإنه قال : « ومن نقض العهد بمخالفة شيء مما صولحوا عليه عاد حربياً » - فعلى هذا لا نسلم ، وإن سلمناه فلما تبين^(١) فيها أنه لا ضرر على المسلمين فيها وإنما نهوا عن فعلها لما في إظهارها من المنكر ، وليس كذلك في ملتنا لأن في فعلها ضرراً بالمسلمين ، فبان الفرق ، انتهى كلامه^(٢) . قال شيخنا :^(٣) فعلى التقديرين فقد^(٤) اقتضى العقد ألا يظهر شيئاً من هيب ديننا ، وأنهم متى أظهروه فقد نكثوا وطعنوا في الدين ، فيدخلون في عموم الآية لفظاً ومعنى ، ومثل هذا العموم يبلغ درجة النص .

فصل

وفي الآية دليل من وجه آخر ، وهو قوله تعالى : « قَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ » وهم الذين نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم ، وطعنوا في ديننا ؛ ولكن أقام الظاهر مقام المضمرة^(٥) بينهما على الوصف الذي استحقوا به المقاتلة ، كقوله « وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ »

(١) في الاصل (فالعين)

(٢) كلام القاضي أبي يعلى في « التعليق »

(٣) اي ابن تيمية في الصارم المسلول بالنص الحرفي ١٦ .

(٤) كذا بالأصل والذي في الصارم ١٦ (قد) .

(٥) الذي في الصارم ١٧ (وأوقع الظاهر موقع المضمرة) .

ونظائرُه ، فدل على أن من نكث يمينه ، وطعن في ديننا ، فهو من أئمة الكفر^(١) .
 وإمام الكفر هو الداعي إليه المتَّبِعُ فيه^(٢) . وإنما صار إماماً في الكفر لأجل
 الطعن ، وإلا فإن^(٣) مجرد النكث لا يوجب ذلك ، وهذا ظاهر : فإن الطاعن^(٤)
 في الدين يعيبه ويذمه ويدعو^(٥) إلى خلافه ، ، وهذا شأن الامام : فإذا طعن
 الذي في الدين كان إماماً في الكفر ، فيجب قتاله^(٦) . وقوله : « إِنَّهُمْ لَا
 أَيْمَانَ لَهُمْ » علة أخرى لقتاله ، فأما على قراءة الكسر^(٧) فتكون الآية^(٨)
 قد تضمنت ذكر المقتضي للقتال — وهو نكث العهد والطعن في الدين —
 وبيان عدم المانع من القتال : وهو الايمان العاصم . وأما على قراءة فتح
 الألف فالإيمان جمع يمين^(٩) ، وهي أحسن القراءتين ، لأنه قد تقدم في أول
 الآية قوله « وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ » فأخبر سبحانه عن سبب القتال — وهو

(١) فصل هذا ابن تيمية في الصارم ١٧ بأطول من هذا فقال : « لأن قوله (أئمة الكفر) إما أن يعنى به الذين نكثوا أو طعنوا أو بعضهم ، والثاني لا يجوز ، لأن الفعل الموجب للقتال صدر من جميعهم ، فلا يجوز تخصيص بعضهم بالجزاء ، إذ العلة يجب طردها إلا لمانع ، ولا مانع ، ولأنه علة ذلك ثانياً بأنهم لا أيمان لهم ، وذلك يشمل جميع الناكثين الطاعنين .»

(٢) في الأصل (المتنع فيه) : ولا معنى له : صوابه من الصارم ١٧ .

(٣) في الأصل (والأفي) ، والذي في الصارم ١٧ (لائن) من غير لفظه (وإلا)

(٤) في الصارم ١٧ (والطعن) ، وقد أضاف الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد لفظه [أن]

ليستقيم التعبير على رأيه ، فجاءت الجملة مطبوعة في الصارم هكذا (لائن الطعن في الدين [أن] يعيبه ويذمه) . ولم تكن ثمة حاجة لهذه الزيادة .

(٥) في الأصل (يدعو) بغير واو العطف ، وفي الصارم ١٧ (ويدعو) وهو الصواب .

(٦) زاد في الصارم (لقوله تعالى : « فقاتلوا أئمة الكفر » .

(٧) أي على قراءة (لا إيمان لهم) بدلا من (أيمان)

(٨) في الأصل (فيكون الاسر) ولا معنى له .

(٩) في الأصل (هن) وهو تصحيف عجيب .

نكث الأيمان والظمن في الدين - ثم أخبر أنه لا أيمان لهم تعصمهم (١) من القتل لأنهم قد نكثوها .

والمراد بالأيمان (٢) هنا اليهود لا القسم بالله ، فإن النبي ﷺ لم يقاسمهم بالله عام الحديبية وإنما عاهدهم ، ونسخة الكتاب محفوظة (٣) ليس فيها قسم ، وهذا لأن كلاً من المتعاهدين يمد يمينه إلى الآخر (٤) ، ثم صار مجرد الكلام بالعهد يسمى يميناً وإن لم يحصل فيه مد اليمين . وقد قيل : سمي العهد يميناً لأن اليمين [(٥) هي القوة والشدة ، كما قال تعالى « لَأُخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ » ولما (٦) كان الحلف معقوداً مشدوداً (٧) سمي يميناً ، فاسم اليمين جامع للعهد الذي بين العبد وبين ربه وإن كان نذراً ، ومنه قول النبي ﷺ « السَّذْرَ حَلْفَةٌ » (٨) وللعهد الذي بين المخلوقين ، ومنه قوله تعالى « وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا » (٩) فالنهي عن بعض اليهود وإن لم يكن فيها قسم ، وقال تعالى : « وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمَسِيئَتِهِ أَجْرًا عَظِيمًا » وإن لم يكن

(١) في الأصل (يمصمهم) .

(٢) في الصارم ١٧ (واليمين هنا) .

(٣) في الأصل (يحفظ) والذي في الصارم ١٧ (معروفة) .

(٤) الذي في الصارم ١٧ (وهذا لأن اليمين يقال : إنما سميت بذلك لأن المعاهدين

يمد كل منهما يمينه إلى الآخر ، ثم غلبت حتى صار مجرد الكلام بالعهد يسمى يميناً) .

(٥) هذه الزيادة التي يقتضها السياق موجودة في مطبوعة الصارم ١٧ .

(٦) في الصارم (فلما) .

(٧) في الأصل (مسدوداً) وفي مطبوعة الصارم (مشدوداً) .

(٨) زاد في الصارم ١٨ (وقوله « كفارة النذر كفارة اليمين »)

(٩) زاد في الصارم ١٨ (وإنما لفظ العهد : « بايمناك على الأقر » ليس

فيه قسم) .

هناك قسم ، ومنه قوله تعالى : « وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ »
 معناه : تتعاهدون وتتعاقدون به ، والمقصود (١) أن كل (٢) من طعن في
 ديننا بعد أن عاهدناه عهداً يقتضي ألا يفعل ذلك فهو إمام في الكفر لا يمين (٣)
 له ، فيجب قتله بنص الآية ، وبهذا يظهر الفرق بينه وبين الناكث الذي ليس
 بإمام (٤) في الكفر (٥) ، وهو من خالف بفعل (٦) شيء مما صُوِّح عليه (٧) .

فصل

الدليل الخامس (٨) : قوله تعالى : « أَلَا تَقَاتِلُونَ (٩) قَوْمًا نَكَثُوا

(١) في الصارم ١٨ (فثبت أن كل من طعن) النج .

(٢) في الأصل (كان) .

(٣) في الأصل (لا يمين) صوابه من الصارم ١١ .

(٤) في الأصل (امام) .

(٥) سقطت عبارة (في الكفر) من مطبوعة الصارم ١٨ .

(٦) في الأصل (يفطر) وهو تحريف عجيب . صوابه (يفعل) من الصارم ١٨ .

(٧) زاد في الصارم ١٨ (من غير الطعن في الدين) .

(٨) هذا الدليل الخامس مقتبس مما ذكره ابن تيمية في الصارم ١٨ فيما سماه ، (الوجه

الرابع) ، وكأني بآبن القيم حين بلغ هذا الموضوع من كتابه (أحكام أهل الذمة) قد وضع

نصب عينيه كتاب شيخه « الصارم » وطلق ينسخ منه نسخاً حرفياً تارة ويقبس منه مع الاختصار

تارة أخرى . وعلنا لاحظنا أن ابن القيم قد نقل من كتاب شيخه أكثر أدلته ونصومه حتى

الآن ابتداء من الصفحة ٥ حتى الصفحة ١٨ من مطبوعة « الصارم » . وسيستمر - بعد إيراد

الدليل الخامس والدليل السادس - بالنقل المتتابع من (الصارم) ابتداء من الصفحة ١٩

حتى الصفحة ٢٤ . ثم من الصفحة ٦١ حتى الصفحة ٩٢ ، ويتخلل ذلك كله استطراد

من ابن القيم بين الفينة والفينة ، حتى ليوشك أن يكون مجموع ما نقله ابن القيم من كتاب

شيخه زهاء خمسين صفحة من القطع الكبير المطبوع .

(٩) في الأصل (تقاتلوا) .

أَيْمَانَهُمْ وَهُمْوَا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ ، فجعـل همهم بإخراج الرسول موجباً لقتالهم (١) لما فيه من الأذى له (٢) . ومعلوم قطعاً أن سبه أعظم أذى له من مجرد إخراجه (٣) من بلده ، ولهذا عفا ﷺ عام الفتح عن الذين هموا بإخراجه ولم يعفُ عن سبه : فالذي إذا أظهر سبّه ﷺ فقد نكث عهده ، وفعل ما هو أعظم من الهم بإخراج الرسول ، وبدأ بالأذى ؛ فيجب قتاله .

فصل

الدليل السادس (٤) : قوله تعالى : « قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِيهِمْ وَيُنْزِرُ كُفْمَ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ . وَيَذْهَبُ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ » فأمر سبحانه بقتال الناكثين الطاعنين في الدين ، ورتب على ذلك ستة أشياء (٥) : تعذيبهم بأذى المؤمنين ، وخزيهم ، والنصرة عليهم ، وشفاء صدور المؤمنين ، وذهاب غيظ قلوبهم ، وتوبته (٦) ، على غيرهم . والتقدير : إن قاتلوهم يحصل (٧) هذا . وإذا كانت هذه الأمور مرتبة على قتال الناكث والطاعن في الدين — وهي أمور مطلوبة — كان سبها

(١) في مطبوعة الصارم ١٨ (من المحضضات على قتالهم) .

(٢) في الصارم ١٨ (وما ذاك إلا لما فيه من الأذى) .

(٣) في الصارم ١٨ (أغلظ من الهم بإخراجه) .

(٤) : هذا الدليل السادس هو في الصارم ١٨ (الوجه الخامس) .

(٥) في مطبوعة الصارم (وضمن لنا — إن فعلنا ذلك — أن يعذبهم بأيدينا) الع ،

وليس فيه ذكر العدد (ستة) .

(٦) حروف هذه الكلمة كلها مهمة في الأصل ، وإنما كان تقدير اللفظة (توبته)

لقوله في ختام الآية المستشهد بها (ويتوب الله على من يشاء ، والله عليم حكيم) .

(٧) في مطبوعة الصارم ١٩ (يكن) .

المقتضي لها مطلوباً للشارع — وهو القتال — وإذا كانت هذه الأمور مطلوبة
حاصلة بالقتال لم يجوز تعطيل القتال الذي هو سببها مع قيام المقتضي له من جهة
من يقاتله : وهو النكث والظعن في الدين .

فشفاء الصدور الحاصل من ألم النكث والظعن ، وذهاب الغيظ الحاصل في
صدور المؤمنين من ذلك ، مقصود ^(١) للشارع مطلوب الحصول ؛ ولا ريب أن
من أظهر سب رسول الله ﷺ من أهل الذمة فانه يغيظ المؤمنين ويؤلمهم
أكثر من سفك دماء بعضهم وأخذ أموالهم : فإن هذا يثير ^(٢) الغضب لله
والحمية له ولرسوله ، وهذا القدر لا يهيج في قلب المؤمن غيظ ^(٣) أكثر منه ،
بل المؤمن المسدد ^(٤) لا يفضب هذا الغضب إلا لله ورسوله ^(٥) ؛ والله سبحانه
يجب ^(٦) شفاء صدور المؤمنين وذهاب غيظ قلوبهم ؛ وهذا إنما يحصل بقتل
السبب لأوجه ^(٧) :

أحدها : أن تعزيره وتأديبه يذهب غيظ قلوبهم إذا شتم واحداً من

(١) في الصارم ١٩ (أمر مقصود) .

(٢) في الاصل (بين) صوابه من الصارم ٢٠ .

(٣) كذا بالاصل ، وفي الصارم (غيظاً) .

(٤) في الاصل (المشدد) بالشين المعجمة .

(٥) سقطت من الصارم لفظة (ورسوله) .

(٦) في الصارم ٢٠ (يطلب) .

(٧) هذه الأوجه أربعة في كل من الصارم وكتاب ابن القيم هذا . وهذا يدل صراحةً
على أن ابن القيم كان يقل كلام شيخه نقلاً حرفياً ، ولكن العجيب في الأمر أنه غالباً لا يعزو
النص إلى صاحبه رغم نسخه إياه كلمة كلمة بل حرفاً حرفاً !! أكان يحفظ أقوال ابن تيمية عن
ظهر الغيب ويمليها من حفظه وهو لا يدري ؟ أم ثقل عليه أن يعبد للقارئ عبارته (قال
شيخنا) في كل مرة ؟ أم عدت من حقه أن يروي « موافقاته » لشيخه وكأنها آراؤه وأفكاره ؟

المسلمين ، فلو أذهب التعزير والتأديب غيظ قلوبهم إذا شتم الرسول لسكان
 غيظهم من سب نبيهم (١) مثل غيظهم من سب واحد منهم ، وهذا باطل قطعاً .
 الثاني : أن شتمه أعظم عندهم من أن يسفك دماء بعضهم بعضاً (٢) [ثم]
 لو قتل واحد منهم لم يسف صدورهم إلا قتله ، فأن لا تُشفي صدورهم إلا
 بقتل الساب أولى وأحرى .

الثالث : أن الله جعل قتالهم هو السب في حصول الشفاء ، والأصل عدم
 سبب (٣) آخر يُحصّله (٤) ، فيجب أن يكون القتل والقتال هو الشافي لصدور
 المؤمنين من مثل هذا .

الرابع : أن النبي ﷺ لما فتحت مكة وأراد أن يشفي صدور خزاعة
 — وهم القوم المؤمنون — من بني بكر الذين قاتلوهم مكّتهم منهم نصف النهار
 أو أكثر مع أمانه لسائر الناس ، فلو كان شفاء صدورهم وذهاب غيظ قلوبهم
 يحصل بدون القتل للذين (٥) نكثوا أو طعنوا لما فعل ذلك مع أمانه الناس (٦) .

فصل

الدليل السابع (٧) قوله سبحانه : « أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ

(١) في الأصل (من سب بينهم) ، وفي الصارم ٢٠ (من شتمه) .

(٢) كذا بالأصل ، وهو تعبير غير فصيح ، والذي في الصارم ٢٠ (أن يؤخذ

بعض دمائهم) .

(٣) في الأصل (تسبب) .

(٤) في الأصل (فصله) ، تصويبه من الصارم ٢٠ .

(٥) في الأصل (القتل الذي) ، وقارن بالصارم ٢٠ .

(٦) في الصارم ٢٠ (للناس) .

(٧) هو في الصارم ٢٠ (الموضع الرابع) ، ويلاحظ هنا أن ابن القيم يختصر

أدلة شيخه .

وَرَسُولُهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا ، ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ » ذكر سبحانه هذه الآية عقيب قوله : « وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ » فجعلهم مؤذنين له بقولهم « هو أذن » ، ثم قال : « أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ » فجعلهم بهذا مُحَادِينَ ، ومعلوم قطعاً أن من أظهر مسبة الله ورسوله والظعن في دينه أعظم محادة له ورسوله (١) ؛ وإذا ثبت أنه محاد فقد قال تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذْلَانِ » والأذلُ أبلغ من الذليل ، ولا يكون أذل حتى يخاف على نفسه وماله ، لأن من (٢) كان دمه وماله معصوماً لا يستباح فليس بأذلّ ، يدلّ عليه قوله تعالى : « ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أُنِمْأً تُقْفُوا إِلَّا يُجِبَلِ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ » فبين سبحانه أنهم أينا تقفوا فليسهم الذلة إلا مع العهد ، فعلم أن من له عهد وحبل يأمن به على نفسه وماله (٣) لا ذلّة عليه ، وإن كانت عليه المسكنة ، فإن المسكنة قد تكون مع عدم الذلة ، وقد جعل سبحانه الحادّين (٤) في الأذلين ، فلا يكون لهم عهد ، إذ العهد ينافي الذلة ، كما دلت عليه الآية ، وهذا ظاهر ، فإن الأذلّ ليس له قوة يمتنع بها ممن (٥) أراد به سوء ، فاذا كان [له] (٦) من المسلمين عهد يجب عليهم به نصره ومنه فليس بأذلّ ، فثبت أن

(١) في الاصل (ورسوله) .

(٢) كذا في الاصل . وفي مطبوعة الصارم ٢٢ (لانه إن كان ...) .

(٣) قوله (يأمن به على نفسه وماله) سقط من مطبوعة الصارم ٢٢ .

(٤) في مطبوعة الصارم ٢٢ (الحادّين) وما في مخطوطتنا أدق وأنسب للسياق .

(٥) في الاصل (فن) ، صوابه من الصارم .

(٦) الزيادة من الصارم ٢٢ .

المحاذ لله ورسوله لا يكون له عهد يعصمه (١) .

فصل

الدليل الثامن (٢) قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
كَبَبُوا كَمَا كَبَبُوا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ » والكبت : الإذلال والخزي
والنصریح (٣) على الوجه ، قال النضر (٤) وابن قتيبة : هو الغيظ والحزن (٥) ،
وقال أهل التفسير : كَبَبُوا : أَهْلَكُوا وَأُخْزُوا وَحَزَنُوا ، وإذا كان المحاذ مكبوتاً
فلو كان آمناً على نفسه وماله لم يكن مكبوتاً بل مسروراً جداً (٦) يشفي صدره
من الله ورسوله ، آمناً على دمه وماله ، فأين الكبت إذن ؟

ويدل عليه قوله : « كَبَبُوا كَمَا كَبَبَتِ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ » ، فخوفهم
بكبتٍ نظير كَبَبْتُ مَنْ قَبْلَهُمْ : وهو الإهلاك من عنده أو بأيدي عباده
وأوليائه . وقوله : « كَتَبَ اللَّهُ لِأَغْلِبَنَ أَنَا وَرُسُلِي » عقيب قوله : « إِنَّ

(١) في الصارم ٢٢ (ليس له عهد يعصم دمه ، وهو المقصود) .

(٢) يلاحظ هنا أن أرقام الأدلة مختلفة بين كتابي الشيخ والنهيد ، مع أن ابن القيم
يقتبس بشكل ظاهر ما ذكره ابن تيمية ، ففي الصارم ٢٢ (وأيضاً فإنه قال تعالى « إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُونَ
اللَّهَ وَرَسُولَهُ كَبَبُوا ... ») .

(٣) في الاصل (والنصریح) ولا معنى له هنا . وفي الصارم ٢٢ (والصرع) من المادة نفسها
بجردة ثلاثية .

(٤) هو النضر بن شميل كما في الصارم ٢٢ .

(٥) زاد ابن تيمية في الصارم ٢٢ فائدة لغوية طريفة في هذا المقام حين قال : « وهو
في الاشتقاق الأكبر من كبده ، كأن الغيظ والحزن أصاب كبده ، كما يقال : أحرق
الحزن والعداوة كبده » .

(٦) في الاصل (اجدلاً) ، والذي في مطبوعة الصارم ٢٣ (جدلان) .

الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، دليلٌ على أن المحاداة مغالبة ومعاداة حتى يكون أحد المحادئين غالباً ، وهذا إما يكون بين أهل الحرب لأهل السلم ، فعلم أن المحادئ ليس بمسلم ، فلا يكون له أمان مع المحاداة ، وقد جرت (١) سنة الله سبحانه أن الغلبة لرسوله بالحجة والقهر ، فمن أمر منهم بالحرب نصر على عدوه ، ومن لم يؤمر بالحرب أهلك (٢) عدوه .

يوضحه (٣) أن المحاداة مشاققة ، لأنها من الحد والفضل والبينونة ، وكذلك المشاققة (٤) من الشق وكذلك المعاداة من العدو ، وهي الجانب يكون أحد العدوين في شق وجانب وحدٍ وعدوه الآخر (٥) في غيرها ، والمعنى في ذلك كله معنى القاطعة والمفاصلة (٦) ؛ وذلك لا يكون إلا مع انقطاع الجبل الذي بيننا وبين أهل العهد ، لا يكون مع اتصال الجبل أبداً .

يوضحه أن الجبل وُصلةٌ وسبب ، فلا يجامع المفاصلة والمباينة . وأيضاً فإنها إذا كانت بمعنى المشاققة فقد قال تعالى : « فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ ، وَأَضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقَوْا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِ اللَّهَ (٧) اللَّهُ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ » فأمر بضرب أعناقهم ، وعلل ذلك بمشاققتهم ومحاددتهم (٨) ، وكل من فعل ذلك وجب أن يضرب عنقه ، وهذا دليل

(١) في الاصل (جرى) .
(٢) كذا بالاصل ، والذي في (الصارم ٢٣) ملك .
(٣) في الصارم ٢٣ (وأيضاً ، فان المحادة) .
(٤) في الاصل (المساقاة) بالسين المهملة .
(٥) في الاصل (والآخر) .
(٦) في الاصل (القاطعة والمفاصلة) صوابها من الصارم ٢٣ .
(٧) كذا بالاصل (يشاق) بادغام القاف ، وهي قرارة معروفة ، والفك هنا أشهر .
(٨) كذا في الاصل بفك الادغام في لفظه (محاداة) ، وهي في الصارم ٢٤ مدغمة .

تاسع^(١) في المسألة . وترتيبه^(٢) هكذا : هذا مشاقّ لله ورسوله ، والمشاقّ لله ورسوله مستحقّ ضرب العنق ، وقد تبينت^(٣) صحة المقدمتين .
 ونظير هذا الاستدلال قوله تعالى : « وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا ، وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابُ النَّارِ » ،
 والتعذيب في الدنيا هو القتال والاهلاك ، ثم علل ذلك بالمشاقّة ، وأخر عنهم ذلك التعذيب لما سبق من كتابه الجلاء عليهم ، فمن^(٤) وجدت منه المشاقّة [من] غيرهم ممن لم يكتب عليه الجلاء استحقّ عذاب الدنيا الذي أخره عن أولئك . وهذا دليل عاشر في المسألة .

فصل

الدليل الحادي عشر^(٥) قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ » ، وهذه الأفعال أذى لله ورسوله قطعاً ، بل أذى الله ورسوله يحصل بدونها . وقال تعالى : « أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ ، وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فْلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا » ، فيجب أن يكون هذا الملعون في الدنيا والآخرة عادم النصير بالكلية ، فلو كان ماله ودمه معصومين لوجب على المسلمين

(١) يلاحظ هنا أن ابن القيم أخر ترقيم الدليل حتى انتهائه من عرضه ، وسيفعل هذا في الدليل العاشر الذي يليه ، فبعد أن يتممه بقول : (وهذا دليل عاشر في المسألة)
 (٢) في الاصل (وتركته) ، وإنما صوابه (وترتيبه) بمعنى أن هذا الدليل التاسع يرتب على طريقة القياس المنطقي كما ذكره في العبارة التالية مؤلفاً من مقدمتين صحيحتين .

(٣) في الاصل (تبين) .

(٤) في الاصل (فتى) .

(٥) هو في الصارم ٢٦ (الموضع الخامس) .

نصرته ، وكانوا كلهم أنصاره ، وهذا مخالفة صريحة لقوله : « فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيراً » .

يوضحه الدليل الثاني عشر : وهو أن هذا مؤذٍ لله ورسوله ، فتزول العصمة عن نفسه وماله ، لقول النبي ﷺ : « مَنْ لَكَعِبِ بْنِ الْأَشْرَفِ ، فَانْهَ أَنْ يَكُونَ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ ؟ » ، فندب إلى قتله بعد العهد ، وعلل ذلك بكونه آذى الله ورسوله ، وستأتي قصته إن شاء الله تعالى (١) .

فصل (٢)

الدليل الثالث عشر : قوله تعالى : « وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ ، فَإِنْ آذَنُوا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ » فقد قاتلهم إلى أن ينتهوا عن أسباب الفتنة ، وهي الشرك ، وأخبر أنه لا عدوان إلا على الظالمين ؛ والمجاهر بالسب والعدوان على الإسلام غير مُنتَهٍ ، فقتاله واجب إذا كان غير مقدور عليه ، وقتله مع القدرة حتم ، وهو ظالم فعليه العدوان الذي نفاه عن انتهى ، وهو القتل والقتال . وهذا بحمد الله في غاية الوضوح .

فصل

الدليل الرابع عشر قوله : « بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ

(١) انتظر هذه القصة قريباً بعد بضع صفحات في الدليل الثالث من أدلة السنة على وجوب قتل السبّاب .

(٢) الأدلة الباقية حتى الرابع عشر استطراد من ابن القيم غير وارد في الصارم .

مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، إِلَى قَوْلِهِ «إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ سَمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مَدَّتِهِمْ» فَأَمْرٌ سَبَّحَانَهُ أَنْ يُوَفِّي لَهُمْ مَا لَمْ يَنْقُصُوا شَيْئًا مَا عَاهَدْنَاهُمْ عَلَيْهِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ فَعَلَ تِلْكَ الْأَفْعَالَ فَقَدْ تَقَصَّنَا جُلًّا^(١) مَا عَاهَدْنَاهُ عَلَيْهِ مَا خَلَا الدِّينَارَ الَّذِي هُوَ أَهْوَنُ شَيْءٍ عُوْهِدَ عَلَيْهِ ، فَهُوَ أَوْلَى بِفَسْخِ الْعَهْدِ مِنْ تَقْصِ الدِّينَارِ ، وَلَا كَانَ بِأَذَلِّهِ وَقَدْ جَاهَرَ بِأَعْظَمِ الْعِدَاوَةِ ! وَضَحَّحَ أَنَّ الدِّينَارَ لَمْ يَأْخُذْهُ مِنْهُ الْمُسْلِمُونَ لِحَاجَتِهِمْ إِلَيْهِ وَقَدْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الدُّنْيَا ، وَإِنَّمَا أَخَذَ مِنْهُ إِذْ لَوْلَا لَهُ وَقَهْرًا حَتَّى يَكُونَ صَاحِرًا ، فَإِذَا امْتَنَعَ مِنْ بَذَلِهِ لَمْ يَكُنْ صَاحِرًا ، فَاسْتَحَقَّ الْقَتْلَ . فَإِذَا أُنِيَ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ مَنَعِ الدِّينَارِ مِمَّا يَنَاقِي الصِّغَارَ فَاسْتَحَقَّ الْقَتْلَ أَوْلَى وَأَحْرَى ، وَهَذَا يَقْرَبُ مِنَ الْمَقَاطِعِ^(٢)

ذِكْرُ الْأَدْلَةِ مِنَ السَّنَةِ^(٣)

عَلَى وَجُوبِ قَتْلِ السَّبَابِ وَاتِّقَاضِ عَهْدِهِ

الدليل الأول: ما رواه الشعبي عن علي أن يهودية كانت تشتم النبي ﷺ وتوقع

(١) في الأصل (حل) بالحاء المهملة .

(٢) كذا بالأصل ولعلها (المقطوع به) .

(٣) بعد أن: عرض ابن القيم الأدلة القرآنية على وجوب قتل الساب و انتفاض عهده ، يذكر الآن الأدلة من السنة على الموضوع نفسه ، غير أن الموجود من المخطوطة بين أيدينا لم يشتمل إلا على أربعة أدلة منقولة باختصار من (الصارم المسلول) وبحسب ترتيبه الوارد هناك ، ونظن القسم المفقود من المخطوطة يشتمل على اختصار لبقية الأدلة الواردة في الصارم والتي بلغت فيه خمسة عشر دليلاً وقد رأينا - إنشأماً للفائدة - أن فكل باختصار من الصارم ما فقد من =

فيه ، فخنقها رجل حتى ماتت ، فأبطل رسول الله ﷺ دمها : وهكذا رواه أبو داوود في « السنن » واحتج به الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله ، فقال : حدثنا جرير عن مغيرة عن الشعبي قال : كان رجل من المسلمين أعمى يأوي إلى امرأة يهودية ، فكانت تطعمه وتحسن إليه ، فكانت لاتزال تشتم النبي ﷺ وتؤذيه ، فلما كان ليلة من الليالي خنقها فماتت ، فلما أصبح ذكر ذلك لرسول الله ﷺ فنشد الناس في أمرها ، فقام الأعمى فذكر له أمرها ، فأبطل رسول الله ﷺ دمها .

قال شيخنا : وهذا الحديث جيد ، فإن الشعبي رأى علياً وروى عنه حديث سراحه الهمدانية ، وكان في حياة علي قد ناهز العشرين سنة ، وهو معه في الكوفة ، وقد ثبت لقاؤه لعلي رضي الله عنه ، فيكون الحديث متصلاً وإن يبعد سماع الشعبي من علي فيكون الحديث مرسلًا ، والشعبي عندهم صحيح المراسيل لا يعرفون له إلا مرسلًا صحيحاً^(١) وهو من أعلم الناس بحديث علي وأعلمهم بثقات أصحابه^(٢) وله شاهد من حديث ابن عباس^(٣) رضي الله عنهما ، وهو الدليل الثاني .

= مخطوطتنا هذه ، كما سيجد القارئ في نهاية الكتاب . وجدير بالذكر أن المشرين صفحة الباقية من المخطوطة بتبديء في الأصل ص ٩ : ٥ وتنتهي فيه ص ٦٩ : ٥ ، وهي في مطبوعة الصارم ثلاثون صفحة ابتداء من ص ٦١ حتى ص ٩٢ . أما عرض الأدلة الأحد عشر الباقية المدروسة في الصارم فقد استغرق في مطبوعته زهاء مئة صفحة ونيف ابتداء من ص ٩٣ حتى ص ٢٠٠ . لذلك سنضطر عند تكميل المفقود من مخطوطتنا إلى الاختصار غير المحل مكثفين بالدلائل نفسه غير عارضين لما استطرده فيه ابن تيمية . وستفعل ذلك إن شاء الله في اختصار المسائلين الباقيتين اللتين بها يتم الكتاب .

(١) في الصارم ٦١ (ثم هو من أعلم الناس) .

(٢) انتهى الدليل الأول ، كما في الصارم .

(٣) في الصارم ٦١ (ابن عباس الذي يأتي ، فإن الفصاة إما أن تكون واحدة أو يكون المعنى واحداً) .

قال الامام أحمد : حدثنا رَوْحٌ (١) ، حدثنا عثمان الشحام (٢) ، حدثنا
عكرمة مولى ابن عباس ، أن رجلاً كانت له أمٌ ولد تشتم (٣) النبي ﷺ
فقتلها ، فسأله النبي ﷺ عنها ، فقال : يارسول الله ، إنها كانت تشتمك ،
فقال رسول الله ﷺ : « ألا إن دم فلانة هَدَرٌ » (٤) .

رواه أبو داود (٥) والنسائي من حديث إسماعيل بن جعفر (٦) عن إسرائيل ،
عن عثمان الشحام ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، أن أعمى كانت له أم ولد
تشتم النبي ﷺ وتقع فيه ، فينهاها فلا تنتهي ، ويزجرها فلا تنزجر (٧) ، فلما

(١) هو رَوْحُ بن عباد بن العلاء بن حسان القيسي ، أبو محمد البصري الحافظ ، أحد
الرؤساء الاشراف . روى عن حنين المعلم ، وابن عون . وهشام بن حسان ، وخلق .
وروى عنه الامام أحمد وعبد بن حميد وخلق . وثقه الحصب وغيره . وله مصنفات منها
« التفسير » و « السنن » . قال خليفة : مات سنة ٢٠٥ ، وقيل : ٢٠٧ هـ (خلاصة
الكامل ١٠١) .

(٢) عثمان الشحام هو عثمان بن عبد الله - أو ابن ميمون - العدوي البصري ، أبو عبد الله .
روى عن أبي رجا وعكرمة ، وروى عنه يحيى القطان ووكيع . وثقه ابن معين (خلاصة
الكامل ٢٢٣) .

(٣) في الاصل (تشتم) .

(٤) هذه رواية الامام أحمد في مسنده ، وهي مختصرة ، والتي في سنن أبي داود وسنن
النسائي أطول ، كما يشير إلى ذلك ابن القيم في تنمة هذا السياق .

(٥) انظر سنن أبي داود ٤/١٨٣ باب الحكم فيمن سب النبي صلى الله عليه وسلم ، رقم
الحديث ٣٦١ ؛ وهو عند أبي داود بن طريق عباد بن موسى الحنظلي عن إسماعيل بن جعفر
المدني . وروى ابن تيمية في (الصارم المسلول ٦٧) هذا الخبر نفسه باسناد يبتدىء بإسماعيل
بن جعفر .

(٦) هو إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الزرقى - مولاهم - أبو إسحاق المدني قارىء
أهل المدينة ، أحد الكبار . روى عن عبد الله بن دينار والعلاء بن عبد الرحمن وربيعة وحيد ،
وروى عنه علي بن حجر ويحيى بن يحيى . له نحو خمس مئة حديث ، وثقة أحمد بن حنبل . توفي
سنة ١٨٠ (الخلاصة ٢٨) .

(٧) في الاصل (فلا يتزجر) .

كان ذات ليلة جعلت تقع في النبي ﷺ وتشمته ، فأخذ المِفْجُولَ (١) فوضعه في بطنها وارتكأ عليها فقتلها ، فلما أصبح ذكرك ذلك للنبي ﷺ ، فجمع الناس فقال : « أنشدُ الله رجلاً [فعل ما] (٢) فعل لي عليه حق إلا قام ، فقام الأعمى يتخطى الناس وهو يتدأدأ (٣) حتى قعد بين يدي النبي ﷺ فقال : يارسول الله ، أنا صاحبها ، كانت تشمك وتقع فيك ، فأنهاها فلا تنتهي ، وأزجرها فلا تنزجر ، ولي منها ابنان مثل اللؤلؤتين ، وكانت بي رفيقة ، فلما كان البارحة جعلت تشمك وتقع فيك ، فأخذت المِفْجُولَ فوضعت في بطنها ، وارتكأت عليها حتى قتلها ، فقال النبي ﷺ : « ألا اشهدوا أن دمها هدرٌ » . والمِفْجُولُ - بالعين المعجمة - قال الخطابي : هو شبه المشمل ، ونصله دقيق ماضٍ (٤) ، وكذلك قال غيره : هو سيف دقيق يكون غنده كالسوط ، والمِشْمَلُ : السيف القصير ، سمي بذلك لأنه يشتمل عليه الرجل : أي يغطيه بثوبه ، واشتقاق المِفْجُولِ من غاله الشيء واغتاله : إذا أخذه من حيث لا يدري .

قال شيخنا (٥) : فهذه القصة يمكن أن تكون (٦) هي الأولى ، وعليه يدل

(١) المِفْجُولُ - على وزن منبر - حديدة تجمل في السوط فيكون لها غلافاً ، وشبه مشمل إلا أنه أدق وأطول منه . وسيبويه ابن القيم في هذا السياق نفسه نقلاً عن شيخه ابن تيمية في الصارم ٦٨ .

(٢) سقطت هذه العبارة في الأصل ، وهي موجودة في كل من سنن أبي داود ١٨٤/٤ والصارم ٦٨ .

(٣) كذا في الأصل والصارم (بتدليل) بالذال المهملة ، والذي في مطبوعه سنن أبي داود

(يتززل) بالزاي . والمعنى - في كلتا اللفظين - واضح .

(٤) زاد في الصارم الملول ٦٨ (له قفا) .

(٥) أي ابن تيمية في الصارم الملول ٦٨ .

(٦) في الأصل (يكون) .

كلام الامام أحمد ، لأنه قيل له في رواية ابنه عبد الله : في قتل الذي إذا سب أحاديث؟ قال: نعم، منها حديث الأعمى الذي قتل المرأة . قال: سمعتها (١) تشتم النبي ﷺ ، ثم روى عنه عبد الله كلا الحديثين ، وعلى هذا فيكون قد خفقها وبهج بطنها ، أو تكون كيفية القتل غير محفوظة في إحدى الروايتين : ويؤيد ذلك أن وقوع قصتين مثل هذه لأعميين كل منهما (٢) كانت المرأة تحسن إليه وتكرر الشتم ، وكلاهما قتلها وحده ، وكلاهما نشد (٣) رسول الله ﷺ فيها الناس بعيد (٤) في العادة . وعلى هذا التقدير المقتولة (٥) يهودية كما [جاء] (٦) مفسراً في تلك الرواية (٧) ، ويمكن أن تكونا قصتين كما يدل عليه ظاهر الحديثين . فان قيل : يجوز أن تكون هذه المرأة من أهل الحرب ليست من أهل الذمة ، وحينئذ لا يدل على قتل الذي المعاهد وانتقاض عهده بالسب ، قيل : هذا ظنه بعض الناس الذين ليس لهم بالسنة كثير علم ، وهو غلط ، لأن (٨) هذه المرأة كانت موادعة مهادنة ، إذ النبي ﷺ لما قدم المدينة وادع جميع اليهود الذين كانوا بها موادعة مطلقة ، ولم يضرب عليهم جزية . وهذا مشهور عند [أهل] العلم بمنزلة التواتر بينهم .

-
- (١) كذا بالأصل ، والذي في مطبوعة الصارم (سمها) .
(٢) في الأصل (منها) .
(٣) في الأصل (انشد) .
(٤) في الأصل (من في) بأقحام من .
(٥) في الأصل (فالقتول) وفي الصارم ٦٩ (فالقتولة) كما أثبتناه .
(٦) سقطت في الأصل لفظه [جاء] وقارن بالصارم ٦٩ .
(٧) زاد في الصارم ٦٩ (وهذا قول القاضي أبي يعلى وغيره ، استدلوا بهذا الحديث على قتل الذي ونقض العهد ، وجعلوا الحديثين واقعة واحدة) .
(٨) في الأصل (ان) .

قال الشافعي رحمه الله تعالى : « لم أعلم مخالفاً من أهل العلم بالسير أن رسول الله ﷺ لما نزل المدينة وادع يهود^(١) كافةً على غير جزية ، وهو كما قال الشافعي رحمه الله تعالى ، وذلك أن المدينة كان فيها حولها ثلاثة أصناف من اليهود :^(٢) بنو قينقاع وبنو النضير وبنو قريظة ، وكان بنو قينقاع وبنو النضير حلفاء الخزرج ، وكانت قريظة حلفاء الأوس ؛ فلما قدم النبي ﷺ هادئهم ووادعهم مع إقراره لهم ولمن كان حول المدينة من المشركين من حلفاء الأنصار على حلفهم وعهدهم الذي كانوا عليه حتى إنه عاهد اليهود أن يعينوه إذا حارب ، ثم نقض العهد بنو قينقاع ، ثم النضير ، ثم قريظة .

قال محمد بن إسحاق^(٣) : وكتب رسول الله ﷺ — يعني في أول ما قدم المدينة — كتاباً بين المهاجرين والأنصار وادع فيه يهود ، وعاهدهم ، وأقرهم على دينهم وأموالهم ، واشترط عليهم وشرط لهم . قال ابن اسحاق : حدثني عثمان بن محمد | بن عثمان |^(٤) بن الأحنس بن شريق قال : أخذت من آل عمر بن الخطاب هذا الكتاب ، كان مقروناً^(٥) بكتاب «الصدقة» الذي كتب عمر للعالم ، كتب «بسم الله الرحمن الرحيم» ، هذا من عهد النبي ﷺ .

المسلمين والمؤمنين من قريش ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم^(٦) وجاهد معهم :

(١) في الصارم ٦٢ (اليهود) .

(٢) في الأصل (بني) .

(٣) انظر سيرة ابن هشام بهامش الروض الاصف ١٦/٢ .

(٤) الزيادة من الصارم ٦٢ .

(٥) في الأصل (مقروناً) وهو تصحيف صوابه (مقروناً) كما أثبتناه وكالصارم ٦٢ .

(٦) في الأموال ١٢٥ رقم ٣٢٨ (فلحق بهم ، فحل معهم ، وجاهد معهم) . ويلاحظ

أن أبا عبيد في الأموال أورد الحديث مختصراً من طريق عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد

عن عميل عن ابن شهاب . وانظر الحديث مطولاً في السيرة الحلبية ١١٩/٢

أنهم أمة واحدة دون الناس: المهاجرون من قريش على ربهم^(١) يتعاقلون بينهم مع أقبلهم^(٢) الأولى، يقدون^(٣) عانيهم بالمعروف والقسط بين^(٤) المؤمنين؛ وبنوع عوف على ربهم يتعاقلون معاقلم^(٥) الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين. ثم ذكر لبطون^(٦) الأنصار: بني^(٧) حارث، وبني^(٧) ساعدة، وبني جشم، وبني النجار، وبني عمرو بن عوف، وبني الأوس^(٨)، مثل هذا الشرط؛ ثم قال: وإن المؤمنين لا يتركون مفراً^(٩) منهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل، ولا يحالف مؤمن مولى مؤمن دونه. إلى أن قال: «وإن ذمه الله واحدة، يجير^(١٠) عليهم أديانهم، فإن المؤمنين بعضهم مولى بعض دون الناس، وإنه من

(١) ربهم - في الأصل - غير ممجدة . والمراد أنهم على أمرهم الذي كانوا عليه ، قال السهيلي في (الروض الأنف ١٧/٢) نقلاً عن أبي عبيد : يقال فلان على رباة قومه إذا كان تقيهم ووفدهم . والذي في (النهاية) : يقال : القوم على رباةتم ورباعهم : أي على استقامتهم .

(٢) في الأصل (بعاقلتم) صوابها من الأموال ١٢٥ والصارم ٦٣ .

(٣) كذا بالأصل والصارم . والذي في الأموال (يفكون) والمعنى واحد .

(٤) في الأصل (والعطين) . صوابه من الأموال ، وهو واضح .

(٥) في الأصل (معاقلتم) .

(٦) في الأصل (البطون) .

(٧) في الأصل (بن) .

(٨) في الأصل (الس) غير ممجدة ، وصوابها (الأوس) كما في الصارم ٦٣

نقلاً عن السيرة .

(٩) في الأصل (مفرحاً) مهلة الحروف . وقارن بالصارم ٦٣ ، والمفروح : المثقل

بالدين ، والذي في حديث حجاج عن ابن جريج : (مفدوحاً) وهو الذي فدحه الدين .

قال أبو عبيد في الأموال ١٢٥ رقم ٣٣٠ « والمعنى واحد : وهو المثقل بالدين » .

(١٠) في الأصل (يجين) ولا معنى له ، صوابها (يجير) من كتب السيرة ومن

الصارم ٦٣ .

تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصرٍ عليهم ، وإن سَأَمَ الْمُؤْمِنِينَ وَاحِدَةً ، إِلَى أَنْ قَالَ : « وَإِنَّ الْيَهُودَ مُتَّقُونَ » (١) مع المؤمنين ماداموا محاربين ، وإن يهود بني عوف ذمة من المؤمنين ، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم ، مواليهم وأنفسهم ، إلا من ظلم وأثم فإنه لا يورث (٢) إلا نفسه وأهل بيته . وإن يهود بني النجار مثل ماليهود بني عوف ، وإن يهود بني الحارث مثل ماليهود بني عوف ، وإن يهود بني ساعدة مثل ماليهود بني عوف ، وإن يهود بني جشم مثل ماليهود بني عوف ، وإن يهود الأوس مثل ماليهود بني عوف وإن يهود بني ثعلبة مثل ماليهود بني عوف ، إلا من ظلم وأثم فإنه لا يورث (٢) إلا نفسه وأهل بيته . وإن لحقه (٣) بطن من بني ثعلبة مثله ، وإن لبني الشطبة (٤) مثل ماليهود بني عوف ، وإن موالي ثعلبة كأَنْفُسِهِمْ ، وإن بطانة يهود كأَنْفُسِهِمْ . ثم يقول فيها : « وَإِنَّ الْجَارَ كَالنَّفْسِ غَيْرَ مُضَارٍّ وَلَا آثِمٍ ، وَإِنَّهُ مَا كَانَ بَيْنَ أَهْلِ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ مِنْ حَرْثٍ وَأَشْجَارٍ » (٥) يَحْشَى فُسَادَهُ فَإِنَّ مَرَدَّةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى مَجْدِ مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَإِنَّ يَهُودَ (٦) الْأَوْسِ وَمَوَالِيَهُمْ وَأَنْفُسَهُمْ عَلَى مِثْلِ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ (٧) .

-
- (١) كذا بالأصل ، والذي في الصارم ٦٣ (ينفقون) .
(٢) في الأصل (يوقع) صوابها (يوتغ) ومعناها (يهلك) .
(٣) في الأصل (الحمة) غير معجمة الحروف ، صوابها (لحة) من الصارم ٦٣ .
(٤) في الأصل (الطيه) صوابه (الشطبة) كما ذكرناه من الصارم ٦٣ .
(٥) في الأصل (من حدث واحجار) صوابه ما أثبتناه .
(٦) في الأصل (ليهود) بإقحام اللام .
(٧) زاد في الصارم ٦٤ قوله (مع البار المحسن من أهل هذه الصحيفة) ، وهذه الزيادة تتفق وما جاء في الرواية مطولة في كتب السيرة . ويلاحظ أن فوق كلمة (الصحيفة) في الأصل لفظة (كذا) .

[وهذه الصحيفة] ^(١) معروفة عند أهل العلم : روى مسلم في « صحيحه » عن جابر رضي الله عنه قال : كتب رسول الله ﷺ على كل بطن عُمُوْله ، ثم كتب : « أنه لا يحمل أن يتولى مولى رجل مسلم بغير إذنه » ، فقد بين فيها أن كل من تبع المسلمين من اليهود ^(٢) فإن له النصر . ومعنى الاتباع مسالته وترك محاربتة ، لا الاتباع في الدين كما بينه في أثناء « الصحيفة » ، فكل من أقام بالمدينة ومخالفها غير محارب من يهود دخل في هذا . ثم بين أن ليهود ^(٣) كل بطن من الأنصار ذمة من المؤمنين ، ولم يكن بالمدينة أحد من اليهود إلا وله حلف إمامع الأوس أو مع بعض بطون الخزرج . وكان بنو قينقاع - وهم المجاورون للمدينة ، وهم رهطُ عبد الله بن سلام - حلفاء بني عوف بن الخزرج رهط ابن أبي رُهم ^(٤) البطن الذي بدى بهم في هذه الصحيفة .

قال ابن إسحاق ^(٥) : حدثني عاصم بن مهران بن قتادة أن بني قينقاع كانوا أول يهود تقضوا ما بينهم وبين رسول الله ﷺ ، وخانوا ^(٦) فيما بين بدر وأحد ، فخاصرهم رسول الله ﷺ حتى نزلوا على حكمه ، فقام عبد الله بن أبي

- (١) هذه الزيادة التي يقتضيا السياق من الصارم ٦٤ .
(٢) في الاصل (كل من تبع اليهود من المسلمين) بالتقديم والتأخير ، ولا معنى له هنا .
وقارن بالصارم ٦٤ .
(٣) في الاصل (اليهود) صوابها (ليهود) .
(٤) في الاصل (ابن ابي وم) صوابه من الصارم ٦٤ .
(٥) قارن بسيرة ابن هشام ٥١/٢ .
(٦) في الاصل (ان بنو) .
(٧) كذا بالاصل ، والذي في الصارم ٦٤ (وحاربوا) .

[ابن] سَأُول إلى رسول الله ﷺ - حين أمكنه الله منهم - فقال : يا محمد ، أحسن في موالي ، فأعرض عنه ، فأدخل يده في جيب درع رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : أرسلني ، وغضب حتى إن لوجه رسول الله ﷺ ظللاً ، (١) وقال : ويحك أرسلني ، فقال : والله لا أرسلك حتى نحسن في موالي ، أربع مئة حاسر (٢) وثلاث مئة دارع (٣) قد منعوني من الأسود والأحر تخصم في غداة واحدة ، إني والله أخشى الدوائر ؛ فقال رسول الله ﷺ : دُم لك .

وأما النضير وقريظة فكانوا خارجاً من المدينة . وعهدم مع رسول الله ﷺ أشهر من أن يخفى على عالم .

وهذه المرأة المقتولة ، والله أعلم كانت من بني قينقاع : إذ (٤) ظهر القصة أنها كانت بالمدينة ، وسواء كانت منهم أو من غيرهم فإنها كانت ذمية ، لأنه لم يكن بالمدينة من اليهود إلا ذمي ، فإن اليهود كانوا ثلاثة أصناف وكلهم معاهد . وقال الواقدي : حدثني عبد الله بن جعفر ، عن الحارث بن الفضيل (٥) عن محمد بن كعب القرظي : لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وأدعته يهود كلها ، فكتب بينه وبينها كتاباً ، وألحق رسول الله ﷺ كل قوم بملفائهم ، وجعل بينه وبينهم أماناً ، وشرط عليهم شروطاً ، فكان فيما شرط ألا يظاهروا

(١) في الأصل (ضالا) ولا معنى له ، صوابه من الصارم ٦٤ .

(٢) في الأصل (حاسر) صوابها (حاسر) من الصارم ٦٤ وسيرة ابن هشام ٥١/٢ .

(٣) في الأصل (دراع) .

(٤) في الأصل (ان) وفي مطبوعة الصارم (لان) .

(٥) في الأصل (عن الحارث بن الفضل) صوابها (بن الفضيل) بالتصغير . وفارن

عليه عدواً»، فلما أصاب رسول الله ﷺ أصحاب بدر و قدم المدينة بَغَت^(١) يهود و قطعت ما كان بينها و بين رسول الله ﷺ من العهد، فأرسل إليهم رسول الله ﷺ فجمعهم ثم قال : « يامعشر يهود ، أسلموا ، فوالله إنكم لتعلمون أني رسول الله ، قبل أن يوقع الله بكم مثل وقعة قريش ». فقالوا : يا محمد ، لا يَغُرُّكَ مَنْ لَقِيتَ ، إنك لقيت أقواماً أغماراً^(٢) ، وإنا والله أصحاب الحرب ، وإن قاتلنا لتعلمن أنك لم تقاتل مثلنا: ثم ذكر^(٣) حصارهم و إجلاءهم إلى أذرعات^(٤) ، و هم بنو قينقاع الذين كانوا بالمدينة. فقد ذكر ابن كعب مثل ما في هذه الصحيفة ، و بين أنه عاهد جميع اليهود ، و هذا مما لا يعلم فيه نزاع^(٥) بين أهل العلم سيرة النبي ﷺ . و من تأمل الأحاديث المأثورة و السيرة كيف كانت معهم علم ذلك ضرورة . و مما يوضح ذلك أن النبي ﷺ لما دُكر له^(٦) أنها قُتلت نَشَدَ الناس في أمرها ، فلما ذكر له ذنبها أبطل دمه ، و هو ﷺ إذا حكم بأمر عقيب حكاية حال حكيته له دل ذلك على أن ذلك المحكي هو الموجب لذلك الحكم ، لأنه حكم حادث ، فلا بد له من سبب حادث ، و لا سبب إلا ما حُكي ، و هو مناسب ، فيجب الاضافة إليه . و أيضاً فلما نَشَدَ النبي ﷺ الناس في أمرها ثم أبطل دمه دل على أنها كانت معصومة ، و أن دمه كان قد انعقد سبب ضمانه ،

(١) في الاصل (بعث) بالثاء المثناة . و لا معنى له . و فارن بالصارم ٦٥ .

(٢) الاغمار - جمع غمر - بالفتح أو بالضم أو بالكسر أو بالتحريك - هو الذي

لم يجرب الامور

(٣) أي الواقدي في (معازيه) .

(٤) في الاصل (ادرعات) بالذال المهملة ، و فارن بالصارم ٦٥ .

(٥) في مطبوعة الصارم ٦٦ (و هذا مما لا تعلم فيه تردداً) .

(٦) في الاصل (لها) وفي الهامش حرف (ظ) .

وكان مضموناً لولم يبطله النبي ﷺ لأنها كانت حربية لم يَشُدْ (١) الناسَ فيها ولم
يحتج أن يبطل دمها ويهدره ، لأن الإبطال والإهدار لا يكون إلا لدمٍ قد
انقعد له سبب الضمان . ولهذا لما رأى امرأة مقتولة في بعض مغازبه أنكروا قتلها
ونهى عن قتل النساء (٢) ولم يبطله ، ولم يهدره ، فانه إذا كان في نفسه باطلاً
هدراً ، والمسلمون يعلمون أن دم الحربية غير مضمون بل هو هدر لم يكن
لإبطاله وإهداره وجه ، وهذا - والله الحمد - ظاهر (٣) ، فإذا كان ﷺ
قد عاهد اليهود عهداً بغير ضرب جزية عليهم ، ثم إنه أهدر (٤) دم
يهودية منهم لأجل سبه فإن يهدر دم يهودية من اليهود الذين ضربت عليهم
الجزية والتزموا أحكام الملة - لأجل السب - أولى وأحرى ، ولو لم يكن قتلها
جائزاً لبيّن قاتلها قبح ما فعل - فانه ﷺ لا يقر على باطل (٥) - كيف وقد
قال ﷺ : « إن من قتل نفساً معاهدة بغير حقها لم يُرَخ رائحة الجنة »؟! ولأوجب
ضمانها وكفارة قتل المعصوم . فلما أهدر دمها علم أنه كان مباحاً .

وقد وهم الخطابي (٦) في أمر هذه المقتولة فقال : « فيه بيان أن سب النبي ﷺ
يقتل ، وذلك أن السب منها لرسول الله ارتداد عن الدين » ، فاعتقد أنها مسلمة ،

(١) في الاصل (لم يشد) .

(٢) انظر سنن أبي داود ٧٢/٣ رقم الحديث ٢٦٦٨ .

(٣) في الاصل (ظاهر) .

(٤) في الاصل (هدر) .

(٥) هذه العبارة (لا يقر على باطل) زيادة من ابن القيم . ثم يشابهه بعد ذلك نص

أحكام أهل الذمة ونص الصارم ص ٦٧ .

(٦) ابتداء من هذه العبارة استطراد من ابن القيم حتى الفصل التالي .

وليس في الحديث ما يدل على ذلك، بل الظاهر أنها كانت كافرة كما صرح به في الحديث، ولو كانت مرتدة منتقلة إلى غير دين الإسلام لم يقر سيدها على ذلك أياماً طويلة، ولم يكتف بمجرد نهيبها عن السب^(١)، بل كان [يطلب] منها العود إلى الإسلام، والرجل لم يقل: «كفرت ولا ارتدت» وإنما ذكر مجرد السب والشتم، فدل على أنها لم يصدر منها زائد عليه.

فصل

الدليل الثالث^(٢): ما احتج به الشافعي على أن الذي إذا سب قُتل، وبرئت منه الذمة، وهو قصة كعب بن الأشرف. قال الخطابي: قال الشافعي: يقتل الذي إذا سب النبي ﷺ، وتبرأ منه الذمة. واحتج في ذلك بخبر^(٣) كعب بن الأشرف، قال الشافعي في «الأم»: لم يكن بحضرة النبي ﷺ ولا قربه رجل من أهل الكتاب إلا يهود المدينة، وكانوا حلفاء الأنصار، ولم يكن الأنصار أجمع^(٤) أول ما قدم رسول الله ﷺ إسلاماً، فوادعت اليهود رسول الله ﷺ ولم تخرج إلى شيء من عداوته بقول تظهير ولا فعل، حتى

(١) في الاصل (السب).

(٢) جدير بالذكر أن هذا الدليل الثالث هو في الصارم ٧٠ (الحديث الثالث). ويلاحظ أن ابن القيم سيطيل الشرح في هذا الدليل ممتداً عبارات شيخه ابن تيمية في الصارم ينسخها حرفاً حرفاً، بينما يختصر الدليل الرابع - الذي هو في الصارم كما سنرى الحديث الرابع - في أسطر مدودة عندها ينتهي ما بين أيدينا من المخطوطة. وسنكمل المفقود حينئذ - كما ذكرنا - ابتداءً من الخامس من (الصارم السلول) باختصار.

(٣) في الاصل (في خبر).

(٤) في الاصل (اجتمعت).

كانت وقعة بدر ، فتكلم بعضهم بعداوتة والتحريض عليه ، فقتل رسول الله ﷺ فيهم .

ومعلوم أنه إنما أراد بهذا الكلام كعب بن الأشرف ، وقصته مشهورة مستفيضة (١). وقد رواها عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: « من لكعب بن الأشرف ، فإنه قد آذى الله ورسوله ؟ » فقام محمد ابن مسleme فقال: أنا يارسول الله ، أتحب أن أقتله ؟ قال : نعم . قال : فإذن لي أن أقول شيئاً ، قال : قل ، فأناه وذكره ما بينهم . قال : إن هذا الرجل قد أراد الصدقة وعانانا (٢) ، فلما سمعه قال : وأيضاً والله لتمكئته (٣) ، قال : إنا قد اتبعناه الآن ، ونكره أن ندعه حتى ننظر (٤) إلى أي شيء يصير أمره . قال : وقد أردت أن تسلفني سلفاً ، قال : فما ترهنونني (٥) ؟ نساءكم ؟ قال : أنت أجمل (٦) العرب ، أنرهنك نساءنا ؟ قال : ترهنون إلي أولادكم ، قال : يسب ابن أحدنا ، فيقال : رهننت في وسقين من تمر ، ولكن ترهنك الأمة - يعني السلاح - قال : نعم ، وواعده أن يأتيه بالحارث ، وأبي عابس (٧) بن جبير ، وعبيد بن بشر ، فجاؤوا فدعوه ليلاً ، فنزل إليهم . قال سفيان : قال غير عمرو (٨) ،

(١) وعد ابن القيم ص ٨٢٩ بذكر قصة ابن الأشرف ، فها هي ذي في مكانها الطبيعي .

(٢) في الأصل (وعنانا) بالعين المعجمة ، وفارن بالصارم ٧١ .

(٣) في الأصل (لتمكئته) .

(٤) في الأصل (ينظر) .

(٥) في الأصل (ترهنني) . وفارن بالصارم ٧١ .

(٦) في الأصل (أجل) .

(٧) كذا بالأصل . وفي مطبوعة الصارم (بالحرب . وأبي عابس بن جبير) .

(٨) في الأصل (غيري عمر) ولا معنى له ، وإنما هو (قال : غير عمرو) كما في الصارم ،

والمعنى : إلا عمرو .

قالت له امرأته : إني لأسمع صوتاً كأنه صوت دم ، قال : إنما هو مجد ورضيعه أبو نائلة ، إن الكريم لو دُعي إلى طعنة ليدلاً لأجاب ، فقال مجد : إني إذا جاء سوف أمدُّ يدي إلى رأسه ، فإذا استمكنت (١) [منه | فدونكم ، فنزل وهو متوشح فقال : أنجيد منك ريح الطيب ؟ قال : نعم ، تحتي فلانة أعطر نساء العرب . قال : أفتأذن لي أن أشم منه ؟ قال : نعم ، فشم ثم قال : أفتأذن لي أن أعود ؟ قال : فاستمكن منه ثم قال : دونكم ، فقتلوه . متفق عليه . وروى ابن أبي أويس عن إبراهيم بن جعفر بن محمود (٢) بن محمد بن مسلمة عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن كعب بن الأشرف عاهد رسول الله ﷺ ألا يعين عليه ، ولا يقاتله ، ولحق بمكة ثم قدم المدينة معلناً بمعاودة رسول الله ﷺ ، فكان أول ما خزع عنه قوله :

أذهب أنت لم تحلل بمرفئة وتارك (٣) أنت أم الفضل بالحرم في أبيات بهجوه فيها ، فعند ذلك ندب رسول الله ﷺ إلى قتله ، وهذا محفوظ عن ابن أبي أويس : رواه الخطابي وغيره ، وقال : قوله : « خزع » معناه قطع عهده .

وفي رواية غيره (٤) : فخزع منه هجاؤه له ، فأمر بقتله ، والخزع القطع ، يقال : « خزع فلان عن أصحابه يخزع خزعاً ، أي انقطع وتخلف ، ومنه سميت « خزاعة » لأنهم انخزعوا عن أصحابهم وأقاموا بمكة ، فعلى اللفظ الأول [يكون]

(١) في الأصل (استكنت) .

(٢) سقطت (بن محمود) من مطبوعة الصارم .

(٣) بيت الشعر - في الأصل - تتعذر قراءته ، ففيه (لم تملك بمرفية ونازل...) .

(٤) أي غير الخطابي .

التقدير : وهذا أول خَزْعِهِ عن النبي ﷺ ، أي أول انقطاعه عنه بنقض
 العهد ، وعلى الثاني قيل : المعنى : قطع هجاءه للنبي ﷺ منه ، أي تقض عهده
 وذمته . وقيل : معناه : خزع من النبي ﷺ هجاءه : أي نال منه وشعث (١)
 منه . وقد ذكر أهل المغازي والتفسير .. مثل محمد بن إسحاق - أن كعب بن
 الأشرف كان موادعاً للنبي ﷺ في جملة من وادعه من يهود المدينة ، وكان
 عربياً من بني طييء ، وكانت أمه من بني النضير . قالوا : فلما قتل أهل بدر
 شق ذلك عليه ، وذهب إلى مكة ورتاهم لقريش ، وفضل دين الجاهلية على دين
 الإسلام حتى أنزل الله فيه : « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحاً مِنَ الْكِتَابِ
 يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ
 آمَنُوا سَبِيلاً ، أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ
 نَصِيراً » ؛ ثم لما رجع إلى المدينة أخذ يفتش الأشعار ويشبب بنساء المسلمين
 حتى آذاهم ، حتى قال النبي ﷺ : « من لكعب بن الأشرف ؟ فانه قد آذى
 الله ورسوله » وذكروا قصة قتله مبسوطه

وقال الواقدي : حدثني عبد الحميد بن جعفر ، عن يزيد بن رومان ، ومعمر ،
 عن الزهري ، عن كعب بن مالك ، وإبراهيم بن جعفر عن أبيه عن جابر ،
 وذكر القصة ، قال : ففرغت يهود ومن معها من المشركين ، فجاؤوا إلى النبي
 ﷺ حين أصبحوا فقالوا : قد طُرق صاحبنا الليلة ، وهو سيد من ساداتنا ،
 بلا جرم ولا حدثٍ علمناه ، فقال رسول الله ﷺ : « إنه لو قرأ كما قرأ غيره

(١) في الاصل (وسعت منه) صوابها من الصارم ٧٢ .

من هو على مثل رأيه ما اغتيل ، ولكنه نال ^(١) منا الأذى وهجانا بالشعر ، ولم يفعل هذا أحد منكم إلا كان لل سيف ، ، ودعاهم رسول الله ﷺ إلى أن يكتب بينهم كتاباً ينتهون إلى مافيه ، فكتبوا بينه وبينهم كتاباً تحت العذق ^(٢) في دار رملة بنت الحارث ، فحدرت يهود وخافت وذلت من يوم قتل بن الأشرف ^(٣)

فإن قيل : لا نسلم أن كعباً كان من أهل العهد ، بل كان حريباً ، وعلى تقدير كونه من أهل العهد فإنه لم يبيع دمه بالسب بل بلحقه دار الحرب ، فإنه لحق بمكة وهي دار حرب إذ ذاك ، فهذا الذي أباح دمه ، وقد قال الامام أحمد : حدثنا محمد بن أبي عدي عن داوود عن عكرمة عن ابن عباس قال : لما قدم كعب بن الأشرف مكة قالت قريش : ألا ترى إلى هذا الصنبر المنتبر ^(٤) عن قومه يزعم أنه خير منا ونحن أهل الحجيج وأهل السدانة وأهل السقاية ، قال : أنتم خير ، قال : فنزل فيهم : « إِنَّ شَأْنَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ » قال : وأنزات فيه : « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا » إلى قوله : « نَصِيرًا » .

وقال أحمد : حدثنا عبد الرزاق قال : قال معمر : أخبرني أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن كعب بن الأشرف انطلق إلى المشركين من كفار قريش

(١) في الاصل (قال)

(٢) في الاصل (تحت القذف) ولا معنى له صوابه من الصارم ٧٣ .

(٣) في الاصل (ابن الاشراف)

(٤) اللهظتان في الاصل مهملتا الحروف وغامضتان ، صوابها من الصارم ٧٦ .

فاستجاشهم^(١) على النبي ﷺ وامروه ان يفزوه ، وقال لهم : إنا معكم ، فقالوا : إنكم أهل كتاب وهو صاحب كتاب ، ولا نأمن أن يكون مكرراً منكم ، فان أردت أن نخرج معك فاسجد لهدين الصنمين وآمن بهما ، ففعل ، ثم قالوا له : نحن أهدي أم مجد ؟ نحن نصل الرحم ، وتقري الضيف ، ونطوف بالبيت ، وننحر الكُوم^(٢) ، ونسقي اللبن على الماء ، ومجد قطع رحمه وخرج من بلده ، فقال : بل أنتم خير وأهدى ، قال : فنزلت فيه « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا » .

وقال : حدثنا عبد العزيز ، حدثنا إسرائيل عن السدي عن أبي مالك قال : إن أهل مكة قالوا لكعب بن الأشرف لما قدم عليهم : ديننا خير أم دين مجد ؟ قال : اعرضوا علي دينكم ، قالوا : نعمر بيت ربنا ، وننحر الكوماء ، ونسقي الحاج الماء ، ونصل الرحم ، وتقري الضيف ، قال : دينكم خير من دين مجد ، فأنزل الله عز وجل هذه الآية .

قال موسى بن عقبة عن الزهري : كان كعب بن الأشرف اليهودي - وهو أحد بني النضير أو هو فيهم - قد آذى رسول الله ﷺ بالهجاء وركب إلى قريش فقدم عليهم ، فاستعان بهم على رسول الله ﷺ ، فقال أبو سفيان : أناشدك الله ، أديننا أحب إلى الله أم دين مجد وأصحابه؟ وأينا أهدى في رأيك ، وأقرب إلى الحق ؟ فأنا نطعم الجزور الكوماء ، ونسقي اللبن على الماء ، ونطعم ما هبت

(١) في الأصل (فاستجاشهم) بالسين المهملة .

(٢) في الأصل (اللوم) .

الشمال . قال ابن الأشراف : أنتم أهدي منهم سبيلاً ، ثم خرج مقبلاً حين أجمع رأي المشركين على قتال رسول الله ﷺ معلناً (١) بعبادة رسول الله ﷺ وهجائه ، فقال رسول الله ﷺ : « من لنا من ابن الأشراف ؟ قد استعلنَ بعداوتنا وهجائنا (٢) » ، وقد خرج إلى قريش فجمعهم على قتالنا ، وقد أخبرني الله بذلك ، ثم قدم على أخبث ما كان ينظر (٣) قريشاً أن تقدم فيقاتلنا معهم ، ثم قرأ رسول الله ﷺ على المسلمين ما أنزل فيه « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ » إلى قوله « سَبِيلًا » وآيات معها فيه وفي قريش ، وذكر لنا أن رسول الله ﷺ قال : « اللهم العن ابن الأشراف بما شئت » ، فقال له محمد بن مسلمة : أنا يارسول الله أقتله ، وذكر القصة في قتله (٤) ، (قال) : فقتل الله ابن الأشراف بعداوته لله ورسوله وهجائه إياه ، وتألييه (٥) عليه قريشاً ، وإعلانه بذلك .

قال ابن إسحاق : كان من حديث كعب بن الأشرف أنه لما أصيب أصحاب بدر وقدم زيد بن حارثة إلى أهل السافلة (٦) وعبد الله بن رواحة إلى أهل العالية بشيرين بعنهما رسول الله ﷺ إلى من بالمدينة من المسلمين بفتح الله عليه وقتل من قتل من المشركين ، كما حدثني عبد الله بن المغيث بن أبي

(١) في الاصل (تغلباً) ولامعني له . صوابه من الصارم ٧٧ .

(٢) في الاصل (وهجائنا) .

(٣) كذا بالاصل ، والذي في الصارم ٧٧ (ينتظر) .

(٤) زاد في الصارم ٧٨ (إلى آخرها)

(٥) في الاصل (وتأليته) صوابه - كما أثبتناه - (تألييه) بمعنى تجميعه الاحزاب

على حربته .

(٦) في الاصل (السافلة) صوابها (السافلة) كما في الصارم ٧٨ ، وهي ضد العالية .

بردة الظفري ، وعبد الله بن أبي بكر ، وعاصم بن عمر بن قتادة ، وصالح بن أبي أمامة بن سهل ، كل واحد قد حدثني بعض حديثه . قالوا : كان كعب بن الأشرف من طيبي ثم أحد بني نبهان ، وكانت أمه من بني النضير ، فقال حين بلغه الخبر : أحق هذا الذي يروون (١) أن محمداً قتل هؤلاء الذين سمي هذان الرجلان؟ - يعني زيدا وعبد الله بن راحة - هؤلاء أشرف العرب وملوك الناس؛ والله إن كان محمداً أصاب هؤلاء القوم لبطن الأرض خيراً من ظهرها ؛ فلما تيقنَ عدو الله الخبر خرج حتى قدم مكة [و] نزل على المطلب بن أبي وداعة السهمي وعنده عاتكة بنت أبي العيص (٢) بن أمية ، فأنزله وأكرمه وجعلت تحرض (٣) على رسول الله ﷺ ، وتنشد الأشعار ، وتبكي أصحاب القلب من قريش الذين أصيبوا بيدك وذكر (٤) شعره وما رد عليه حسان وغيره ثم رجع كعب بن الأشرف إلى المدينة يشيب (٥) بنساء المسلمين حتى آذاهم ، فقال رسول الله ﷺ - كما حدثني عبد الله بن أبي المغيث (٦) - « من لي من ابن الأشرف » ؟ فقال محمداً بن مسلمة : أنا لك به يا رسول الله ، أنا أقتله ، وذكر القصة .

وقال الواقدي : حدثني عبد الحميد بن جعفر ، عن يزيد بن رومان ، ومعمار

(١) في الاصل (احق هذا ترون) .

(٢) في الاصل (العيص) .

(٣) كذا بالاصل ، والذي في مطبوعة الصارم (وجعل يمرض) ، ولعله أدق وأنبس لسياق .

(٤) أي : وذكر الراوي شعر كعب بعد روايته القصة .

(٥) في الاصل (تشيب) .

(٦) في الاصل (الغيث) صوابه ما أثبتناه .

عن الزهري عن ابن كعب بن مالك ، وإبراهيم بن جعفر عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ، فكلُّ قد حدثني منه بطائفة ، وكان الذي اجتمعوا لنا عليه قالوا : كان كعب بن الأشرف شاعراً ، وكان يهجو النبي ﷺ وأصحابه ، ويحرض عليهم كفار قريش في شعره ، وكان رسول الله ﷺ قدم المدينة وأهلها أخلاط ، منهم المسلمون الذين نجمعهم دعوة الاسلام ، فيهم أهل الحلقة والحصون ، ومنهم ^(١) حلفاء الحيين ^(٢) جميعاً : الأوس والخزرج ، فأراد رسول الله ﷺ حين قدم المدينة استصلاحهم كلهم وموادعتهم ، وكان الرجل يكون مسلماً وأبوه مشركاً ، فكان المشركون واليهود من أهل المدينة يؤذون رسول الله ﷺ وأصحابه أذى شديداً ، فأمر الله نبيه والمسلمين بالصبر على ذلك والعفو عنهم ، وفيهم أنزل الله : « وَلَتَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أذىً كَثِيراً ، وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ » وفيهم أنزل الله : « وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً » الآية .

فلما أبي ابن الأشرف أن يدع ^(٣) عن أذى رسول الله ﷺ وأذى المسلمين ، وقد بلغ منهم ، فلما قدم زيد بن حارثة بالبشارة من بدر بقتل المشركين وأسر من أسر منهم فرأى الأسارى مقرنين كُبت ^(٤) وذل ، ثم قال لقومه : ويلكم البطن

(١) في الأصل (ومن) .

(٢) في الأصل (الحيين) وفارن بالصارم ٧٩ .

(٣) كذا بالأصل ، والذي في الصارم ٧٩ (يمسك) .

(٤) في الأصل (كتب) .

الأرض خيرٌ لكم من ظهرها اليوم ؛ هؤلاء سراةُ الناس قد قتلوا وأسروا ،
فما عندكم ؟ قالوا : عداوته ما حيينا ، فقال : وما أنتم وقد وطئ قومهم وأصابهم ؟
ولكي أخرجُ إلى قريش فأحضرها وأبكي قتلها لعلمهم ينتدبون فأخرج معهم ؛
[فخرج] حتى قدم مكة ووضع رحله عند أبي وداعة بن [أبي] صبرة ^(١) السهمي
وتحتها عاتكة بنت أسيد ^(٢) بن أبي العيص ، فجعل يرثي قريشاً ، وذكر
مارثام به من الشعر وما أجاهه حسان ، فأخبره بنزول كعب على من نزل ، فقال
حسان : فذكر شعراً هجا به أهل البيت الذين نزل فيهم . (قال) : فلما بلغها
شعره نبذت رحله وقالت : مالنا ولهذا اليهودي ؟ ألا ترى ما يصنع بنا حسان ؟
فتحوّل ، فكلما تحوّل عند قوم دعا رسول الله ﷺ حساناً ، فقال : ابن الأشرف
نزل على فلان ، فلا يزال يهجوم حتى يئبدوا رحله ، فلما لم يجد مأوى قدم
المدينة ، فبلغ النبي ﷺ قدومه [ف] قال : اللهم ا كفي ابن الأشرف
بما شئت في إعلانه الشر وقوله الأشعار ، وقال رسول الله ﷺ : « من
لي من ابن الأشرف فقد آذني ؟ » فقال محمد بن مسلمة : أنا له يارسول الله ،
أنا أقتله ، قال : « فافل » ، وذكر الحديث .

فقد اجتمع لابن الأشرف ذنوب منها : أنه رثى قتلى ^(٣) قريش ، وحضهم
على محاربة النبي ﷺ ، وواطهم على ذلك ، وأعانهم على محاربتة بإخباره أن

(١) في الأصل (بن صرة) ، وفارن بالصارم ٧٩ .

(٢) كذا بالأصل (أسيد) بالتصغير . والذي في مطبوعة الصارم ٧٩ (أسد) .

(٣) في الأصل (قتل) .

دينهم خير من دينه ، وهجا النبي ﷺ والمسلمين (١) .

قلنا: [الجواب] من وجوه : أحدها أن كعباً كان له عهد من النبي ﷺ .
ثم إن النبي ﷺ جعله ناقضاً للعهد بهجائه وأذاه بلسانه .

الثاني : أننا قد قدمنا في حديث جابر أن أول ما نقض به العهد قصيدته التي
أنشأها يهجو بها رسول الله ﷺ ، وأن رسول الله ﷺ لما هجاه بهذه القصيدة
ندب إلى قتله .

الثالث : أن النبي ﷺ قال لليهود لما جاؤوا إليه في شأن قتله : « إنه نال
منا الأذى ، وهجانا بالشعر ، ولم يفعل هذا أحد منكم إلا كان لل سيف » ، وهذا
نص في أن من فعل هذا فقد استحق السيف .

الرابع : أن النبي ﷺ لم يندب إلى قتله لكونه ذهب إلى مكة وفعل ما فعل
هناك ، وإنما ندب إلى قتله لما قدم وهجاه ، كما جاء ذلك مفسراً في حديث جابر
المتقدم في قوله : « ثم قدم المدينة معلناً بعبادة النبي ﷺ » ثم بين أن أول
ما قطع به العهد تلك الأبيات التي قالها بعد الرجوع ، وأن النبي ﷺ حينئذ
ندب إلى قتله ، وكذلك في حديث موسى بن عقبة : « من لنا من ابن الأشرف ،
فقد استعلن بعبادتنا وهجاننا ؟ » .

ويؤيد ذلك شيطان (٢) : أحدهما أن سفيان بن عيينة روى عن عمرو بن دينار ،
عن عكرمة ، قال : جاء حُيَيب بن أخطب (٣) وكعب بن الأشرف إلى أهل

(١) في الأصل (والمهون)

(٢) في الأصل (ويريد ذلك شيا) ، صوابه من الصارم ٨١ (ويؤيد ذلك شيطان) .

(٣) في الأصل (بن أخطب بالخاء المهملة) .

مكة فقالوا : أنتم أهل الكتاب ، وأهل العلم ، فأخبرونا عنا وعن مجد ، فقالوا : ما أنتم وما مجد ؟ فقالوا : نحن نصل الأرحام ، وننحر الكؤماء ^(١) ، ونسقي الماء على اللبن ، ونفك العنائة ^(٢) ، ونسقي الحجاج ، ومجد صنبور ^(٣) ، قطع أرحامنا ، واتبعه سُراق الحجاج : بنو غفار ، فنحن خير أم هو ؟ فقالوا : بل أنتم خير وأهدى سبيلاً ، فأنزل الله : « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِنَ الْكِتَابِ ، إِلَى قَوْلِهِ « أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ ، وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا » .

وكذلك قال قتادة : ذكر لنا أن هذه الآية نزلت في كعب بن الأشرف وحِيسِي بن أخطب ^(٤) : رجلين من اليهود من بني النضير أتيا قريشاً ^(٥) في الموسم ، فقال لهما ^(٦) المشركون : نحن أهدى أم مجد وأصحابه ، فإننا أهل السّدانة والسّقاية وأهل الحرم ؟ فقالا : أنتم أهدى من مجد وأصحابه ، وهما يعلمان أنهما كاذبان ، إنما حملهما على ذلك حسد مجد وأصحابه ، فأنزل الله فيهم : « أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ ، وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا » فلما رجعا إلى قومهما قال [لهما] قومهما ^(٧) : إن مجداً يزعم أنه قد نزل فيكم

(١) في الأصل (اللوما) .

(٢) في الأصل (العناء) بالهمزة ، صوابه - كما أثبتناه - (العنائة) جمع عان : وهو

الاستير وقارن بالصارم ٨١ .

(٣) في الأصل (حور) ولا معنى له ، صوابه من الصارم ٨١ .

(٤) في الأصل (بن احطب) بالخاء المهملة .

(٥) في الأصل (قريش) .

(٦) في الأصل (لهم) .

(٧) في الأصل (قومهم) .

كذا وكذا ، قال : صدق والله ، ما حملنا على ذلك إلا حسده وبغضه .
وهذان ^(١) مرسلان من وجهين مختلفين : فيهما أن كلا الرجلين ذهب إلى
مكة وقال ما قال ، ثم إنهما قدما فندب النبي ﷺ إلى قتل ابن الأشرف
وأمسك عن ابن أخطب ^(٢) حتى نقض بنو النضير العهد ، فأجلام النبي ﷺ ،
فلحق بخيبر ثم جمع عليه الأحزاب ، فلما انهزموا دخل مع بني قريظة حصنهم
حتى قتله الله معهم ، فعلم أن الأمر الذي أتياه بمكة لم يكن هو الموجب للندب
إلى قتل ابن الأشرف ، وإنما هو ما اختص به ابن الأشرف من الهجاء ونحوه ،
وإن كان ما فعله بمكة مقوياً لذلك ^(٣) ، ولكن مجرد الأذى لله ورسوله يوجب
الندب ^(٤) إلى قتله كما نص عليه النبي ﷺ بقوله : « فإنه قد آذى الله ورسوله » ،
وكما بينه جابر في حديثه .

الوجه الخامس ^(٥) : أن ابن [أبي] أويس ^(٦) قال : حدثني إبراهيم بن
جعفر الحارثي ^(٧) عن أبيه عن جابر : « لما قال ^(٨) كان من أمر النبي ﷺ
وبني قريظة كذا ، فيه - قال شيخنا : أحسنه « وبني قينقاع ^(٩) » - وكان

(١) في مطبوعة الصارم ٨١ (وهذا مرسلان) تطبيقاً .
(٢) في الأصل (ابن أخطب) بالحاء المهملة .
(٣) في الأصل (مقوياً بذلك) والذي في الصارم ٨٢ (مؤيداً عاضداً) .
(٤) في الأصل (يوجب للندب) . وفي الصارم ٨٢ (موجب للندب) .
(٥) دو في الصارم ٨٢ (الوجه الثاني) .
(٦) في الأصل (ابن أويس) .
(٧) في الأصل (الحارث) وهو في الصارم ٨٢ (الحارثي) بياء النسبة .
(٨) كذا بالأصل (لما قال) ولعل لفظ (قال) مقحم ، فقد سقط من الصارم .
(٩) هذه جملة اعتراضية ، المراد منها أن هذا الأمر كان بين النبي وقينقاع لا قريظة في
نظر ابن تيمية ، وانظر الصارم ٨٢ .

اعتزل ابن الأشرف (١) ولحق بمكة ، وكان فيها : وقال : « لا أعين عليه ولا أقاتله » ، فقيل له بمكة : ديننا خير أم دين مجد وأصحابه ؟ قال : دينكم خير وأقدم [من] دين مجد ، [ودين مجد] حديث ، فهذا دليل على أنه لم يظهر محاربه (٢) .

الوجه السادس (٣) : أن جميع ما أناه ابن الأشرف إنما هو أذى باللسان ، فإن رثاءه لقتلى المشركين ، وتخصيضه على قتال النبي ﷺ وسبه ، وطعنه في دين الاسلام ، وتفضيله دين الكفار عليه ، كله قول (٤) باللسان ، ولم يعمل عملاً فيه محاربة . ومن نازعنا في سب النبي ﷺ ونحوه فهو فيما فعل كعيب بن الأشرف من تفضيل دين الكفار . وحضهم باللسان على قتل المسلمين (٥) أشد منازعة : فإن الذي إذا تجسس (٦) لأهل الحرب ، وأخبرهم بعورات المسلمين ، ودعا الكفار إلى قتالهم ، انتقض عهده أيضاً كما ينتقض عهد الساب . ومن قال : « إن الساب لا ينتقض عهده » فإنه يقول : لا ينتقض العهد بشيء من ذلك ، وهذا ابن الأشرف لم يوجد منه إلا أذى باللسان فقط ، فهو حجة على من نازع في هذه المسائل ، ونحن نقول : إن ذلك كله نقض للعهد .

الوجه السابع (٧) : أن تفضيل دين الكفار على دين المؤمنين هو دون

(١) في الأصل (ما كان أعدل بن الأشرف) وهي عبارة غامضة وفارن بالصارم ٨٢ .

(٢) في الأصل (محاربة) .

(٣) هو في الصارم ٨٢ (الجواب الثاني) .

(٤) في الأصل (قولاً) .

(٥) في الأصل (المشركين) ولامعنى له هنا ، وفارن بالصارم ٨٢ .

(٦) في الأصل (أو الحس)

(٧) هو في الصارم ٨٣ (الجواب الثالث) .

النبي ﷺ بلا ريب ، فإن كون الشيء مفضولاً أحسن حالاً من كونه مسبوياً
مشتوماً (١) ، فإن كان ذلك ناقضاً للمهد فالسب بطريق الأولى . وأما مرثيته
للقنلى ، وحضهم على أخذ ثأرهم ، فأكثر ما فيه تهبيج قريش على المحاربة ،
وقريش كانوا قد أجمعوا على محاربة النبي ﷺ عقيب بدر ، وأرصدوا العير
التي كان فيها أبو سفيان للنفقة على حربته ، فلم يجناجوا في ذلك إلى كلام ابن
الأشرف . نعم ، مرثيته وتفضيله ربما زادم غيظاً ومحاربة ، لكن سبته (٢)
للنبي ﷺ وهجاءه له ولدينه أيضاً مما يهيجهم على المحاربة ويفريهم به (٣) ،
فعلّم أن الهجاء فيه من الفساد ما في غيره من الكلام (٤) وأبلغ ، فإذا كان غيره
من الكلام نقضاً فهو أن يكون نقضاً أولى ، ولهذا قتل النبي ﷺ جماعة من
النسوة اللاتي كن يشتمنه ويهجينه مع عفوه عن كانت تعين عليه وتمحض
على قتاله .

الوجه الثامن : أن كعب بن الأشرف لم يلحق بدار الحرب مستوطنناً ،
ولهذا قدم المدينة وهي وطنه ، والذي إذا سافر إلى دار الحرب ثم رجع إلى
وطنه لم ينتقض عهده . ولهذا لم يأمر النبي ﷺ بقتل حيي بن أخطب (٥)
وكان قد سافر معه إلى مكة .

(١) في الأصل (مسوما) ، صوابه من الصارم ٨٣ .

(٢) في الأصل (الى سبة) .

(٣) في الأصل (ويفريهم فيه) .

(٤) في الأصل (من كلام) .

(٥) في الأصل (ابن اخطب) بالحاء المهملة .

الوجه التاسع^(١) أن ما ذكره حجة لنا، وذلك أنه قد اشتهر عند أهل العلم من وجوه كثيرة أن قوله تعالى : « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِّنَ الْكِتَابِ » نزلت في كعب بن الأشرف لما قاله لقريش ، وقد أخبر الله سبحانه أنه لعنه ، ومن لعنه فلن تجده له نصيراً ، وذلك دليل على أنه لا عهد له ؛ فلو كان له عهد لكان يجب^(٢) نصره على المسلمين ، فَعَلِمَ أن مثل [هذا] الكلام يوجب انتقاض عهده وعدم ناصره ، فكيف بما هو أغلظ منه من شتمٍ وسبٍ ؟ وإنما لم يجعله النبي ﷺ - والله أعلم - بمجرد ذلك ناقضاً للعهد ، لأنه لم يعلن بهذا الكلام ولم يجر به ، وإنما أعلم الله به رسوله وجيأ كما تقدم في الأحاديث . ولم يكن النبي ﷺ يأخذ أحداً من المسلمين والمعاهدين إلا بذنب ظاهر ، فلما رجع إلى المدينة وأعلن الهجاء والعداوة استحق أن يقتل لظهور أذاه وشهرته عند الناس . نعم من خيف منه الخيانة فإنه يُنذَرُ إليه العهدُ ، أما إجراء حكم^(٣) المحاربة عليه فلا يكون حتى^(٤) يظهر المحاربة وتثبت عليه .

الوجه العاشر^(٥) : أن النفر الخمسة الذين قتلوه وهم عبد بن مسleme ، وأبو نائلة ، وعباد بن بشر ، والحارث بن أوس ، وأبو عبس بن جبر ، قد أذن لهم النبي ﷺ أن يخذلوه بكلام يظهرهم به أنهم قد آمنوه ، ووافقوه ، ثم يقتلونه ، ومن المعلوم أن من أظهر لكافر أماناً لم يجرز قتله بعد ذلك لأجل الكفر ، بل لو

(١) هو في الصارم ٨٣ (الجواب الرابع) .

(٢) في الاصل (يجب) .

(٣) في الاصل (أخراجهم) وظاهر أنها (إجراء حكم) وفارن بالصارم ٨٤ .

(٤) في الاصل (حين) .

(٥) هذا في الصارم ٨٨ هو الوجه الثاني من الاستدلال .

اعتقد الكافر الحربي أن المسلم آمنه صار مستأمناً ، فإن النبي ﷺ قال :
« مَنْ آمَنَ رَجُلًا عَلَى دَمِهِ وَمَالِهِ ثُمَّ قَتَلَهُ فَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ وَإِنْ كَانَ الْمَقْتُولُ
كَافِرًا » رواه أحمد ^(١) ؛ وقال ﷺ : « إِذَا آمَنَكَ الرَّجُلُ عَلَى دَمِهِ فَلَا تَقْتُلْهُ » رواه
ابن ماجه . وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « الْأَمَانُ قَيْدُ الْمَنْتَكِ ،
لَا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ السِّنَنِ . وَقَدْ زَعَمَ الْخَطَّابِيُّ أَنَّهُمْ إِذَا مَاتَ كَوَابَهُ لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ خَلَعَ
الْأَمَانَ ، وَتَقَضَّى الْمَهْدُ قَبْلَ هَذَا ، وَزَعَمَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا جَائِزٌ مِنَ الْكَاْفِرِ الَّذِي لَاعَهْدَهُ كَمَا جاز
الْبَيْتَاتُ وَالْإِغَارَةُ عَلَيْهِمْ فِي أَوْقَاتِ الْغُرَّةِ ، لَكِنْ يُقَالُ : فِي هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي كَلَّمَهُ بِهِ
صَارَ مُسْتَأْمِنًا ^(٢) ، وَأَدْنَى أَحْوَالِهِ ^(٣) أَنْ يَكُونَ لَهُ شِبْهَةُ أَمَانٍ ^(٤) . وَمِثْلُ ذَلِكَ
لَا يَجُوزُ قَتْلُهُ لِجُرْدِ الْكُفْرِ ، فَإِنَّ الْأَمَانَ يَعْصَمُ دَمَ الْحَرْبِيِّ وَيَصِيرُ مُسْتَأْمِنًا بِأَقْلٍ
مِنْ هَذَا ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي مَوَاضِعِهِ ^(٥) ، وَإِنَّمَا قَتَلُوهُ لِأَجْلِ هِجَابِهِ

(١) زاد في الصارم ٨٨ (وابن ماجه).

(٢) السْتَأْمِنُ - يَفْتَحُ الْمِيمَ عَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ أَوْ بِكِسْرِهَا عَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ -
هو الذي صار آمناً بعد أن طلب الأمان من المسلمين . والاصل في هذا الأمان قوله تعالى :
« وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ » قارن رد المحتار
على الدر المختار لابن عابدين ٣/٣٤١ بكشاف القناع ١/٦٩٤ .

(٣) في الاصل (اقواله) صوابه من الصارم ٨٩ .

(٤) وشبهات الأمان كثيرة ، حتى الإشارة العابرة تعد أماناً في نظر الاسلام ، لقوله
عليه السلام : « ذِمَّةُ الْمُؤْمِنِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَدْنَامٌ » انظر البحر الزخار ٥/٥٥١ . قال محمد
عليش في « منح الجليل ١/٧٣٠ » : « ثُمَّ الْأَمَانُ يَكُونُ بِلَفْظٍ أَوْ إِشَارَةٍ مَفْهُمَةٌ : أَمَّا شَأْنُهَا فَمِنْ
الْمَدْوِ الْأَمَانِ مِنْهَا وَإِنْ قَصِدَ الْمُسْلِمُونَ بِهَا ضَرْبٌ ، كَفَتَحْنَا الْمَصْحَفَ وَحَلَفْنَا أَنْ نَقْتُلَهُمْ فَظَنُّوهُ
تَأْمِينًا فَهُوَ تَأْمِينٌ » ونحوه في شرح السير الكبير ١/٢٤٢ والمغني ٨/٣٩٧ .

(٥) في شرح الأزهار مثلاً : /٥٦٠ : « وَلَوْ بِإِشَارَةٍ ، أَوْ إِذَا قَالَ الْمُسْلِمُ : تَمَالَ إِلَيْنَا
فَإِنَّهُ يَكُونُ أَمَانًا لِهَدْوِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : أَمْنَتُكَ أَوْ أَنْتَ آمِنٌ أَوْ فِي أَمَانٍ أَوْ لِأَخْوَفِ عَلَيْكَ » .

وأذاه (١) لله ورسوله؛ ومن جلّ قتله بهذا الوجه لم يعصم دمه بأمان ولا بهمد ، كما لو آمن (٢) المسلم من وجب قتله لأجل قطع الطريق ومحاربة الله ورسوله والسعي في الأرض بالفساد الموجب للقتل ، أو [آمن] من وجب قتله لأجل زناه ، أو آمن (٣) من وجب قتله لأجل الردة أو لأجل ترك أركان الإسلام ونحو ذلك . ولا يجوز [له] أن يعقد [له] عهداً سواء كان عقد أمان أو عقد هدنة أو عقد ذمة ؛ لأن قتله حد من الحدود ، [و] ليس قتله لمجرد كونه كافراً حربياً كما سنذكره (٤) .

أما الإغارة والبيات فليس هناك قول ولا فعل (٥) صاروا به آمنين ، ولا اعتقدوا أنهم قد أومئوا ، بخلاف قصة كعب بن الأشرف ، فثبت أن أذى الله ورسوله بالهجاء ونحوه لا يحقن معه الدم بالأمان ، فلأن لا يحقن معه بالذمة المؤبدة والهدنة المؤقتة بطريق الأولى : فإن الأمان يجوز عقده لكل كافر ، ويعقده كل مسلم ، ولا يشترط على المستأمن شيء من الشروط ، والذمة لا يعقدها إلا الإمام أو نائبه ، ولا يعقد إلا [ب] شروط كثيرة تشرط على أهل الذمة من التزام الصغار ونحوه .

فإن قيل : كعب بن الأشرف سب النبي ﷺ بالهجاء والشعر ، وهو كلام موزون يحفظ ويروى ، وينشد بالأصوات والألحان ، ويشتهر بين الناس ، وذلك له من التأثير والأذى والصد عن سبيل الله ما ليس للكلام المنشور ؛ ولذلك

(١) في الأصل (وإذا الله) .

(٢) في الأصل (من) .

(٣) في الأصل (امر) .

(٤) حتى في هذه العبارة يكاد ابن القيم يائل عبارة شيخه إذ قال في الصارم ٨٩ : (كاسياتي) .

(٥) في الأصل (قولاً وفعل) .

كان النبي ﷺ يأمر حسان أن يهجوم ، ويقول : « إنه ^(١) أنكى فيهم من النبل ، فيؤثر هجاؤه فيهم أثراً عظيماً يمتنعون به من أشياء لا يمتنعون عنها لو سبوا بكلام منشور أضعاف الشعر .

وأيضاً ، فإن كعب بن الأشرف وأم الولد المتقدمة تكرر منهما سب النبي ﷺ وأذاه ، والشيء إذا كثر واستمر صار له حال أخرى ليست له إذا انفرد ، وقد ذكرتم ^(٢) أن الخنفيه يميزون قتل من كثر ^(٣) منه مثل هذه الجريمة ^(٤) ، وإن لم يميزوا قتل من لم يتكرر منه ، فاذن ما دل عليه الحديث يمكن المخالف أن يقول به . فالجواب ^(٥) من وجوه : أحدها : أن هذا يقتل ، لأن السب في الجملة من الذي يقتضي إهدار دمه وانتقاض عهده ، ويبقى الكلام في الناقض للعهد : هل هو نوع خاص من السب - وهو ما كثر وغلظ - أو هو مطلق السب ؟ هذا نظر آخر ، فما كان مثل هذا السب وجب أن يقال : إنه مهْدِرٌ لِدَمِ الذي حتى لا يسوغ لأحد أن يخالف نص السنة ، فلوزعم زاعم أن شيئاً من سب الذي ^(٦) وأذاه لا يبيح دمه كان مخالفاً للسنة الصحيحة الصريحة خلافاً لا عذر فيه لأحد . الوجه الثاني ^(٧) : لا ريب أن الجنس الموجب للعقوبة قد يتغلظ بعض أنواعه صفة أو قدراً ، أو صفة وقدراً ، فإنه ليس قتل واحد من الناس

(١) في الصارم ٨٤ : (تَهْوَى أَنْكَى) .

(٢) في الصارم ٨٤ (وقد حكيتم) .

(٣) في الأصل (لِر)

(٤) في الأصل (الجزية) ولامه من لذكورها هنا ، وفارق بالصارم ٨٤ .

(٥) في الصارم ٨٤ (قلنا أولاً : إن هذا يفيدنا أن السب في الجملة ...)

(٦) في الصارم ٨٤ (من كلام الذمي) .

(٧) في الصارم ٨٤ (وقلنا ثانياً : لا ريب أن الجنس الموجب للعقوبة ...)

مثل قتل (١) والد وعالم وصالح ، ولا ظلمُ بعض الناس مثل ظلم يتيم فقير بين
أبوين صالحين ، وليست الجناية في الأوقات والأماكن والأحوال المشرفة
كالحرَم والإِحرام والشهر الحرام كالجناية في غير ذلك . وكذلك مضت سنة
الخلفاء الراشدين بتغليظ الدية إذا تغلّظ القتلُ بأحد هذه الأسباب . وقال
النبي ﷺ - وقد قيل له - أي الذنب أعظم ؟ قال : « أن تجعل لله نداً وهو
خلقك » قيل له : ثم أي ؟ قال : « أن تقتل ولدك خيفة (٢) أن يطعم معك »
قيل له : ثم أي ؟ قال : « أن تزاني حليلة جارك » . ولا شك أن من
قطع الطريق مرات متعددة ، وسفك دم خلق من المسلمين ، وكثر منه أخذ
الأموال ، كان جرمه أعظم من جرم من لم يتكرر منه ذلك . ولا ريب أن من
أكثر من سب النبي ﷺ ، أو نظم القصائد في سبه ، فإن جرمه أعظم (٣)
من جرم من سبه بالكلمة الواحدة المنشورة بحيث يجب أن تكون إقامة الحد
عليه أو كد ، والانتصار (٤) منه لرسول الله ﷺ واجب ، [ولو كان المقلِّد
أهلاً أن يعفى عنه لم يكن هذا أهلاً لذلك .

لكن هذه الأدلة (٥) تدل على أن جنس الأذى لله ورسوله ، ومطلق السبِّ
الظاهر ، مُهدرٌ لدمِ الذمي ، ناقضٌ لعهدِهِ ، (٦) من وجوه: أحدها : أن النبي

(١) في الاصل (مثل ماقتل) باقحام (ما) .

(٢) وفي رواية (خشية) كما في الصارم ٨٥ .

(٣) في الصارم ٨٥ (أغلظ) .

(٤) في الاصل (ولانتصار) .

(٥) في الصارم ٨٥ : (لكن هذا الحديث كغيره من الأحاديث يدل على أن جنس الأذى ...)

(٦) زاد في الصارم ٨٥ : (وإن كان بعض الأشخاص أغلظ جرماً من بعض تغلظ

سبه نوعاً أو قدراً ، وذلك من وجوه ..)

ﷺ قال « مَنْ لَكَبِ بْنِ الْأَشْرَفِ ، فَانَهُ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ ؟ » وذلك اسم مطلق ليس مقيداً بنوع ولا قدر ولا تكرار^(١) ، ومعلوم أن قليل السب وكثيره ، ومنظومه ومنشوره ، أذى لله بلا ريب .

الوجه الثاني :^(٢) أنه لو أراد التكرار والمبالغة لآتى بالاسم المفهم لذلك فقال : « فانه قد بالغ في أذى الله ورسوله ، أو تكرر منه ، ونحو ذلك » وقد أوتى جوامع الكلم ، وهو المعصوم في غضبه ورضاه .

الوجه الثالث : قوله في الحديث الآخر : « إنه نال منا الأذى ، وهجانا بالشمر ، ولا يفعل هذا أحد منكم إلا كان لل سيف »^(٣) ولم يقيد ذلك بتكرار^(٤) بل علقه بمجرد الفعل .

الوجه الرابع^(٥) : أن كعباً آذاه بكلامه المنظوم ، واليهودية بكلامها المنشور ، وكلاهما أهدر دمه ، فَعَلِمَ أن النظم ليس له تأثير في هذا الحكم ، والحكم إذا ثبت بدون الوصف كان عديم التأثير ، فلا يجوز أن يجعل جزءاً^(٦) من العلة .

الوجه الخامس^(٧) : أن الجنس المبيح الدم لا فرق بين قليله وكثيره ،

(١) عبارة (ولا تكرار) سقطت من مطبوعة الصارم ٨٥ .

(٢) فرع ابن القيم هنا أكثر من شيخه ، فالوجه الثاني لديه تنمة للأول عند ابن تيمية .

(٣) في الاصل (السيف) صوابه (لسيف) من الصارم ٨٦ .

(٤) كذا بالأصل ، والذي في الصارم ٨٦ (بالكثرة) .

(٥) هو في الصارم ٨٦ (الوجه الثاني) .

(٦) في الاصل (فرا) .

(٧) هو في الصارم ٨٦ (الوجه الثالث) .

وغليظه وخفيفه ، في كونه مبيحاً ، سواء كان قولاً (١) كالردة . أو
 فعلاً كالزنى والمحاربة ، وهذا قياس (٢) الأصول ، فمن زعم أن من
 الأقوال والأفعال ما يبيح الدم إذا كثرت ، ولا يبيحه مع القلة ،
 فقوله مخالف لأصول الشرع . وأما ما ذهب إليه المنازع من جواز قتل
 من كثرت منه القتل [بالمتنقل] (٣) والفاحشة في الدبر (٤) ، دون من قل منه
 ذلك فالكلام معه فيه ، والباب واحد في الشريعة . وقد صح عن النبي ﷺ
 أنه رَضَخَ رأس يهودي رَضَخَ رأس جارية لم ينكر منه ذلك الفعل ، وصح عنه
 في الاوطي : «اقتلوا الفاعل والمفعول به» ولم يملق ذلك بتكرار (٥) ، وأصحابه
 من بعده أجمعوا قتله ، ولم يعتبروا تكراراً ، وإذا كانت الأصول المنصوصة
 والمُجمَعُ عليها قد سوت في إباحتها الدم بين قليل الموجب وكثيره (٦) كان
 الفرق تحكماً بلا أصل ولا نظير .

بوضحه الوجه السادس : أن ما ينقض من الأقوال والأعمال يستوي (٧) فيه
 الواحد والكثير ، فكذلك ما ينقض العهد .

الوجه السابع (٨) أنه إذا أكثر من هذه الأقوال والأفعال ، فإما أن يقتل

(١) في الأصل (حولا) .

(٢) في الأصل (قيام) صوابه من الصارم ٨٦ .

(٣) الزيادة من الصارم ٨٦ .

(٤) في الأصل (الدين) ولا معنى له هنا . والذي في الصارم ٨٦ (في الدبر دون القبل

إنما هو حكاية مذهب ، والكلام في الجميع واحد) .

(٥) في الصارم ٨٧ (ولم يعتبر التكرار) .

(٦) في الصارم ٨٧ (بين المرة الواحدة والمرة المتعددة)

(٧) في الأصل (يستقرى) .

(٨) في الصارم ٨٧ (الوجه الرابع) .

لأن جنسها مبيح للدم ، أو أن المبيح قدر مخصوص . فإن كان الأول فهو المطلوب ، وإن كان الثاني فما حد ذلك المقدار المبيح للدم ؟ وليس لأحد أن يحدد في ذلك حداً إلا بنص أو إجماع أو قياس عند من يرى القياس في المقدرات ، والكل منتفٍ (١) في ذلك ، فانه ليس في الأصول قول أو فعل يبيح الدم منه عدد (٢) مخصوص ولا يبيحه أقل منه ، ولا ينتقض هذا بالقتل بالزنى وأنه لا يثبت إلا باقرار أربع مرات عند من يقول به ، ولا بالقتل بالقسامه حيث (٣) لا يثبت إلا بعد خمسين يميناً عند من يرى القود (٤) بها ، ولارجم الملاءنة حيث لا يثبت إلا بعد شهادة الزوج أربع مرات عند من يرى أنها ترحم بلعان الزوج ونكولها ، فان المبيح للدم ليس هو الاقرار ولا الأيمان ، وإنما المبيح فعل الزنى وفعل القتل ، وإنما الاقرار والأيمان حجة [أو دليل على ثبوت ذلك . ونحن لم ننازع في أن الحجج الشرعية لها نصبٌ محدودة ، وإنما قلنا : إن نفس القول أو العمل المبيح للدم لانصب له في الشرع ، وإنما الحكم معلق بجنسه (٥) .

الوجه الثامن: أن القتل عند كثرة (٦) هذه الأشياء إما أن يكون حداً يجب فعله [أ] وتمزيراً يرجع إلى رأي الإمام ، فان كان الأول فلا بد من تحديد

(١) في الصارم ٨٧ (والثلاثة منفية) .

(٢) في الأصل (عذر) ولا معنى له . إنما ايرادها العددية والكثرة . وقارن بالصارم ٨٧ .

(٣) كذا بالأصل (حيث) واستعمال مثلها هنا تعابلية غير فصيح .

(٤) في الأصل (القول) وإنما هو (القود) بالبدال : أي القصاص .

(٥) في الأصل (نحته) صوابه (يجنسه) من الصارم ٨٨ .

(٦) في الأصل (عنده) غير معجبة .

موجبه ، ولا حمله إلا تعليقه بالجنس ؛ والقول بما سوى ذلك محكم . وإن كان الثاني فليس في الأصول تمزيق بالقتل ، فلا يجوز إثباته إلا بدليل يختصه^(١) ؛ والعمومات الواردة في ذلك مثل قوله « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث » تدل على ذلك أيضاً .

فصل

قال شيخنا^(٢) : « وقد عرض لبعض السفهاء شبهة في قتل ابن الأشرف فظن أن دم مثل هذا معصوم بدمه^(٣) أو بظاهر الأمان ، وذلك نظير الشبهة التي عرضت لبعض الفقهاء حين ظن أن العهد لا ينتقض بذلك ، فروى ابن وهب : أخبرني صفيان بن عيينة عن عمر بن سعيد أخي صفيان بن سعيد الثوري عن أبيه عن عباية قال : ذكر قتل ابن الأشرف عند معاوية فقال ابن يامين^(٤) : [كان] قتله غدراً^(٥) ، فقال محمد بن مسلمة : يا معاوية أيغدر^(٦) عندك رسول الله ﷺ ولا تنكر؟ والله لا يظنني^(٧) وإياك سقف بيت أبداً ، ولا يخلو لي دم هذا إلا قتلته .

(١) كذا بالأصل . والذي في الصارم ٨٨ (يخصه) .

(٢) أي شيخه ابن تيمية في الصارم المثلوث ٨٩ بالنص الحرفي .

(٣) في الأصل (بدمه) وهو تصحيف ظاهر .

(٤) في الأصل (ابن ياس) وفوقها لفظه (كذا) . وقارن بالصارم ٧٩ .

(٥) في الأصل (عدل) .

(٦) في الأصل (المدر) .

(٧) في الأصل (يطلى) صوابه من الصارم ٩٠ .

قال الواقدي : حدثني إبراهيم بن جعفر عن أبيه ^(١) قال : قال مروان بن الحكم - وهو على المدينة وعنده ابن يامين النضري - ^(٢) : كيف كان قتل ابن الأشرف ؟ فقال ابن يامين ^(٣) : كان غدرآ ، ومحمد بن مسلمة جالس ، وهو شيخ كبير ، فقال : يامروان ، أَيْغَدَرُ ^(٤) رسول الله ﷺ عندك ؟ والله ما قتلناه إلا بأمر رسول الله ﷺ ، والله لا يؤويني وإياك سقف بيت إلا المسجد ، وأما أنت يا ابن يامين فقله علي إن أفلتت وقدرت ^(٥) عليك وفي يدي سيف إلا ضربتُ به رأسك . فكان ابن يامين لا ينزل ^(٦) من بني قريظة حتى يبعث رسولاً ينظر محمد بن مسلمة ، فإن كان في بعض ضياعه نزل فقضى حاجته ، وإلا لم ينزل فبينما محمد في جنازة ، وابن يامين بالبيع ، فرأى محمداً يغشي ^(٧) عليه جرائد يظنه لا يراه ^(٨) ، فما جله ^(٩) فقام إليه الناس ، فقالوا : يا أبا عبد الرحمن ما تصنع ؟ نحن نكفيك ، فقام إليه فجعل يضربه بها جريدة جريدة حتى كسر ذلك الجريد على وجهه ورأسه حتى لم يترك به

(١) في الأصل (من أميه) صوابه من الصارم ٩٩ .

(٢) في الأصل (ابن يامين النضري) . صوابه من الصارم ٩٠ . والنضري نسبة إلى بني

النضير وهم من يهود المدينة .

(٣) في الأصل (ابن تامين) .

(٤) أَيْغَدَرُ : أي أَيْنَسِبُ إلى الغدر .

(٥) في الأصل (ولا قدرت) بإقحام (لا) صوابه من الصارم ٩٠ .

(٦) في الأصل (لا ينزل) .

(٧) في الأصل (تغشى) .

(٨) في الأصل (رطبة لامرأة) وهو من أعجب التصحيف !

(٩) في الأصل (فجاء محله) .

مَصْحَبًا ، ثم أرسله ولا طباخ^(١) به ، ثم قال : والله لو قدرت على السيف لضربتك به .

قلت : ونظير هذا ما حصل لبعض الجهال بالسنة من بنائه ﷺ بصفية عقيب سبائه لها ، فقال : بني بها قبل استبرائها. وهذا من جهله وكفره ، أو من أحدهما : فإن في الصحيح : « فلما اتقضت عدتها بني بها »^(٢) .

فإن قيل : فإذا كان هو وبنو النضير قبيلته موادعين فما معنى ما ذكره ابن إسحاق ؟ قال : حدثني مولى يزيد بن ثابت قال : حدثني ابنة مُحَيِّصَةَ عَنْ أَبِيهَا مُحَيِّصَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ عَقِيبَ ذَلِكَ : « مَنْ ظَفَرْتُمْ بِهِ مِنْ رِجَالِ يَهُودٍ فَاقْتُلُوهُ » فَوُثِبَ مُحَيِّصَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَلَى ابْنِ سُدَيْنَةَ^(٣) رَجُلٍ مِنْ تِجَارِ الْيَهُودِ كَانَ يَلْبَسُهُمْ وَيُبَايِعُهُمْ فَقَتَلَهُ ، وَكَانَ حُوَيْصَةَ بْنِ مَسْعُودٍ إِذْ ذَاكَ لَمْ يَسْلَمْ وَكَانَ أَسَنَ مِنْ مُحَيِّصَةَ ، فَلَمَّا قَتَلَهُ جَعَلَ حُوَيْصَةَ يَضْرِبُهُ وَيَقُولُ : أَيُّ عَدُوِّ اللَّهِ ، قَتَلْتَهُ ، أَمَا وَاللَّهِ كَرُبُّ شَحْمٍ فِي بَطْنِكَ مِنْ مَالِهِ فَقَالَ : وَاللَّهِ لَقَدْ أَمَرَنِي بِقَتْلِهِ مَنْ لَوْ أَمَرَنِي بِقَتْلِكَ لَقَتَلْتُكَ ، فَقَالَ حُوَيْصَةَ : وَاللَّهِ إِنْ دِينًا بَلَغَ مِنْكَ هَذَا لَعَجِبْتُ ، فَكَانَ هَذَا أَوَّلَ إِسْلَامِ حُوَيْصَةَ .

وقال الواقدي بالأسانيد المتقدمة : قالوا : فلما أصبح رسول الله ﷺ من الليلة التي قتل فيها ابن الأشرف قال رسول الله ﷺ : « مَنْ ظَفَرْتُمْ^(٤) بِهِ مِنْ رِجَالِ يَهُودٍ فَاقْتُلُوهُ » فخافت يهود ، فلم تطلع عظيمًا من عظامهم ، وخافوا

(١) في الأصل (طباخ) بالحاء المهملة .

(٢) هذه العبارة عن بناء النبي بصفية استطراد من ابن القيم .

(٣) في الأصل (ابن شبية) صوابه (ابن سدينة) من كتب السيرة ومن الصارم ٩١ .

(٤) في الأصل (من فاصرت) ولا معنى له . وقارن بالصارم ٩١ .

أن يُبَيِّتُوا كما بُدِّت (١) ابن الأشرف ، وذكر (٢) قتل ابن سُنَيْنَةَ (٣) ، إلى أن قال : « وفزع يهود ومن معها من المشركين » . وساق القصة كما تقدم : فان هذا يدل على أنهم لم يكونوا موادِ عين ، وإلا لما أمر بقتل من وجد (٤) منهم ويدل على أن العهد الذي كتبه ﷺ بينه وبين اليهود كان بعد قتل ابن الأشرف . وحينئذ ، فلا يكون ابن الأشرف معاهداً .

فالجواب : أن النبي ﷺ إنما أمر بقتل من ظفر به من اليهود لأن كعب ابن الأشرف كان من ساداتهم ، وقد تقدم أنه قال : ما عندكم في أمر عهد ﷺ؟ قالوا : عداوته ما حيينا ، وكانوا مقيمين خارج المدينة ، فعظم عليهم قتله ، وكان مما هيَّبهم على المحاربة وإظهار نقض العهد [انتصارهم للمقتول (٥) وذبيهم عنه] فأمر النبي ﷺ بقتل من جاء منهم ، لأن (٦) جيئته دليل على نقض العهد وانتصاره للمقتول (٧) ، وأما من قرَّ فهو مقيم على عهده المتقدم ، لأنه لا يظهر العداوة ؛ ولهذا لم يحاصروهم النبي ﷺ ولم يحاربهم حتى أظهروا عداوته بعد ذلك . وأما هذا الكتاب فهو شيء ذكره الواقدي وحده .

وقد ذكر هو أيضاً أن قتل ابن الأشرف كان في شهر ربيع الأول (٨) سنة

(١) في الأصل (بيت) .

(٢) وذكر : أي الواقدي في مغازيه .

(٣) في الأصل (سينه) .

(٤) في الصارم ٩١ (صودف) .

(٥) الزيادة من الصارم ٩١

(٦) في الأصل (ان) .

(٧) في الأصل (للقبول) .

(٨) كذا بالأصل ، والذي في الصارم ٩٢ (الآخر) بدلاً من (الأول) .

ثلاث ، وأن غزوة بني قينقاع كانت قبل ذلك [في شوال] (١) سنة اثنتين ،
بعد بدر بنحو شهر .

وذكر أن الكتاب الذي وأدع فيه النبي ﷺ [اليهود] كلها كانت لما
قدم المدينة بعد بدر ؛ وعلى هذا فيكون هذا كتاباً ثانياً خاصاً لبني النضير
يجمّد فيه العهد الذي بينه وبينهم غير الكتاب الأول الذي كتبه بينه
وبين جميع اليهود لأجل ما كانوا قد أرادوا من إظهار العداوة . وقد تقدم
أن ابن الأشرف كان معاهداً ، وتقدم أيضاً أن النبي ﷺ كتب الكتاب لما
قدم المدينة في أول الأمر ، والقصة تدل على ذلك ، وإلا لما جاء اليهود إلى
النبي ﷺ وشكوا إليه قتل صاحبهم ، وإلا فلو كانوا محاربين له لم يستنكروا
قتله ، وكلهم ذكروا أن قتل ابن الأشرف كان بعد بدر : فان معاهدة النبي ﷺ
كانت قبل بدر كما ذكره الواقدي .

قال ابن إسحاق : وكان فيما بين ذلك من غزو رسول الله ﷺ أمرُ بني
قينقاع - يعني فيما بين بدر وغزوة الفرع من العام المقبل في جُمادى الأولى (٢) ،
وقد ذكر أن بني قينقاع هم أول من حارب وتعض العهد .

قلت : اليهود الذين حاربهم رسول الله ﷺ أربع [طوائف] : بنو قينقاع ،
وبنو النضير ، وقريظة ، ويهود خيبر ؛ وكانت غزوة كل طائفة عقيب غزوة من
غزواته للمشركين ، وكانت بنو قينقاع بعد بدر ، وبنو النضير بعد أحد ، وبنو

(١) الزيادة من الصارم (٩٢) .

(٢) في الأهل (الأول) .

قريظة بعد الخندق ، وأهل خيبر بعد الحُدَيْبِيَّةِ ، فكان الظفر لكل واحدة من هؤلاء الطوائف كالشكران للفرزة التي قبلها ، والله أعلم (١) .

فصل

الدليل الرابع (٢) ما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من سبَّ نبياً قُتِلَ ، ومن سبَّ أصحابه جُلِدَ » رواه أبو محمد الخلال وأبو القاسم الأرحبي ، ورواه أبو ذرٍّ الهروي ، ولفظه : « مَنْ سبَّ نبياً فاقتلوه ، ومن سبَّ أصحابي فاجلدوه » .

وهذا الحديث رواه عبد العزيز بن الحسن بن زبالة ، حدثنا (٣) عبد الله بن موسى بن جعفر ، عن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن حسن (٤) عن أبيه عن الحسين بن علي عن أبيه ، وفي القلب منه شيء (٥) ، فإن هذا الإسناد قد رُكِّبَ عليه مُتُونٌ كثيرة ، والمحدث به من أهل البيت ضعيف ، فإن كان محفوظاً فهو دليل على وجوب قتل من سبَّ نبياً من الأنبياء ، فظاهره يدل على أنه يقتل من غير استتابة ، وأن القتل حدٌّ له .

(١) هذا استطراد من ابن القيم .

(٢) هو في الصارم ٩٢ (الحديث الرابع) وهو بالنس ، وبعبارة المختصرة نفسها ، كما في الصارم . وبنيانته ينتهي ما بين أيدينا من المخطوطة ، فتمتصها من الصارم ص ٩٣ من أول قوله (الحديث الخامس) .

(٣) في الصارم (قال : ثنا) .

(٤) كذا في الأصل والذي في الصارم (الحسين) .

(٥) في الصارم ٩٣ (حرازة) بدلاً من (شيء) .

آخر المجلد الأول، ويتلوه إن شاء الله تعالى في الثاني (فصل: الدليل الخامس). (١)

والحمد لله وحده ،
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه ،
وسلم تسليماً كثيراً .

(١) هذا ما وجدناه في ختام الأصل ؛ وظاهره يفيد أن هذا القدر الكبير الذي طبع حتى الآن لا يزيد عن كونه المجلد الأول ، وأن ثمة قدراً ربما يوازيه أو يقاربه يصلح في نظر الناسخ لأن يكون مجلداً ثانياً . ونحن نستبعد ذلك ولو صرح به ناسخ المخطوطة بعد وفاة المؤلف بنحو قرن واحد فقط : فقد أشرنا في مناسبات كثيرة في حواشي مطبوعتنا هذه إلى أن القسم المقفود من المخطوطة - مها يظل نفس ابن القيم في تفصيله - لا بد أن يكون ضئيلاً ، لأسباب كثيرة أهمها : أن المصنف نفسه أبنائنا في المباحث الأولى من كتابه بأنه « سيذكر الشروط العمرية في آخر جوابه ، ثم يذكر شرحها » .

ولما أفضينا إلى هذه الشروط وأحكامها وموجباتها رأينا ابن القيم يدبرها على ستة فصول - أو ستة أبواب كبيرة - فكان طبيعياً أن نستنتج أن هذه الأبواب متى تم شرحها تم كتاب « أحكام أهل الذمة » ، لأن الكتاب بديء بصيغة سؤال ، فلا مناص من انتهائه بانتهاء صيغة الجواب . ولسنا نظن الثارقيء بحاجة إلى التذكير بأن الامام شمس الدين لم يأل جهداً في شرح تلك الأبواب الستة وما تشعب عنها من فروع وجزئيات ، بيد أنه أفاض في الاحتجاج بالسنّة - كمادة السلفيين - على آخر بحث عرض له حول وجوب قتل الساب .

والحق أن مصنف « أحكام أهل الذمة » كان في هذا البحث كثير الاستطراد، وربما زاد من رغبته في هذا الاستطراد أن مسألة انتفاض عهد الدمى بسب النبي عليه السلام كان قد أسهب القول فيها شيخه ابن تيمية في كتابه « الصارم السلول على شاتم الرسول » ، فلم يكن بد من أن ينسخ التلخيص من نصوص شيخه الشيء الكثير . وهذا ما حملنا على توضيحه ما بين تعبيريّ هذين الإمامين من الاختلاف في غضون حواشينا وتعليقاتنا على صفحات الأصل الأخيرة ، بل هذا أيضاً ما بعثنا على التصريح بأن الفصل الأخير يكاد يكون من تأليف شيخ الاسلام ابن تيمية لا تلميذه ابن قيم الجوزية !

على أن من الواضح أن المؤلف لم يكتب بمسألة انتفاض العهد بسب النبي صلوات الله عليه، بل وعد ص ٧٩٥ بإثارة مسألتين لم نجد أصلنا المخطوط يشتمل عليهما : هل يجري حكم الشروط العمرية على الذميين وإن لم يشترطها إمام الوقت ؟ والأخرى : هل يجب اشتراط =

وكان الفراغ من كتابته ومقابلته في يوم الأحد حادي عشر من جمادى الثاني (١)
من شهور سنة تسع وستين وثمان مئة ،

= الامام لتلك الشروط إذا انتقض عهد الذميين ؟ فكان لزاماً علينا أن نكمل القسم المفقود - الذي نرجح أنه ينطوي على المسائل الثلاث تماماً بها - مما هدانا الله إليه من الأدلة الماثلة والنصوص المشابهة الواردة في مطبوعة « الصارم » ابتداء من الصفحة ٩٣ متعاقبة فيه تعاقبها في « الأحكام » .

ومن التوفيق الرباني أن ابن القيم لم ينقل عن شيخه شيئاً من أقواله بالنس والحرف كما ينقل هنا ، فقد سلخ من «الصارم» زهاء خمسين صفحة من القطع الكبير بالنقل الحرفي المتتابع ، وما انفك واضعاً الكتاب نصب عينيه ينسخ منه مصرحاً بعبارة (قال شيخنا) تارة وغير مصرح بها تارة أخرى ، حتى بلغ آخر لفظة في دليله الرابع من السنة على وجوب قتل الساب ، فإذا هي مماثل آخر لفظة في الدليل نفسه من « الصارم » كما ذكرناه في موضعه ؛ فلا ضير إذا غلب على ظننا بعد هذا أن ما فقدناه من الأصل لن يكون إلا تلخيصاً للأدلة الاحد عشر الباقية التي احتج بها شيخ الإسلام في الصارم على قتل الساب ، واختصاراً لرأيه هو أيضاً في المسألتين التاليتين المتعلقتين باشتراط إمام الوقت لهذه الشروط وعدم اشتراطها . وإذا كان عرض هذه المسائل مفصلةً في « الصارم » لم يستغرق إلا نحو مئة صفحة ، فمن المنطقي أن يجيء في « الأحكام » أقل من النصف بعد تلخيصها قياساً على ما نقله ابن القيم حتى الآن من أقوال شيخه . فكيف يكون ذكر هذه الأدلة - رغم تلخيصها - موجاً إلى مجلد ثان كما يذكر النسخ صراحة ؟ وهل من المنطق أن تجيء في الفرع المقتبس أطول منها في الأصل الذي وضعه صاحبه لهذا الموضوع وحده مستقلاً ؟

إننا نرجح أن قد اشتبه الأمر على الناسخ ، إذ كان - والله أعلم - ينقل من كتاب « مجموع » يشتمل على تنمة أقوال ابن القيم في هذا الصدد ، أو على فتاوى أخرى قد تكون له أو لسواه في موضوعات مشابهة لأحكام الذمة أو مقاربة ، أو في مسائل من الفقه الحنبلي على الأقل ، فوهم الناسخ واعتبر هذا المجموع كله تنمة لكتاب ابن القيم (أحكام أهل الذمة) ، وكم أننا من قبيل أولئك الناسخ ولا سيما الجاهلين منهم بالفن الذي ينسخون .

لم يبق إذن إلا أن نكمل القول في أدلة المسألة الأولى مختصرة من (الصارم) ثم نختصر رأي ابن تيمية في المسألتين التاليتين ، ليجيء الكتاب تاماً غير منقوص . فإلى القارئ هذه الملحقات المتممة ملخصة من « الصارم » وبجودة منه ، وبالله التوفيق .

(١) كذا بالأصل .

اللهم أحسن عاقبتها ، وأصلح أحوال المسلمين ،
أمين أمين أمين يارب العالمين (١) .

* * *

(١) هذه آخره أظلمة في النسخة الهندية الاصلية القديمة التي يرتد تاريخها إلى قرن وبضع سنوات بعد وفاة ابن القيم رحمه الله . وقد نسخت عنها نسخة حديثة وجدنا في آخرها عبارة كتبها نسخ هندي توفي منذ عهد قريب ، وهي تحمل توقيعه وتاريخ انتهائه من النسخ على الوجه التالي :

كاتب الحروف بنده أنيم محمد قدرت رحيم فاروقي غفر الله ولوالديه
٢٧ من ذي الحجة الحرام سنة ١٣٦٩ هـ

ملحقان بأحكام أهل الذمة
لخصاً وجرّداً من « الصارم المسلول على شاتم الرسول لابن تيمية »

الملحق الاول

في تنمة الاحتجاج بالسنة على وجوب قتل السابّ

الملحق الثاني

في تلخيص القول في المسألتين الباقيتين

هل يجري على الذميين حكم هذه الشروط وإن لم يشترطها إمام الوقت
اكتفاءً بشرط عمر ؟ أو لابد من اشتراط الامام لها
في حكمهم إذا انتقض عهدهم ؟

الملحق الأول

في تفتحة ارضهاج بالسنة على وجوب قتل الساب

الدليل الخامس^(١) : ماروي عبد الله بن قدامة عن أبي برزّة قال : أغلظ رجل لأبي بكر الصديق ، فقلتُ : أقتله ؟ فانتهرني وقال : ليس هذا لأحد بعد رسول الله ﷺ . رواه النسائي من حديث شعبة عن توبة العنبري عنه^(٢) . وقد استدللّ به علي جواز قتل سابّ النبي ﷺ جماعة من العلماء ، منهم أبو داود وإسماعيل بن إسحاق القاضي وأبو بكر عبد العزيز والقاضي أبو يعلى وغير من العلماء ، وذلك لأنّ أبا برزّة لما رأى الرجل قد شتم أبا بكر وأغلظ له حتى تغيظ أبو بكر استأذنه في أن يقتله بذلك ، وأخبره أنه لو أمره لقتله ، فقال أبو بكر : ليس هذا لأحد بعد النبي ﷺ .

وهذا الحديث يفيد أن سبّه في الجملة يبيح القتل ، ويستدلّ بعمومه على قتل الكافر والمسلم .

الدليل السادس^(٣) : قصة العصماء بنت مروان ، ماروي عن ابن عباس

(١) نذكر القارئ بأن ناسخ المخطوطة أعلن في ختامها أن عبارة (الدليل الخامس) أول المجلد الثاني ، وهي في (الصارم) ص ٩٣ (الحديث الخامس) ، فاقتضى التنويه .

(٢) يروي ابن تيمية بعد ذلك روايتين مماثلتين لهذه إحداهما لآبي بكر عبد العزيز بن جعفر الفقيه ، والاخرى لآبي داود في «سننه» .

(٣) الصارم ٩٥ - ١٠٤ .

قال : هَجَّتِ امْرَأَةٌ مِنْ خَطْمَةَ (١) النَّبِيِّ ﷺ ، فقال : « مَنْ لِي بِهَا ؟ »
فقال رجل من قومها : أنا يا رسول الله ، فنهض فقتلها ، فأخبر النبي ﷺ فقال :
« لا ينتطح فيها عَنزَانِ » ؛ وقد ذكر بعض أصحاب المغازي وغيرهم
قصتها مبسوطه .

وقال أبو عبيدة في « الأموال » : « وكذلك كانت قصة عصماء اليهودية ،
إنما قتلت لشمها النبي ﷺ ، وهذه المرأة ليست هي التي قتلها سيدُها الأعمى ،
ولا اليهودية التي قتلت ؛ لأن هذه المرأة من بني أمية بن زيد أحد بطون الأنصار
ولها زوج من بني خَطْمَةَ ، ولهذا - والله أعلم - نسبت في حديث ابن عباس
إلى بني خَطْمَةَ ، والقاتل لها غيرُ زوجها ، وكان لها بنون كبار وصغار ، نعم
كان القاتل من قبيلة زوجها كما في الحديث » .

ووجه الدلالة أن هذه المرأة لم تقتل إلا لجرد أذى النبي ﷺ وهجوه ،
فعلم أنما ندب إليها لأجل هجوها . ولولم يكن السبُ موجباً لدمها لما قتلت ،
ولما جاز قتلها ، ولهذا خاف الذي قتلها أن تتولد فتنةٌ حتى قال النبي ﷺ :
« لا ينتطح فيها عَنزَانِ » .

الدليل السابع (٢) : قصة أبي عَفَكِ اليهودي ، ذكرها أهل
المغازي والسير .

قال الواقدي : ثنا شعبة بن محمد عن عمار بن غزوية ، وحدثناه أبو مُصْعَبِ
إسماعيل بن مُصْعَبِ بن إسماعيل بن زيد بن ثابت عن أشياخه ، قال : إن

(١) اسم قبيلة .

(٢) الصارم ١٠٤ - ١٠٥ .

شيخاً من بني عمرو بن عوف يقال له أبو عفاك — وكان شيخاً كبيراً قد بلغ عشرين ومئة سنة حين قدم النبي ﷺ المدينة — كان يجرّض على عداوة النبي ﷺ ، ولم يدخل في الاسلام ، فلما خرج رسول الله ﷺ إلى بدر ظفّره الله بما ظفّره ، فحسده وبغى ، وهجا النبي عليه السلام وذم من اتبعه في قصيدة كان أعظم ما فيها قوله :

فيسلبهم أمرهم راكب حراماً حلالاً لشتى معا

قال سالم بن عمير: عليّ نذر أن أقتل أبا عمّك أو أموت دونه ، فأمهل ، فطلب له غرّة حتى كانت ليلة صائفة ، فنام أبو عمّك بالفناء في الصيف في بني عمرو بن عوف ، فأقبل سالم بن عمير ، فوضع السيف على كبده حتى خشّ في الفراش ، وصاح عدو الله ، فتاب إليه أناس ممن هم على قوله ، فأدخلوه منزله وقبروه وقالوا : من قتله ؟ والله لو نعلم من قتله لقتلناه .

وهذا فيه دلالة واضحة على أن المعاهد إذا أظهر السبّ ينقض عهده ، ويقتل غيلةً ، لكن هو من رواية أهل المغازي ، وهو يصلح أن يكون مؤيداً مؤكداً بلاتردد .

الدليل الثامن ^(١) : حديث أنس بن زُنيَم الدِّيَلِيّ ، وهو مشهور عند أهل السيرة ، ذكره ابن إسحاق والواقدي وغيرها .

قال الواقدي : حدثني عبد الله بن عمرو بن زهير عن محجن بن وهب قال : كان آخر ما كان بين خزاعة وبين كِنانة أن أنس بن زُنيَم الدِّيَلِيّ هجا رسول الله

(١) الصارم ١٠٥ - ١٠٩ .

عليه الصلاة والسلام ، فسمعه غلام من خزاعة ، فوقع به ، فشجه ، فخرج إلى قومه فأراهم شجته ، فنار الشر مع ما كان بينهم وما تطلب بنو بكر من خزاعة من دمائها .

قال : فلما فرغ الركب قالوا : يا رسول الله ، إن أنس بن زعيم الديلي قد هجأك ، فندر^(١) رسول الله ﷺ دمه ، فبلغ ذلك أنس بن زعيم الديلي . فقدم معتذراً إلى رسول الله ﷺ ، ومدحه بقصيدة مطلعها :

أنت الذي تهدي معد بأمره بل الله يهديها ، وقال لك : اشهد
وبلغت رسول الله قصيدته هذه واعتذاره ، وكلمه نوفل بن معاوية الديلي فقال : يا رسول الله ، أنت أولى الناس بالعفو ، ومن منا لم يعادك ولم يؤذك ؟ فلما سكت قال رسول الله ﷺ : « قد عفوت عنه » ، قال نوفل : فذاك أبي وأمي !

فوجه الدلالة أن النبي ﷺ كان قد صالح قريشاً وهاذتهم عام الهدى عشرة سنين ، ودخلت خزاعة في عقده ، وكان أكثرهم مسلمين وكانوا عيبة نصح لرسول الله ﷺ - مسلمهم وكافرهم - ودخلت بنو بكر في عهد قريش ، فصار هؤلاء كلهم معاهدين ، وهذا مما تتواتر به النقل ولم يختلف فيه أهل العلم .

ثم إن هذا الرجل المعاهد هجا النبي ﷺ على ما قيل عنه ، فشجه بعض خزاعة ، ثم أخبروا النبي ﷺ أنه هجاه ، يقصدون بذلك إغراءه ببني بكر ،

(١) ندر دمه : أهدره .

فندر رسول الله ﷺ دمه : أي أهدره ، ولم يندر دم غيره ، فلولا أنهم علموا أن هجاء النبي ﷺ من المعاهد مما يوجب الانتقام منه لم يفعلوا ذلك .
ثم إن النبي ﷺ ندر دمه لذلك ، مع أن هجاءه كان حال العهد . وهذا نص في أن المعاهد الهاجي يباح دمه .

الدليل التاسع (١) : قصة ابن أبي سرح ، وهي مما اتفق عليه أهل العلم ، واستفاضت عندهم استفاضة تستغني عن رواية الآحاد كذلك ، وذلك أثبت وأقوى مما رواه الواحد العدل ، فنذكرها (٢) ليقين وجه الدلالة منها :

عن مصعب بن سعد ، عن سعد بن أبي وقاص قال : لما كان يوم فتح مكة اختبأ عبد الله بن سعد بن أبي سرح عند عثمان بن عفان ، فجاء به حتى أوقفه على النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، بايع عبد الله ، فرفع رأسه ، فنظر إليه ، ثلاثاً ، كل ذلك يأبى ، فبايعه بعد ثلاث ثم أقبل على أصحابه ، فقال : « أما كان فيكم رجل رشيد يقوم إلى هذا حيث رأيته كففت يدي عن بيعته فيقتله . » فقالوا : ما ندري يا رسول الله ما في نفسك ، ألا أوأمت إلينا بعينك ! قال : « إنه لا ينبغي لني أن تكون له خائنة الأعين ! » رواه أبو داود بإسناد صحيح .

وقال محمد بن إسحاق في رواية ابن بكير عنه : قال أبو عبيدة بن محمد بن همار بن ياسر وعبد الله بن أبي بكر بن حزم : إن رسول الله ﷺ - حين

(١) الصارم ١٠٩ - ١٢٦ .

(٢) في الصارم ١٠٩ (فنذكرها مشروحة) وقد أسقطنا لفظة (مشروحة) لانتانكتني بمرض الدليل مع تعقيبات قليلة لا تبلغ أن تكون شرحاً .

دخل مكة وفرق جيوشه - أمرهم ألا يقتلوا أحداً إلا من قاتلهم ، إلا نفرأ
 قد محاهم وقال: « اقتلوهم وإن وجدتموهم تحت أستار الكعبة »: عبد الله بن
 خطل ، وعبد الله بن أبي سرح ، وإنما أمر ابن أبي سرح لأنه كان قد أسلم ،
 فكان يكتب لرسول الله ﷺ الوحي ، فرجع مشركاً ، ولحق بمكة ، فكان
 يقول : إني لأصرفه كيف شئت ، إنه ليأمرني أن أكتب له الشيء فأقول له:
 أو كذا أو كذا ، فيقول : « نعم » .

فوجه الدلالة أن عبد الله بن سعد بن أبي سرح افتري على النبي ﷺ أنه كان
 يتم له الوحي ، وأنه يصرّفه حيث شاء ، ويغير ما أمره به من الوحي ، فيقره
 على ذلك ، وزعم أنه سينزل مثل ما أنزل الله ، إذ كان قد أوحى إليه في زعمه
 كما أوحى إلى رسول الله ، وهذا الطعن على رسول الله وعلى كتابه والافتراء
 عليه بما يوجب الريب في نبوته قدر زائد على مجرد الكفر والردة في الدين ،
 وهو من أنواع السب .

ثم إن إباحة النبي ﷺ دمه بعد مجيئه تائباً مسلماً ، وقوله: « هلاقتنموه »
 ثم عفو عنه بعد ذلك دليل على أن النبي ﷺ كان له أن يقتله وأن يعفو عنه
 ويعصم دمه ، وهو دليل على أن له ﷺ أن يقتل من سبه وإن تاب وعاد
 إلى الاسلام .

الدليل العاشر (١) : حديث القينتين اللتين كانتا تغنيان بهجاء النبي ﷺ
 ومولاة بني هاشم (٢) . وذلك مشهور مستفيض عند أهل السير . قال موسى بن

(١) الصارم ١٢٦ - ١٣٤ .

(٢) يريد بهذه المولاة سارة التي كانت لعمر بن هشام ، أو لآئي لهب ، على اختلاف

في الرواية .

عقبة في « مغازيه » عن الزهري : وأمرهم رسول الله ﷺ أن يكفوا أيديهم فلا يقاتلوا أحداً إلا من قاتلهم ، وأمر بقتل أربعة نفر ، قال : وأمر بقتل قينتين لابن خطلٍ تغنيان بهجاء رسول الله ﷺ ، ثم قال : وقتلت إحدى القينتين ، وكنت الأخرى حتى استؤمن لها .

فوجه الدلالة أن تعمد قتل المرأة لمجرد الكفر الأصلي لا يجوز بالاجماع ، وقد استفاضت بذلك السنة عن رسول الله ﷺ . لكن الرسول أمر بقتل القينتين ومولاة بني هاشم لمجرد كونهن كنَّ يهجينه ، وهن في دار حرب ، فلم أن من هجاء وسبّه جاز قتله بكل حال . وإذا جاز قتل المرأة لأنها سببت الرسول وهي حربية تستبيح ذلك من غير مانع ، فقتلُ الذمية المنوّهة من ذلك بالعهد أولى .

الدليل الحادي عشر^(١) : ما استدلّ به بعضهم من قصة ابن خطلٍ ، وفي الصحيحين من حديث الزهري عن أنس : أن النبي ﷺ دخل مكة عام الفتح ، وعلى رأسه المغفر ، فلما نزع جاء رجل فقال : ابن خطلٍ متعلق بأستار الكعبة ، فقال : « اقلوه » وهذا مما استفاض نقله بين أهل العلم واتفقوا عليه : أن رسول الله ﷺ أهدر دم ابن خطلٍ يوم الفتح فيمن أهدره ، وأنه قُتل . وجُرّمه — عند أهل المغازي — أن رسول الله ﷺ استعمله على الصدقة ، وأصبحه رجلاً يخدمه ، فغضب على رفيقه لكونه لم يصنع له طعاماً أمره بصنعه ، فقتله ، ثم خاف أن يقتل فارتدَّ واستاق إبل الصدقة ، وأنه كان يقول الشعر

(١) الصارم ١٣٤ - ١٣٥ .

يهجو به رسول الله ﷺ، ويأمر جاريته أن تغنيا به ، فهذا له ثلاث جرائم مبيحة للدم : قتل النفس ، والردة ، والهجاء .

الدليل الثاني عشر (١) : أن النبي ﷺ أمر بقتل جماعة لأجل سبّه ، وقتل جماعة لأجل ذلك ، مع كفه وإمساكه عن هو بمنزلتهم في كونه كافراً حربياً ؛ فمن ذلك ما روي عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ أمر يوم الفتح بقتل ابن الزُّبَيْرِ . وسعيد بن المسيب هو الغاية في جودة المراسيل ، ولا يضره ألا يذكره بعض أهل المغازي ، فإنهم مختلفون في عدد من استثني من الأمان، وكلُّ أخبر بما علم ، ومن أثبت الشيء وذكره حجة على من لم يثبتته . وقد ذكر بن إسحاق قال : فلما قدم رسول الله ﷺ إلى المدينة منصرفاً عن الطائف كتب بجَيْرِ بن زهير بن أبي سلمى إلى أخيه كعب بن زهير يخبره أن رسول الله ﷺ قتل رجالاً بمكة ممن كان يهجوهم ويؤذيه ، وأن من بقي من شعراء قريش عبد الله بن الزُّبَيْرِ وهُبَيْرَةُ بن أبي وهب قد هربوا في كل وجه . ففي هذا بيان أن النبي ﷺ أمر بقتل [كل] من كان يهجوهم ويؤذيه بمكة من الشعراء مثل ابن الزُّبَيْرِ وغيره .

ومن ذلك أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب، وقصته في هجاء النبي ﷺ وفي إعراض النبي عنه لما جاءه مسلماً مشهورة مستفيضة .

وقد ذكر الواقدي (٢) قال : حدثني سعيد بن مسلم بن قاذ عن عبد الرحمن

(١) الصارم ١٣٦ - ١٦٩ ، ويلاحظ أن ابن تيمية أطال القول في هذا الدليل .
(٢) رواية الواقدي المتقولة في الصارم طويلة مسهبه ، وقد آثره التصرف فيها باختصارها والافتصار على أهم ماورد فيها .

ابن سابط وغيره ، قال : كان أبو سفیان بن الحارث أخا رسول الله من الرضاة ، أرضعته حليلة أياماً ، وكان يآلف رسول الله ، وكان له تربياً ، فلما بعث رسول الله ﷺ عاداه عداوة لم يعاها أحداً قط ، ولم يكن دخل الشعب ، وهجا رسول الله ﷺ ، وهجا أصحابه ، وذكر الحديث ، إلى أن قال : ثم إن الله أتقى في قلبه الاسلام . قال أبو سفیان : فقلت : من أصحِبُّ ؟ ومع من أكون ؟ قد ضرب الاسلام بجرانه ، فجننت زوجتي وولدي فقلت : تهبؤوا للخروج فقد أقبل قدوم محمد ، ثم سرنا حتى نزلنا بالأبواء ، وقد نزلت مقدمته الأبواء ، فتنكرت وخفت أن أقتل ، وكان قد أهدر دمي ، وقد كنت لا أشك أن رسول الله ﷺ وأصحابه سيفرحون باسلامي فرحاً شديداً لقرابتي برسول الله . لكن الرسول أعرض عني مراراً ، ولما رأى المسلمون إعراضه أعرضوا عني جميعاً ، وجعلت لا ينزل منزلاً إلا أنا على يابه ، ومعني ابني جعفر قائم ، فلا يراني إلا أعرض عني على هذه الحال ، حتى شهدت معه فتح مكة وأنا في خيله التي تلازمه حتى هبط من أذاخر^(١) ، حتى نزل الأبطح ، فنظر إلي نظراً هو ألين من ذلك النظر قد رجوت أن يبتسم ، ودخل عليه نساء بني عبد المطلب ودخلت معهن زوجتي ، فرققت علي ، وخرج إلى المسجد وأنا بين يديه لا أفارقه على حال ، حتى خرج إلى هوازن فخرجت معه ، وذكر قصته بهوازن ، وهي مشهورة .

فوجه الدلالة : أنه أهدر دم أبي سفیان بن الحارث دون غيره من صناديد

(١) موضع قريب من مكة .

المشركين الذين كانوا أشدّ تأثيراً في الجهاد باليد والمال وهو قادم إلى مكة لا يريد أن يسفك دماء أهلها ، بل يستعطفهم على الاسلام ، ولم يكن لذلك سبب يختص بأبي سفيان إلا الهجاء ، ثم جاء مسلماً وهو يعرض عنه هذا الاعراض ، وكان من شأنه أن يتألف الأباعد على الاسلام ، فكيف بعشيرته الأقربين ؟ كل ذلك بسبب هتكه عرضه كما هو مفسر في الحديث .

ومن ذلك أنه ﷺ لما قفل من بدر راجعاً إلى المدينة قتل النضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط ، ولم يقتل من أسارى بدر غيرهما ، وقصتها معروفة . ومن ذلك أنه أمر بقتل من كان يهجوهم بعد فتح مكة من قريش وسائر العرب ، مثل كعب بن زهير وغيره .

ومن ذكر أنه قتل لأجل أذى النبي ﷺ أبو رافع بن أبي الحقيق اليهودي ، وقصته معروفة مستفيضة عند العلماء .

فهذه الأحاديث كلها تدل على أن من كان يسب النبي ﷺ ويؤذيه من الكفار فإنه كان يقصد قتله ، ويحرض عليه لأجل ذلك ، وكذلك أصحابه بأمره يفعلون ذلك ، مع كفته عن غيره ممن هو على مثل حاله في أنه كافر غير معاهد ، بل مع أمانه لأولئك أو إحسانه إليهم من غير عهد بينه وبينهم ، ثم من هؤلاء من قتل ، ومنهم من جاء مسلماً تائباً فمصم دمه .

وهذا الذي ذكرناه من سنة رسول الله في تحم قتل من كان يسبته من المشركين مع العفو عن هو مثله في الكفر كان مستقراً في نفوس أصحابه على عهده وبعد عهده ، يقصدون قتل الساب ، ويحرضون عليه ، وإن أمسكوا عن غيره ، ويجعلون ذلك هو الموجب لقتله ، ويبذلون في ذلك نفوسهم .

فإذا ثبت أن الساب كان قتله واجباً ، والكافر الحربي الذي لم يسب
لا يجب قتله بل يجوز قتله ، فمعلوم أن الذمة لاتعصم دم من يجب قتله ، وإنما
تعصم دم من يجوز قتله . ألا ترى أن المرتد لازمة له ، وأن القاطع والزاني لما
وجب قتلها لم تمنع الذمة قتلها ؟

وأيضاً ، فلا مزية للذمي على الحربي إلا بالعهد ، والعهد لم يبيح له إظهار
السب بالاجماع . فيكون الذمي قد شرك الحربي في إظهار السب الموجب
للقتل ، وما اختص به من العهد لم يبيح له إظهار السب . فيكون قد أتى بما
يوجب القتل وهو لم يقر عليه ، فيجب قتله بالضرورة .

الدليل الثالث عشر (١) : ما روينا من حديث أبي القاسم عبد الله بن محمد
البنغوي قال : ثنا يحيى بن عبد الحميد الحماني ، ثنا علي بن مسهر ، عن صالح
ابن حبان عن ابن بريدة عن أبيه أن النبي ﷺ بلغه أن رجلاً قال لقوم : إن
النبي ﷺ أمرني أن أحكم فيكم برأيي وفي أموالكم كذا وكذا ، وكان خطب
امرأة منهم في الجاهلية فأبوا أن يزوجه ، ثم ذهب حتى نزل على المرأة ،
فبعث القوم إلى رسول الله ﷺ ، فقال : « كذب عدو الله » ، ثم أرسل رجلاً
فقال : إن وجدته حياً فاقتله وإن أنت وجدته ميتاً فخرقه بالنار . فانطلق
فوجده قد لدغ فمات ، فخرقه بالنار ، فعند ذلك قال رسول الله ﷺ : « من
كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » .

ووجه هذا القول أن الكذب عليه كذب على الله ، ولهذا قال : « إن

(١) الصارم ١٦٩ - ١٧٨ .

كذباً عليّ ليس ككذب عليّ أحدكم ، فإن ما أمر به الرسول فقد أمر الله به يجب اتباعه كوجوب اتباع أمر الله ، وما أخبر به وجب تصديقه كما يجب تصديق ما أخبر الله به .

ومن كذبه في خبره أو امتنع من التزام أمره فإنه كافرٌ ، حلالُ الدم ، فكذلك من تعمد الكذب عليّ رسوله .

الدليل الرابع عشر (١) : حديث الأعرابي الذي قال للنبي ﷺ لما أعطاه : ما أحسنتَ ولا أجملتَ ، فأراد المسلمون قتله ، ثم قال النبي ﷺ : « لو تركتكم حين قال الرجل ما قال فقتلتموه دخل النار » ، فإن هذا الحديث يدل على أن من آذاه إذا قتل دخل النار ، وذلك دليل على كفره وجواز قتله ، وإلا كان يكون شهيداً ، وكان قاتله من أهل النار ؛ وإنما عفا النبي ﷺ عنه ثم استرضاه بعد ذلك حتى رضي ، لأنه كان له أن يعفو عن آذاه .

فعلم أن من آذى النبي ﷺ بمثل هذا الكلام جاز قتله كذلك مع القدرة ، وإنما ترك النبي ﷺ قتله لما خيف في قتله من نفور الناس عن الإسلام لما كان ضعيفاً .

الدليل الخامس عشر (٢) : قال سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي في مغازيه : حدثني أبي عن المجالد بن سعيد عن الشعبي قال : لما افتتح رسول الله ﷺ مكة دعا بمال العزْمِي فنثره بين يديه ، ثم دعا رجلاً قد سماه فأعطاه منها ، ثم دعا أبا

(١) الصارم ١٧٨ - ١٨٠ .

(٢) الصارم ١٨٠ - ١٩٩ . ونذكر القارىء بأن هذا هو آخر دليل احتج به ابن

تيمية من السنة على وجوب قتل الذمي السبّاب .

سفيان بن حرب فأعطاه منها ، ثم دعا سعيد بن حريث فأعطاه منها ، ثم دعا رهطاً من قريش فأعطاهم ، فجعل يعطي الرجل القطعة من الذهب فيها خمسون مثقالاً وسبعون مثقالاً ونحو ذلك ، فقام رجل فقال : إنك لبصيرٌ حيث تضع فقال : التَّبرُّ ، ثم قام الثانية فقال مثل ذلك ، فأعرض عنه النبي ﷺ ، ثم قام الثالثة فقال : إنك لتحكم وما نرى عدلاً ، قال : « ويحك ، إذن لا يعدل أحد بمدي » ثم دعا نبي الله أبا بكر فقال : « إذهب فاقتله » فذهب فلم يجده ، فقال : « لو قتلته لرجوتُ أن يكون أولهم وآخرهم » .

فهذا الحديث نصٌ في قتل مثل هذا الطاعن على رسول الله ﷺ من غير استئابة ، وليست هي قصة قَسَمِ غَنَامِ حَنِينٍ وَلَا قَسَمِ التَّبَرِّ الَّذِي بَعَثَ بِهِ عَلِيٌّ مِنَ الْيَمَنِ ، بل هذه القصة قبل ذلك في قَسَمِ مَالِ الْعَزْمِيِّ ، وكان هدم العزمية قبل الفتح في أواخر شهر رمضان سنة ثمان ، وغنأم حنين قسمت بعد ذلك بِالْجِعْرَانَةِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، وحديث علي في سنة عشر (٣) .

فإذا ثبت أنه ﷺ أمر بقتل من كان من جنس ذلك الرجل الذي لَمَزَهُ أَيْنَا لُقُوا ، وأخبر في بعض حديثه أنهم شر الخليقة ؛ وثبت أنهم من المنافقين ، كان ذلك دليلاً على صحة معنى حديث الشعبي في استحقات أصلهم للقتل . وبهذا تبين سببُ كونه في بعض الحديث يعلل بأنه يصلي ، وفي بعضه بأن

(٣) علق ابن تيمية (في الصارم ١٨١) على هذا الحديث بقوله : « وهذا الحديث مرسل ، ومخرجه عن مجالد ، وفيه لين ، لكن له ما يؤيد مناه » ثم يستشهد بأحاديث تعضده في الصحيحين وسنن النسائي والترمذي ، ويخبر النبي صلى الله عليه وسلم في بعض تلك الأحاديث عن قوم سيأتون بعده « أم شر البرية » .

لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه ، وفي بعضه بأن له أصحاباً سيخرجون .
فنتب أن كل من لمز النبي ﷺ في حكمه أو قسمه فإنه يجب قتله ، كما أمر به ﷺ
في حياته وبعد موته ، وأنه إنما عفا عن ذلك اللامز في حياته كما قد كان يعفو
عن يؤذيه من المنافقين لما علم أنهم خارجون في الأمة لا محالة ، وأن ليس في
قتل ذلك الرجل كثيرٌ فائدة ، بل فيه من المفسدة ما في قتل سائر
المنافقين وأشد .

* * *

فهذا ما اتفق ذكره من السنن المأثورة عن النبي ﷺ في قتل من سبه من
معاهد وغير معاهد ، وبعضها نص في المسألة ، وبعضها ظاهر ، وبعضها مستنبط
مستخرج استنباطاً قد يقوى في رأي من فهم وقد يتوقف عنه من لم يفهمه أو
من لم يتوجه عنده أو رأى أن الدلالة منه ضعيفة ، ولن يخفى الحق على من
توخاه وقصده ورزقه الله تعالى بصيرة وعلماً ، والله سبحانه وتعالى أعلم (١) .

(١) هذا انتهى ما أردنا تلخيصه من أدلة السنة على وجوب قتل الساب مجرداً من « الصارم
المسلول على شاتم الرسول لابن تيمية » ، وبانتهائها تم القول في المسألة الأولى التي عرض لها
ابن القيم في (أحكام أهل الذمة) : وهي مسألة انتفاض عهد الذمي بسب النبي ، ومنها انتقل
مؤلف (الأحكام) إلى هذا الفرع التفصيلي المتعلق بقتل الذمي السباب مقتسباً أكثر نصوصه
وأدلته من الصارم ، كما أوضحناه .

ويجئ إلينا أن من الممكن - لو أعثرنا الله على القسم المفقود في الأصل المخطوط - أن
نجد تشابهاً كبيراً بين ما لحضناه وبين ما اقتبسه ابن القيم نفسه من الصارم المسلول . ولو أن هذا
كان على النحو الذي لصوره لجاء دليلاً جديداً - لكن دافعاً هذه المرة - على ضالة القسم
المفقود من (أحكام أهل الذمة) ، أو جاء . على الأقل ، دليلاً على فساد قول الناصح بوجود
جلد ثان لهذا الكتاب .

الملحق الثاني

في تلخيص القول في المسألتين الباقيتين

هل يجري على الذميين حكم هذه الشروط وإن لم يشترطها إمام الوقت
اكتفاءً بشرط عمر؟ أو لا بد من اشتراط الامام لها
في حكمهم إذا انتقض عهدهم؟^(١)

« ليس لإمام الوقت أن يصالح أهل الذمة بدون شيء من الشروط التي
شرط عمر » ، وليس عليه أن يجدد تلك الشروط في حكمهم إذا انتقض
عهدهم ، بل يسعه الاكتفاء بتلك الشروط التي تضمنت « الامساك عن الطعن
في دين المسلمين ، وأنهم إذا فعلوا ذلك حلت دماؤهم وأموالهم ، ولم يبق بيننا
و بينهم عهد » .

وإنما كانت أحكام هذه الشروط العمرية جارية على أهل الذمة - ولو لم
يشترطها إمام الوقت - « لأن الأئمة تلقوها بالقبول ، واحتجوا بها ، وأنفذها

(١) هاتان المسألتان هما في الحقيقة مسألة واحدة ذات شعبتين ، بيد أننا تابعنا المؤلف في
عددهما مسألتين ، ثم اضطررنا - استكمالاً للفائدة التي فقدناها في آخر أصلنا المخطوط - إلى
تلخيص القول فيها بإيجاز شديد وعصرف غير قليل بعد تجريدتهما ولم شتاتهما من مواضع متفرقة
في « الصارم السلول » لابن تيمية .

و جدير بالذكر أن ابن تيمية في « الصارم » تناول الحديث عن المسألتين عرضاً ، فلم
يسبب فيها إسهابه في المسألة الأولى المتعلقة بانتقاض عهد الساب . ومن هنا لم نجد المجال فسيحاً
- في هذا الملحق المختصر - إلى إشباع القول في هاتين المسألتين أو المسألة ذات الشعبتين .

بعد عمر الخلفاء الذين لهم ثناء حسن في الأمة ، وعملوا بموجبها ،^(١) ، فليس
بإمام الوقت حاجة إلى تجديد اشتراطها لثلا يكون تجديده لها عبثاً
لا طائل تحته .

أما ترك هذه الشروط الثميرية وإهمالها واستبدال غيرها بها - رغم تلقي
الأئمة لها بالقبول - فهو تهاون بأمر من جعل الله الحق على قلبه ولسانه ،
« وتمكين لأعداء الله من إظهار كلمة الكفر ، والخروج عن حد الصفار ،
والطعن في دين الله ، وإيذاء الله ورسوله وكتابه والمسلمين ! »

« ولا ريب أن كل ما يوجب الضرر العام في الدين أو الدنيا - كالطعن على
الرسول ونحوه - ينافي شرط عمر . وكل ما لا يجوز للامام أن يعاهدهم عليه -
مع كونهم يفعلونه - فهو منافي لشرط عمر ، كما أن كل ما لا يجوز للمتبايعين
والمتناكحين أن يتعاقدا مع وجوده فهو منافي للعقد . »

« وإظهار الطعن في الدين لا يجوز للامام أن يعاهدهم عليه - مع وجوده
منهم - أعني مع كونهم ممكنين من فعله إذا أرادوا ، وهذا مما أجمع المسلمون
عليه ، ولهذا بعضهم يماقبون على فعله بالتعزير ، وأكثرهم يماقبون عليه بالقتل .
وهو مما لا يشك فيه مسلم ، ومن شك فيه فقد خلع ربة الاسلام من عنقه ! »^(٢)

* * *

« وجميع ما ذكرنا من الآيات والاعتبار يؤكد أن الجهاد واجب حتى

(١) تصرفنا هنا - حرصاً على تناسق السياق في هذا الملحق المختصر - بذكر بعض
الألفاظ التي سبق أن عبرت بها ابن القيم في بدء حديثه عن الشروط العمرية من ٦٦٣-٦٦٤ .
(٢) الصارم ٢١٤-٢١٥ . وانظر أيضاً ٢٤٣-٢٤٥ .

تكون كلمة الله هي العليا ، وحتى يكون الدين كله لله ، وحتى يظهر دينُ الله على الدين كله ، وحتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون .
والنهي عن إظهار المنكر واجب بحسب القدرة ، فإذا أظهروا كلمة الكفر وأعلنوها خرجوا عن العهد الذي عاهدونا عليه والصغار الذي التزموه ، ووجب علينا أن نجاهد الذين أظهروا كلمة الكفر ؛ وجهادهم بالسيف ، لأنهم كفار لاعهد لهم والله أعلم (٢) .

تمَّ ما ألقناه بكتاب « أحكام أهل الذمة لابن القيم » مجرداً بإيجاز
وتصرف من كتاب « الصارم المسلول لابن تيمية »
والحمد لله أولاً وآخراً .

فهارس الكتاب

مرتبة على صروف المعجم

(إلا الفهرس التفصيلي الأخير)

- ١ - جريدة الكتب الواردة في أصل « أحكام أهل الذمة » .
- ٢ - جريدة مراجع التحقيق التي اعتمدها في حواشي الكتاب .
- ٣ - مسرد الأعلام (ويشمل الأشخاص والقبائل والطوائف) .
- ٤ - فهرس الأماكن (ويشمل البلدان والمواقع والمغازي) .
- ٥ - معجم الألفاظ الفقهية (ويشمل رؤوس المسائل الكبرى) .

٦ - الفهرس التفصيلي

لأبواب الكتاب

حسب تعاقبها في هذه المطبوعة

تليسه :

لم نعرض لما ألقناه بآخر الأصل من كتاب « الصارم المسلول » إلا في
الفهرس التفصيلي الأخير ، مخافة اختلاط الزيادة بالأصل .

ملحوظة : هذه الفهارس وردت كلها في أصل « أحكام أهل الذمة » فقط ، ولكننا في
(شروط عمر) المبررد من الأصل اكتفينا بفهرس الموضوعات .

فهرس الموضوعات التفصيلي

مقدمة التحقيق ا - ك

ذكر الشروط العمربة وأحكامها وموجباتها

ما كتبه أهل الجزيرة إلى عبد الرحمن بن غنم وشروطه على أنفسهم ٣ -
رد عمر على ابن غنم ٥ - الرواية الثانية أن عبد الرحمن بن غنم هو الذي كتب
لعمر حين صالح نصارى الشام ٥ - في الرواية الثالثة بصوغ ابن غنم شروط
النصارى في كتاب لعمر ٦ - شهرة هذه الشروط تفني عن إسنادها ٧ - لم يزل
ذكر هذه الشروط على السنة الاثمة وفي كتبهم ٨ - قول علي : « إن عمر كان
رشيد الأمر ، ولن أغير شيئاً صنعه عمر ! » ٨ - في كتاب عمر جمل من العلم
تدور على ستة فصول ٩ .

الفصل الأول

في أحكام البيع والكنائس ١٠ - ٥٧

تأويل قوله تعالى : « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع
وبيع » ١٠ - أقوال الزجاج والازهري وابن زيد وأبي عبيدة والحسن ١٠ -
١١ - يجب الله الدفع عن تلك الأماكن وإن كان يبغضها ١١ - هذا مذهب
ابن عباس في الآية ، وهو الراجح إن شاء الله ١١ - شرح ما تضمنه شرط عمر
من ألقاظ الدير والقلاية والكنيسة والصومعة ١٢ - حكم هذه الأمكنة كلها
حكم الكنيسة ١٣ .

ذكر حكم الأمصار التي وجدت فيها هذه الأماكن

وما يجوز إبقاؤه ، وما تجب إزالته ومحو رسمه ١٣
البلاد التي تفرق فيها أهل الذمة والعهد ثلاثة أقسام ١٣ - القسم الأول

مثل البصرة والكوفة وواسط وبغداد والقاهرة ١٤ - البصرة والكوفة أنشئت
في خلافة عمر بن الخطاب ١٤ .

(فصل) وأما واسط فبناها الحجاج بن يوسف ١٥ - وبغداد بناها أبو
جعفر المنصور ١٦ - ثم بنى الكوفة ١٦ - بنى المتوكل سامرا والمهدية ١٦ -
هذه البلاد صافية للامام إن أراد أن يقر أهل الذمة فيها ببذل الجزية جاز ١٦
- قوله عليه السلام : « لا خصاء في الإسلام ولا كنيسة » ١٧ - أي مصر
مصرته العرب فليس للعجم أن يبنوا فيه ١٨ - ليس للنصارى أن يظهروا الحمر
في أمصار المسلمين ١٨ - السواد فتح بالسيف ، فلا يكون فيه بيعة ١٩ - أمر
هارون الرشيد بهدم المحدث من البيع ١٩ - مر منع الذميين من بناء البيع
والكنائس مع أنا منبعا من ظلمهم وأذاهم ٢٠ - الكنائس التي بنيت في بلاد مصرها
المسلمون على نوعين ٢١ - استفتاء شيخ الاسلام ابن تيمية في أمر هذه الكنائس
وصورة هذا الاستفتاء ٢١ - ٢٣ - جواب ابن تيمية ٢٣ - ٢٦ .

(فصل) خلاف في مذاهب الاثمة الأربعة حول عقد الامام الذمة لأهل
الكتاب مع إبقاء المعابد بأيديهم ٢٦ - على القول بإقرارها بأيديهم لا يكون
مجرد إقرارهم تليكاً ٢٧ - الكنيسة التي إلى جانب جامع دمشق من كنائس
الصلح ، فلم يكن للمسلمين أخذها قهراً ، بل اصطالحوا على المعاوضة بإقرار
كنائس العنوة ٢٧ .

(فصل) متى انتقض عهدهم جاز أخذ كنائس الصلح منهم فضلاً عن كنائس
العنوة ٢٨ - ناقض العهد أسوأ حالاً من المحارب الاصلحي ٢٨ - الصبي يتبع أباه
في الذمة ٢٨ - جرت سنته عليه السلام بإقرار صبيان أهل الكتاب بالعهد
القديم من غير تجديد عقد آخر ٢٩ - كتب عمر بن عبد العزيز إلى نائبه على اليمن
أن يهدم الكنائس التي في أمصار المسلمين ٢٩ - ملخص الجواب : أن كل
كنيسة في الأمصار التي مصرها المسلمون بأرض العنوة يجب إزالتها إما بالهدم
أو غيره ٣٠ - إذا اشتبه المحدث بالقديم وجب هدمها جميعاً ٣١ - إذا كانوا

كثيرين في قرية ولهم كنيسة قديمة تركت لهم ٣١ - هدم بعض التتار كل الكنائس على عهد ٣٢ .

(فصل) الضرب الثاني من البلاد ٣٣ - الأماص التي مصّرها المشركون ثم فتحها المسلمون عنوة لا يجوز أن يحدث فيها شيء من البيع والكنائس ٣٣ - تمكين الكفار من إقامة شعائر الكفر فيها كبيعهم وإجارتهم إياها لذلك ٣٣ - القول الثاني يجوز إبقاؤها ٣٤ - كتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله أن لا تدمروا كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار ، ٣٤ - الامام يفعل في ذلك ما هو الاصلح للمسلمين ٣٤ - مصالحة النصارى على ترك كنائس العنوة التي خارج دمشق وتعويضهم عنها بالكنيسة التي زيدت في الجامع في زمن الوليد ٣٥ - عمر بن العزيز هدم منها ما رأى المصلحة في هدمه وأقر ما رأى المصلحة في إقراره ٣٥ .

(فصل) الضرب الثالث : ما فتح صلحاً ٣٥ - النوع الاول منه ما صولحو فيه على أن الأرض لهم ، فلمهم أن يحدثوا ما يختارونه فيها ٣٥ - النوع الثاني ما صولحو على أن الدار للمسلمين ، فيؤدون الجزية إلينا ٣٦ - الحكم في المعابد على ما يقع عليه الصلح معهم من تبقية وإحداث وعمارة ٣٦ - لو وقع الصلح مطلقاً من غير شرط حمل على صلح عمر وشروطه ٣٦ .

ذكر نصوص أحمد وغيره من الأئمة في هذا الباب ٣٦

الكتابة إلى أحمد على عهد المتوكل فيما أحدثه النصارى مما لم يصالحوا عليه ، وإفتاؤه بمديث ابن عباس : « إنما مهر مصرته العرب » ٣٧ - يرفع إلى السلطان أمر الكنيسة التي أحدثت ٣٨ - رأي الامام الجويني صاحب « النهاية » ٣٩ .

(فصل) رأي أصحاب مالك في هذه المسألة ٤١ .

(فصل) صلح رسول الله عليه السلام أهل نجران على ألا يهدم لهم بيعة ولا يخرج لهم قس ٤٢ .

(فصل) في ذكر ما استهدم منها ورمّ شعبته وذكر الخلاف فيه ٤٢ -
يجوز للامام اقرارها أو هدمها للمصلحة ٤٣ - اختلاف المالكية على قولين ٤٥
- رمّ الكنائس وإصلاحها بين المجوزين والمانعين ، وحجج الفريقين ٤٦ .
(فصل) حكم نقل الكنائس من مكان إلى مكان وإخلاء المسكن الأول
منها ٤٨ .

(فصل) حكم أبنيتهم ودورهم ٤٩ - قال الشافعي : ولا يحدثون بناء
يطولون به بنساء المسلمين ، ٤٩ - احتجاج المانعين من تعلية البناء بحديث :
« الاسلام يعلو ولا يعلو ، ٤٩ - المراد من قول بعض أصحاب أحمد والشافعي :
« إنهم إذا ملكوا داراً عالية من مسلم لم يجب نقضها ، ٥٠ - إذا منعوا من
مساواة المسلمين في الزي فكيف يجوز علوهم عليهم في البناء ؟ ٥١ - نصوص
أحمد تأبي جواز تملكهم الدار العالية ٥١ - فروع تتعلق بالمسألة ٥٢ .

(فصل) في تملك الذمي بالإحياء في دار الاسلام ٥٣ - قوله عليه السلام :
« موتان الأرض لله ولرسوله ، ثم هي لكم ، ٥٤ - التحقيق أن لفظ الحديث :
« عادي الأرض لله ورسوله ، ثم هو لكم ، ٥٥ .

(فصل) قولهم : « ولا نمنع كنائسنا من المسلمين أن ينزلوها في الليل
والنهار ، وأن نوسع أبوابها للمارة وابن السبيل ، ٥٦ - اختلاف الرواية عن أحمد
في كراهة الصلاة في البيع والكنائس ٥٦ - من لم يكره الصلاة فيها احتج بصلاة
الصحابة فيها ٥٧ - الصور التي تقابل المصلي كالأصنام إلا أنها غير مجسدة ،
فهي شعار الكفر ٥٧ .

الفصل الثاني

فما يتعلق بإظهار المنكر من أقوالهم وأفعالهم مما نهوا عنه ٥٧-٧٨

(فصل) قولهم : « ولا نؤوي فيها ولا في منازلنا جاسوساً ، ٥٧ - قول
الشافعي : « يشترط الامام عليهم أن من ذكر الله ورسوله بما لا ينبغي فقد

نقض عهده ، ٥٨ - القول الثاني : « يكفي شرط عمر » ٥٨ .
 (فصل) قولهم : « ولا نكتم غشاً للمسلمين » ٥٨ - إقتناء ابن القيم ولي
 الأمر بانتقاض عهد النصارى لما سمعوا في إحراق الجامع والمئارة وسوق السلاح
 ٥٨ - بهذا مضت سنة الرسول عليه السلام في ناقضي العهد ٥٩ .
 (فصل) قولهم : « ولا تضرب نواقيسنا إلا ضرباً خفيفاً في جوف كئناسنا »
 ٥٩ - كتب عمر بن الخطاب : « إن أحق الأصوات أن تخفض أصوات اليهود
 والنصارى في كئناسهم » ٦٠ - قول أحمد : ليس للنصارى أن يظهروا شيئاً
 لم يكن في صلحهم ، ٦١ - أبطل الله بالأذان ناقوس النصارى وبوق اليهود ٦٢ .
 (فصل) قولهم : « ولا نظهر عليها صليياً » ٦٣ - منعوا من إظهاره لأنه
 من شعائر الكفر الظاهرة ٦٣ .

(فصل) قولهم : « ولا نرفع أصواتنا في الصلاة ولا القراءة في كئناسنا
 بما يحضره المسلمون » ٦٣ -

(فصل) قولهم : « ولا نخرج صليياً ولا كتاباً في أسواق المسلمين » ٦٤
 (فصل) قولهم : « وألا نخرج باعوثاً ولا شعانين ولا نرفع أصواتنا مع
 موقانا ، ولا نظهر النيران معهم في أسواق المسلمين » ٦٥ - الباعوث عيد
 يخرجون فيه كما نخرج في الفطر والأضحى ٦٥ - الشعانين أعياد لهم ينبعثون
 فيها على الاجتماع والاحتشاد ٦٥ - في قوله تعالى « والذين لا يشهدون الزور »
 فسر ابن عباس الزور بعيد المشركين ٦٦ .

(فصل) لا يجوز للمسلمين مما لا تُهم على أعيادهم ولا الحضور معهم ٦٦ -
 قوله عليه السلام : « لا تدخلوا على هؤلاء الملعونين إلا أن تكونوا باكين ،
 فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم أن يصيبكم . مثل ما أصابهم » ٦٧ -
 قول عمر بن الخطاب : « لا تدخلوا على المشركين في كئناسهم يوم عيدهم فإن
 السخطة تنزل عليهم » ٦٧ - قول أحمد : « إذا لم يدخلوا عليهم بيعهم وإقايشهدون
 السوق فلا بأس » ٦٨ - في كتب أصحاب أبي حنيفة : « من أهدى لهم يوم

عیدهم بطیخة بقصد تعظیم العید فقد كفر ، ٦٩ .
(فصل) قولهم : « ولا تجاورهم بالحنازیر ولا بیع الخمر » ، ٦٩ - تجاورهم
یحوز أن یكون بالراء المهملة أو الزاي المعجمة ، ٦٩ .
(فصل) وكذلك قولهم : « ولا تجاوز المسلمین بموتانا » بالزاي والراء
٦٩ -- لا ینبغي أن تجاور قبورهم بیوت المسلمین ولا قبورهم ٧٠ - منع جماعة
من الصحابة أن تُتدبَع جنازتهم بنار خوفاً من التشبه بهم ٧٠ - قوله علیه السلام :
« رب جنازة ملعونة ملعون من شهدها » ، ٧٠ .

(فصل) قولهم : « ولا یبئع الخمر » ، ٧١ - بیع الخمر ظاهرة من
المنکر العظیم ، وكذلك نقله من بلد إلى بلد في دار الاسلام ٧١ - كتب عمر
بشأن رجل أتى في تجارة الخمر : « اكسروا كل شيء قدرتم علیه ، وشدوا
كل ماشية له » ، ٧٢ - بیع الخمر في قرية زرارة وأمر علي بإضرام النار في عرشها
وقوله : « إن الخبث يأكل بعضه بعضاً » ، ٧٣ - كتب عمر بن عبد العزيز إلى
عماله أن « لا یحمل الخمر من رستاق إلى رستاق » ، ٧٣ .

(فصل) قولهم : « ولا نرغب في دیننا ولا ندعو إليه أحداً » ، ٧٣ - هذا
من أولى الاشياء أن ینتقض به العهد ٧٣ - الطعن في الدين أعظم من الطعن
بالرمح والسیف ٧٣ .

(فصل) قولهم : « ولا تتخذ من الرقیق الذي جرت علیه أحكام المسلمین »
٧٤ - مذاهب الائمة في بیع الذمیین سبي المسلمین ٧٤ - إذا كان العبد من
الصقالبة أو المجوس أو السودان فیه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد حکاها المازري
٧٥ - احتجاج المانعين بأن ذلك في الشروط المشروطة عليهم ٧٥ - منع الكافر
من حضارة اللقيط ٧٦ .

(فصل) تعلیل الجمع بین المنع من بیعهم لكافر و بین جواز المفاداة بهم
من الكفار بالمال والمسلم ٧٦ - ذكر نصوص أحمد في هذا الباب ٧٦ - ٧٨ .
(فصل) قولهم : « والأئمة أحداً من أقربائنا أراد الدخول في الاسلام » ، ٧٨ .

الفصل الثالث

فما يتعلق بتغيير لباسهم وتمييزهم عن المسلمين

في المركب واللباس ونحوه ٧٩ - ١١٩

(فصل) قولهم : « وأن نازم زينا حيثما كنا، وألا تتشبه بالمسلمين في لبس قلنسوة ولا عمامة ولا فرق شعر ، ولا في مراكبهم » ٧٩ - هذا أصل الغيار، وهو سنة سنتها عمر ٧٩ - كتب عمر إلى الأمصار أن تجز نواصيهم وألا يلبسوا لبسة المسلمين حتى يعرفوا ٧٩ - وعن عمر بن عبد العزيز مثله ٧٩ - قوله عليه السلام : « من تشبه بقوم فهو منهم » ٨٠ - يجب أن يجبر الكافر على التشبه بقومه ليعرفه المسلمون بزيه ٨٠ - لا بد أن يكون لأهل الذمة زي يعرفون به حتى يمكن استعمال السنة في السلام في حقهم ٨١ - فوائد الغيار في نظر ابن القيم ٨١ - تفصيل أمر الغيار ٨١ - يمنعون من لبس القلنسوة لأن لبسها لم يزل عادة الأكابر من العلماء والفقهاء والأشراف ٨٢ .

(فصل) قولهم : « ولا عمامة » ٨٣ - العمامة تيجان العرب ٨٣ - في الحديث « فرق ما بيننا وبين المشركين العمامة على القلانس » ٨٣ - إن الله ألزم هذه الأمة بالعصائب والألوية ٨٣ - المقصود أنهم لا يلبسون هذا الجنس كما لا يركبون جنس الخيل لأنها عز ٨٤ - كتب عمر بن عبد العزيز « لا يلبس نصراني قباة ولا ثوب خز ولا عصب » ٨٥ - أخذ عمر بن عبد العزيز من نواصي بني تغلب وألقى على رؤوسهم العمامة ٨٦ .

وكتب أيضاً : « لا يركبن يهودي ولا نصراني على سرج ، ولا يركبن على إكاف » ٨٧ - قول أحمد : « ينبغي أن يؤخذ أهل الذمة بالزنانير » ٨٨ - يمنع نسائهم أن يركبن الرحائل ٨٨ .

(فصل) يمنعون من التلحي ٨٨ - هو زي العرب من آباد الدهر وليس

هو زي بنى إسرائيل ٨٩ - العمة التي لا يتلحم بها هي عمة الشيطان ٨٩ - إذا
تعمم الذميون لا يرسلون أطراف العمامة خلف ظهورهم ٨٩
(فصل) قولهم : « ولا في نعلين ولا فرق شعر » ٩٠ - لا بد أن تخالف
نعالمهم نعال المسلمين ٩٠ - المقصود الأعظم ترك الأسباب التي تدعو إلى موافقتهم
ومشاجرتهم باطنياً ٩١ - قوله عليه السلام : « خالف هدينا هدي المشركين »
٩١ - على هذا الأصل أكثر من مئة دليل ٩١ - إنما أمر النبي الأمة بالصلاة في
نعالمهم مخالفة لأهل الكتاب ٩٢ .

(فصل) وكذلك قولهم : « ولا بفرق شعر » ٩٢ - كان أهل الكتاب
يسدلون أسيارهم ، وكان المشركون يفرقون رؤوسهم ٩٢ سدل رسول الله
صلى الله عليه وسلم ناصيته ثم أمر بالفرق ، فكان الفرق آخر الأمرين ٩٢ -
لا يمكن أهل الذمة من فرق شعورهم بل يؤمرون بإسداها ونجيبها
من خلفهم ٩٣ .

(فصل) في هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في حلق الرأس وتركه
وكيفية جعل شعره ٩٣ - لم يحفظ عنه عليه السلام أنه حلق رأسه إلا في حج
أو عمرة ٩٣ - حلق الرأس أربعة أقسام : شرعي وشركي وبدعي ورضعة
٩٣ - صح عن النبي في الخوارج قوله : « سيأثم التحليق » ٩٤ - من حلق
البدعة الحلق عند المصائب ٩٤ - نهى النبي عليه السلام عن السقزاع ٩٥ .

(فصل) الأفضل عند إرخاء الشعر أن يجعل ذؤابتين عن اليمين والشمال
٩٥ - المقصود أن أهل الذمة يؤخذون بتمييزهم عن المسلمين في شعورهم إما
بجزء مقادير رؤوسهم وإما بسداها ٩٦

(فصل) عن أحمد وأبي حنيفة : أن أهل الذمة لا يمكنون من لبس
الأردية ، لأنها من لباس العرب قديماً ٩٦ - أول من لبس الطيلسان جبير بن
مطعم بن عدي ٩٦ - هو لباس محدث عند العرب ، وهو من لباس بني إسرائيل
٩٧ - في حديث النبي عن الدجال : « يتبعه سبعون ألفاً من يهود أصبهان

عليهم الطيبالسة « ٩٧ - كره ابن سيرين الطيلسان وقال : هو من زي العجم
٩٨ - يمنع أهل الذمة من لبس جميع الأجناس من النعال ٩٩ - قوله عليه
السلام : « استكثروا من النعال ، فإن أحدكم لا يزال ركباً ما كان منتعلاً »
٩٩ - لباس العجم رأس الخنف الذي يسمونه « التمسك » ٩٩ - قوله عليه السلام
« إن اليهود لا يصلون في نعالهم فخالقوهم » ١٠٠

(فصل) قالوا : « ولا تشبه بالمسلمين في مراكبتهم ، ولا تركب السروج ،
ولا تتقلد السيوف ، ولا تتخذ شيئاً من السلاح ولا نحمله معنا » ١٠١ - وإنما
يركب أهل الذمة البراذع وتكون أرجلهم جميعاً إلى جانب واحد ١٠١ -
تفصيل الغيار إلى رأي الإمام ١٠٢ - يمنع الكفار من ركوب الجياد ، ويكفون
ركوب الحمير ، والبغال ، إلا النفيسة التي يتزين بركوبها ١٠٢ - الاختلاف في
تمييزهم في الدواب والمراكب ١٠٢ - في أحد القولين : بروز النساء نادر فلا يقتضى
تمييزاً في الغيار ١٠٣ - حكم دخول المرأة الكافرة الحمام الذي فيه المسلمات
١٠٣ - قوله عليه السلام : « الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة »
١٠٤ - قول عمر : « لانغزّوهم وقد أذلهم الله ، ولا تقربوهم وقد
أقصاهم » ١٠٤ .

(فصل) قالوا : « ولا تتقلد السيوف » ١٠٤ - السيوف عز لأهلها
وسلطان ١٠٤ - قوله عليه السلام : « بعثت بالسيوف بين يدي الساعة »
١٠٥ - من صفته عليه السلام في الكتب المتقدمة : « بيده قضيب الأدب »
وهو السيف ١٠٥ - يمنع الذميون من اتخاذ أنواع السلاح كالقوس والنشاب
والرمح وما يبقى بأسه ١٠٥ .

(فصل) أمر عمر أهل الكتاب بربط الكستيجات في أوساطهم ليعرف
زيهم من زي أهل الإسلام ١٠٦ - مبالغة لامسوخ لها في الأمر بالحثم على
أعناقهم ١٠٦ - تفسير العصب والحز الذين يمنع الذميون من لبسها - ١٠٧ .
(فصل) يلبسون الرمادي الأذكر ، ويختص النصارى بالرمادي ١٠٧

– غلو لامسوخ له في أمرهم بتعليق الأجراس في رقابهم إذا دخلوا الحمام
١٠٧ – لباس أهل الذمة نوعان : ما منعوا منه لشرفه ، وما منعوا منه
ليتميزوا عن المسلمين ١٠٨ – الغيار يختلف باختلاف البيئات والظروف ،
والمقصود حصول التمييز ١٠٨

(فصل) إذا خرجت المرأة يكون أحد خفيها أحر ١٠٨ – كتب عمر
إلى أهل الشام : « امنعوا نساءهم أن يدخلن مع نساءكم الحمامات » ١٠٩ –
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تباشر المرأة قشعتها لزوجها حتى كأنه
ينظر إليها ١٠٩ – في إحدى الروايتين عن أحمد أن المسلمة مع الكافرة كالأختين
تنظران ما تدعو إليه الحاجة ١١٠ .

(فصل) قالوا : « ولا نتكلم بكلامهم » ١١٠ هذا الشرط لا يشمل
نصارى العرب الذين لم تكن لغتهم غير العربية ١١٠ – إنما أُلزموا التكلم
بلسانهم ليعرفوا أنهم كفار ١١٠ – في هذا الشرط تعظيم لغة العرب ١١٠ –
قوله عليه السلام لسان أهل الجنة عربي ١١٠ – استطالة ابن البيع المجوسي على
المسلمين بعد حذقه العربية ١١١ – الصابيء السكاتب المتوسل وهجاؤه للعرب
في قصيدة له مشهورة ١١١ – لو لم يكن في تعلم الكفار العربية إلا هذه المفسدة
وحدها لكفى ١١١ .

(فصل) قالوا : « ولا ننقش خواتمنا بالعربية » ١١١ – تعليل ذلك
١١١ – نهى النبي عليه السلام أن ينقش الرجل خاتمه مثل نقشه - لعل ذلك من
باب سد الذريعة ١١٢ .

(فصل) قالوا : « ولا نتكفى بكنامهم » ١١٢ - وضعت الكنية تعظيماً
للكنى بها ١١٢ – أسماء الأعلام ثلاثة : ما يختص بالمسلمين ، وما يختص بالكفار
وما هو مشترك ١١٢ – المنع من التسمي بأسماء المسلمين أولى من المنع من
التكفى بكنامهم ١١٢ – لا مانع من تسميتهم بأسماء الأنبياء لأنهم الأسماء أكثر
اشتراكها ١١٣ – التحقيق أنه لا مانع من تكنيتهم أيضاً ولكن بغير كنى

المسلمين ١١٣ - قوله عليه السلام لا أسقف نجران : « أسلم أبا الحارث » وقول
عمر لنصراني : « أسلم أبا حسان » ١١٤ - مدار هذا الباب على المصلحة الراجعة
١١٤ - كنى عليه السلام أسقف نجران تأليفاً لقلبه واستدعاءً لاسلامه ١١٤
(فصل) مخاطبته بسيدنا ومولانا حرام قطعاً ١١٥ - فشد ابن القيم ولهفته
العنيفة في تسمية الذميين بأسماء المسلمين ١١٥ .

(فصل) كيف يكتب الى أهل الذمة وكيف يصدر إليهم الكتاب
١١٦ - يكتب : « سلام على من اتبع الهدى » ١١٦ - أمر عليه السلام ألا يبدأ يهود
قريظة بالسلام ، لأن السلام أمان وهو قد ذهب لحربهم ١١٧ - كانت اليهود
تتعاطس عند النبي ليقول لا أحدم : « يرحمك الله » فكان يقول : « يهديكم الله » ١١٧ .
(فصل) قالوا : « ونوقر المسلمين في مجالسهم ، ونقوم لهم عن المجالس ،
ولا نطلع عليهم في منازلهم ، ونوشدهم الطريق » ١١٨ .

(فصل) قالوا : « ولا نعلم أولادنا القرآن ، صيانةً للقرآن أن يحفظه من
ليس من أهله ١١٩ - نهي عليه السلام أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة
أن تناله أيديهم ١١٩ .

الفصل الرابع

في أمر معاملتهم للمسلمين بالشركة ونحوها ١٢٠ - ١٢٢

(فصل) قالوا : « ولا يشارك أحدنا مسلماً في تجارة إلا أن يكون إلى
المسلم أمر التجارة » ١٢٠ - تعليل ذلك بعدم توقي الذمي من العقود المحرمة
والباطلة ١٢٠ - لا بأس في مشاركة الذمي . أما الجوسي فلا يجوز مشاركته ،
لأنه يستحل مالا يستحل الذمي ١٢١ - رغبة ابن القيم في أفراد الشروط
العبرية في كتاب مستقل ١٢٢ .

الفصل الخامس

في أحكام ضيافتهم للمارة بهم وما يتعلق بذلك ١٢٣ - ١٣٢

(فصل) قالوا : « وأن نضيف كل مسلم عابر سبيل ثلاثة أيام ، ونطعمه

من أوسط ما نجد ، ١٢٣ أصل ذلك من السنة ١٢٣ نسخة كتاب النبي حين صالح
أهل نجران ١٢٤ - في هذه الضيافة مصلحة لأغنياء المسلمين وفقرائهم ١٢٥
في حديث ابن أبي ليلى أن عمر جعل الضيافة يوماً وليلة ١٢٥ - إن حبسهم مطر
أو مرض فيومين ١٢٦ - لا يكتفون إلا ما يطبقون ١٢٦ - لا يكتفهم المسلمون
ذبح شاة ولا دجاجة ، ويطالب بذلك أهل السواد دون المدن ١٢٦ - وكذلك
الضيافة في حق المسلمين : الواجب يوم وليلة ١٢٦ قوله عليه السلام : وليلة
الضيف حق واجب ، ١٢٧ - الضيافة في حق الكفار والمسلمين واجبة ، وإنما
الاختلاف في قدر الوجوب والاستحباب ١٢٧ - من نزل به ضيف عليه أن
يضيفه ١٢٨ - معنى الضيافة كعنى صدقة التطوع على المسلم والكافر ١٢٨ - إن لم يضيفوه
كان له أن يطالبهم بحقه ١٢٨ في الحديث : « إن أصبح بفنائهم فهو دين عليه إن شاء اقتضاه
وإن شاء ترك » ١٢٨ - لم يشترط عمر الضيافة على طائفة معينة ، بل شرط على
نصارى الشام والجزيرة ، وغيرهما ١٢٩ - من أخذ حقه من الضيافة لا ينسب
إلى جنابة ، لظهور حقه ١٢٩ - لم يشترط عمر قدر الطعام والإدام والعلف ،
فيرجع في هذا كله إلى عادة كل قوم وعرفهم ١٣٠ هذه الضيافة قدر زائد
على الجزية ، ولا تلزمهم إلا بالشرط ١٣٠ - شرط عمر سنة مستمرة على عمر
الأزمان ١٣١ - احتجاج الفقهاء بالشروط العمرية ١٣١ - تقسيط الضيافة - عند
الشافعي - على عدد أهل الذمة وعلى حسب جزيتهم ١٣١ .

(فصل) من نزل بهم لم ينخل من ثلاثة أحوال ١٣١ - مرّ رجل بقوم
فاستسقام فلم يسقوه حتى مات ، فغرمهم عمر دينه ١٣٢ - الصحيح في الضيافة
أنها تختلف باختلاف حال القوم في اليسار وعدمه ١٣٢ .

الفصل السادس

فيما يتعلق بضرر المسلمين والاسلام ١٣٣ - ٢٢٧

(فصل) قولهم : « وأن من ضرب مسلماً فقد خلع عهده » ١٣٣

ضريحهم للمسلمين مناقض لعهد الذمة ١٣٣ - الشرطان اللذان ألحقهما عمر بكتاب الشروط ١٣٤ - أقر عمر على هذا الشرط من أقام في مدائن الشام من الروم ١٣٤ (فصل) من زنى بمسلمة فهو أولى بنقض العهد ١٣٤ - إن طأوعته على الفجور أقيم عليها الحد ١٣٤ صلب عمر رجلاً من اليهود فاجر بمسلمة ١٣٥ - قصة الذمي الذي فحش بامرأة مسلمة من الشام وهي على حمار ١٣٦ - أول مصلوب في الاسلام ١٣٦ قول عمر بعد ه . الحادثة : يا أيها الناس اتقوا الله في ذمة محمد صلى الله عليه وسلم ولا تظلموهم ، فمن فعل فلا ذمة له ، ١٣٦ . (فصل) إذا فجع الذمي بمسلمة قتل وإن أسلم ١٣٦ - إقامة الحد عليه لا تسقط بالاسلام لاسيما إذا أسلم بعد أخذه والقدرة عليه ١٣٦ .

(فصل) قالوا : « ضمنا لك ذلك على أنفسنا وذراري بنا وأزواجنا ومساكيننا . وإن نحن غيرنا أو خالفنا عما شرطنا على أنفسنا وقبلنا الأمان عليه فلا ذمة لنا ، وقد حل لك منا ما يحل لأهل المعاندة والشقاق » ١٣٧ - العهد عقد من العقود ، فمن خالف شيئاً مما عاهد عليه انتقض عهده ١٣٧ الحكم المعلق بالشرط لا يثبت بعينه عند عدمه ١٣٧ - عقد الذمة حق لله ولعامة المسلمين وليس حقاً للإمام ١٣٨ - الشروط إذا كانت حقاً لله - لا للعاهد - انفسخ العقد بفواته من غير نسخ ١٣٨ - إن لم يلتزم الذميون الجزية وجب على الامام قتالهم بنص القرآن ١٣٩ - اختلاف العلماء في نواقص العهد وفي مسألتين أخروين تتعلقان باشتراط الامام لهذه الشروط ١٣٩ - المسألة الأولى فيما ينقض العهد ومالا ينقضه ١٣٩ - قول أحمد في انتقاض العهد بسب النبي عليه السلام ١٣٩ - لم يعطوا العهد والذمة على أن يسبوا نبيتنا ١٤٠ - ذكر قول أحمد فيمن تكلم في الرب من أهل الذمة ١٤١ - أقوال أحمد كلها نص في وجوب قتله وفي نقضه للعهد ١٤١ - الاشياء التي يجب على الذميين تركها ١٤١ عليهم الكف عن هذه الاشياء شرطت أو لم تشرط ١٤١ - في معنى هذه الاشياء ذكر الله أو كتابه أو دينه بما لا ينبغي ١٤٢ - إذا امتنع الذميون من التزام أحكام الملة

انتقض عهدهم ١٤٢ - القاضي وأصحابه لم يعدوا قذف المسلم من الأمور المضرة
الناقضة ١٤٣ - تفرد الحلواني بقوله « محتمل ألا يقتل من سب الله ورسوله إذا
كان ذمياً » ١٤٣ .

(فصل) طريق ثالثة سلكتها القاضي أبو الحسين في نواقض العهد ١٤٣ -
من تجسس على المسلمين أو قتل مسلماً أو قطع الطريق انتقض عهده ١٤٤ -
نص أحمد على أن قذف المسلم وسعره لا يكون نقضاً للعهد في غير موضع ١٤٤ -
ثمانية أشياء فيها على المسلمين ضرر في مال أو نفس ١٤٥ - إذا قتل الذمي
عبداً مسلماً انتقض عهده ١٤٦ - وإذا قذف العبد المسلم نكث به وضرب
ما يرى الحاكم ١٤٧ - ظاهر هذا أن قذف الذمي للمسلم ليس نقضاً للعهد ولو
كان فيه هتك للعرض ١٤٧ - لم يختلف نص أحمد في عدم الانتقاض بقذف
المسلم ١٤٧ - إذا كان المسلم لا يقتل بالقذف فكذلك الذمي ١٤٧ - مانص
عليه أحمد في الموضوعين هو محض للفقهاء ١٤٧ - أين ضرر امتناعه من قبول حكم
الحاكم إلى ضرر مجاهرته بسب الله ورسوله ١٤٨ - إذا لحق الذمي بدار الحرب
متوطناً لم ينتقض عهده في أحد قولين لمذهب أحمد ١٤٨ الأصح أنه إذا أظهر
منكراً عزر ولم ينتقض عهده ١٤٩ .

(فصل) مذهب الشافعي أن هذه الشروط لازمة ، فمن لم يرضها فلا عقد
له ولا جزية ١٤٩ - نص الشافعي في « الأم » على أن العهد لا ينتقض بقطع
الطريق ولا بقتل المسلم ولا بالزنى بالمسلمة ولا بالتجسس بل يجد فيما فيه الحد
١٥٠ - من أصحاب الشافعي من خص سب رسول الله وحده بأنه يوجب
القتل ١٥١ - للخراسانيين ثلاثة أوجه في الحصول المضرة ١٥٢ - سب النبي عند
الجميع ينقض العهد ويوجب القتل ١٥٢ .

(فصل) نواقض العهد عند المالكية ١٥٣ - كل ما يأتونه مما لا ضرر على
المسلمين فيه يوجب التأديب لا القتل ١٥٣ - إن ظهر رضام بذلك كان نقضاً
للعهد ١٥٣

(فصل) قول أبي حنيفة وأصحابه : لا ينقض العهد بالسب ، ولكن هذا السب إذا تكرر فعلى الامام أن يقتل فاعله تعزيراً ١٥٤ - عقد الأمان يقتضي الكف عن الاضرار ١٥٤ - عقد الذمة عقد أمان ، فينتقض بالمخالفة من غير شرط كالمدة ١٥٥ - الدليل الثاني على قتل الساب : قوله تعالى « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر » الآية ١٥٥ .

(فصل) الدليل الثالث على قتل الساب : قوله تعالى : « كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله ، الآية ١٥٦ - بوضع ذلك قوله : « كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلا » ولا ذمة ، ١٥٧ - إذا كان معنى الآية في الذميين المقيمين بدورهم فثبوتها في المقيمين بدارنا أولى وأحرى ١٥٧ .

(فصل) الدليل الرابع قوله تعالى : « وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم ، الآية ١٥٨ عند تعليق الحكم بالوصفين المتلازمين متى تحقق أحدهما تحقق الآخر ١٥٨ الوصف العديم التأثير لا يتعلق به الحكم ١٥٩ - المعاهد أن يظهر في داره ماشاء من أمر دينه ، وليس للذمي أن يظهر في دار الإسلام شيئاً من دينه الباطل ١٦٠ - النكث هو مخالفة العهد ، مأخوذ من نكث الحبل ١٦١ - من نقض العهد بمخالفة شيء مما صولحوا عليه عاد حربياً ١٦٢ - الطاعنون في ديننا يدخلون في عموم الآية لفظاً ومعنى ، ومثل هذا العموم يبلغ درجة النص ١٦٢ .

(فصل) في الآية دليل آخر ، وهو قوله تعالى : « فقاتلوا أئمة الكفر » ١٦٢ من نكث يمينه وطعن في ديننا فهو من أئمة الكفر ١٦٣ - قوله تعالى : « لانهم لا أيمان لهم ، علة أخرى لقتاله ١٦٣ - أحسن القراءتين فتح الهمة في « أيمانهم » ١٦٣ - المراد بالآيمان هنا اليهود لا القسم بالله ١٦٤ - اسم اليمين جامع للعهد الذي بين العبد وبين ربه وإن كان نذراً ١٦٤ - الفرق بين الناكث للعهد والامام في الكفر ١٦٥ .

(فصل) الدليل الخامس قوله تعالى : « ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم ، الآية ١٦٥ سبّه عليه السلام أعظم أذى له من مجرد إخراجهم من بلده ١٦٦ .

(فصل) الدليل السادس قوله تعالى : « قاتلوهم يعذبهم الله بأيديهم ويخزهم ، الآية ١٦٦ - رقت الآية على قتال الناكثين ستة أشياء ١٦٦ - شفاء الصدور وذهاب الغيظ مقصودان للشارع ١٦٧ - لما أراد النبي عليه السلام أن يشفي صدور خزاعة من بني بكر مكنهم منهم نصف النهار أو أكثر مع أمانه لسائر الناس ١٦٨ .

(فصل) الدليل السابع قوله سبحانه « ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فان له نار جهنم خالداً فيها ، ١٦٨ - من أظهر مسبة الله ورسوله فهو أعظم محادة له ورسوله ١٦٩ - جعل الله المحادين في الأذلين ١٦٩ .

(فصل) الدليل الثامن قوله تعالى : « إن الذين يحادون الله ورسوله كذبوا كذا كذب الذين من قبلهم ، ١٧٠ - يراد بالكذب هنا إهلاكهم من عنده أو بأيدي عباده ١٧٠ - يوضحه أن المحادة مشاققة ، لأنها من الحد والفصل والبيدونة ١٧١ - من وجدت منه المشاققة استحق عذاب الدنيا ، وهذا دليل عاشر في المسألة ١٧٢ .

(فصل) الدليل الحادي عشر قوله تعالى : « إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة ، ١٧٢ - يوضحه الدليل الثاني عشر : وهو أن العصاة تزول عن مؤذي الله ورسوله ١٧٣ - ندب النبي إلى قتل كعب بن الأشرف لأنه آذى الله ورسوله ١٧٣ .

(فصل) الدليل الثالث عشر قوله تعالى : « وقتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله ، فمؤد قتلهم إلى أن ينتهوا عن أسباب الفتنة ١٧٣ .

(فصل) الدليل الرابع عشر قوله : « براءة من الله ورسوله إلى الذين

عاهدتم من المشركين ، الآيات ١٧٣ - إذا أتى الذمي ما هو أعظم من منع
الدينار مما ينافي الصفار فاستحقاقه للقتل أولى وأحرى ١٧٤ .

ذكر الأدلة من السنة

على وجوب قتل السباب وانتقاض عهده ١٧٤-٢١٧

الدليل الأول : حديث اليهودية التي كانت تشتم النبي وتقع فيه ١٧٤ -
قول شيخ الإسلام ابن تيمية : « هذا الحديث جيد ، ١٧٥ - الشعبي عندهم
صحيح المراسيل ١٧٥ - لهذا الحديث شاهد من حديث ابن عباس ، وهو
الدليل الثاني ١٧٥ - قوله عليه السلام في أم الولد التي كانت تشتمه : « ألا إن
دم فلانة هدر ، ١٧٦ - كانت أم الولد لأعمى ، وكان يزرعها فلا تنزجر
١٧٦ - أخذ هذا الأعمى المغول - وهو سيف دقيق - فوضعه في بطنها
واتكأ عليها فقتلها ١٧٧ - ربما كانت هذه القصة هي الأولى ١٧٧ - وقوع
قصتين مثل هذه لأعميين بعيد في العاة ١٧٨ - لم تكن هذه المرأة من
أهل الحرب ، بل كانت موادة مهادنة ، وهذا يدل على قتل الذمي
المعاهد إذا سب النبي ١٧٨ - وادع عليه السلام اليهود كافة على غير جزية
١٧٩ - أصناف اليهود الثلاثة الذين كانوا حول المدينة ١٧٩ - كتاب
رسول الله بين المهاجرين والأنصار الذي وادع فيه اليهود أول مقدمه المدينة
١٧٩ - كان هذا الكتاب مقروناً بكتاب الصدقة الذي كتبه عمر للعالم ١٧٩
- هذا الكتاب معروف عند أهل العلم والأدلة على ذلك ١٨٢ - لم يكن بالمدينة
أحد من اليهود إلا وله حلف إما مع الأوس أو مع بعض بطون الخزرج
١٨٢ - بنو قينقاع أول يهود نقضوا العهد وخانوا فيما بين بدر وأحد ١٨٢ -
حصار النبي لهم ونزولهم على حكمه ١٨٢ - قول رأس النفاق ابن سلول
لرسول الله عليه السلام : أحسن في موالي ١٨٣ - بنو النضير وقريظة كانوا

خارج المدينة ١٨٣ - كانت هذه المرأة المقتولة من بني قينقاع ١٨٣ - لما قدم النبي المدينة ألحق كل قوم بجلفائهم ١٨٣ - لإجلاء بني قينقاع إلى أذوعات ١٨٤ نشد النبي الناس في أمر تلك المرأة المقتولة ثم أبطل دمها ، فدل هذا على أنها كانت معصومة ، وأن دمها كان قد انعقد سبب ضمانه ١٨٤ - لو لم يكن قتلها جائزاً لبيّن لقاتلها قبيح ما فعل ، لقوله « إن من قتل نفساً معاهدة بغير حقها لم يرح رائحة الجنة » ١٨٥ - وم الخطابي في ارتداد تلك المرأة بعد إسلامها ١٨٥ - لم يذكر قاتلها أنها كفرت ولا ارتدت وإنما صرح بمجرد سبها للرسول وشتمه ١٨٦ .

(فصل) الدليل الثالث : ما احتج به الشافعي على أن الذمي إذا سب قتل ويؤت منه الذمة ، وهو قصة كعب بن الأشرف ١٨٦ - قوله عليه السلام : « من لكعب بن الأشرف فانه قد آذى الله ورسوله » ١٨٧ - قدوم كعب المدينة وإعلانه بمعاداة رسول الله بأبيات يهجو به ١٨٨ - قوله تعالى : « ألم تر إلى الذين أتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت » نزل في كعب هذا لما رثى لقريش قتلاها بيدر وفضل دين الجاهلية على الاسلام ١٨٩ - قوله عليه السلام لليهود في كعب : « إنه لو قرأ كما قرأ غيره من هو على مثل رأيه ما اغتيل » ١٨٩ - روايات عن مقتل كعب بن الأشرف توضح السبب الذي من أجله أبيع دمه ١٩٠ - ١٩٥ - الذنوب التي اجتمعت لابن الأشرف ١٩٥ - لم يندب النبي صلى الله عليه وسلم إلى قتله لذهابه إلى مكة بل لهجائه إياه ١٩٦ - قوله تعالى : « أولئك الذين لعنهم الله ومن يلعن الله فلن تجد له نصيراً » في ابن الأشرف وحيتي بن أخطب ١٩٧ - جميع ما أتاه ابن الأشرف وإنما هو باللسان ١٩٩ - وابن الأشرف لم يلحق بدار الحرب مستوطنناً ، والذمي إذا سافر إلى دار الحرب ثم رجع إلى وطنه لم ينتقض عهده ٢٠٠ - وإنما استحق ابن الأشرف أن يقتل لظهور أذاه وشهرته بين الناس ٢٠١ - من أظهر الكافر أماناً لم يجوز قتله بعد ذلك لأجل الكفر

٢٠١ - لو اعتقد الكافر الحربي أن المسلم آمنه صار مستأمناً لقوله عليه السلام: « من آمن رجلاً على دمه وماله ثم قتله فأنا بريء منه وإن كان المقتول كافراً » ،
٢٠٢ - الكلام الذي كلموا به كعب بن الأشرف صيره مستأمناً ، وأدنى أحواله أن يكون له شبهة أمان ٢٠٢ - من حلت قتله بسبب السب والهجاء لم يعصم دمه بأمان ولا عهد ، كما لو آمن المسلم من وجب قتله في حد من الحدود
٢٠٣ - أذى الله ورسوله لا يحقن معه الدم بالأمان ، فلأن لا يحقن معه بالذمة المؤبدة والمدة المؤقتة بطريق الأولى ٢٠٣ - ابن الأشرف وأم الولد المتقدمة تكرر منها سب النبي وأذاه ، والشيء إذا كثر واستمر صار له حال أخرى ليست له إذا انفرد ٢٠٤ - الجنس الموجب للعقوبة قد يتغلظ ببعض أنواعه صفة أو قدراً ، أو صفة وقدراً ٢٠٤ - ليست الجناية في الأوقات والأماكن والأحوال المشرفة كالجناية في غير ذلك ٢٠٥ - لكن هذه الأدلة تدل على أن جنس الأذى لله ورسوله مهدر لدم الذمي ناقض لعهد ٢٠٥ - قليل السب وكثيره ، ومنظومه ومثوره ، أذى لله بلا ريب ٢٠٦ - من زعم أن من الأفعال والأفعال ما يبيح الدم إذا كثر ولا يبيحه مع القلة فقوله مخالف لأصول الشرع ٢٠٧ - ليس في الأصول قول أو فعل يبيح الدم منه عدد مخصوص ولا يبيحه أقل منه ٢٠٨ - القتل عند كثرة هذه الأشياء إما حد أو تعزير ٢٠٨ - لا بد من تحديد موجب الحد ، والقول بما سوى ذلك تحكم ٢٠٩

(فصل) ما أورده شيخ الإسلام ابن تيمية ورد عليه من شبهة قتل ابن الأشرف ، وأن دم مثله معصوم بذمة أو بظاهر أمان ٢٠٩ - قول ابن يامين: كان قتل كعب غدراً ٢٠٩ - قول محمد بن مسلمة لهاوية : « أيفدرك عنك رسول الله صلى عليه وسلم » ، ٢٠٩ - رواية أخرى لمقالة ابن يامين ٢١٠ - نظير هذا ما حصل لبعض الجهال من بناءه عليه السلام بصفة عقيب سبائه لها ٢١١ - قوله عليه السلام : « من ظفرتم به من رجال يهود فاقتلوه » ، ٢١١ - قتل بحبسة بن

مسعود لرجل من تجار اليهود يدعى ابن سُنينة وإسلام أخيه حويصة بن مسعود .
٢١١ - إنما أمر عليه السلام بقتل من يُظفر به من اليهود لأن ابن الأثرم كان
من ساداتهم ٢١٢ - القصة تدل على أن العهد الذي كتبه النبي بينه وبين اليهود
كان أول الأمر لما قدم المدينة ، ولذلك جاءه اليهود يشكون قتل صاحبهم
٢١٣ - اليهود الذين حاربهم رسول الله أربع طوائف : قينقاع والنضير وقريظة
وخير ٢١٣ - كان الظفر بكل واحدة من هؤلاء الطوائف كالشكران للغزاة
التي قبلها ٢١٤ .

(فصل) الدليل الرابع : قوله عليه السلام : « من سبّ نبياً قُتل ، ومن
سبّ أصحابه أُجلد » ٢١٤ - في القلب من هذا الاسناد شيء ، فقد رُكبت
عليه متون كثيرة ٢١٤ - إن كان محفوظاً فظاهره يدل على أن السابّ يقتل
من غير استتابة ، وأن القتل حدّ له ٢١٤ - آخر المجلد الأول وتصريح ناسخ
المخطوطة بأن الذي يتلوه في الثاني هو (فصل : الدليل الخامس) وتعليقنا على
هذه العبارة بما يرجح اشتباه الأمر على الناسخ ٢١٥ - ٢١٦ آخر لفظة في النسخة
الهندية الأصلية ٢١٧ .

ملحقان بشروط عمر الواردة في أحكام أهل الذمة

« لخصاً وجرّداً من الصارم المسلول على شاتم الرسول »

لابن تيمية ٢١٩ - ٢٣٧

الملحق الأول

في تنمة الاحتجاج بالسنة على وجوب قتل السابّ ٢٢١ - ٢٣٤
الدليل الخامس : أغلظ رجل لابي بكر ، فلما أرادوا قتله قال : « ليس
هذا لأحد بعد رسول الله » ٢٢١ - الدليل السادس : قصة العصاة بنت مروان
التي هجته عليه السلام ٢٢١ - وجه الدلالة أن هذه المرأة لم تقتل إلا لجرّد أذى

النبي وهجوه ٢٢٢ - الدليل السابع : قصة أبي عَفِيك اليهودي وقتل سالم بن
 مير إياه ٢٢٢ - فيه دلالة واضحة على أن المعاهد إذا أظهر السب ينقض عهده
 ويقتل غيلة ٢٢٣ - الدليل الثامن : حديث أنس بن زُنيم وإهدار النبي دمه ثم
 عفوه عنه ٢٢٣ - الدليل التاسع : ثم قصة ابن أبي سرح وهي بما اتفق عليه أهل
 العلم ٢٢٥ - حين دخل عليه السلام مكة أمرهم ألا يقتلوا إلا من قاتلهم إلا
 نفرًا قد ساءم وقال : « اقتلوهم وإن وجدتموهم تحت أستار الكعبة » ٢٢٦ -
 افترى ابن أبي سرح أنه كان يتمم الوحي للرسول عليه السلام ، وفي هذا الافتراء
 قدر زائد على مجرد الكفر والردة ، وهو من أنواع السب ٢٢٦ - الدليل العاشر :
 حديث القينتين اللتين كانتا تغنيان بهجاء النبي ومولاة بني هاشم ٢٢٦ - الأمر
 بقتل القينتين ٢٢٧ - تعمد قتل المرأة لمجرد الكفر الأصلي لا يجوز بالاجماع
 ٢٢٧ - إذا جاز قتل المرأة لأنها سبت الرسول وهي حربية فقتل الذميمة الممنوعة
 من ذلك بالعهد أولى ٢٢٧ - الدليل الحادي عشر : قصة ابن خطل وإهدار النبي
 دمه ثم قتله ٢٢٧ - لابن خطل ثلاث جرائم مبيحة لدمه : قتل النفس ، والردة ،
 والهجاء ٢٢٨ - الدليل الثاني عشر : أمر النبي بقتل جماعة لأجل سبه ٢٢٨ -
 من هؤلاء من قتل ومنهم من جاء مسلماً تائباً فعصم دمه ٢٣٠ - لامزية للذمي
 على الحربي إلا بالعهد ، والعهد لا يبيح له إظهار السب بالاجماع ٢٣١ - الدليل
 الثالث عشر : قصة الرجل الذي كذب على النبي وقال لقوم : إن النبي حكّمه
 في أموالم ، ثم لدغ فمات ، فقال عليه السلام : « من كذب عليّ متعمداً
 فليتبوأ مقعده من النار » ٢٣١ - الكذب على الرسول كذب على الله ، ولهذا
 قال عليه السلام « إن كذباً عليّ ليس ككذب على أحدكم » ٢٣٢ - الدليل
 الرابع عشر : حديث الأعرابي الذي آذى النبي وقوله : ولو قتلوه لدخل النار
 ٢٣٢ - وإنما ترك النبي قتله لما خيف في قتله من نفور الناس عن الإسلام ٢٣٢ -
 الدليل الخامس عشر : قصة الطاعن على رسول الله في قسّم مال العزّي بعد
 فتح مكة ، وقوله عليه السلام لا نبي بكر : « لو قتلته لرجوت أن يكون أولهم

وآخزم ، ٢٣٣ - كل هذا يدل على صحة معنى حديث الشعبي في أن اللامزين الطاعنين مستحقون للقتل ٢٣٣ - إنما عفا عليه السلام عن بعض أولئك اللامزين لأن في قتلهم من المفسدة ما في قتل سائر المنافقين أو أشد ٢٣٤ - بعض هذه الأدلة نص في المسألة ، وبعضها ظاهر ، وبعضها مستنبط مستخرج ، ولن يخفى الحق على من توخاه وقصده ٢٣٤ .

الملحق الثاني

في تلخيص القول في المسألتين الباقيتين

هل يجري على الذميين حكم هذه الشروط وإن لم يشترطها إمام الوقت
اكتفاءً بشرط عمر ؟ أو لا بد من اشتراط الامام لها
في حكمهم إذا انتقض عهدهم ؟ ٢٣٥ - ٢٣٧

ليس لامام الوقت أن يصالح أهل الذمة بدون شيء من الشروط التي شرط
عمر ٢٣٥ - تلقي الأئمة لهذه الشروط بالقبول ومعلمهم بها ٢٣٥ - ترك هذه
الشروط العمرية تهاون بامر من جعل الله الحق على قلبه ولسانه ٢٣٦ - كل
ما يوجب الضرر العام في الدين أو الدنيا ينافي بشرط عمر ٢٣٦ - النهي عن إظهار
المنكر واجب بحسب القدرة ٢٣٧ - علينا أن نجاهد الذين أظهروا الكلمة الكفر ،
لأنهم لا عهد لهم ٢٣٧ .

صورة إجمالية لفهارس كتاب « أهل الذمة »

الذي منه أُجرت شروط عمر ٢٣٩

الفهرس التفصيلي للشروط العمرية كما وردت في هذا الكتاب المجرّد

٢٤١ - ٢٥٦ .